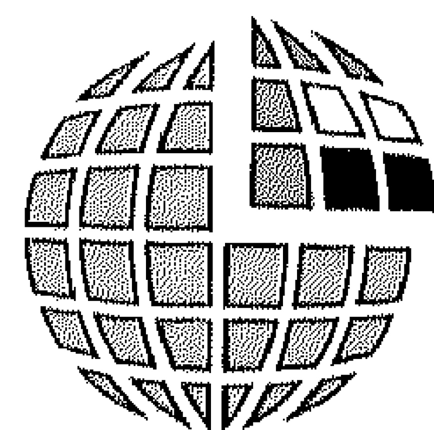
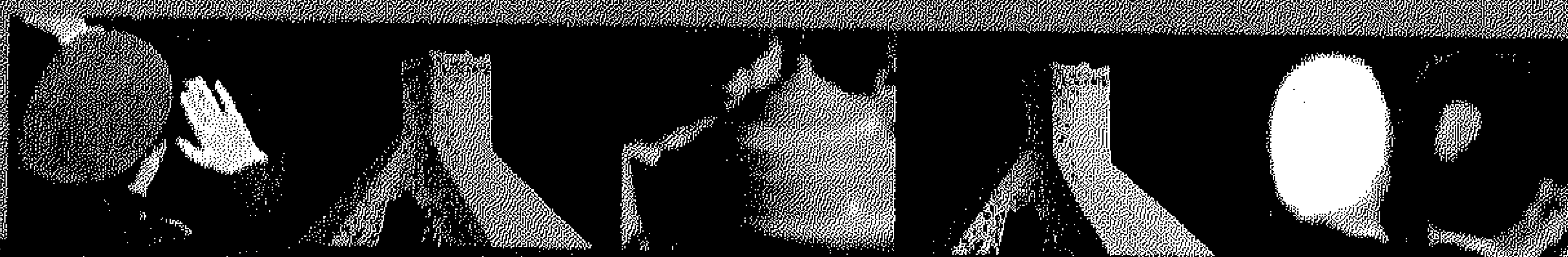


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



من يحكم إيران؟

بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

ويلفريد بوختا

من يحكم إيران؟

بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

Who Rules Iran?
The Structure of Power in the Islamic Republic
by Wilfried Buchta
Published in 2000 by The Washington Institute
for Near East Policy and the Konrad Adenauer Stiftung

الطبعة الأولى 2003

النسخة العادية ISBN 9948-00-540-6
النسخة الفاخرة ISBN 9948-00-541-4

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776-9712 +
فاكس: 6428844-9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 17

من يحكم إيران؟

بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

ويلفريد بوختا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات


تركيا
أذربيجان
أرمينيا
بحر قزوين
تركمانستان
أردبيل
تبريز
رشت
زنجان
قزوين
طهران
جرجان
شهرود
سمنان
مشهد
سنانندج
همدان
قم
آراك
بروجرد
كرمانشاه
أفغانستان
أصفهان
يزد
العراق
الأهواز
الجمهورية الإسلامية الإيرانية
عبدان
شيراز
كرمان
زاهدان
الكويت
بوشهر
بندر عباس
باكستان
المملكة العربية السعودية
الخليج العربي

تقديم

كتبت هذا الكتاب في الرباط بالمغرب منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1998 وحتى آذار/ مارس 2000، ولكن عملية التحضير للكتاب اعتمدت بشكل كبير على البحث الميداني الذي قمت به في إيران خلال الفترة 1993 ـ 1998، وعلى المقالات والدراسات الأصيلة التي تمخضت عن زياراتي وفترات إقامتي في إيران. إنني أعتبر نفسي غير متحيز لإيران أو ضدها؛ وأعتبر هذا الكتاب - الذي كتب أصلاً بالألمانية وترجم للنشر في الولايات المتحدة الأمريكية - إسهاماً متواضعاً وغير منحاز في الحقل الواسع للأعمال الأمريكية عن إيران الثورية، التي ينزع الكثير منها نحو إضفاء الصورة الشيطانية النمطية والتقييمات المبسطة التي لا توضح البنى المعقدة للنظام الإيراني ولا تساعد على فهم كيفية عملها. وإذا أسهم هذا الكتاب، بشكل جزئي على الأقل، في سدّ بعض الفجوات في المعرفة بإيران وفي تعديل بعض الأفكار المشوشة المنتشرة عن بُنى النظام الإيراني، فسيكون قد خدم الغرض منه. ومن أجل أن أحافظ على العمل بصورته الموجزة، فإنني لم أتعمق كثيراً في موضوعات كالاقتصاد الإيراني والسياسة الخارجية الإيرانية. وأوصي القراء المهتمين بهذين الموضوعين بأعمال خبراء بارزين في هذه المجالات مثل جاهنجر أموتزيجار وروح الله رمضاني، على التوالي.

أخيراً، أؤكد هنا أنني أتحمل شخصياً مسؤولية أي أوجه قصور أو أخطاء توجد في هذا الكتاب.

ويلفريد بوختا

الرباط، المغرب، نيسان/ إبريل 2000

ملخص

على الرغم من الاضطرابات الثورية العنيفة والحرب الدموية مع العراق والاحتجاجات السياسية الداخلية العديدة والصراعات على السلطة وسط النخبة الحاكمة، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية استطاعت ليس فقط أن تحافظ على بقائها، بل أن تحافظ أيضاً على قدر كبير من الاستقرار السياسي فيها؛ فقد عزز رجال الدين الشيعة، الذين أمسكوا بزمام السلطة أولاً في عام 1979، قبضتهم على أدوات السلطة؛ وهو ما أتاح للنخبة الحاكمة أن تتسامح إزاء تطبيق محدود للتعددية السياسية، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مرة كل أربع سنوات. ومع ذلك، فإننا نجد أن نظام حكم رجال الدين يعاني بعض أوجه الضعف؛ فلم ينجح النظام في معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قادت إلى الثورة في عام 1979. وأصبحت مشكلة إيران الاقتصادية المستمرة، على وجه الخصوص، أسوأ كابوس للحكومات المتعاقبة في طهران.

وتعتبر بُنى السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية المفتاح لفهم استقرار نظام حكم رجال الدين بالإضافة إلى التوترات المتواصلة التي تسود داخله. ويتصف النظام السياسي في إيران بمراكز سلطة رسمية وغير رسمية تتميز بوجود العديد من الروابط المهلهلة بينها وتتنافس فيما بينها بضراوة. وتتمثل مراكز السلطة الرسمية في الدستور والتشريعات الحكومية وتأخذ شكل مؤسسات الدولة وأجهزتها؛ أما مراكز السلطة غير الرسمية فتشمل الجمعيات الدينية - السياسية والمؤسسات الثورية والمنظمات شبه العسكرية المتحالفة مع الفصائل المختلفة للقيادة الدينية الإيرانية.

يتولى رئيس الجمهورية، بصفته رئيساً تنفيذياً، مسؤولية الإدارة اليومية للبلاد؛ ولكنه، على أي حال، لا يحدد الموجهات العامة للسياسة الإيرانية الداخلية والخارجية، ولا يتولى أيضاً قيادة القوات المسلحة وأجهزة الأمن. وتتركز هذه السلطة، كما هو منصوص عليها في الدستور، في يدي "المرشد الأعلى" الذي يعد

أقوى مراكز السلطة في الجمهورية الإسلامية. وعلى الرغم من أن المرشد الأعلى نادراً ما يتدخل في شؤون الجهاز التنفيذي للدولة، فإنه يراقب سياسات هذا الجهاز عن طريق نظام محكم وممتد في جميع أنحاء البلاد يتألف من "رجال الدين الممثلين للمرشد الأعلى" الذين يعدون اليد الطولى له. ومع ذلك، لا يمكن الحفاظ على استقرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية من دون تعاون بين رئيس الجمهورية والمرشد الأعلى. ولهذا السبب تعاون صاحبا المنصبين حتى الآن بقدر من التسامح على الرغم من اختلافاتهما الشخصية وتنافسهما. ويبقى أمر المدة التي سوف يواصل فيها المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية العمل معاً غير واضح تماماً، كالسؤال عن الطرف الذي سوف تكون له الغلبة في حالة المواجهة. أما بالنسبة إلى مراكز السلطة غير الرسمية، فغالباً ما تكون هذه المراكز مستقلة وتعمل بالتعاون مع الرئيس، أو دعماً له على الرغم من أنه لا يمارس أي سيطرة عليها.

ولا تقتصر ازدواجية السلطة هذه على منصبي الرئيس والمرشد الأعلى بل تسري في كل المجالات السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تقريباً، وتتضح تحديداً، على سبيل المثال، في الفرع التشريعي (البرلمان مقابل مجلس صيانة الدستور) والقوات المسلحة (القوات المسلحة النظامية مقابل قوات الحرس الثوري الإسلامي). ونجد أن هذه الازدواجية في السلطة ليست مسؤولة عن القدر الهائل من عدم الكفاءة وعدم التماسك في سياسات الدولة الخارجية والدفاعية فحسب، بل وعن حالة الشلل التي تؤثر في النظام السياسي في إيران، الأمر الذي يخلق "مناطق رمادية" تزدهر فيها جماعات دينية عديدة "شبه معارضة" تنادي بالإصلاح السلمي وبنشر الليبرالية في النظام الإسلامي (ضمن الحدود التي يقرها الدستور). وتحتفظ هذه الجماعات بدرجة من التأثير في التطورات السياسية والدينية، وفي حال المواجهة بين المعسكرات الرئيسية المتعارضة للقيادة السياسية الإيرانية، فإنها يمكن أن ترجح كفة الميزان لصالح الإصلاحيين.

تتألف البنية الرسمية للسلطة في الدولة من المؤسسات الرئيسية التي تشكل روح النظام وقلبه، وهي: مجلس الخبراء، والمرشد الأعلى، والرئيس، ومجمع تشخيص

مصلحة النظام، ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، ومجلس الوزراء، ومجلس صيانة الدستور، والهيئة القضائية، والإذاعة والتلفزيون الحكوميان، وقادة القوات المسلحة (قوات الحرس الثوري الإسلامي والقوات المسلحة النظامية والشرطة والأجهزة الأمنية). وبالمقابل، يمكن النظر إلى البنية غير الرسمية للسلطة على أساس أنها تشمل أربع حلقات متحدة المركز. وتشمل الحلقة الداخلية، أو الأولى، "الآباء" (Patriarchs)، وهم أكثر رجال الدين السياسيين نفوذاً في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى جانب مراكز السلطة الرسمية الأخرى في الدولة. أما الحلقة الثانية فتشمل أعلى المسؤولين الحكوميين والإداريين من غير رجال الدين. وتشمل الحلقة الثالثة قاعدة السلطة في النظام، أي أعضاء المنظمات الثورية والمؤسسات وقوات الحرس الثوري الإسلامي وميليشيات الباسيج وقوات الأمن الدينية واللجان الثورية والإعلام. وتتكون الحلقة الرابعة من الشخصيات والجماعات المؤثرة - المشار إليها في آخر الفقرة السابقة - التي تحتل مكاناً بين النظام والمجتمع المدني، ويتلخص هدفها في الإصلاح السلمي للنظام من الداخل.

وتتحكم في كل مراكز السلطة في إيران، الرسمية وغير الرسمية معاً، نخبة قيادية إسلامية ثورية تتكون من رجال دين شيعة وأشخاص عاديين. وتنقسم هذه النخبة إلى فصيلين أيديولوجيين رئيسيين؛ يسار ويمين، وينقسم كل فصيل منهما إلى فصيلين أصغر (إن التصنيف إلى يسار ويمين المستخدم هنا يشير إلى توجه كل جناح منهما فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية). ولا تقدم التصنيفات المبسطة، التي تتلخص في "الراديكالي" مقابل "المعتدل"، المستعملة عادة في الغرب عوناً في تحديد الميول الأيديولوجية المختلفة في إيران؛ لأنها لا تعكس بقدر كاف التوجهات الأيديولوجية المعقدة للأطراف الرئيسية في إيران. وغالباً ما تتخذ هذه الفصائل مواقف متغايرة جداً فيما يتعلق بالقضايا السياسية، ما يجعل من المستحيل تصنيف فرد معين على أساس محدد أنه "معتدل" أو "راديكالي". ونجد أن التصنيفات التي يستخدمها معظم الإيرانيين أنفسهم ويقبلونها؛ مثل اليسار الإسلامي واليسار الجديد واليمين الحداثي واليمين التقليدي، تعتبر أكثر دقة.

وعلى الرغم من أن القيادة الثورية الإسلامية تُحكم قبضتها على سلطة الدولة حصرياً، فإنها لا تفرض احتكاراً على ممارسة السياسة في إيران؛ إذ إن هناك الكثير من الجماعات المهمة التي تقع في المنطقة الرمادية بين النظام والمجتمع المدني والتي تعد مهمة للنظام. وتشكل هذه الجماعات "شبه معارضة" دينية، وتنتقد النظام على أساس ديني، وتسعى إلى إصلاح النظام السياسي بوسائل سلمية بما لا يتعدى الحدود التي أرساها الدستور. ويعد قادة هذه الجماعات بشكل أساسي مثقفين متدينين ورجال دين شيعة. وبسبب اشتراكهم في معارضة الشاه، فقد شغل كثيرون منهم مواقع مؤثرة في النظام في السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية برغم أنهم قد دُفعوا لاحقاً إلى هامش النظام بسبب ميولهم "الليبرالية". ومن هذه الجماعات: حركة حرية إيران القومية-الدينية، وجماعة إيران فردا (إيران الغد)، وحزب الأمة الإيرانية القومي-العلماني، ودائرة الإصلاحيين الإسلاميين حول عبدالكريم سروش. بالإضافة إلى ذلك، يواجه النظام معارضة من المؤسسة الدينية الشيعية التقليدية حول "ولاية الفقيه"، وهو المفهوم الذي يعطي الشرعية الأيديولوجية لحكم رجال الدين في إيران. وعلى الرغم من أن الأغلبية الصامتة من رجال الدين تنادي بانسحاب رجال الدين من السياسة، فإن البعض يفضل أن يحتفظ رجال الدين بدور إشرافي في النظام السياسي، بينما يقبل آخرون، بقيادة آية الله العظمى حسين علي منتظري، مفهوم ولاية الفقيه من حيث المبدأ لكنهم يعترضون على مؤهلات المرشد الأعلى علي خامنئي لتبوء هذا المنصب.

أخيراً، هناك عدد من جماعات المعارضة المسلحة الصغيرة التي تسعى بنشاط إلى إسقاط النظام بالعنف. وتتألف هذه الجماعات من الملَكيين ومنظمة مجاهدي خلق الماركسية-الإسلامية، والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يسعى إلى انفصال إقليم كردستان عن إيران، والعديد من الجماعات السرية التي تتحدث عن التمييز الذي تمارسه إيران ضد الأقلية السنية.

هذه هي خلفية الصراع الدائر على السلطة في إيران. وقد أطلق انتخاب الرئيس محمد خاتمي في أيار/ مايو 1997 - الذي يهدف إلى إصلاح النظام حتى يحافظ على بقائه - مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي مرحلة تنطوي

على كل من الفرص والأخطار. وتتمثل إحدى النتائج المحتملة للصراع السياسي الحالي في تطبيق خطة خاتمي الإصلاحية التي تؤدي إلى تأسيس مجتمع إسلامي تعددي وإلى انفتاح النظام بشكل حقيقي. ومع ذلك، يمكن أن تثير وتيرة التغيير السريعة ردة فعل عنيفة من قبل خصوم خاتمي، وفي هذه الحالة لا يمكن استبعاد المواجهة العنيفة بين معسكري النخبة الحاكمة في إيران التي قد تدفع البلاد إلى شفا حرب أهلية. وعلى الرغم من التفويض الشعبي الذي حصل عليه خاتمي، فإنه لا يستطيع المناورة بسبب سلطته المحدودة. ويظل غير واضح إن كان خاتمي سيستطيع التغلب على خصومه الذين يمسكون تقريباً بكل أدوات السلطة.

وعلى الرغم من بعض التوقعات المتشائمة، فقد نجح خاتمي حتى الآن في الصمود في الصراع الداخلي على السلطة مع خصومه الأقوياء؛ غير أنه فشل في تحقيق الآمال الكثيرة التي عقدت عليه، برغم أن بعض هذه الآمال غير واقعية. وفي ضوء قوة القوى المتمترسة، يجب ألا تثير هذه الحقيقة أي قدر من الدهشة، ذلك أن كون خاتمي لم يقع في شراك النظام العديدة أو كونه لم يستقل أو يسع إلى سمعته بالتنازل الجوهري عن برنامجه الإصلاحي يمكن أن يعد نجاحاً في حد ذاته. وهو يواصل من دون كلل السعي إلى تحقيق هدفه بذكاء عن طريق استراتيجية متعددة الجوانب؛ فمن ناحية، يتفادى خاتمي المواجهات العنيفة في الشوارع؛ ومن ناحية ثانية، يعزز تنمية مجتمع مدني عن طريق تشجيع الإعلام - وبخاصة الصحف التي أخذت في بعض النواحي دور الأحزاب السياسية - على مناقشة وجوه الخلاف الراهنة. في هذه الأثناء، يسعى خاتمي إلى استخدام تأثيره من خلف الكواليس لكي يكسب المرشد الأعلى خامنئي، الذي يلتقي معه مرة في الأسبوع، إلى جانب برنامجه الإصلاحي، غير أن هذه المسألة تبقى موضع شك. وتتأرجح علاقة خاتمي مع أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، بين التعاون المحدود والتنافس الضاري، مع تشديد متزايد على الأخير منذ خريف عام 1998.

لقد كان العائق الرئيسي أمام تنفيذ برنامج الرئيس خاتمي الإصلاحي يتمثل حتى الآن في معارضة الفروع التشريعية والقضائية، التي تملك السلطة لتعرقل تنفيذ

إجراءات الرئيس الليبرالية أو تسرع بها. ولكن الانتخابات البرلمانية السادسة تنطوي على إمكانية تغيير هذا الواقع. لقد انتهت الجولة الأولى من الانتخابات، التي جرت في 18 شباط/ فبراير 2000، بنصر كاسح للمرشحين الإصلاحيين. وقد بينت نتيجة تلك الجولة أن الإصلاحيين سوف يحصلون على الأقل على أغلبية مطلقة من المقاعد في البرلمان الجديد أو نحو 170 مقعداً من أصل 290 مقعداً.

وعلى الرغم من انتصار الإصلاحيين الملحوظ في الانتخابات، فقد آثروا الامتناع بحكمة عن إظهار الابتهاج والفرح بنصرهم حتى لا يستعدوا خصومهم المهزومين بأكثر مما هو ضروري. وبدلاً من إذلال اليمين التقليدي بعد الجولة الأولى من الانتخابات، أرسل الإصلاحيون الذين يلتفون حول خاتمي رسائل وإشارات توفيقية، ربما لأنهم كانوا يدركون أن اليمين التقليدي ما زال يمسك بأدوات السلطة (مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وما إلى ذلك) التي يمكن أن تستخدم بكل كفاءة ضد الإصلاحيين إذا لم يراعوا "الخطوط الحمر" للتقليديين.

وفي حال فوز الإصلاحيين في الجولة الثانية من الانتخابات أيضاً - وكثير من المؤشرات تدل على ذلك - فإنهم سوف يتحكمون في ثلثي مقاعد البرلمان الجديد، الذي ربما يبدأ دورته التشريعية الرسمية في خريف عام 2000. * ولن يقلق خاتمي ومؤيدوه الذين تدعمهم مثل هذه الأغلبية الكبيرة، بشأن معارضة اليمين التقليدي لتشريعات الإصلاحيين أو لاختيار خاتمي لوزرائه. وإذا بقي الإصلاحيون متّحدين، فربما تكون أهدافهم الرئيسية في السنة التالية توسيع إنجازات رئاسة خاتمي وتعزيزها. وفي ضوء سلطة البرلمان، يملك الإصلاحيون فرصاً جيدة للنجاح في مجالات حرية الصحافة والتلفزيون والإذاعة التي سوف تعزز ازدهار قطاعات مختلفة في المجتمع المدني الإيراني. وما سيكون أكثر صعوبة بكثير هو المعركة من أجل خلق هيئة قضائية أكثر استقلالية ومن أجل إعطاء البرلمان سيطرة أكبر على الأجهزة الأمنية؛ إذ سوف

* يشار إلى أن الجولة الثانية من انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامي جرت في 5 أيار/ مايو 2000، وعقب هذه الجولة أصبح مجموع عدد المقاعد التي يشغلها الإصلاحيون في المجلس 189 مقعداً من أصل 290 مقعداً. (المحرر)

تؤثر مثل هذه المطالب بشكل مباشر ليس فقط في قاعدة القوة لكثير من قادة اليمين التقليدي، ولكن حتى في سلطات المرشد الأعلى نفسه. وهكذا، قد يؤدي الضغط، من جانب الطلاب الذين يطالبون بإصلاحات أسرع وأكثر جذرية، ومن جانب البرلمانيين الذين يطالبون بمزيد من السلطات، إلى تكثيف الصراع على السلطة بين اليمين التقليدي والإصلاحيين. ومن المرجح أن تتواصل النزعة نحو التشرذم والانشقاق في كلا المعسكرين إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية في عام 2000، وربما تقود إلى تحالفات سياسية جديدة وسط الخصوم الحاليين. وما دام الإصلاحيون لم يحققوا النجاح المدوي في إعادة هيكلة الإطار السياسي للبلاد، فمن غير المرجح أن يشغلوا أنفسهم بمهمات معقدة مثل إصلاح الاقتصاد الإيراني العليل، الذي تشتد الحاجة إلى إصلاحه بشكل عاجل، أو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الأول

متاهة مراكز السلطة في إيران

يقدم هذا القسم عرضاً موجزاً لمراكز السلطة الرئيسية في إيران، الرسمية وغير الرسمية، ووظائفها وتكوينها واختصاصاتها وعلاقاتها فيما بينها وموقعها في نظام السلطة العام. ولا تقتصر فصول هذا القسم في هدفها على مجرد إعطاء القارئ معلومات أساسية لا غنى عنها عن آلية عمل النظام، بل تهدف أيضاً إلى تقديم إطار تحليلي لفهمه. ويستطيع القارئ باستخدام المعلومات المقدمة هنا أن يصنف ويقيم بصورة مترابطة أثر ونطاق أحداث وتطورات معينة في السياسة الإيرانية، كذلك أعمال بعض كبار الخصوم السياسيين الرئيسيين والقيود المفروضة عليهم.

الفصل الأول

مقدمة

احتفلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شباط/ فبراير 1999 بالذكرى العشرين لقيامها، وأحيت مهرجاناً ثورياً استغرق عشرة أيام، لتدحض بذلك مرة أخرى التنبؤات السوداوية للذين انتقدوا الثورة وتوقعوا – منذ بدايتها – انهيارها السريع. وعلى الرغم من حدوث اضطرابات ثورية عنيفة في الفترة 1979 ـ 1981، وحرب مع العراق استغرقت ثمانية أعوام (1980 ـ 1988)، وصراعات داخلية على السلطة لم تنقطع حتى يومنا هذا، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تتمكن من البقاء فحسب، بل نجحت أيضاً في الحفاظ على قدر كبير من الاستقرار السياسي فيها. واستطاع رجال الدين الشيعة تعزيز احتكارهم للسلطة التي وصل إليها أولاً آية الله روح الله الخميني عام 1979، ما أتاح للنخبة الحاكمة من رجال الدين أن تتسامح إزاء تطبيق محدود للتعددية السياسية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مرة كل أربع سنوات في إطار النظام الإسلامي. وبالطبع ينطوي نظام الحكم الديني على نقاط ضعف ومنها، على سبيل المثال، أنه لا الخميني ولا خليفته استطاعا علاج المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى اندلاع الثورة عام 1979. ولذلك أصبحت العلل الاقتصادية المستعصية كابوساً يقض مضاجع الحكومات المتعاقبة في طهران.

تمثل بنية السلطة في إيران مفتاحاً لفهم أسباب استقرار نظام الحكم الديني والتوترات التي صاحبت حكم رجال الدين حتى الآن؛ فكثيراً ما يصف المراقبون الغربيون للشرق الأوسط الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنها نظام دكتاتوري متصلب ذو ميول شمولية، يحكمه رجال الدين الإسلامي. غير أن هذا التشخيص المبسّط يغفل عن البنية المعقدة للنظام السياسي الإيراني، ويخلق الانطباع الزائف بأن إيران دولة شمولية ذات بنية سلطة تقوم على حكم مركزي. والواقع أن السياسة الإيرانية تحددها العديد من مراكز السلطة التي تتنافس فيما بينها بضراوة وتترابط عبر نسيج مهلهل؛ وتتسم بعض هذه المراكز بكونها ذات طبيعة رسمية وبأنها متجذرة في الدستور والأنظمة التشريعية المدونة، وتكشف عن

نفسها في مؤسسات الدولة؛ وأما مراكز السلطة الأخرى فهي غير رسمية، وتتجمع إما حول جمعيات سياسية ـ دينية لنخبة القيادة الإيرانية التي تنقسم إلى العديد من الأجنحة الأيديولوجية، وإما حول مؤسسات ثورية وقوات أمن.

تتمتع مراكز السلطة غير الرسمية في الغالب بقدر كبير من الاستقلالية، وتعمل بالتعاون مع الرئيس أو دعماً له. أما الرئيس فهو منتخب من الشعب، ويمثل ثاني أقوى مركز سلطة في إيران، غير أنه لا يسيطر على مراكز السلطة غير الرسمية هذه. وبوصفه رئيس السلطة التنفيذية للدولة فهو مسؤول عن السياسة الاقتصادية الخارجية والداخلية للبلاد على حد سواء، ويقوم بالتعاون مع وزراء حكومته، بإدارة شؤون السياسة اليومية. إلا أنه رغم ذلك لا يحدد الموجِّهات العامة للسياسة الداخلية أو الخارجية لإيران، ولا يملك السيطرة على القوات المسلحة أو أجهزة الأمن؛ فهذه السلطة، بنص الدستور، من اختصاص الولي الفقيه وقائد الثورة، وهو أقوى شخص في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعلى الرغم من أن "المرشد الأعلى" نادراً ما يتدخل في شؤون السلطة التنفيذية للدولة فهو يراقب سياساتها عبر نظام محكم بشدة يشمل البلاد طولاً وعرضاً، قوامه "رجال دين" يعملون ممثلين له. غير أن المرشد الأعلى الحالي، آية الله علي خامنئي، يعاني نقطة ضعف خطيرة، هي ضعف مؤهلاته في العلوم الدينية. فخامنئي ليس كسلفه "آية الله عظمى" (أرفع درجة بين علماء الدين الشيعة)، وإنما هو مجرد "آية الله". فقد كان آية الله روح الله الخميني، وهو آية الله عظمى، قد أمر بإدراج مبدأ ولاية الفقيه في نص دستور عام 1979، الأمر الذي أدى إلى دمج أكبر سلطة دينية وسياسية في يد فقيه شيعي أعلى، هو الخميني نفسه. غير أن هذين الشكلين من السلطة انقسما واقعياً بعد وفاة الخميني، فلم يعد للمرشد الأعلى الجديد إلا سلطة سياسية عظمى من دون أن يستطيع توكيد ذاته كسلطة دينية عظمى. وعلاوة على ذلك، فإن معظم آيات الله العظمى الذين يتفوقون على خامنئي في مؤهلات العلوم الدينية ينأون بأنفسهم عن السياسة والحكم ويرفضون فكرة حكم رجال الدين للدولة.

على أن هذا الانقسام في السلطة لا يقتصر على منصبي الرئيس والمرشد الأعلى، بل إنه كالخيط ينفذ خلال كل الدوائر السياسية داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تقريباً؛ فتظهر هذه الازدواجية بوضوح مثلاً في الفرع التشريعي (مجلس الشورى الإسلامي [البرلمان] مقابل مجلس صيانة الدستور)، وفي القوات المسلحة (القوات المسلحة النظامية مقابل قوات الحرس الثوري الإسلامي). وهذه الازدواجية في السلطة ليست مسؤولة فقط عن التناقضات الهائلة في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، بل إنها أدت أيضاً إلى خلق مأزق سياسي سمح بظهور مناطق رمادية يمكن أن تزدهر فيها جماعات "شبه معارضة"، وهي جماعات تعبر عن بروز مجتمع مدني إسلامي متنام في إيران، برغم أن الغرب نادراً ما يلاحظها. وتدعو هذه الجماعات السلمية المختلفة المنتمية إلى "شبه المعارضة" الدينية في إيران إلى إصلاح النظام الإسلامي ولبرلته (جعله ليبرالياً) ضمن الحدود التي يقرها الدستور. ورغم أن النظام يرصد نشاطات هذه الجماعات عن قرب ويضع حدوداً لها، فإنه يسمح بوجودها مادامت لا تلجأ إلى العنف. وهكذا تحافظ هذه الجماعات على تأثير محتمل في التطورات السياسية والدينية، على عكس المعارضة الإيرانية في المنفى والتي تقل أهميتها كثيراً رغم طبيعتها المسلحة. فلو حدثت في المستقبل مواجهة بين بعض القطاعات في القيادة الإيرانية فإن الجماعات شبه المعارضة تستطيع استخدام تأثيرها لترجيح كفة الميزان لصالح المعسكر الإصلاحي.

إن وجود رئيس يستمد شرعيته بالانتخاب ووجود مرشد للثورة يستمد شرعيته من مؤهلاته الدينية يسلط الأضواء على مشكلة تحديد السيادة السياسية بين سلطات الثورة الإسلامية وسلطات الدولة في إيران المعاصرة. ومن دون تعاون بين الرئيس والمرشد الأعلى يستحيل دوام استقرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتسييرها بالكفاءة المطلوبة، ولهذا السبب دأب الرئيس والمرشد الأعلى على التعاون عموماً رغم اختلافاتهما الشخصية وتنافسهما. ولكن إلى متى يظل ذلك الوضع قائماً؟ حتى الآن لا توجد إجابة عن هذا السؤال، كما لا توجد إجابة كذلك عن سؤال «من الذي تكون له الغلبة في مثل هذا الصراع؟». لقد أدى انتخاب محمد خاتمي، صاحب العقلية الإصلاحية، رئيساً بأغلبية ساحقة من الشعب في أيار/ مايو 1997 إلى إضفاء قدر أكبر من الأهمية على هذه التساؤلات، وأذن بمجيء مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يحبذ الرئيس خاتمي إدخال إصلاحات ليبرالية على النظام باعتبار ذلك وسيلة لإصلاح النظام وتجديده من أجل الحفاظ على بقائه. ومن الواضح أن جهوده الإصلاحية تعني بالضرورة وجود فرص وأخطار جوهرية. ولئن كان هناك احتمال بأن يسفر تحقيق خاتمي لخططه الإصلاحية عن انفتاح حقيقي للنظام، فإن هناك احتمالاً آخر هو أن تؤدي السرعة المفرطة للإصلاح إلى ردود فعل مضادة عنيفة من جانب خصومه. ولا يمكن في هذه الحالة الأخيرة استبعاد نشوب مواجهة عنيفة بين معسكري النخبة الحاكمة ربما تضع البلاد على شفا حرب أهلية. ونظراً لأن خاتمي يملك سلطة محدودة، فإن مجال المناورة أمامه ليس واسعاً رغم تمتعه بتفويض شعبي. ويبقى من غير المؤكد ما إذا كان سيتمكن من تحقيق الغلبة على خصومه الذين يستحوذون تقريباً على كل مقاليد السلطة الرسمية.

يركز هذا الكتاب بالدرجة الأولى على بنى السلطة السياسية في إيران لسببين؛ أولهما أن فهم هذه البنى ضروري لتقييم فرص الإصلاح السياسي السلمي في إيران، وثانياً أنه يستحيل الإمعان في فهم كثير من جوانب السياسة الخارجية الإيرانية، مثل فتوى الخميني بإهدار دم المؤلف البريطاني سلمان رشدي وعلاقة إيران المتناقضة بأوربا وعدائها للولايات المتحدة الأمريكية، من دون فهم أفضل لبنى السلطة السياسية الداخلية لها. يسعى هذا الكتاب إلى تقديم عرض عام منهجي لما يبدو للوهلة الأولى متاهة غريبة ومستعصية لمراكز السلطة المختلفة والأجنحة الأيديولوجية المتصارعة والأفراد المتنافسين. ويعتمد الكتاب على مصادر مكتوبة ومناقشات شخصية مع ممثلي النخبة السياسية والفكرية على مدار أكثر من عام من البحث الميداني في إيران.[1]

يحدد القسم الأول من الكتاب مراكز السلطة في إيران، ويحلل العلاقات البينية والتداخلات المفعمة بالتوتر، ويوضح أثرها في السياسة الإيرانية، ويدرس الأجنحة الأيديولوجية العديدة لنخبة السلطة في إيران. ويتناول القسم الثاني أهم الجماعات في "شبه المعارضة" الدينية الداخلية الإيرانية وعلاقاتها بقطاعات النخبة الحاكمة، كما يقدم عرضاً موجزاً لاثنين من أهم مكونات المعارضة الإيرانية المسلحة. أما القسم الثالث فيتناول التطورات السياسية في إيران منذ انتصار خاتمي في انتخابات الرئاسة الإيرانية في أيار/ مايو 1997، ويطرح سيناريوهات ممكنة للمستقبل.

الفصل الثاني

البنى الرسمية وغير الرسمية للسلطة في إيران: عرض عام

في أوائل شباط/ فبراير 1997، أعلن آية الله حسن صانعي رئيس "مؤسسة الخامس عشر من خُرداد" الثورية القوية أن مؤسسته ستزيد المكافأة المعروضة لقتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي من مليوني دولار أمريكي إلى مليونين ونصف مليون دولار أمريكي.[1] ونشرت الصحيفة الإيرانية **جمهوري إسلامي** إعلان صانعي، ما أثار استنكاراً دولياً. ولم تمض فترة طويلة على هذا الإعلان حتى سارع الرئيس الإيراني آنذاك أكبر هاشمي رفسنجاني إلى نفي تصريحات صانعي، قائلاً إن مؤسسة الخامس عشر من خرداد ليست مؤسسة حكومية، وليس لقراراتها أي تأثير في السياسة الرسمية.[2] وجاء هذا النفي منسجماً مع الخط الذي يتبناه رفسنجاني منذ عام 1990، وهو أنه في حين لا يمكن أن يتبادر أي شك في المشروعية الدينية لفتوى آية الله روح الله الخميني بإهدار دم سلمان رشدي، فإن حكومة رفسنجاني لن ترسل فرق إعدام إلى الخارج لتنفيذ هذه الفتوى.

تُظهر التصريحات المتضاربة لكل من صانعي ورفسنجاني حول تنفيذ الفتوى أن في إيران مراكز سلطة أخرى بجانب سلطة الرئيس، وأن مراكز السلطة هذه، والتي يمكنها منع الرئيس من السيطرة على السياسة جزئياً أو كلياً، تدين بوجودها لحقيقة أن السلطة الإيرانية ليست متركزة في يد فرد واحد، أو جماعة أو مؤسسة واحدة. وبهذا المعنى تختلف إيران اختلافاً واضحاً عن العراق الذي نجح رئيسه صدام حسين، بمرور السنين، في التغلغل في كل الأوساط السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع، وتحويل العراق إلى دولة شمولية.[3] أما إيران فإنها تخضع لسيطرة العديد من مراكز السلطة التي تترابط معاً عبر شبكة فضفاضة وتتمتع في بعض الحالات بقدر نسبي

من الاستقلالية، ولكن نظراً للبنية الهرمية لهذه المراكز فإنه لا توجد بينها روابط أفقية إلا في أضيق الحدود.

إن البنية الاقتصادية والسلطة اللامركزية وشبه الإقطاعية في إيران هي أحد موروثات البنية الهرمية غير المركزية لرجال الدين الشيعة المسيَّسين الذين تولوا مقاليد السلطة في إيران منذ عام 1979 .[4] وتأخذ بنية السلطة اللامركزية هذه شكل ائتلافات واسعة بين الأفراد أو الجماعات المتشابهة فكرياً، وتتسم بروابط رعاية شخصية. ولا توكل الوظائف العليا إلا للأقارب من الدرجة الأولى لمن هم في السلطة أو أصدقائهم المقربين، والذين يقومون، بدورهم، بتعيين أقاربهم وأصدقائهم في المواقع الحساسة والمؤثرة. ويرتهن نجاح الحكومة الإيرانية في أغلب الأحوال بهذه الشبكات غير الرسمية.

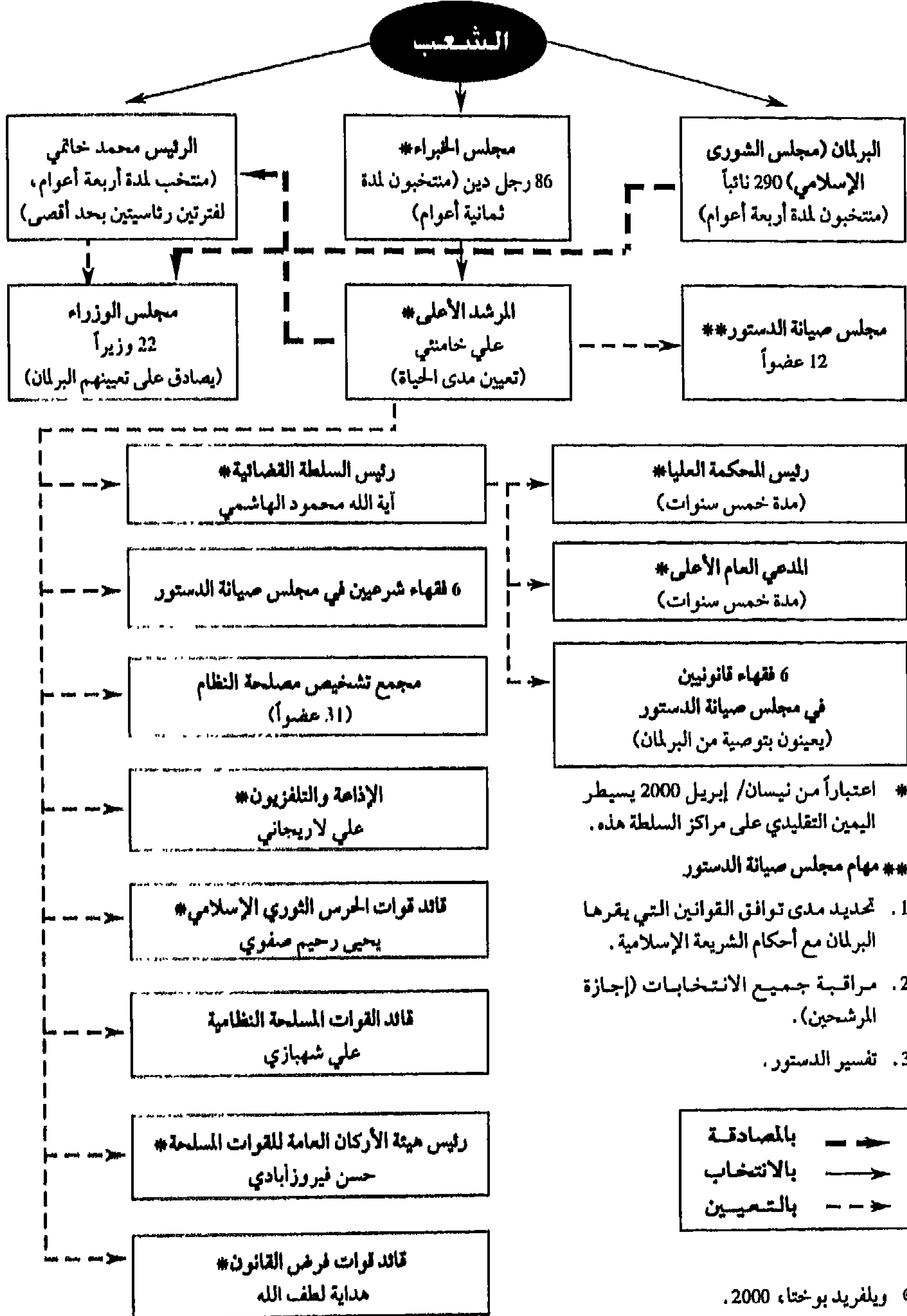
وهناك سمة مهمة أخرى للنظام السياسي الإيراني، وهي أن الأفراد البارزين غالباً ما يكونون أكثر نفوذاً مما توحي به مناصبهم الرسمية. وهكذا، لكي نفهم الديناميات الداخلية لهذا النظام، فالأنفع لنا دراسة روابط الرعاية والولاء بين مختلف الأفراد بدلاً من دراسة الخصائص الأيديولوجية أو الرسمية أو البيروقراطية للنظام.[5] وبعبارة أخرى، مثلما تستحيل معادلة لقب الفرد تلقائياً بدرجة تأثيره الفعلي، كذلك يستحيل أن تشكل التشريعات الرسمية – التي ترتكز على قوانين وتعريفات دستورية مدونة – المبادئ الجوهرية والوحيدة لأهم عمليات صنع القرار في إيران؛ فهناك على الأقل العلاقات غير الرسمية وغير المدونة التي تقوم على الروابط الشخصية والتنافس بين الأفراد أو الجماعات، والتي لا تقل أهمية عن التشريعات الرسمية.

يوضح الشكل (1) بنية الدولة الرسمية كما يحددها الدستور، ولكن توجد أيضاً في إيران خارج هذه البنية الدستورية الرسمية، والتي سنناقش أهم مراكزها في الفصول الثالث والرابع والخامس من الكتاب، بنية سلطة غير رسمية، ولعل أفضل طريقة لوصف تنظيمها (المبين في الشكل 2) باستخدام نموذج (أعترف بأنه شديد التبسيط) يتكون من أربع "حلقات سلطة" متحدة المركز تتزايد اتساعاً من الحلقات الداخلية إلى الحلقات الخارجية، وتتفاعل فيما بينها بدرجات متفاوتة.

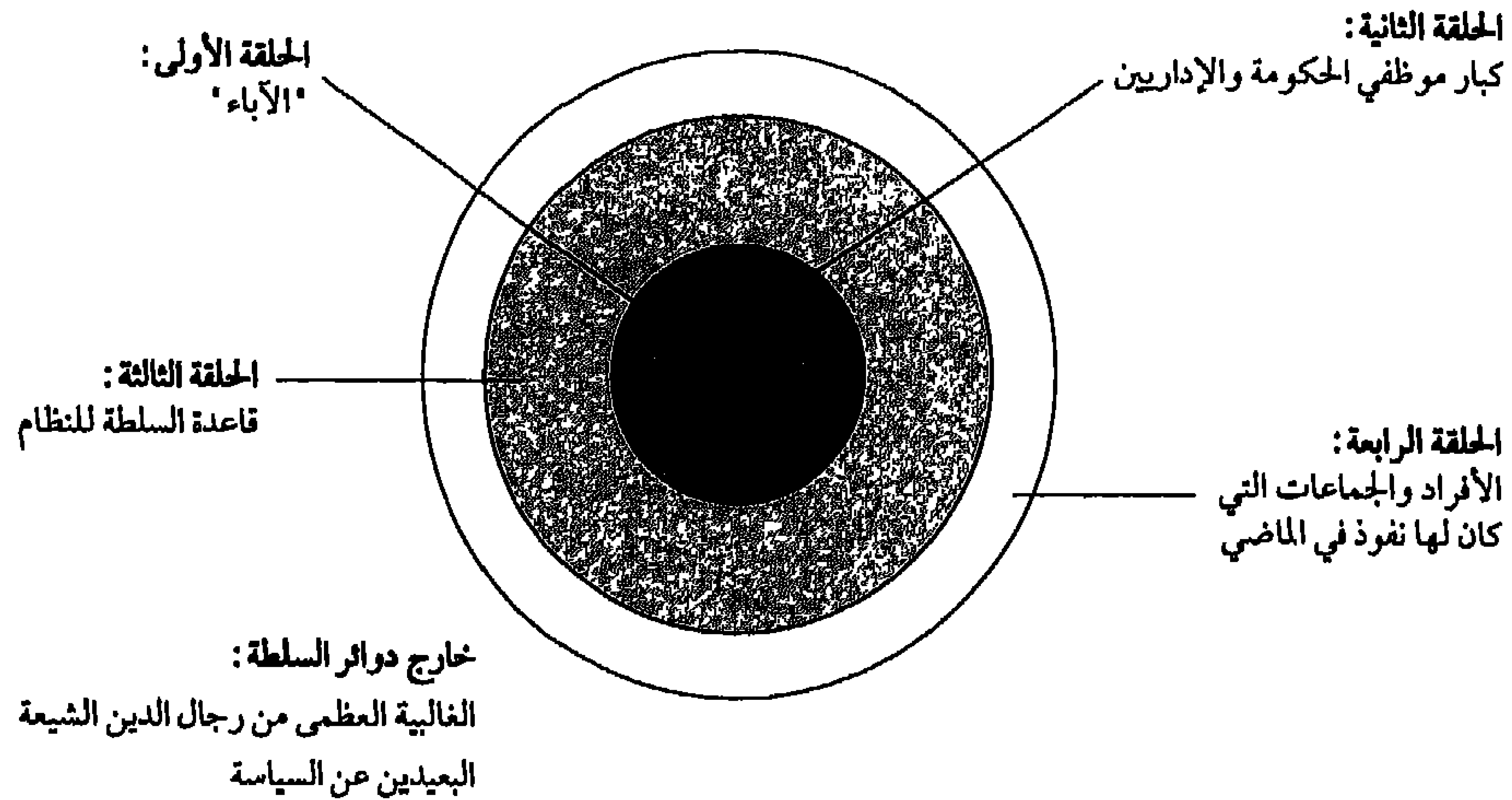
تتضمن الحلقة المركزية من هذا النظام مجموعة من رجال الدين ذوي النفوذ، أسميهم "الآباء" (Patriarchs)، يتبنون الاتجاه المحافظ في المسائل السياسية الاجتماعية. وتمثل هذه المجموعة أقوى أجهزة صنع القرار في النظام وتعمل بصفتها النظام العصبي المركزي له. ولا يسيطر هؤلاء "الآباء" في مجموعهم على حلقة السلطة المحددة الخاصة بهم فحسب، وإنما على جزء كبير من الدوائر السياسية المتبقية، أحياناً بطريقة مباشرة وأحياناً اسمياً. وتتضمن معاقل "الآباء" مراكز السلطة الرسمية، مثل مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء، ومراكز السلطة غير الرسمية مثل جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم التي تضم ثلاثين عالم دين. ولا يعد هؤلاء "الآباء" بالضرورة الأعلى درجة في الإسلام الشيعي الذي يمتد نطاقه خارج إيران. والأكثر من ذلك أن معظم علماء الدين الشيعة في إيران والعراق ولبنان ودول الخليج العربية التزموا منذ ثورة عام 1979 بموقفهم التقليدي البعيد عن السياسة والحكم (لمزيد من المعلومات حول البنية الهرمية لعلماء الدين في إيران انظر الشكل 10).

تتكون حلقة السلطة الثانية من كبار المسؤولين الحكوميين وموظفي الدولة ومن محافظي الأقاليم والإداريين. أما الحلقة الثالثة فتتألف من أفراد يسيطرون على كيانات ومؤسسات متنوعة، كالمؤسسات الثورية وأجهزة الأمن المختلفة، كما تتألف أيضاً من كبار الشخصيات في مجال الصحافة والإعلام. وتشكل هذه الجماعات معاً قاعدة السلطة للنظام وتعمل على نشر أيديولوجيته. وأما الحلقة الرابعة والأخيرة من حلقات السلطة فتتكون من الأفراد الذين قاموا في الماضي بدور مهم في النظام، ورغم أن هذه النخب السابقة تبقى ذات نفوذ نسبي فهي تعمل على هوامش النظام بين الدولة والمجتمع المدني.[6]

الشكل (1)
بنية السلطة الدستورية الرسمية في إيران



الشكل (2)
بنية السلطة غير الرسمية (أربع "حلقات سلطة")



1. "الآباء"

تضم حلقة "الآباء" أكثر رجال الدين السياسيين نفوذاً في الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية، وفي مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء وجمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم. ولا تتماثل درجة "الآباء" مع درجة آيات الله العظمى الشيعة؛ فهؤلاء الأخيرون أرفع درجة من "الآباء" في هرم العلوم الدينية، غير أنهم يرفضون مبدأ ثيوقراطية (الحكم الديني) الدولة بوساطة ولاية الفقيه، باستثناء آية الله العظمى علي منتظري (انظر الشكلين 10 و16).

أما أهم تسعة في حلقة "الآباء" من حيث تأثيرهم بحسب التقديرات (اعتباراً من أيلول/ سبتمبر 1999) فهم:

1. آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى.
2. حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.
3. آية الله محمود الهاشمي، رئيس السلطة القضائية.
4. حجة الإسلام محمد خاتمي، الرئيس.
5. آية الله أحمد جنّتي، رئيس مجلس صيانة الدستور.
6. حجة الإسلام عباس واعظ طبسي، رئيس مؤسسة الإمام رضا في مشهد.
7. آية الله علي مشكيني، رئيس مجلس الخبراء.
8. حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، مبعوث الحج.
9. حجة الإسلام علي التسخيري، عضو المكتب الخاص لخامنئي.

2. موظفو الدولة والإداريون

تتضمن هذه المجموعة ممثلين من الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية، ومحافظي الأقاليم، وعُمد أهم المدن الكبرى في إيران، والتكنوقراطيين الذي يلعبون دوراً في وضع خطط الدولة الاقتصادية وتنفيذها. وتوجد في الأساس أزمة سلطة بين القوى التقليدية اليمينية والتكنوقراطيين (لمعرفة المزيد عن الفصائل الأيديولوجية انظر الشكل 3).

3. قاعدة السلطة للنظام

تتضمن قاعدة السلطة المؤسسات الثورية وقوى الأمن الدينية ومليشيات الباسيج واللجان وقوات الحرس الثوري الإسلامي والصحف الثورية ووسائل الإعلام. وتسود في الحلقة الثالثة قوى اليمين التقليدي وقوى اليسار الإسلامي (لمعرفة المزيد عن الفصائل الأيديولوجية انظر الشكل 3).

4. الأفراد والجماعات التي كان لها نفوذ في الماضي

تشمل هذه الحلقة الأفراد والجماعات "شبه المعارضة" التي تقع بين النظام والمجتمع المدني، وتهدف إلى إصلاح النظام من الداخل بطريقة سلمية؛ ومنها مدرسة "كيان" وجماعة منتظري وحركة حرية إيران وجماعة إيران فردا (إيران الغد) وجماعات حقوق المرأة الإسلامية وغيرها. وتحتفظ قطاعات عديدة من شبه المعارضة بعلاقات داخلية وثيقة غير رسمية مع التكنوقراطيين من الحلقة الثانية واليسار الإسلامي من الحلقة الثالثة (لمعرفة المزيد عن شبه المعارضة انظر الشكلين ١٩ و١٥).

الفصل الثالث

الفصائل الأيديولوجية داخل نخبة القيادة الإيرانية

بغض النظر عما إذا كانت كل مراكز السلطة الإيرانية تنتمي إلى بنية السلطة الرسمية أو غير الرسمية فإنها تخضع جميعها لسيطرة نخبة قيادة ثورية إسلامية تتألف من رجال الدين الشيعة وأشخاص متدينين عاديين. إلا أن هذه النخبة تنقسم إلى فصيلين أيديولوجيين رئيسيين؛ هما اليسار واليمين، ينقسم كل منهما بدوره إلى فصيلين أصغر. تشير تسمية اليمين واليسار هنا إلى مواقف هذين الفصيلين حيال القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وينبغي النظر إليها ضمن السياق الإسلامي لإيران المعاصرة. وتوجد خلافات غير بسيطة في الرأي بين أعضاء هذين الفصيلين حول الطريقة المثلى لتأويل الإسلام، كما يوجد تنافس شخصي بين العديد من أعضاء النخبة في القيادة. ويشكل هذا التنافس سمة غالبة للبنية التعددية لرجال الدين الشيعة، التي تتسم بتنوع الآراء واختلاف المدارس الفكرية.

ونظراً لكل هذه العوامل يتعين أن نذكر أن التصنيف المبسط المستعمل في الغرب عادة، الذي يقوم على "راديكالي" في مقابل "معتدل"، لن يفيدنا في تعريف الفصائل الأيديولوجية المختلفة في إيران، حيث إنه لا يعكس بشكل كاف التوجهات المعقدة للأطراف الرئيسية الإيرانية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني الذي غيّر آراءه السياسية عدة مرات منذ عام 1980 ليظل ممسكاً بزمام السلطة.[1] ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بصيغة أخرى: هل يعتبر عضو اليسار الإسلامي الذي يؤيد تصدير الثورة في السياسة الخارجية، لكنه في قضايا السياسة الداخلية يؤيد قيام مجتمع إسلامي مفتوح ونظام يقوم على الأحزاب، راديكالياً أم معتدلاً؟ نظراً للقصور الذي يشوب تقسيمة "الراديكالي" في مقابل "المعتدل"، سيتبنى الكتاب التصنيفات التي يستخدمها ويقبلها كثيرون في إيران

لوصف الفصائل السياسية الرئيسية في بلادهم، وهي اليسار الإسلامي واليمين التقليدي واليمين الحداثي.[2]

تجمع بين أعضاء نخبة القيادة تجربة مشتركة هي معارضتهم لنظام الشاه محمد رضا بهلوي داخل البلاد وخارجها، وولاؤهم لشخص آية الله روح الله الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتعاليمه الدينية والسياسية. في بادئ الأمر شارك عدد من الجماعات القومية الدينية والإسلامية الليبرالية في فريق القيادة الثوري الذي تولى مقاليد السلطة في شباط/ فبراير 1979، ولكن عندما قام الخميني بخلع الرئيس الإيراني أبوالحسن بني صدر من السلطة في حزيران/ يونيو 1981، حسم نتيجة صراع على السلطة استمر عامين. وكان ذلك علامة على النصر الحاسم الذي حققه جناح فريق القيادة المؤيد للثيوقراطية المطلقة، وهو انتصار لايزال قائماً حتى اليوم.[3]

كانت مظلة الجماعات الإسلامية المتبنية للثيوقراطية هي الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي تأسس في شباط/ فبراير 1979 على أيدي بعض رجال الدين من أتباع الخميني، مثل حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني وحجة الإسلام علي خامنئي. لكن بعد أن تمكن هؤلاء من تكريس احتكارهم للسلطة بدأت التوترات العنيفة تظهر بين معسكري اليمين واليسار في الحزب الجمهوري الإسلامي. فقد كان معسكر اليمين يتكون من المتدينين التقليديين ورجال الدين ذوي الآراء الاجتماعية السياسية المحافظة، وعدد من التكنوقراطيين المتدينين، وكان هذا المعسكر يؤيد تبني سياسة داخلية وخارجية براجماتية تهدف إلى تعزيز مكتسبات الثورة. أما معسكر اليسار فكان يجند أعضاءه من رجال الدين أصحاب الآراء الاجتماعية الثورية والمياليين إلى اليسار والأشخاص المتدينين العاديين. وكان أعضاء هذا المعسكر يتبنون خطاً أكثر جموداً في سعيهم لتحقيق هدفين أيديولوجيين رئيسيين للثورة (بل لا غنى عنهما في تقديرهم)، هما سيطرة الدولة على الاقتصاد بما يضمن عدالة التوزيع، وتصدير الثورة.[4]

كان الخميني، الذي اعترف به الشعب الإيراني سلطة سياسية ودينية عليا بلا منازع، قادراً بصفة عامة على الحيلولة دون تصعيد الصراعات بين المعسكرين المتعارضين داخل

الحكومة على النحو الذي يهدد النظام، وذلك باللجوء إلى أمرين: وضع العسكرين ببراعة في وضع المواجهة، وإصدار أوامر بتقليصهما إلى حجم مناسب. إلا أنه لم يفلح في نهاية الأمر في الحيلولة دون انقسام الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي أصيب بالشلل بسبب معارك العسكرين وأيضاً بسبب القصور المزمن للحزب. وفي حزيران/ يونيو 1987 وبموافقة الخميني، وافقت قيادة الحزب على حله.[5] وهكذا انتهت تجربة إنشاء حزب وحدة محكم التنظيم بالفشل.

وانبثق من رماد الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1988 اتحادان سياسيان رئيسيان من علماء الدين؛ هما مجمع علماء الدين المناضلين (المعروف بـ"روحانيون") الذي ينتمي إلى اليسار الإسلامي، ونظيره اليميني التقليدي رابطة علماء الدين المناضلين (المعروفة بـ" روحانيت"). ورغم أن رابطة علماء الدين المناضلين ربما تكون قد تأسست في فترة مبكرة في أوائل عام 1978، فإنها ظلت خاملة إلى حد كبير حتى عام 1988، حيث كان معظم أعضائها منضمين إلى الحزب الجمهوري الإسلامي. وبعد الانفصام الذي حدث عام 1988، زادت الانقسامات الأيديولوجية داخل فريق القيادة الإيرانية، بحيث أصبح من الممكن الآن التمييز بين الفصائل الثلاثة المذكورة آنفاً؛ اليسار الإسلامي واليمين التقليدي واليمين الحداثي. ويمكن تقسيم اليسار الإسلامي إلى جماعتين متقاربتين، تربط بينهما عموماً علاقة تعاون، هما: مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) الذي سبق ذكره، والذي لا ينتمي إليه إلا علماء الدين، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي يتكون كادر قيادتها وأعضاؤها فقط من الأشخاص المتدينين العاديين الذين أنهى كثير منهم دراساتهم في المجالات الفنية المختلفة.[6]

وعقب حل الحزب الجمهوري الإسلامي بعشر سنوات، قام تحالف كبير من علماء الدين والأشخاص المتدينين العاديين والعمال ذوي التوجهات الإسلامية والناشطات الإسلاميات المؤيدات للرئيس الإيراني محمد خاتمي في بداية كانون الأول/ ديسمبر 1998 بتكوين جماعة فرعية جديدة ومهمة داخل التيار الرئيسي لليسار الإسلامي، هي حزب المشاركة الإسلامي الإيراني.[7] ونتيجة لانفتاح هذا الحزب على كل القوى صاحبة التوجهات الإصلاحية يشار إليه بعبارة "اليسار الحديث".[8]

لم يسمح حتى الآن في إيران بقيام أحزاب إسلامية لها برامج عمل واضحة المعالم، وقد يؤدي ذلك أحياناً إلى تعقيد الانتماء الحزبي أو الفكري لبعض الساسة ورجال الدين الإيرانيين البارزين. وفي بعض الحالات ولأسباب متنوعة يتعذر تجنب المناطق الضبابية والأخرى المتداخلة. وعلى عكس الفهم الغربي للعمل السياسي، تتسم الحدود بين بعض الفصائل الأيديولوجية في بعض المجالات السياسية في إيران بالميوعة. وقد تبنى بعض أعضاء نخبة القيادة مواقف متضاربة تحتمل أكثر من تأويل بشأن بعض القضايا السياسية والدينية منذ عام 1979. وهكذا فإن تصنيف الأفراد في خانات انتماء أيديولوجية محددة داخل نخبة القيادة لا يسمح في جميع الأحوال بالتعريف الدقيق لموقفهم السياسي. ونذكر فيما يلي وصفاً موجزاً للفصائل الأيديولوجية الرئيسية والجماعات السياسية المرتبطة بها. ويوضح الشكل (3) موقع هذه الفصائل في جهاز الدولة.[9]

اليمين التقليدي

تعد رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت) الجماعة الأقوى داخل فريق اليمين التقليدي لرجال الدين الحاكمين، والتي يعد المرشد الأعلى علي خامنئي ورئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري من بين أبرز أعضائها. ينتمي بعض أعضاء هذه الرابطة الأكثر تأثيراً إلى واحد من مركزي سلطة مهمين، إما لمجلس صيانة الدستور الذي يدرس مدى توافق القوانين التي يجيزها البرلمان مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإما لمجلس الخبراء المسؤول عن اختيار المرشد الأعلى (يتضمن الفصل الخامس نقاشاً تفصيلياً لهذين المجلسين). بالإضافة إلى ذلك فإن الأغلبية الساحقة لعلماء الدين في جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم من بين أتباع الرابطة.[10] كذلك يوجد رهن تصرف هذه الرابطة شبكة في طول البلاد وعرضها، من النقابات والاتحادات المهنية الدينية والجمعيات.

بيد أن أهم الاتحادات المهنية الدينية لرابطة علماء الدين المناضلين حتى الآن جمعية المؤتلفة الإسلامية التي يرأسها حالياً وزير التجارة السابق حبيب الله عسكر أولادي، وتتكون من ثلاث جماعات مختلفة من تجار البازار ومجلس علماء دين يشغل عضويته

الرئيس السابق رفسنجاني. [11] وتعمل هذه الجمعية كحلقة وصل أساسية بين رجال الدين التقليديين الحاكمين وقطاع كبير من جماعة تجار البازار الذين تربطهم برجال الدين علاقات منذ الأزل. [12] وتعد صحيفة **رسالت** أهم صحيفة ناطقة باسم اليمين التقليدي.

كان يرأس رابطة علماء الدين المناضلين في الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات آية الله محمد رضا مهدوي كني، وهو ذو نفوذ ومن الأصدقاء المقربين من الخميني وكان وزيراً للداخلية لفترة قصيرة عام 1981. [13] وقد تخلى عن منصبه في رئاسة الرابطة في آذار/ مارس 1995 احتجاجاً على محاولات ناطق نوري إعادة تشكيل الرابطة وتحويلها إلى حزب سياسي تابع له وللمرشد الأعلى. وفي حزيران/ يونيو 1996 اختارت اللجان القيادية في الرابطة عضو مجلس صيانة الدستور آية الله محمد إمامي كاشاني أميناً عاماً جديداً لها. [14] ولكن عندما أصيب كاشاني بمرض خطير في نهاية عام 1999 تولى مهدوي كني مرة أخرى قيادة الرابطة.

تؤيد الرابطة من حيث المبدأ الملكيات الخاصة ومشروعات القطاع الخاص، ونظراً لأنها تشكل الأغلبية في مجلس صيانة الدستور، الذي يملك حق النقض في العملية التشريعية، فقد نجحت منذ عام 1982 في الحد من التوسع في عملية الإصلاح الخاصة بالأراضي وفي التشريعات الخاصة بنزع الملكية التي يتبناها اليسار الإسلامي، والذي كان له أغلبية في البرلمان في الفترة 1980 ـ 1992. ويرى أعضاء اليمين التقليدي أن الفرق بين الأغنياء والفقراء جزء لا يتجزأ من المشيئة الإلهية، كما يرون أنه من الممكن الحد من الفقر المدقع العام والصراع بين الطبقات بالتكاتف الديني وبالصدقات مثلاً. وفي مجال الممارسات السياسية، وخصوصاً بعد عام 1993، تؤيد الرابطة قيام نظام اقتصادي يقوم على الدعم الحكومي للفقراء، لأن مثل هذا النظام يميل إلى تعزيز تبعية الطبقة الدنيا الاقتصادية والثقافية للدولة التي يحكمها رجال الدين. [15]

تستمد رابطة علماء الدين المناضلين شرعيتها بالدرجة الأولى من مكونات الحكم الإسلامي الذي جاءت به الثورة الإيرانية عام 1979، والتي تتجسد في مبدأ ولاية الفقيه الذي تعتنقه الدولة، والذي صاغه الخميني في منفاه في مدينة النجف بالعراق (1964 ـ

1978) . ويستعمل عادة مصطلحا الولي الفقيه والمرشد أو مرشد الثورة على نحو مترادف اليوم في إيران.[16] ووفقاً للخميني وأتباعه فإن مفهوم الولي الفقيه يعني أنه في غياب الإمام الثاني عشر للشيعة يتولى السلطة عالم الدين الشيعي الأغزر علماً.[17] ويرى أعضاء رابطة علماء الدين المناضلين أن صون الدين الإسلامي وتحقيق الغلبة له ولعلمائه أمر أهم وأولى من الدستور أو فكرة الإرادة الشعبية . ويؤيد أعضاء اليمين التقليدي هؤلاء نموذج الحكم الديني للدولة وللمجتمع ويحاولون عزله عن التأثيرات الثقافية الليبرالية الغربية "المنحطة" .

وارتبط أعضاء رابطة علماء الدين المناضلين في البرلمان بائتلاف واسع مع قوى اليمين الحداثي (التكنوقراطي) في نخبة القيادة منذ أوائل الثمانينيات . وفي الانتخابات النيابية الرابعة للجمهورية الإسلامية التي جرت عام 1992 فاز الائتلاف الذي جمع رابطة علماء الدين المناضلين والتكنوقراطيين بالأغلبية للمرة الأولى . ونجحت الرابطة في الحفاظ على هذه الأغلبية في الانتخابات البرلمانية الخامسة عام 1996 ، على الرغم من انهيار الائتلاف عندما شكل التكنوقراطيون حزباً جديداً قبيل الانتخابات . واستطاعت الرابطة في الفترة 1996 ـ 2000 التعويل على أصوات ما بين 100 و150 نائباً بالبرلمان .[18] ومع ذلك لم تفز الرابطة إلا بـ 45 مقعداً من بين الـ225 مقعداً المخصصة في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شباط/ فبراير 2000 .[19]

اليمين الحداثي

يتسم فريق اليمين الحداثي في البرلمان ، والذي يعرف أيضاً باسم التكنوقراطيين ، بقدر كبير من "الليبرالية" في المسائل الاجتماعية والثقافية مقارنة باليمين التقليدي . ويلتف هذا الفريق حول شخص علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، الرئيس الإيراني في الفترة 1989 ـ 1997 ، أكثر من التفافه حول منظمة . لقد دخل اليمين الحداثي الحلبة السياسية لأول مرة كياناً محدداً في كانون الثاني/ يناير 1996 ، أي قبل شهرين فقط من الانتخابات البرلمانية ؛ ففي ذلك الوقت اتحدت مجموعة من 16 فرداً من الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة لتكوين جماعة مستقلة تطلق على نفسها اسم "كوادر البناء" ، ثم

تقلصت القيادة إلى ستة أفراد.[20] وقد حاولت جماعة كوادر البناء في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ربيع 1996 كسر الأغلبية التي كان يحتفظ بها شريكهم السابق في الائتلاف، رابطة علماء الدين المناضلين، داخل هذه الهيئة التشريعية. وكانت المطالب الرئيسية لهؤلاء التكنوقراطيين، الذين أعلنوا انفتاحهم على سياسة التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي ينتهجها رفسنجاني، زيادة كفاءة التنمية الاقتصادية للبلاد ودخول الخبراء في البرلمان. وكان أهم شخص في الزعماء الستة المتبقين في هذه الجماعة عمدة طهران غلام حسين كرباسجي الذي كان يشغل أيضاً منصب رئيس تحرير صحيفة **همشهري** (الأهالي)، وهي صحيفة تديرها وتمولها بلدية طهران، وتعد أهم ناطق صحفي باسم اليمين الحداثي.

يضم المتعاطفون مع جماعة كوادر البناء الاتحادات المهنية الحديثة ومؤسسات أرباب الأعمال وعدداً من أبناء الطبقة المتوسطة الحديثة الذين لهم توجهات في الأنشطة التجارية وعدداً كبير من الجماعات المنتمية إلى الصناعات.[21] ويضع اليمين الحداثي نصب عينيه هدفاً رئيسياً هو تحويل إيران إلى دولة حديثة. ولا يختلف أعضاء هذه الجماعة البتة حول أهمية العنصر الإسلامي في الثورة الإيرانية عام 1979، إلا أنهم يرون أن شرعية الثورة ترتكز بدرجة كبيرة على الجهود المبذولة لزيادة التنمية الاقتصادية والتوسع في حركة التصنيع في إيران والدفاع عن سيادتها الوطنية. ولهذا السبب يعتقد اليمين الحداثي أن المصالح الوطنية الإيرانية تأتي في مقدمة أي هموم أخرى، وهي تدفع بهذه الجماعة البرلمانية لتكون من الفصائل السياسية القومية الأكثر اعتدالاً. وفي البرلمان المنتخب في الفترة 1996 ـ 2000 أعلن ما بين 60 و70 نائباً إيمانهم بسياسات اليمين الحداثي، فأصبح يشكل بذلك ثاني أقوى كتلة برلمانية بعد اليمين التقليدي.

اليسار الإسلامي

كان علماء الدين والمثقفون المنتمون إلى اليسار الإسلامي يحظون بأغلبية واسعة في البرلمان خلال الفترة 1980 ـ 1992، وكانوا يؤيدون في تلك الفترة، وبخاصة خلال سنوات الحرب ضد العراق (1980 ـ 1988)، انتهاج سياسة تقشف صارمة وسيطرة

الدولة على الاقتصاد بصرامة، كما كانوا يتبنون خطاً أكثر تشدداً في الشؤون الاجتماعية والثقافية ويؤيدون تصدير الثورة. غير أن مجلس صيانة الدستور، الذي يسيطر عليه أعضاء اليمين التقليدي من أتباع خامنئي، رفض أغلبية مرشحي اليسار الإسلامي للانتخابات البرلمانية الرابعة عام 1992، الأمر الذي أسفر عن خسارة اليسار الإسلامي لأغلبيته البرلمانية. وحتى ذلك الحين كانت أغلبية اليسار الإسلامي تفرض رقابة على برنامج التحرر الاقتصادي الداخلي والانفراج في السياسة الخارجية الذي اتبعه الرئيس الإيراني آنذاك رفسنجاني منذ عام 1989.[22] وأدى التعاون المنهجي والسلس نسبياً بين رفسنجاني وخامنئي، والذي استمر حتى نهاية عام 1992، إلى حرمان اليسار الإسلامي من كل معاقل سلطته في النظام تقريباً.[23] وبخسران اليسار الإسلامي لأقوى معاقله، البرلمان، وجد نفسه في نيسان/ إبريل 1992 على هامش النظام وقرر أن ينسحب مؤقتاً من الحياة السياسية اليومية. غير أنه حافظ على قاعدة اجتماعية صلبة وعلى صلات مع قطاعات معينة في قوات الحرس الثوري الإسلامي وبعض المؤسسات الثورية ولا سيما مؤسسة الشهيد. وهكذا ظل لليسار الإسلامي حضور سياسي قوي حتى وهو يعمل من وراء الكواليس.[24]

يعد مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) أقوى مجموعة داخل اليسار الإسلامي، والذي يرأسه حجة الإسلام مهدي كروبي، مدير مؤسسة الشهيد في الفترة 1980 ـ 1992، ورئيس البرلمان في الفترة 1989 ـ 1992. ويتسم نطاق الآراء في مجمع علماء الدين المناضلين باتساع غير عادي، على عكس اليمين التقليدي؛ إذ يوجد بين صفوف المجمع عناصر راديكالية تلتف حول أكبر اثنين "مصدرين للثورة" وعدوين للولايات المتحدة الأمريكية، هما حجة الإسلام علي أكبر محتشمي بور، وهو وزير داخلية سابق، وحجة الإسلام محمد موسوي خوئينيها، قائد عملية الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران عام 1979. إلا أن مجمع علماء الدين المناضلين يضم شخصيات أكثر ليبرالية، منفتحة على الإصلاح حول قضايا السياسة الداخلية والثقافية، مثل حجة الإسلام السيد محمد خاتمي الذي عمل وزيراً للثقافة في الفترة 1982 ـ 1992، ثم انتخب رئيساً لإيران في 23 أيار/ مايو 1997. ولا غرابة في أن يعجز

المجمع عن ضم كل أعضاء اليسار الإسلامي في صفوفه، ولذلك فإن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، التي تأسست عام 1979 برئاسة بهزاد نبوي الذي كان وزيراً للصناعة في الفترة 1982 ـ 1989 وحلت فيما بعد، عاودت نشاطاتها عام 1988 . وهناك ممثل مهم آخر لليسار الإسلامي، هو المهندس مير حسين موسوي، رئيس الوزراء في الفترة 1981 ـ 1989، والذي لا ينتمي إلى مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) ولا إلى منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية.[25] ويؤيد كل من المجمع ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بشدة "خط الإمام"، أي الخط السياسي الذي طرحه الخميني. إلا أن الجماعتين دخلتا في الآونة الأخيرة في مرحلة تغير جذرية حول نشر تعاليم الخميني السياسية ـ الدينية وتقييمها، وبدأت الجماعتان تبتعدان عن مواقفهما المتشددة السابقة حيال القضايا الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي سمح بزيادة أهمية الأصوات الأكثر "ليبرالية" فيهما، والتي يمثلها خاتمي.

"اليسار الجديد"

بالإضافة إلى اليمين التقليدي واليمين الحداثي (أو التكنوقراطيين) واليسار الإسلامي، هناك تيار سياسي رابع جديد، يطلق عليه في الخطاب السياسي الإيراني الداخلي "اليسار الجديد"، تأسس في منتصف التسعينيات، وكانت نواته التنظيمية الحقيقية الأولى قد ظهرت في أوائل عام 1996 تحت اسم "جماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية". وكان اليسار الجديد موجوداً قبل ذلك الوقت كتيار مبهم لا معالم له. ويعد وزير الاستخبارات السابق حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري (انظر الإطار التعريفي 1) الأب المؤسس لجماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية وقائدها. غير أن برنامج السياسة الداخلية والخارجية والاقتصادية لجماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية كان متناقضاً منذ البداية؛ فعلى سبيل المثال، كانت الجماعة تؤيد من ناحية مواقف يسارية إسلامية معلنة، مثل سيطرة الدولة الصارمة على الاقتصاد وتحقيق المساواة الاجتماعية ـ السياسية الراديكالية،[26] ولكنها كانت من ناحية أخرى تختلف عن اليسار الإسلامي الأكثر ميلاً إلى النظام الجمهوري في حديثها الصريح المؤيد لحكم ديني شمولي برئاسة المرشد الأعلى، وتأييدها لقمع المنشقين بلا هوادة.[27] وقد دفعها

ذلك التناقض على الصعيد الأيديولوجي نحو عناصر اليمين التقليدي في رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت)، التي كانت جماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية تتعاون معها بصورة وثيقة في الأمور السياسية اليومية. وكان التعاون بين جماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية والجناح المتزمت في رابطة علماء الدين المناضلين الذي يقوده رئيس مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي في أوثق صوره. ولفرض برامجهما الاجتماعية والثقافية استعان اليسار الجديد وجنتي معاً بجماعات حفظ الأمن الأهلية، وأهمها، ولكن أكثرها سرية، جماعة أنصار حزب الله التي يرأسها مسعود دهنمكي.[28] وسواء كان اليسار الجديد فصيلاً أيديولوجياً مستقلاً أو كان صنيعة وزارة الاستخبارات - كما تشتبه في ذلك بعض جماعات شبه المعارضة الدينية[29] - فذلك أمر لا يمكن حسمه يقيناً باستخدام المعلومات المتوافرة حالياً. والواقع أن جماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية لعبت دوراً محدوداً للغاية في الحياة السياسية الإيرانية منذ تأسيسها. ويمكن الحكم على محدودية أهميتها النسبية من عدم حصول قائدها ريشهري إلا على 2٪ من الأصوات في انتخابات الرئاسة عام 1997. ولذلك لم تكن مفاجأة أن تعلن الجماعة حلها "المؤقت" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998.[30]

الإطار التعريفي (1)

حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري

ولد محمد محمدي ريشهري عام 1946 في مدينة ري جنوب طهران. درس علوم الدين في قم والنجف بعد عام 1960، وبدأ نشاطه السياسي في حزيران/ يونيو 1963 خلال الثورات الدينية التي اندلعت في أعقاب خطبة الخميني الشهيرة في قم ضد الشاه وتبعيته للولايات المتحدة الأمريكية. وعقب محاولات جهاز السافاك (منظمة الأمن القومي والاستخبارات) التابع للشاه اعتقاله، فرّ ريشهري عام 1967 إلى النجف بالعراق، حيث مكث فيها بضعة أشهر. وما إن عاد إلى إيران حتى ألقي القبض عليه وأودع السجن، وخلال منتصف السبعينيات حظر السافاك عليه الخطابة، غير أن نجمه بدأ يصعد بعد الثورة.

وخلال السنوات الأربع الأولى بعد الثورة، أصبح اسم ريشهري مرادفاً للرعب، حيث رأس عدداً من المحاكم الثورية الإسلامية وأصبح قاضي الشريعة لمحكمة الجيش الثورية. وخلال الفترة 1984-1989 شغل منصب أول وزير

للاستخبارات، وخلال عمله حفظ القرآن كله، وهي حقيقة ذكرها بعبارات لا تخلو من الفخر في مقابلة أجرتها معه مؤخراً الصحيفة الإيرانية **إطلاعات**. وخلفه في هذا المنصب نائبه حجة الإسلام علي فلاحيان. وفي الفترة 1989-1991 عمل ريشهري مدعياً عاماً للدولة، وتخلى عن هذا المنصب عام 1991 عندما تولى مسؤولية الحجيج إلى مكة بصفته مبعوث الحج. كما عمل ريشهري رئيساً للمحكمة الخاصة برجال الدين منذ أن أسسها الخميني عام 1987. وريشهري هو صهر آية الله علي مشكيني رئيس مجلس الخبراء.

وعقب فترة قصيرة من انتخابات آذار/ مارس ونيسان/ إبريل 1996 البرلمانية، أسس ريشهري، الذي يقال إنه قريب من خامنئي، جماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية، وهي جماعة موجهة في المقام الأول ضد المجموعة البرلمانية التكنوقراطية الأكثر اعتدالاً الملتفة حول الرئيس رفسنجاني، كوادر البناء. ولم تفز جماعة الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية إلا بمقاعد معدودة في البرلمان. ومن الناحية الأيديولوجية كشف الفصيل البرلماني الذي يتزعمه ريشهري عن تيار راديكالي جديد لم يظهر إلا بعد عام 1994، يطلق على نفسه في الخطاب السياسي الإيراني "اليسار الإسلامي الجديد". وقد تفرق في أواخر عام 1998 بسبب عجزه عن إثبات ذاته سياسياً، وأيضاً بسبب الخلافات السياسية الحادة بين كبار أعضائه. وفي أواخر عام 1996 أعلن ريشهري ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة لعام 1997، غير أنه لم يحصل إلا على 2٪ من الأصوات. ويظل لريشهري نفوذ كبير، فهو مسؤول عن تنسيق أنشطة أجهزة الاستخبارات المختلفة، ومكتب المرشد الأعلى، والمحكمة الخاصة برجال الدين رغم أنه استقال رسمياً من رئاسة المحكمة في أواخر عام 1998.

المصدر: **الموجز عن إيران**، العدد 54، آذار/ مارس 1996، ص 7.

الشكل (3)

الفصائل الأيديولوجية في جهاز السلطة

الفصائل الأيديولوجية	اليسار الإسلامي			اليمين الحداثي	اليمين التقليدي	
الجماعة (الجماعات) الرئيسية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
زعيم الجماعة	مهدي كروبي	بهزاد نبوي	عباس عبدي وسعيد حجاريان	غلام حسين كرباسجي	علي أكبر ناطق نوري، ومهدوي كني	حبيب الله عسكر أولادي، وأسد الله بادامجيان
الصحف الناطقة باسمها	سلام، بيان	عصر ما	مشاركت، خرداد، صبح أمروز	إيران، إطلاعات، همشهري	رسالت، كيهان، شما، قدس، جمهوري إسلامي	
قاعدة القوة	المؤسسات الثورية، والحرس الثوري الإسلامي، واتحادات الطلبة			التكنوقراطيون في البيروقراطية الحكومية	تجار البازار، ومليشيات الباسيج، ورجال القضاء، والمؤسسات الثورية، والأقليات في الأجهزة السرية، والحرس الثوري الإسلامي	
موقفها إزاء مبدأ ولاية الفقيه	تبعية المبدأ للدستور وسيادة الشعب			تبعية المبدأ للدستور وسيادة الشعب	المبدأ أهم من الدستور ومن سيادة الشعب	
توجه الجماعة السياسي الأساسي	إسلامي ثوري اجتماعي			إسلامي ليبرالي، وتكنوقراطي	إسلامي محافظ	
السياسة الداخلية تعددية حزبية؟	أيدت مؤخراً التعددية الحزبية			مؤيدة	معارضة بشدة	
حرية الرأي؟	مؤيدة			مؤيدة	معارضة	
مجتمع مغلق؟	عارضت ذلك بشدة مؤخراً			معارضة	مؤيدة	
السياسة الاقتصادية التوجه؟	بين الاشتراكية الإسلامية والرأسمالية المقيدة			الرأسمالية الصناعية الحديثة	الرأسمالية التجارية (البازارية) ما قبل الصناعية	
سيطرة الدولة؟	مؤيدة			معارضة	معارضة	
الدعم الحكومي؟	مؤيدة			معارضة	مؤيدة	
الاستثمارات الغربية؟	معارضة			مؤيدة	معارضة	
السياسة الخارجية التصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية؟	أيدت ذلك بشدة مؤخراً			مؤيدة	معارضة	
تصدير الثورة؟	معارضة عموماً، ولكن مع بعض الاستثناءات الفردية			معارضة	غير موحدة	

(1) مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون)، تأسس عام 1988.

(2) منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، تأسست عام 1978.

(3) حزب المشاركة الإسلامي الإيراني، يعد احتياطاً تنظيمياً للقوى المؤيدة لخاتمي، تأسس عام 1988.

(4) كوادر البناء، قريبة من رفسنجاني، تأسست في شباط/ فبراير 1996.

(5) رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت)، تأسست عام 1978.

(6) جمعية المؤتلفة الإسلامية، تعد احتياطاً تنظيمياً داعماً لجماعات تجار البازار الأكثر نفوذاً، تأسست عام 1963.

الفصل الرابع

الرئيس

تعد الرئاسة بشكلها الحالي نتاج عملية تعديل الدستور التي تمت في تموز/ يوليو 1989، عقب وفاة آية الله روح الله الخميني في 3 حزيران/ يونيو من السنة نفسها .[1] وكان رئيس البرلمان حينئذ أكبر هاشمي رفسنجاني من المبادرين إلى التعديل؛ حيث أنشأ، بالتعاون مع الذين انضموا إليه، منصب رئاسة بمسؤوليات وصلاحيات جديدة وموسعة؛ إذ لم تكن الرئاسة حتى ذلك الوقت إلا مركز سلطة ثانوياً.

ينص دستور عام 1979 (الذي وضعه مجلس الخبراء) على توزع السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء، على أن يكون القائد الاسمي للسلطة التنفيذية هو الرئيس، الذي ينتخبه الشعب لفترة أربع سنوات، ويحق له خوض الانتخابات مرة أخرى ولكن لمرة واحدة فقط، ويكون دوره شرفياً أكثر منه حقيقياً، بينما تبقى السلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء الذي يعيّنه الرئيس. بيد أن الرئيس لا يستطيع في عملية اختياره لرئيس الوزراء أن يعارض الأغلبية البرلمانية؛ إذ تستطيع هذه الأخيرة فرض مرشحها عليه. أما رئيس الوزراء، فيعمل بصفة مستقلة عن الرئيس، ويستطيع البت في تشكيل حكومته حسبما يتراءى له. وكان السبب الذي دفع رجال الدين في مجلس الخبراء إلى إضعاف السلطة التنفيذية بشطرها نصفين هو خوفهم من أن يأتي رئيس ينتخبه الشعب بصورة مباشرة. وهكذا كان الهدف من البداية منع خطر قيام دكتاتورية رئاسية يمكن أن تتحدى الولي الفقيه وتقييد سلطة البرلمان، الذي كان رجال الدين يحاولون كسب النفوذ الأقوى من خلاله .[2]

وبإنشاء سلطة تنفيذية ثنائية، أصبح الاحتكاك بين شقي هذه السلطة أمراً حتمياً، ولا سيما عندما ينتمي الرئيس ورئيس الوزراء إلى فصيلين مختلفين، كما كانت الحال في رئاسة الرئيسين أبوالحسن بني صدر (1980-1981) وعلي خامنئي (1981-1989).

وهكذا، على سبيل المثال، كان خامنئي - الذي كان طرفاً في التحالف الذي ضم اليمين التقليدي والمعسكر التكنوقراطي - مرغماً على العمل مع رئيس وزراء يعارضه، هو مير حسين موسوي، عضو جناح اليسار الإسلامي في نخبة القيادة الإيرانية، وكانت النتيجة صراعاً مستمراً ومريراً بين الاثنين حول مختلف قضايا السياسة الداخلية والخارجية، وهو صراع لا تتم السيطرة عليه إلا بالاحتكام إلى الخميني.

وفي نهاية الأمر استطاعت لجنة تعديل الدستور التي شكلها الخميني في أواخر نيسان/ إبريل 1989 وضع نهاية لهذه الازدواجية في السلطة التنفيذية، فتم إلغاء منصب رئيس الوزراء وتخويل مسؤولياته للرئيس، لينفرد هذا الأخير بالسلطة التنفيذية. وأصبح الرئيس يختار لنفسه نائباً أول من بين أربعة نواب للرئيس،[3] يكون هو مسؤوله المباشر، ويخوّل هذا النائب كثيراً من المسؤوليات التي كان يتولاها رئيس الوزراء فيما سبق، فيما عدا أنه غير معرض للمساءلة أمام البرلمان ولا يحتاج تعيينه إلى مصادقة البرلمان.[4] ويقوم الرئيس - بوصفه رئيساً للحكومة - بتعيين الوزراء وعزلهم، بشرط مصادقة البرلمان على التعيين والعزل (انظر الشكل 1 في الفصل الأول)، كما يسيطر الرئيس على هيئة التخطيط والميزانية، وهي مؤسسة ذات أهمية كبيرة في إعداد السياسة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك يشغل الرئيس منصب رئيس مجلس الأمن القومي، وهو عبارة عن لجنة ذات نفوذ تتألف من 12 عضواً دائماً ينسقون كل الأنشطة الحكومية المتعلقة بقضايا الدفاع وأجهزة الاستخبارات والسياسة الخارجية (للاطلاع على تكوين مجلس الأمن القومي انظر الشكل 4).[5] كذلك يملك الرئيس نفوذاً كبيراً في مسألة تشكيل أعضاء المجلس الأعلى للثورة الثقافية الإسلامية المسؤول عن القضايا الثقافية والتعليمية.

لا يمكن إقصاء الرئيس ووزرائه إلا بأغلبية الثلثين في اقتراع حجب الثقة للبرلمان. وفي هذه الحالة يتعين على البرلمان إعلان عدم أهلية الرئيس سياسياً لمزاولة منصبه، وإبلاغ المرشد الأعلى بذلك بحيث يقوم بإقصاء الرئيس حسب المادة 110 من الدستور.

ولا جدال في أن الرئيس هو ثاني أقوى مسؤول في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، غير أن نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

للدولة، وليس حول السياسة الخارجية. ونتيجة للقيود الدستورية المفروضة على منصب الرئيس، فإن قوته ليست بالقدر الكبير المفترض غالباً في هذا المنصب في الغرب. والأكثر من ذلك أن الظهور العلني للرئيس وممثلي السلطة التنفيذية الآخرين في وسائل الإعلام وفي المؤتمرات الدولية وتسليط الأضواء عليهم يشجع على الاعتقاد الخاطئ بأن السلطة التنفيذية تلعب دوراً مهيمناً في وضع السياسة الداخلية والخارجية لإيران. بيد أن الحقيقة هي أن الرئاسة الإيرانية تختلف عن أي رئاسة أخرى من نواح كثيرة؛ فأولاً، النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي يتعين فيه مصادقة سلطة دينية عليا (الولي الفقيه) غير منتخبة من الشعب على الرئيس المنتخب من الشعب بصورة مشروعة (انظر مرة أخرى الشكل 1 في الفصل الأول). وثانياً، النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي تتبع فيه السلطة التنفيذية برمتها سلطة دينية، هي سلطة ولاية الفقيه، وهي الأداة التنفيذية لتوجيهاتها، ولو من ناحية نظرية على الأقل؛ إذ ينص الدستور على أن الولي الفقيه فقط هو صاحب الاختصاص في كل القضايا السياسية العامة. وثالثاً، النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي لا يمارس فيه المسؤول التنفيذي للدولة أي سيطرة على القوات المسلحة.[6]

ولما كان رفسنجاني هو الرئيس الأول الذي يتمتع بالسلطة الموسعة لهذا المنصب، فقد استطاع بقوة شخصيته أن يضفي على الرئاسة تأثيراً غير مسبوق. ونظراً لأنه كان أول من بدأ كثيراً من سياسات ما بعد الخمينية، كالإصلاحات الاقتصادية الليبرالية وتخفيف حدة التوتر مع جيران إيران، وقام بدور الوسيط بين مختلف مراكز السلطة في إيران، فقد استطاع أن يحافظ على مركزه أمام خليفة الخميني، الرئيس الأسبق علي خامنئي، خلال فترة رئاسته الأولى. وقد كانت سمعة خامنئي منذ البداية أنه صاحب شخصية باهتة، ومن المفارقة أن يكون هذا العامل بالذات، بالإضافة إلى قلة شعبيته بين الجماهير وافتقاره إلى شبكة من المؤيدين في كل إيران، هو الذي أهله في أعين الأغلبية بمجلس الخبراء ليكون خليفة للخميني. كما بدا خامنئي لقادة مراكز السلطة المتنافسة والواثقة من ذاتها والممثلة في هذه الهيئة الانتخابية مرشحاً مناسباً كشخصية وسطى؛ إذ كانوا يعتقدون أنه سيبقى أضعف من أن يتحداهم بصورة جدية.[7]

ونظراً لنقاط ضعف خامنئي الأولى قضى نحو ثلاثة أعوام في تعزيز قوته والخروج من ظل رفسنجاني. وحتى ذلك الحين، كانت علاقة العمل بين الرجلين تسير بشكل جيد نسبياً، وكان رفسنجاني قادراً على القيام بإصلاح اقتصادي وعزف نغمة معتدلة في السياسة الخارجية، غير أن التنافس والخلاف بدأ يظهر في علاقة التعاون الظاهرية بين المرشد الأعلى والرئيس بعد عام 1993. وأصبح من الواضح أن البساط سحب من تحت أقدام الرئيس في صراع السلطة الدائر وراء الكواليس بين رفسنجاني وخامنئي، وخصوصاً بعد أن منيت محاولات رفسنجاني للإصلاح الاقتصادي بانتكاسات متكررة منذ أواخر عام 1992. [8] وعندما حان موعد إعادة انتخاب رفسنجاني في منتصف عام 1993 كان قد خسر بالفعل الكثير من قوته مقارنة بخامنئي، إلى حد أنه أرغم على قبول اختيارات اليمين التقليدي لقادة الوزارات الأساسية مثل وزارات الداخلية والدفاع والثقافة والإرشاد الإسلامي والاقتصاد. أضف إلى ذلك أن وزارة الخارجية ووزارة النفط ووزارة الاستخبارات والأمن كانت بالفعل في أيدي مؤيدي خامنئي من اليمين التقليدي، وهم بالترتيب علي أكبر ولايتي (منذ عام 1981)، وغلام رضا آغازاده (منذ عام 1985)، وعلي فلاحيان (منذ عام 1989).

الانتخابات الرئاسية عام 1997

كان للانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 1997 أهمية قصوى لصراع السلطة الذي أخذ يتعاظم تدريجياً بين الفصائل السياسية المتنافسة في إيران، كما كانت خروجاً على المألوف من حيث إنها أتاحت للشعب الإيراني للمرة الأولى منذ عام 1980 أن يختار بين اتجاهين سياسيين مختلفين جداً ضمن النظام.

الانتخابات البرلمانية عام 1996 باعتبارها مؤشراً أولياً

كانت الانتخابات البرلمانية الخامسة للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أجريت في آذار/ مارس- نيسان/ إبريل 1996 بمنزلة اختبار قبل انتخابات الرئاسة الحاسمة عام 1997. [9] ولأن منصب رئيس البرلمان كان يعتبر نقطة الانطلاق المثالية نحو الرئاسة،

الشكل (4)
السلطة التنفيذية برئاسة محمد خاتمي



الداخلية (منذ 22/ 7/ 1998) عبدالواحد موسوي لاري[1]	الاستخبارات والأمن (منذ 24/ 2/ 1999) علي يونسي[4]	الدفاع علي شمخاني[4]	الخارجية كمال خرازي
العدل إسماعيل شوشتري[5]	الصناعات غلام رضا شافعي[5]	الثقافة والإرشاد الإسلامي (ب) عطاء الله مهاجراني[5]	النفط بيجان زنجنه[5]
الطرق والنقل المهندس حجتي نجف آبادي[1]	المناجم والمعادن إسحاق جاهنجيري[1]	جهاد البناء (جـ) محمد سعيدي كيا[1]	التجارة محمد شريعة مدار[1]
التعاونيات مرتضى حجي[1]	الزراعة والتنمية الريفية عيسى كلنتري[5]	الطاقة حبيب الله بيطرف[1]	البريد والهاتف والبرق المهندس رضا عارف[1]
التعليم والتدريب حسين مظفر[1]	الثقافة والتعليم العالي مصطفى معين[1]	الإسكان وتنمية المدن علي عبدالعلي زاده[1]	الصحة محمد فرهدي[1]
		العمل والشؤون الاجتماعية حسين كمالي[5]	الشؤون الاقتصادية والمالية حسين نمزي[1]

ملاحظات:

(أ) هو جهاز الاتصالات الخاصة التابع للرئيس.

(ب) تتولى مسؤولية الرقابة على الصحافة والكتب والأفلام.

(جـ) مؤسسة بناء ثورية للمناطق الريفية في إيران.

1 عضو اليسار الإسلامي.

2 أسماء نواب الرئيس وواجباتهم ومناصبهم كما يأتي:
- د. حسن حبيبي، النائب الأول للرئيس، مسؤول عن تنسيق شؤون مجلس الوزراء والشؤون الإدارية.
- عبدالله نوري، مسؤول عن القضايا الاجتماعية.
- محمد هاشمي، مسؤول عن الشؤون التنفيذية.
- محمد باقريان، رئيس جهاز الخدمة المدنية للدولة.
- معصومة ابتكار، رئيسة هيئة حماية البيئة بالدولة.
- مصطفى هاشمي طبا، رئيس هيئة التربية البدنية بالدولة.
- محمد علي نجفي، رئيس هيئة التخطيط والميزانية.

3 أعضاء مجلس الأمن القومي الذي يرأسه رئيس الجمهورية هم:
- رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.
- رئيس هيئة التخطيط والميزانية.
- ممثلان عن المرشد.
- وزراء الخارجية والداخلية والاستخبارات.
- الوزراء المعنيون.
- قادة الحرس الثوري الإسلامي والقوات المسلحة النظامية.

4 عضو اليمين التقليدي (مؤيد لخامنئي).

5 عضو اليمين الحداثي.

ولأنه كان يتطلب أصوات أغلبية نواب البرلمان، فقد سعى اليمين التقليدي إلى الحفاظ على أغلبيته البرلمانية، بل زيادتها إن استطاع. وحيث إن رفسنجاني، الذي شغل منصب رئيس البرلمان في الفترة 1981 ـ 1989، كان سيكمل دورته الرئاسية الثانية، ومن ثم لا يمكنه أن يرشح نفسه لفترة ثالثة حسب نص الدستور، لذلك كان رئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري المرشح اليميني التقليدي يعد نفسه منذ عام 1995 للفوز في انتخابات الرئاسة عام 1997. وكان يحظى بتأييد غير معلن من القائد الأعلى خامنئي، الذي أعلن على الملأ عدم تحزبه لأي طرف، وإن كان اتجه أيديولوجياً منذ عام 1990 نحو اليمين التقليدي. لقد كان كل ما يحتاجه نوري هو استمرار التأييد له في البرلمان، إن لم تكن زيادته.

بيد أن مناورات اليمين التقليدي خلال الانتخابات البرلمانية لم تنجح إلا بشكل جزئي، فقد أثبت اليمين الحداثي الذي سبق له التعاون مع اليمين التقليدي في البرلمان في تحالف غير رسمي، أنه حجر عثرة لم يكن في الحسبان. ونتيجة لانزعاج اليمين الحداثي من إمكانية استئثار اليمين التقليدي بالسلطة التنفيذية بالإضافة إلى السلطة القضائية والسلطة التشريعية، فقد تحلل من ائتلافه غير الرسمي مع اليمين التقليدي. وخوفاً من أن يؤدي احتكار اليمين التقليدي للسلطة بشكل فعلي إلى تهميشه سياسياً أو دفعه إلى مصير أبعد من التهميش السياسي فقد لجأ إلى تشكيل تجمعه السياسي المنافس الخاص به (كوادر البناء)، قبل أقل من شهرين من موعد إجراء الانتخابات.

ورغم ذلك لم يفلح اليمين الحداثي في كسر الأغلبية النسبية لليمين التقليدي في البرلمان، فقد حصل الأخير مرة أخرى على ما يقرب من 100 مقعد، بالإضافة إلى ما بين خمسين وستين نائباً مستقلاً يقترعون عموماً لصالح اليمين التقليدي؛ إما طمعاً في الحصول على حوافز مادية وإما خوفاً من تهديدات سرية. غير أن اليمين الحداثي نجح بالتأكيد في الحصول على نحو ستين مقعداً في محاولته الأولى في الانتخابات البرلمانية، مما شكل ثقلاً مضاداً لحلفائه السابقين. ومن الأمور المهمة التي حصلت في ذلك الوقت قيام مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون)، وهي أكبر مجموعة برلمانية لليسار الإسلامي، بمقاطعة الانتخابات منذ البداية نتيجة لاعتقادها بأن مجلس

صيانة الدستور، المسؤول عن الموافقة على المرشحين والذي يسيطر عليه اليمين التقليدي، سيرفض مرشحيه كما حدث عام 1992 . أما الجماعة البرلمانية ذات التوجه اليساري الإسلامي الأصغر، منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، فلم تشترك في المقاطعة، وفازت بنحو ثلاثين مقعداً. وعقب افتتاح برلمان الجمهورية الإسلامية الخامس في حزيران/ يونيو 1996، شكل اليمين الحداثي مع منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية من اليسار الإسلامي تحالفاً باسم الاتحاد البرلماني لحزب الله . وفي تحرك مضاد قام اليمين التقليدي بتشكيل جماعته البرلمانية الخاصة به باسم حزب الله البرلماني، وأخيراً في نهاية عام 1996 تشكلت مجموعة برلمانية ثالثة سميت الفصيل المستقل لحزب الله، وهي كما يشير اسمها قوة مستقلة لا تنتمي إلى أي من المجموعتين، وقد تدلي بأصواتها في بعض الأحيان لصالح إحدى المجموعتين، وفي أحيان أخرى للمجموعة الأخرى.[10] ووفقاً للنتائج الأولية للجولة الأولى للانتخابات البرلمانية السادسة التي أجريت في شباط/ فبراير 2000، تقلصت قوة الفصيل المستقل بشدة، ولم يحصل مرشحوه إلا على عشرة مقاعد (ويذكر في هذا الصدد أن 225 مقعداً من إجمالي 290 مقعداً أشغلت في الجولة الأولى).[11]

الحملة الرئاسية والمرشحون

حقق اليمين التقليدي انتصاراً محدوداً، مقارنة بحملته الانتخابية الواسعة النطاق، في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ربيع 1996، ولم ينجح في الحفاظ على أغلبيته في البرلمان إلا بشق الأنفس، غير أنه بدا واثقاً من أنه سيحقق الفوز في الانتخابات الرئاسية عام 1997. وعندما خفت حدة المعارك الانتخابية المحتدمة في أواخر صيف وخريف 1996 بدا لبعض الوقت أن اليمين الحداثي واليمين التقليدي قد يتصالحان مرة أخرى ويقدمان مرشحاً مشتركاً. غير أن كل الجهود التي بذلت في سبيل هذه الغاية ذهبت سدىً نتيجة لتعنت اليمين التقليدي بالاستمرار في ترشيح ناطق نوري. ومن هذه الجهود على سبيل المثال الاقتراح الذي تقدم به بعض الأعضاء البارزين في اليمين الحداثي مثل نائب الرئيس عطاء الله مهاجراني بتعديل المادة 114 من الدستور من خلال اقتراع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، وبالتالي تمكين الرئيس رفسنجاني من ترشيح

نفسه لفترة رئاسية ثالثة.[12] وقد رفض هذا الاقتراح اليمين التقليدي الذي كان يشعر باليقين من النصر لأنه كان يضم بين صفوفه مؤيدي خامنئي، حيث كان خامنئي قد أعلن بوضوح في كلمته التي ألقاها في افتتاح البرلمان الإيراني الخامس في أول حزيران/ يونيو 1996 أنه سيرفض أي ولاية ثالثة لرفسنجاني، إلا إذا عينه هو بنفسه.[13]

أدى الاستقطاب بين أهم فصيلين سياسيين في إيران - اليمين الحداثي واليمين التقليدي - إلى تعزيز عودة مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) بعد أن امتنع عن العمل السياسي منذ هزيمته المنكرة عام 1992 في الانتخابات البرلمانية؛ فقد أعلن زعيمه حجة الإسلام مهدي كروبي، في بيان صدر في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 ولقي اهتماماً كبيراً في إيران، أن المجمع سيستأنف نشاطاته السياسية، وفي الوقت ذاته دعا كروبي رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي إلى التقدم مرشحاً عن اليسار الإسلامي في الانتخابات الرئاسية المقبلة.[14] وعلى الرغم من تعرض موسوي لضغوط من جماعات اليسار الإسلامي والجماعات الإسلامية الليبرالية فإنه أعلن على الملأ في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 تخليه عن أي طموحات في الرئاسة.[15] ويبقى من غير الواضح حتى الآن الدوافع التي جعلت موسوي يدلي بهذا التصريح. وقد بدا موسوي أخف الضررين مقارنة بناطق نوري، حتى في أعين اليمين الحداثي، وهذا ما جعل العديد من المراقبين يعتقدون أن فرص موسوي في تحقيق نصر على ناطق نوري كانت جيدة. وتشككت الصحافة الإيرانية في أن يكون موسوي قد تخلى عن أي طموح في الرئاسة لمنع تكرار الصراعات التي خاضها مع الرئيس خامنئي آنذاك، وهي صراعات ستقع لا محالة إذا فاز. ويذكر أن خامنئي كان خصماً لدوداً لموسوي، فقد أعاق عمل حكومة رئيس الوزراء بشدة خلال فترة ولايته (1981 - 1989).

وبينما أدى تخلي موسوي عن طموحاته في الرئاسة إلى تعاظم القلق واليأس بين صفوف اليسار الإسلامي، أعلن ناطق نوري ووزير الاستخبارات السابق محمد محمدي ريشهري في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 ترشيح نفسيهما للرئاسة.[16] وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1996، بدا أن اليمين الحداثي الممثل في كوادر البناء واليسار الإسلامي الممثل في مجمع علماء الدين المناضلين فشلا في جهودهما لتحديد

مرشحيهما لمواجهة ناطق نوري. ومع تسارع إيقاع الحملة الانتخابية لناطق نوري واقتراب موعد الانتخابات، زادت في المعسكرين قوة الرأي القائل بأنهما لن يتمكنا من منع ناطق نوري من أن يصبح رئيساً إلا بتكوين تحالف. إلا أن كل فريق منهما كان يعتبر الآخر عدواً له منذ البداية، نتيجة لمواقفهما المتنافرة في القضايا الاقتصادية وقضايا السياسة الخارجية. غير أن الليبرالي المنتمي إلى اليسار الإسلامي محمد خاتمي ظهر بصفته مرشحاً مناسباً ومقبولاً لكلا الجانبين. وفي 30 كانون الثاني/ يناير 1997، وبدعم من مجمع علماء الدين المناضلين أعلن خاتمي ترشيح نفسه للرئاسة. وبعد كثير من الأخذ والرد قرر كبار أعضاء جماعة كوادر البناء البرلمانية في منتصف آذار/ مارس 1998 التصديق بالأغلبية على محاولة خاتمي ترشيح نفسه للرئاسة.[17] ودحضاً لأي شكوك حول إجماع هذه المجموعة البرلمانية الواسع حول خاتمي وحسماً لأمرها في هذه القضية صادقت مرة أخرى على تأييدها لترشيح خاتمي في بيان رسمي صدر عنها بعد بضعة أسابيع.[18]

وأعلنت وزارة الداخلية يوم 23 نيسان/ إبريل 1997 موعداً رسمياً لبدء الحملة الانتخابية. وكان مفترضاً من مجلس صيانة الدستور، وهو عبارة عن هيئة مكونة من ستة فقهاء دين شيعة وستة فقهاء قانونيين مهمتهم دراسة خلفيات المرشحين، أن يعلن بعد أسبوعين أسماء المرشحين المسجلين للرئاسة المجازين للانتخاب في الاقتراع الأخير في 23 أيار/ مايو. إلا أن ناطق نوري كان قد بدأ حملته الانتخابية غير الرسمية قبل ذلك بكثير؛ إذ كان يعرف تماماً كيف يستغل منصبه كرئيس للبرلمان، وهو ثالث أرفع منصب في النظام. وكان ناطق نوري يلقى تأييداً من صحافة اليمين التقليدي، ومن التلفزيون والإذاعة الرسميين اللذين كان يسيطرَ عليهما صديقه علي لاريجاني.[19] وكان يصور نفسه لقطاع كبير من الشعب الإيراني، خلال أسفاره داخل إيران وخارجها وعند استقباله لرؤساء الدول الأجانب، على أنه سياسي ورجل دولة معتدل.

كان ناطق نوري قد ارتسم لنفسه قبل وقت طويل من الانتخابات النهائية وضعية خليفة رفسنجاني الذي لا سبيل لإيقافه. وفي محاولة واضحة منه لينفض عن نفسه صورة الشخص المحافظ المتشدد التي التصقت به، تبنى ناطق نوري نبرات معتدلة في

تعامله مع الصحافة الإيرانية والأجنبية. وأكد لهم نيته أن يتبع – حين يصير رئيساً – سياسات اقتصادية داخلية وخارجية يمكن التنبؤ بها وتتفق مع سياسات سلفه. وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية وعد ناطق نوري بالمضي قدماً في خصخصة الاقتصاد، والحد من بيروقراطية الدولة المتفشية، ومحاولة تشديد فرض الأعراف الإسلامية في الدولة والمجتمع.[20] وكانت حملته المكلفة التي استغرقت شهوراً والتي يحظر عليها قانوناً استخدام أموال عامة أو استغلال مؤسسات الدولة تمول من مصادر أهلية، أغلبها مستمدة من المؤسسات الثورية الغنية وطبقة تجار البازار الأقوياء والأثرياء صاحبة التوجهات المحافظة في القضايا السياسية الاجتماعية.

ولا جدال في أن ناطق نوري كان يملك أغلب الأوراق السياسية الرابحة بمقاييس الجمهورية الإسلامية، وعلى الرغم من أنه لم يكن يعتبر من بين أبرز رواد الثورة فإنه كان أحد أتباع الخميني حتى قبل عام 1979، حيث كان قد انضم إليه طالباً في مدينة قم التي نال فيها لقب "حجة الإسلام"، وهي رتبة دينية أقل من رتبة آية الله، وقد شغل منصب وزير الداخلية عقب الثورة في الفترة 1981 ـ 1985، ثم رئيس البرلمانين الرابع (1992ـ 1996) والخامس (1996 ـ 2000)، سائراً على الدرب ذاته الذي انتهجه رفسنجاني.[21]

أما خاتمي فقد بدأ متأخراً، وكان وصوله إلى وسائل إعلام الدولة مقيداً بشدة، إلا أن شعبيته زادت بصورة هائلة خلال أسابيع معدودة فقط. (للاطلاع على المزيد عن خلفية خاتمي انظر الإطار التعريفي 2). وفي حين استخدم ناطق نوري شعارات حملته الانتخابية لتصوير نفسه محافظاً على الوضع الراهن وصاحب خبرة في التعامل مع القضايا الاقتصادية والإدارية، فإن الشعارات التي رفعها خاتمي في حملته الانتخابية كانت في اتجاه مختلف تماماً؛ إذ كان يتحدث في خطبه ومقابلاته عن قضايا حرية الرأي وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية والتوازن بين الديمقراطية والإسلام، كما أدار حملته بصورة كلية تحت شعارات الثقافة والديمقراطية، ما أكسبه اهتمام طائفة كبيرة من مؤيديه ودعمهم. فقد جذبت حملته الانتخابية طبقة عريضة من الشعب كانت قد بدأت تتحول بهدوء عن النظام وممثليه، تعباً من الثورة وصحوة من وهمها. كذلك استفاد

خاتمي من عدم ارتباطه في أذهان الناس بالنخبة الحاكمة على الرغم من أنه خرج من رحمها كما ناطق نوري. ولهذا السبب بدا خاتمي لكثيرين بديلاً جديداً، وباعتباره مديراً للمكتبة الوطنية الإيرانية وهو منصب سياسي هامشي، فقد ظل بتوجهاته الدنيوية بعيداً عن السياسة منذ عام 1992.

قام خاتمي بحملته الانتخابية بلا كلل في جميع أرجاء البلاد ووجد تأييداً خاصاً منذ البداية بين النساء الإيرانيات وبين الشباب.[22] بالإضافة إلى ذلك نجح خاتمي فيما يبدو في حشد التأييد السياسي له من بين الأقليات العرقية والدينية، وخصوصاً من السُّنة الذين يشكلون ما لا يقل عن 10٪ إلى 15٪ من سكان البلاد. فقد كان الإيرانيون السنة قد نأوا بأنفسهم عن النظام منذ قامت الحكومة الثورية الجديدة بقمع مطالبهم بالحكم الذاتي عام 1979 بعنف. والحقيقة أنه منذ تحول إيران إلى المذهب الشيعي في القرن السادس عشر وظهور أغلبية شيعية في القرن الثامن عشر، أصبح الوجود السني الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مهمشاً في المجتمع الإيراني.[23] وتشهد رسائل التأييد العامة العديدة من الجماعات العربية المنظمة في إقليم خوزستان بجنوب إيران، ومن الأكراد السنة في الجزء الغربي من إيران على أن وعد خاتمي بتأييد المزيد من الحرية واحترام الدستور قد لمس عصب المشكلات الملحة للأقليات الدينية والعرقية.[24]

وفي 8 أيار/ مايو 1997 أعلن آية الله أحمد جنَّتي قرار مجلس صيانة الدستور الذي طال انتظاره بخصوص المرشحين للرئاسة. وقرر المجلس، في جلسة مغلقة كما جرت العادة، قبول أربعة مرشحين من بين الـ 238 مرشحاً الذين تقدموا لانتخابات الرئاسة. وكان المرشحون الأربعة كلهم - ناطق نوري وريشهري وخاتمي ورضا ظفارئي - أعضاء في المؤسسة الثورية.[25] وكانت أهم المعايير التي احتكم إليها المجلس هي: أولاً قبول المرشح لمبدأ ولاية الفقيه، وهو ما يعني عملياً حكم المرشد الأعلى الحالي (خامنئي)، وثانياً أن تكون للمرشح خبرة كافية في إدارة شؤون الدولة. وكما كان متوقعاً رفض مجلس صيانة الدستور أي مرشح لم يستوف هذين المعيارين، ومنهم ممثلون بارزون للجماعات الإسلامية الليبرالية والجماعات الديمقراطية المنتمية لليسار الإسلامي والمنتقدة للنظام. ومن بين الأفراد الذين رفض ترشيحهم إبراهيم يزدي[26]

وعزة الله سحابي[27] وحبيب الله بيمان. ويزدي هو زعيم حركة حرية إيران، حزب المعارضة الوحيد المسموح به في إيران، أما سحابي فهو رئيس الجناح "الديمقراطي الاجتماعي" الإسلامي الذي انشق عن حركة حرية إيران عام 1980.

كذلك رفض المجلس كل المرشحات التسع اللاتي تقدمن لمنصب الرئاسة، وبرر ذلك آية الله جنتي بقوله إن النساء لا يستوفين شرط الرجولة الذي ينص عليه الدستور بكلمة "رجال". وحسب تفسير كلمة "رجال"، فقد يكون المقصود بها الرجولة وقد يكون مقصوداً بها المرء، ولكن وفقاً للتفسير السائد للمادة 115 من الدستور الإيراني الذي وضع عام 1979، وهي المادة الخاصة بالشروط والمؤهلات الواجب توافرها بالرئيس، فإنه لا يجوز أن يشغل هذا المنصب إلا رجل.[28] ولذلك كان رفض المرشحات، ومن بينهن أعظم طالقاني ابنة آية الله محمود طالقاني - عالم الدين الثوري الشهير الذي توفي عام 1979 وكان محبوباً من اليسار العلماني واليسار الإسلامي على السواء - يعتبر عموماً إهانة متعمدة للنساء من جانب اليمين التقليدي،[29] على الرغم من أن النساء تشكل اليوم كتلة تصويت مهمة في إيران. وعلى عكس المواطنات الإناث في دول الخليج العربية، تمتلك المرأة الإيرانية حق التصويت، وتشكل أقل من ثلث الموظفين الحكوميين بقليل،[30] وتحتفظ بعشرة مقاعد في البرلمان الإيراني.[31]

كان المرشحون المجازون كلهم ممثلين للنظام. وكان ظفارئي نائب رئيس السلطة القضائية الإيرانية هو الشخص الوحيد بينهم الذي لم يكن من علماء الدين، وكان مصنفاً منذ البداية مرشحاً لا فرص له في الفوز، وكان معظم الإيرانيين يعرفونه تكنوقراطياً حيادياً جاء إلى السلطة والنفوذ بمساعدة اليمين التقليدي المسيطر على الجهاز القضائي. كذلك كانت فرص الفوز في الانتخابات معدومة بالنسبة إلى ريشهري مؤسس وزارة الاستخبارات والأمن وصاحب النفوذ غير العادي والذي كان يعمل من وراء الكواليس.

كان قرار مجلس صيانة الدستور بالموافقة على خاتمي مبنياً بوضوح على تقدير خاطئ مؤداه أن المرشح الليبرالي سيضفي نوعاً من الحيوية على الحملة الانتخابية،

ويكون نظيراً مناسباً لناطق نوري من دون أن يشكل تهديداً حقيقياً لانتصار رئيس البرلمان في الانتخابات. بيد أن خطأ هذا التقدير ظهر بوضوح بعد فترة وجيزة من قرار مجلس صيانة الدستور. وذكرت تحليلات كثيرة للحملات الانتخابية في منتصف أيار/ مايو أن فرص خاتمي الانتخابية زادت بشكل كبير، وأن هناك خطراً من أن يصبح التنافس أكثر ضراوة مما كان يتوقعه أنصار ناطق نوري. ولهذا السبب زادت المخاوف من حدوث تلاعب في الانتخابات، وزادت المخاوف بدرجة أكبر عندما رفض مجلس صيانة الدستور قانوناً انتخابياً يسمح للمرشحين المجازين بوجود مراقبين عنهم في مراكز الاقتراع.[32] كذلك كان يخشى أنصار خاتمي، من معسكري اليمين الحداثي واليسار الإسلامي، من التلاعب في الانتخابات، وهي حقيقة تؤكدها خطبة ذات مغزى كبير ألقاها الرئيس رفسنجاني قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام، أي في 19 أيار/ مايو 1997. وعلى الرغم من أن رفسنجاني لم يذكر أي أسماء إلا أن خطبته فهمت عموماً على أنها تهديد موجه لليمين التقليدي الملتف حول ناطق نوري وخامنئي، حيث قال: «إن أسوأ جريمة أعرفها هي التلاعب بإرادة الناخبين؛ فذلك ذنب لا يغتفر».[33] لقد كان تهديد رفسنجاني على الأرجح عامل ردع كبيراً ضد أي أعمال تلاعب في الانتخابات يقوم بها مؤيدو ناطق نوري.

وفي الأسابيع الأخيرة قبل الانتخاب أصبح خاتمي هدفاً لحملة تشويه شعواء شنتها ضده صحافة اليمين التقليدي. وفي الوقت ذاته فإن مكاتب كثيرة تابعة لحملته تعرضت لعمليات دهم من جانب القوات المتشددة لأنصار حزب الله المعروف بأنه يعمل لصالح خصوم خاتمي. ومن الأمور ذات الدلالة أن تسمح قوات فرض القانون (التي تسيطر عليها وزارة الداخلية التي كان يرأسها محمد بشارتي الذي يحميه خامنئي) لأنصار حزب الله بمواصلة هذه الأعمال دون عراقيل. كذلك كان من الأمور التي تسببت في زيادة القلق والشكوك ظهور شائعات قبل أسابيع قليلة من الانتخاب تقول إن قوات الحرس الثوري الإسلامي وقوات التعبئة الشعبية (أو مليشيات الباسيج) لن تسمحا بهزيمة ناطق نوري في الانتخابات. ووفقاً للصحافة الإيرانية في المنفى، دفعت الأحداث والشائعات من هذا النوع كبار رموز اليسار الإسلامي؛ مهدي كروبي ومحمد

موسوي خوئينيها إلى تحذير خامنئي من أن خاتمي ينوي سحب ترشيح نفسه احتجاجاً على الظروف غير العادلة التي تجري فيها الانتخابات. وخوفاً من الخسائر التي تستعصي على الحساب، والتي يمكن أن تلحق بصورة الجمهورية الإسلامية التي تتباهى قيادتها بانتخاباتها المنتظمة، أذعن خامنئي - كما قيل - وأكد موقفه الحيادي خلال المرحلة الأخيرة من الانتخابات.[34]

وقبل موعد الانتخابات بيومين سافر إلى إيران 150 فريقاً أجنبياً معظمهم من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا لنقل أخبار الانتخابات. وفي يوم الانتخاب 23 أيار/ مايو أظهرت التوقعات الأولية اتجاهاً واضحاً بعث على الدهشة لصالح خاتمي بعد ساعات قليلة فقط من بداية الإدلاء بالأصوات. وفي ذلك المساء سلم ناطق نوري بالهزيمة، حتى قبل عد جميع الأصوات، وهنأ خاتمي على انتصاره.[35] وبعد أيام قليلة أرسل أكثر من 200 عضو بالبرلمان رسالة إلى الرئيس المنتخب الجديد هنؤوه فيها على انتصاره وتعهدوا بالتعاون معه في المستقبل.[36] وفي الوقت ذاته أكد رفسنجاني في مقابلات له مع الصحافة عقب الانتخابات عزمه القاطع على تأييد من يخلفه. وعلى الرغم من الصدمة التي أحدثتها الانتخابات لليمين التقليدي فإنه استطاع خلال الانتخاب السنوي لرئيس البرلمان في حزيران/ يونيو التالي، أن يحشد أغلبية لصالح ناطق نوري ويبقيه في منصبه.[37]

الإطار التعريفي (2)

حجة الإسلام السيد محمد خاتمي

ولد محمد خاتمي في أردكان، بمحافظة يزد عام 1943 لأسرة متدينة وجليلة من السادة الأشراف (المنحدرين من نسب الرسول محمد ﷺ). كان والده آية الله روح الله خاتمي من المحسنين المعروفين ومن علماء الدين، وهو مؤسس معهد أردكان الديني. بدأ ابنه تلقي علوم الدين في قم عام 1961، وفي منتصف السبعينيات حاز لقب حجة الإسلام. تتلمذ في قم على أيدي آيات الله محمد رضا جلبايجاني وعبدالله جوادي آملي وحسين علي منتظري ورضا صدر وآغا موسى زنجاني وحجة الإسلام مرتضى مطهري. وقد أثر مطهري في فكر خاتمي تأثيراً كبيراً، وكان في الواقع أحد أهم المنظرين في الثورة الإسلامية في إيران.

بالإضافة إلى التعليم الديني التقليدي التحق خاتمي بالجامعات غير الدينية في طهران وأصفهان ونال درجة البكالوريوس في الفلسفة، وفي السبعينيات التحق بدوائر علماء الدين المعارضين الملتفين حول آية الله روح الله الخميني الذي كان في المنفى. يتحدث خاتمي اللغة العربية بطلاقة ويعرف بعض الألمانية والإنجليزية. وقد عمل مديراً للمركز الإسلامي في هامبورج في الفترة 1978-1979، ونائباً في البرلمان عن أردكان في الفترة 1980-1982، وممثلاً لآية الله الخميني في مؤسسة **كيهان** الصحفية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 عينه رئيس الوزراء آنذاك مير حسين موسوي وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي. وبعد تعديل بعض مواد الدستور في تموز/ يوليو 1989 ومن ثم إلغاء منصب رئاسة الوزراء وتحويل صلاحيات رئيس الوزراء إلى الرئيس، صادق الرئيس الجديد أكبر هاشمي رفسنجاني على تعيينه في الوزارة نفسها.

نشر خاتمي العديد من الكتب التي تتناول بالدرجة الأولى تحليل القضايا الاجتماعية السياسية والدينية الراهنة، ومن بينها كتاب **بيم موج** (خشية الأمواج) الذي نشر عام 1993. وظل خاتمي لفترة طويلة مؤيداً لحرية التعبير وحرية الصحافة، وحتى في عهد الخميني نجح هو وبعض زملائه في وزارة الثقافة في تحقيق قدر كبير من حرية التعبير والصحافة. فعلى سبيل المثال نجح في نشر عشارية **كليدار** عام 1984، وهي عمل روائي وطني مؤلف من عشرة أجزاء، على الرغم من كون مؤلفه محمود دولة آبادي ماركسياً معروفاً. كما قام خاتمي بتطوير علاقة صداقة وطيدة مع نجل الخميني، أحمد، مما عزز الحماية التي كان يحصل عليها من الخميني.

كان خاتمي يتمتع بقدر كبير من الحرية أثناء حياة الخميني، غير أنه أثار حفيظة اليمين التقليدي بعد وفاة المرشد الأعلى. وكان بوصفه وزيراً للثقافة مسؤولاً عن الرقابة على الكتب والصحف، غير أنه أظهر قدراً كبيراً من التسامح إزاء الكتّاب والناشرين، ولذلك تعرض مراراً للهجوم اللاذع على أساس تراخيه في الدفاع عن النظام الإسلامي ضد الغزو الثقافي الغربي. ولما كان الرئيس الجديد رفسنجاني يعتبر القضايا الثقافية ثانوية بعد القضايا الاقتصادية، فقد أقدم على التضحية بخاتمي لتخفيف وطأة ضغوط المعارضة. وفي تموز/ يوليو 1992 قدم خاتمي خطاب استقالته، وانتقد فيه بشدة القيود المفروضة على حرية الفكر والتعبير، وأعمال الانتقام التي يتعرض لها الإيرانيون الذين يتحدون هذه القيود.

ويعد خاتمي عضواً مؤسساً لمجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون)، وهو أكبر جماعة برلمانية لليسار الإسلامي، وتلقى مواقفه المعتدلة والمعلنة رواجاً كبيراً بين المثقفين والفنانين العلمانيين الإيرانيين.

المصادر: Farrokh Moini, *Who's Who in Iran* (Bonn: Media and Books, 1998), 166; Javad Koroosby, "Khatami," *Orient* 39, no. 1 (1989), 10-15. ومقابلات عديدة أجراها المؤلف مع خاتمي في طهران وفي المكتبة الوطنية الإيرانية في الأعوام 1993 و1994 و1996.

قراءة في الانتخابات

تُبرز نتائج الانتخابات حسب المحافظة (انظر الشكل 5) بعض النقاط، منها أن ناطق نوري كان قادراً على التفوق على منافسيه في اثنتين فقط من محافظات إيران البالغ عددها 28 محافظة، هما لورستان ومزندران (مسقط رأسه)، وأن أداء خاتمي كان رائعاً ومؤثراً في قم، التي تعد أهم مركز لدراسة علوم الدين في إيران، والذي تربت فيه أجيال متعاقبة من زعماء علماء الدين العاملين في السياسة. وفي قم أيضاً حقق خاتمي هامش انتصار كبيراً يزيد بنسبة 25٪ على ناطق نوري، الذي ظلت أجهزة النظام الدعائية تمتدحه لشهور بحملة مكثفة في قم بالذات، وتشيد به باعتباره تجسيداً «للإسلام الحقيقي». كما أن انعدام أثر التغطية التي قامت بها وسائل الإعلام الرسمية في نتيجة الانتخابات في قم تدعو إلى التأمل في مصداقية النظام ومقدار تأييد علماء الدين له.

هناك مؤشران يظهران مدى اهتمام طبقات عريضة من الشعب في هذه الانتخابات التي أتاحت لها خياراً ولو محدوداً للمرة الأولى منذ عام 1980. الأول هو نسبة المشاركة العالية للناخبين؛ إذ كانت مشاركة الناخبين في انتخابات الرئاسة عام 1997 والتي بلغت 80٪ أكبر حتى من مشاركتهم في استفتاء تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 حول الدستور الجديد للجمهورية الإسلامية. مع أنه في عام 1979 كانت طبقات كبيرة من الشعب لا تزال تعيش حالة الشعور الثوري الملتهب والفرحة بانتهاء نظام الشاه وبحالة من التفاؤل العام، إلا أن الصحوة من أوهام الثورة والشعور بالإحباط من المسار الذي اختطته الثورة الإيرانية، التي خبت جذوتها بسرعة بين الشعب، أمور يشهد عليها الانخفاض المستمر في مشاركة الناخبين في انتخابات الرئاسة. وبإعادة انتخاب رفسنجاني عام 1993 (انظر الشكل 6) بلغ هذا الانخفاض أدنى نقاطه حتى اليوم، حيث لم يزد على 50٪ إلا قليلاً.

أما المؤشر الثاني فله علاقة بالعدد الكبير لمن تقدموا لمنصب الرئاسة وسجلوا أسماءهم في هذا السباق، وكثير منهم من جماعات سياسية واجتماعية متفرقة لا تنتمي إلى المؤسسة السياسية. ويدل هذا الاهتمام على رغبة الشعب الكبيرة في تحقيق مشاركة أكبر في العملية السياسية (انظر الشكل 7). مع ذلك وعلى الرغم من هذا العدد

الكبير، الذي بلغ ضعف عدد المتقدمين في الانتخابات الرئاسية عام 1980، لم يوافق مجلس صيانة الدستور إلا على عدد محدود من المتقدمين (أربعة فقط من بين 238 متقدماً، أي 1.5٪ من المتقدمين)؛ فقد وافق المجلس فقط على الموظفين الرئيسيين أو الموظفين الرئيسيين السابقين فقط في المؤسسة. ونتيجة للإحباط الذي أصاب عدداً كبيراً من مؤيدي الجماعات المنتقدة للنظام من جراء رفض مرشحيهم، أدلى هؤلاء بأصواتهم لصالح خاتمي باعتباره المرشح الوحيد الذي برز في الساحة بآرائه الأكثر ليبرالية.

كان اليمين التقليدي الذي هيمن على جهاز السلطة قد أساء الحكم على المزاج الشعبي، وأحد الأمثلة على ذلك رفضه للمرشحات التسع اللاتي ينتمي أغلبهن لجماعات النساء الإسلامية التي لا تسعى إلى تحدي النظام الإسلامي الحالي، وإنما يمارسن الضغوط من أجل الإصلاح ويدعون إلى زيادة فرص المشاركة السياسية وزيادة المساواة الاجتماعية للنساء. ومثل هذه المطالب مألوفة بين جماعات النساء الدينية وغير الدينية، وقد ارتفعت في الآونة الأخيرة أصوات المصلحات الإسلاميات حول هذه القضية في إطار النظام الإسلامي.[38] ومن بين هؤلاء المصلحات الإسلاميات رئيسة الاتحاد النسائي الإسلامي لألعاب القوى فائزة رفسنجاني ابنة الرئيس السابق، التي لم تنل في الانتخابات البرلمانية عام 1996 تفويضاً مباشراً في طهران فقط، وإنما حصلت أيضاً على أغلبية مطلقة في الأصوات.[39] وقد كان تصويت ذلك العدد الكبير من النساء لصالح خاتمي مرتبطاً أيضاً بكونه المرشح الوحيد الذي أخذ قضايا المرأة مأخذ الجد واقترح أن تشارك النساء في حكومته الجديدة.

أما في الصحافة الغربية فقد وصف الانتصار المزلزل الذي حققه خاتمي في الانتخابات في غير مناسبة بأنه صوت الاحتجاج، وذلك وصف دقيق، حيث أصبح خاتمي رمزاً للأمل لكثير من الإيرانيين، وعلى رأسهم النساء والشباب. وكان كثير من الناخبين الذي أدلوا بأصواتهم لصالح خاتمي ساخطين على أوضاعهم الاجتماعية والمادية، وضاقت صدورهم بالحديث الذي لا ينتهي عن الأهداف الثورية. كانوا يريدون حكومة تتصدى بشكل أكثر جدية لمشكلات الجماهير اليومية وتضع حداً للخطاب البلاغي الأجوف. وكان خاتمي بتعهده الالتزام بالحقوق الدستورية وحمايتها

قادراً على استقطاب الإيرانيين ذوي العقليات الديمقراطية التواقين إلى قدر أكبر من الحماية القانونية، مثل الأقليات العرقية والدينية.

ولكن حتى لو ضممنا كل هذه الجماعات معاً لوجدنا أنها لا ترقى بعد إلى أن تمثل إمكانية ثورية. ولا توجد هذه الفكرة إلا في الحملات الدعائية وخيالات المعارضة الإيرانية في المنفى التي تشاكس في كل صغيرة وكبيرة وليس لها تأثير سياسي مهم. وتعد منظمة مجاهدي خلق الماركسية ـ الإسلامية المسلحة أقوى جماعة فردية في المعارضة في المنفى، والتي تتخذ من بغداد مقراً لها وتحصل على دعم سياسي ومالي وعسكري من الرئيس العراقي صدام حسين.* ويظهر بوضوح انعدام تأثير المعارضة التي تعيش اليوم في المنفى في عدم اكتراث الشعب الإيراني بمناشدتها له أن يقاطع الانتخابات.

وكما هو موضح في الشكل (6)، فقد تضاعف تقريباً عدد سكان إيران خلال الفترة 1979 ـ 1997؛ فمن بين سكان إيران البالغ عددهم 60 مليوناً (هذا هو الرقم الرسمي، أما الرقم الحقيقي فالأغلب أنه أقرب إلى 70 مليوناً)، تبلغ نسبة الشباب دون العشرين عاماً 54٪.[40] ومعنى ذلك أن الأغلبية لا تعرف نظاماً آخر غير الجمهورية الإسلامية وليس لديها أساس لعقد مقارنة. وبالنسبة إلى أغلبية الإيرانيين، لا يمثل العيش في ظل نظامهم قراراً واعياً ولا يمثل أيضاً سبباً للتمرد الدائم. إن خاتمي نتاج لهذا النظام على الرغم من آرائه الليبرالية، وأي إنسان في الغرب يفترض أن الرئيس سيكون مستعداً لقيادة تمرد وأنه سيتصرف كزعيم ثوري يحطم مقدسات النظام، يعيش حالة من الوهم. والشيء المؤكد هو أن خاتمي يولي اهتماماً بإضفاء ملمح إنساني ودود على نظام الحكم الديني في الوقت الذي يزيد فيه من نطاق الإصلاح أكثر من الاهتمام بتحدي أسس النظام الإسلامي وثورة عام 1979، بما في ذلك حكم رجال الدين، بشكل راديكالي.[41] وما تتوقعه الطبقة الوسطى والشباب والنساء من خاتمي هو تخليصهم من

* يذكر أنه في إثر شن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق وسقوط نظام صدام حسين في 9 نيسان/ إبريل 2003، فرضت تلك القوات سيطرتها على معسكرات حركة مجاهدي خلق في العراق. وقد أعلنت الحركة في 11 أيار/ مايو تجميد نشاطاتها ونزع أسلحتها وتسليمها إلى قوات التحالف. (المحرر)

المنغصات اليومية التي تقترن بالتطبيق المتزمت للشريعة الإسلامية، وخوض معركة فاصلة مع الفساد المستشري في كل ركن من بيروقراطية الدولة، والأهم من ذلك كله توفير حل للمشكلات الاجتماعية والسياسية الضاغطة. وعلى الرغم من أن الحقوق المدنية لها بلا شك دور متزايد الأهمية في وعي الجماهير، فإنها تعتبر ثانوية عند معظم الإيرانيين مقارنة بحالة البطالة الضخمة (السافرة والمقنعة) وزيادة التضخم وخروجه عن السيطرة ومشكلات الإسكان والتعليم والبنية التحتية. وقد كان تشكيل حكومة خاتمي يعكس بوضوح هذه الأولويات.

مجلس الوزراء وطاقم الرئاسة التنفيذي لخاتمي

عرض خاتمي قائمة وزرائه التي طال انتظارها على البرلمان الذي يسيطر عليه اليمين التقليدي عقب أسبوع واحد من توليته رئيساً.[42] وسبق هذا الحدث شهران ونصف الشهر من الاجتماعات والمفاوضات بين خاتمي وعدد كبير من الجماعات الأيديولوجية والأفراد، وخلال هذه الاجتماعات تبلورت قائمة وزراء حكومته، وحتى إعلان هذه القائمة حرص خاتمي وأقرب المقربين إليه وموضع ثقته على إبقاء أسماء المرشحين طي الكتمان، ما أثار تكهنات كبيرة في الصحافة الإيرانية. وكان خاتمي يأمل بذلك أن يتجنب إعطاء البرلمان الفرصة لمناقشة مرشحيه لفترة طويلة جداً، قبل تصديق البرلمان على تشكيلة الحكومة، أو تشويه سمعتهم إلى الأبد بإخراج ملفات فجأة تلحق الضرر بهم، وهي ممارسة معروفة في إيران.

توقع مؤيدو خاتمي حدوث تغيرات كبيرة بعد التصريحات التي أعلنها في السابق. ولكن عندما أعلن خاتمي أسماء الوزراء في 12 آب/ أغسطس 1997 كانت معارضة البرلمان أقل مما توقعها الشعب، لعدة أسباب من بينها أن قائمة وزرائه كانت أقل من ثورية؛ فعلى سبيل المثال، لم يدرج خاتمي اسم أي امرأة في مجلس الوزراء، ربما خشية أن تقوم الأغلبية من اليمين التقليدي في البرلمان برفض القائمة كلها إن هو فعل ذلك. وهكذا حتى قبل أن يجيز البرلمان قائمة خاتمي رسمياً ذكرت الصحف الإيرانية أن البرلمان يؤيد خيارات خاتمي، وقالت إن "الفصيل المستقل" في البرلمان الإيراني الذي يتألف من نحو خمسين إلى ستين نائباً (من إجمالي 270 نائباً) والذي كان في العادة

متفقاً مع اليمين التقليدي، تحدث بصورة إيجابية عن قبول قائمة خاتمي.[43] والحقيقة أن البرلمان وافق في 20 آب/ أغسطس 1997 على قائمة الوزراء التي أعدها خاتمي بعد نقاش دام ثمانية أيام أشبعت فيها القائمة دراسة (انظر الشكل 8).[44]

يمكن أن يعزى حصول خاتمي على اقتراع بالثقة إلى عاملين: أولاً، وكما يسهل رصده من نبرة خطبه كلها عقب انتصاره الحاسم في 23 أيار/ مايو 1997، كان خاتمي يعرف كيف يحقق أكبر استفادة من انتخاب 21 مليوناً له. وهكذا أصبح مهماً للأغلبية من اليمين التقليدي في البرلمان أن تفكر في إرادة الناخبين إذا كانوا يريدون تجنب المزيد من الخسائر للمتحدث بلسانهم ناطق نوري عقب هزيمته في الانتخابات. وقد اعتبر خاتمي أن الموافقة على مجلس وزرائه شرط أساسي لتنفيذ برنامجه، غير أن قبول البرلمان لهذا المجلس لم يشر إلى قبول سياساته.[45] بل الحقيقة أنه لو كان أنصار ناطق نوري رفضوا قائمة الوزراء الذين اختارهم الرئيس الجديد خاتمي، ما يمنعه من بدء حكومته بفاعلية، لألقي اللوم على اليمين التقليدي ولحصل خاتمي على قدر أكبر من التأييد الشعبي. ثانياً، تصرف خاتمي بذكاء شديد في النقاشات المحتدمة التي سبقت إعلانه للتشكيل الوزاري، واستمر على هذا النحو حتى الموافقة على التشكيل الوزاري بصفة نهائية. واستطاع خاتمي بما جمعه من رباطة جأش وحسن تقدير للأمور وتفكير عملي تجنب المواجهة مع اليمين التقليدي، فلم يعترض إلا على عدد محدود من مطالبه، ورفض بغير اكتراث مطالبه الأكثر شططاً. ومن المفيد أن نعرف أن خاتمي ووزراءه المرشحين أكدوا في عرضهم لبرامجهم على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فتجنبوا بهذه الطريقة الاستقطاب الأيديولوجي في الجدل مع اليمين التقليدي، والأكثر من ذلك أنهم بتركيزهم على القضايا الاقتصادية والاجتماعية حققوا رغبة معظم الإيرانيين الذين كانوا يتمنون زيادة التشديد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وليس على الجوانب الأيديولوجية، بعد أن خضعوا تحت نير الأزمات الاقتصادية وتضاءلت لديهم القدرة الشرائية وتفشت البطالة وأزمة الإسكان بينهم (انظر الشكل 5).

كان أوضح تغيرين في التشكيل الوزاري الجديد إقصاء حجة الإسلام علي فلاحيان وزير الاستخبارات والأمن في عهد رفسنجاني، وعلي أكبر ولايتي وزير الخارجية؛

فقد كان كلا الرجلين من أبرز حلفاء خامنئي من اليمين التقليدي في حكومة رفسنجاني. وكان إقصاء فلاحيان متوقعاً، فمنذ الحكم الذي صدر في قضية الإرهاب المعروفة باسم "ميكونوس" (Mykonos) في برلين، أصبح فلاحيان مطلوباً للاعتقال بعد صدور مذكرة اعتقال له في ألمانيا، الأمر الذي بدأ يوتر العلاقات بين طهران وبون، وبالتالي مع بقية دول الاتحاد الأوربي. ولد فلاحيان في نجف آباد عام 1949 ودرس علوم الدين الشيعية في قم في السبعينيات على أيدي آية الله حسين علي منتظري والسيد كاظم شريعة مداري، وشغل منصب نائب وزير الاستخبارات والأمن بعد فترة قصيرة من إنشاء الوزارة في آب/ أغسطس 1984. وفي بداية عام 1987 عينه آية الله الخميني مدعياً للمحكمة الخاصة برجال الدين المنشأة حديثاً، ومنذ عام 1989 رأس وزارة الاستخبارات والأمن.[46] ومع ذلك، لم يكن قرار خاتمي بإقصاء فلاحيان متوقعاً. كذلك أظهر خاتمي بتعيينه لحجة الإسلام قربان علي دري نجف آبادي، عضو البرلمان المنتمي لليمين التقليدي الذي يعمل منذ عام 1990 "ممثل" خامنئي في الجامعات غير الدينية، أنه مرغم على تقديم بعض التنازلات الجوهرية لخصومه في هذه الوزارة الحساسة.

وكان لتعيين كمال خرازي، سفير إيران لدى الأمم المتحدة آنذاك، خلفاً لوزير الخارجية ولايتي مغزى أيضاً؛ فقد كان ولايتي، وهو من اليمين التقليدي، قد أعلن تأييده لناطق نوري في حملة الرئاسة الانتخابية،[47] كما زاد استعداءه للرئيس الجديد بإعلانه عقب انتصار خاتمي عدم حدوث أي تغير في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من تأييد خامنئي لولايتي فإن إقصاءه أصبح أمراً حتمياً، ما لم يرد خاتمي أن يتخلى منذ اللحظة الأولى عن استقلالية قراره فيما يخص العلاقات الخارجية. وعقب إقصاء ولايتي قام خامنئي على الفور بتعيينه "مستشاراً له للشؤون الدولية".[48]

كذلك ترك خاتمي حقيبة الدفاع لليمين التقليدي؛ فوزير الدفاع الجديد علي شمخاني كان القائد السابق للقوات البحرية في الحرس الثوري الإسلامي، ويعتبر من المتشددين في المسائل الأمنية. وأثناء توليه منصب قائد القوات البرية للحرس الثوري الإسلامي

في الفترة 1985 ـ 1988، كان يؤيد توسيع نطاق الحرب العراقية ـ الإيرانية لتشمل دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، أهم حلفاء العراق من الدول العربية.[49]

احتفظ خاتمي بخمسة وزراء من حكومة رفسنجاني، هم إسماعيل شوشتري (العدل) وحسين كمالي (العمل والشؤون الاجتماعية) وعيسى كلنتري (الزراعة) وبيجان زنجنه (الطاقة) وغلام رضا شافعي (التعاونيات). كذلك احتفظ بالدكتور حسن حبيبي نائباً أول له، وهو منصب مهم يتولى صاحبه بنص الدستور مهام تشبه مهام رئيس وزراء، وله أن يقوم بمهام الرئيس إذا عزل أو توفي فجأة، حتى تجرى انتخابات جديدة. وهكذا فإن قائمة الوزراء التي حددها خاتمي لا تشير إلى الإصلاح الجذري بقدر ما تشير إلى الاستمرارية والرغبة في تحقيق الإجماع. وهي قائمة تخلو من الدخلاء بمعنى الكلمة، ذلك أن كل الوزراء ونواب الرئيس تقريباً قد خدموا من قبل كمسؤولين ومحافظين في المحافظات أو وزراء في حكومات رفسنجاني أو موسوي السابقة. كذلك احتفظ خاتمي أيضاً بمحسن نوربخش، رئيس البنك المركزي وعضو الفصيل التكنوقراطي المعروف باسم كوادر البناء.

وإذا ألقينا نظرة سريعة إلى قائمة الوزراء (انظر الشكلين 7 و8) نجد أن خاتمي كافأ الفصيل المؤيد للتحديث وتحرير الاقتصاد على ولائه بمنحه ستة مقاعد وزارية. ومع ذلك حصل اليسار الإسلامي باتجاهاته التكنوقراطية وخبراته الأكبر في الإدارة والحكم على النصيب الأكبر في الحكومة الجديدة، بتسلمه مقاليد 13 وزارة. وهكذا أثبت خاتمي أن مسألتي المساواة الاجتماعية واستخدام الدعم الحكومي لمساعدة الفقراء ستكونان في مقدمة اهتمامات إدارته. وكان من الواضح أن من بين الغائبين عن فريق خاتمي القيادي بعض الأعضاء البارزين في اليسار الإسلامي مثل محمد موسوي خوئينيها، زعيم الطلاب الذين احتلوا السفارة الأمريكية عام 1979، ووزير الداخلية السابق أحمد محتشمي بور.

كان أكثر مرشحي خاتمي إثارة للجدل هو عطاء الله مهاجراني النائب الثاني السابق للرئيس رفسنجاني، الذي رشحه خاتمي وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي؛ إذ يؤيد مهاجراني في مواقف معلنة زيادة الانفتاح الثقافي، وصنع لنفسه اسماً سياسياً بدعوته

التي وجهها عام 1990 إلى استئناف الحوار السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أثار ضده عاصفة عنيفة من الاحتجاجات.[50] وفي عام 1994، جلب على نفسه العداء مرة أخرى عندما أيد للمرة الأولى السماح بإقامة الأحزاب السياسية على النمط الغربي في إيران.[51] وسيكون مسؤولاً في منصبه الجديد عن إجازة الكتب والأفلام للنشر والتوزيع وتوسيع نطاق حرية الصحافة. وكان مهاجراني قد استشعر بنفسه تجربة آثار قدرة وزارته على تقييد حرية الصحافة عندما صدر عام 1996 حكم محكمة بإغلاق صحيفة **بهمن** التي كان هو رئيس تحريرها. كما أن مهاجراني كان المرشح الوحيد في قائمة وزراء خاتمي الذي حصل بصعوبة على موافقة البرلمان، بـ144 صوتاً فقط من بين 266 صوتاً. وفيما بعد، قام خاتمي، في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1997 بخطوة كان الهدف منها على الأرجح المحافظة على التوازن السياسي بين اليسار الإسلامي والتكنوقراطيين داخل فريقه الحكومي وطاقمه الاستشاري؛ إذ قام بتعيين مير حسين موسوي، رئيس الوزراء السابق والعضو البارز في اليسار الإسلامي، كبير مستشاريه. ويقدم الشكل (8) لمحة عامة عن الوزراء في حكومة خاتمي.

الشكل (5)
نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي جرت يوم 23 أيار/ مايو 1997
(نتائج الانتخابات حسب المحافظة)

المحافظات (العدد الكلي 26 محافظة، اعتباراً من أيار/ مايو 1997)*	عدد الأصوات (بالألف)	السيد محمد خاتمي	علي أكبر ناطق نوري	رضا ظفارئي	محمد محمدي ريشهري
أردبيل	474199	٪72.3	٪21	٪3.4	٪2.5
أذربيجان الشرقية	1448334	٪64.8	٪23.1	٪7.4	٪3.4
أذربيجان الغربية	1108691	٪74.5	٪19.6	٪2.9	٪1.8
بوشهر	356449	٪83.7	٪12.8	٪1	٪1.7
شهر محل وبختياري	373386	٪59.7	٪23.6	٪2.4	٪3.3
فارس	1830828	٪80.4	٪16.4	٪1.1	٪1.5
جيلان	1037251	٪75.1	٪18.9	٪3.1	٪1.8
همدان	770472	٪70.8	٪19.8	٪3.3	٪5.1
هرمزجار	503096	٪69.9	٪18.9	٪0.9	٪0.6
عيلام	236851	٪80.4	٪14.5	٪1.4	٪3.1
أصفهان	1929227	٪70.1	٪25.1	٪2.2	٪1.5
كهكيلوي	257838	٪75.6	٪35.6	٪0.7	٪5.5
كرمان	992457	٪62.6	٪34.8	٪1	٪0.8
كرمانشاه	802129	٪70.3	٪12.9	٪3.3	٪2.2
خراسان	2936367	٪59.1	٪35.1	٪3.1	٪1.9
خوزستان	1559354	٪82.7	٪12.8	٪1.6	٪2.1
كردستان	617351	٪70.7	٪26.1	٪1.8	٪0.9
لورستان	974525	٪44.4	٪52.5	٪0.8	٪1.5
المركزية	672053	٪67.5	٪22.5	٪3.6	٪5.2
مزندران	2019890	٪43.7	٪51.6	٪2.4	٪1.5
قم	424231	٪58.7	٪32.9	٪3.7	٪3.7
سمنان	286047	٪62.2	٪27.8	٪2.8	٪4.4
سيستان وبلوشستان	548057	٪77.4	٪19.9	٪1.2	٪0.6
طهران	6044962	٪75.6	٪14.2	٪2.9	٪4
يزد	423378	٪84.9	٪12.6	٪0.5	٪1.4
زنجان	504416	٪62.6	٪31	٪2.2	٪2.8
إجمالي النتائج	**29076962**	**٪69**	**٪24.9**	**٪2.7**	**٪2.6**

المصدر: كل الأرقام مأخوذة من الطبعة الدولية لصحيفة إطلاعات اليومية التي تصدر بالفارسية بطهران، 27 أيار/ مايو 1997، ص 1 (قام المؤلف بتقريب النسب المئوية).

* قرر البرلمان الإيراني في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 تقسيم محافظة مزندران، وتدعى المحافظة الجديدة جولستان وتعد المحافظة السابعة والعشرين في إيران. كذلك من المحافظات غير المذكورة محافظة قزوين التي أنشئت بتقسيم محافظة زنجان. واعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر 1999 أصبحت إيران تتألف من 28 محافظة.

© ويلفريد بوختا، 2000.

الشكل (6)
انتخابات الرئاسة الإيرانية منذ عام 1979 (الجزء الأول)

السنة	سبب الاقتراع	الناخبون (بالألف)	أصوات للفائز (بالألف)	أصوات للفائز (٪ من الأصوات)	أصوات للفائز (٪ من الناخبين)	اسم الفائز	مشاركة المقترعين (٪ من الناخبين)
1979	استفتاء على الدستور الجديد	15758	–	99.52٪	75.03٪	–	75.41٪
1980	انتخابات الرئاسة الأولى	14146	10709	75.78٪	51.25٪	أبو الحسن بني صدر*	67.26٪
1981	انتخابات الرئاسة الثانية	14722	12900	87.69٪	57.19٪	محمد علي رجائي**	65.29٪
1981	انتخابات الرئاسة الثالثة	16846	16007	95.19٪	70.96٪	السيد علي خامنئي	74.68٪
1985	انتخابات الرئاسة الرابعة	14244	12203	85.67٪	46.18٪	السيد علي خامنئي	53.89٪
1989	انتخابات الرئاسة الخامسة	16439	15537	94.51٪	52.88٪	علي أكبر هاشمي رفسنجاني	55.95٪
1993	انتخابات الرئاسة السادسة	16789	10555	62.86٪	31.92٪	علي أكبر هاشمي رفسنجاني	50.76٪
1997	انتخابات الرئاسة السابعة	29076	20078	69.05٪	55.35٪	السيد محمد خاتمي	80.16٪

المصدر: هذه الأرقام مأخوذة من المجلة الشهرية التي تصدر بطهران باللغة الفارسية **إيران فردا**، العدد 34 (حزيران/ يونيو 1997)، ص 34.

* خلع المرشد الأعلى آية الله روح الله الخميني بني صدر من منصب الرئيس في 20 حزيران/ يونيو 1981. وعقب ذلك فر بني صدر إلى منفاه السياسي في فرنسا، حيث لا يزال يعيش حتى اليوم.

** تم انتخاب محمد علي رجائي صاحب الحظوة لدى الخميني رئيساً جديداً في 24 تموز/ يوليو 1981، وفي 30 آب/ أغسطس 1981 قتل هو ورئيس الوزراء محمد جواد باهونار في هجوم بالقنابل نسبت مسؤوليته إلى منظمة مجاهدي خلق الماركسية الإسلامية المعارضة التي تتخذ من بغداد مقراً منذ عام 1986 وتلقى دعماً سياسياً وعسكرياً ومالياً من العراق.

الشكل (7)
انتخابات الرئاسة الإيرانية منذ عام 1979 (الجزء الثاني)

السنة	سبب الاقتراع	السن القانونية للاقتراع	إجمالي عدد السكان (بالألف)	من لهم حق الاقتراع (بالألف)	من لهم حق الاقتراع (٪)	المرشحون المنظورون (من قبل مجلس صيانة الدستور)	المرشحون المجازون (من قبل مجلس صيانة الدستور)
1979	استفتاء على الدستور الجديد	16	37814	20896	55٪	–	–
1980	انتخابات الرئاسة الأولى	16	37814	20896	55٪	124	8
1981	انتخابات الرئاسة الثانية	15	40825	22557	55٪	71	4
1981	انتخابات الرئاسة الثالثة	15	40825	22557	55٪	45	4
1985	انتخابات الرئاسة الرابعة	15	47586	26428	55٪	50	3
1989	انتخابات الرئاسة الخامسة	15	53186	29351	55٪	80	2
1993	انتخابات الرئاسة السادسة	15	56450	33069	55٪	128	4
1997	انتخابات الرئاسة السابعة	15	*59972	36271	60٪	238	4

المصادر: مجلة **إيران فردا**، العدد 34 (حزيران/ يونيو 1997)، ص 9، وصحيفة **إطلاعات**، 9 أيار/ مايو 1997، ص 1. وكذلك: Asghar Shirazi, *The Constitution of Iran* (London, 1997), 105.

* جاء في تقرير عن التعداد السكاني للعالم نشرته الأمم المتحدة وأعيد نشر أجزاء منه في الصحافة اليومية الإيرانية أن عدد سكان إيران عام 1996 بلغ 69,975,000 نسمة. انظر الطبعة الدولية لصحيفة **إطلاعات** (طهران)، 8 نيسان/ إبريل 1997، ص 10.

الشكل (8)
مجلس الوزراء الذي عينه خاتمي (اعتباراً من نيسان/ إبريل 2000)

الوزارة	الوزير (تاريخ ومحل الميلاد)	تعليمه/ مهنته	أصوات النواب	أهم المناصب السابقة
الخارجية	كمال خرازي (1944، طهران)	دكتوراه في علم النفس الصناعي (هيوستن)	241 نعم/ 13 لا	1981-1988: متحدث عسكري 1989-1997: سفير إيران لدى الأمم المتحدة
الدفاع	علي شمخاني (1955، الأهواز)	مهندس زراعي	251 نعم/ 6 لا	1989-1997: قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإسلامي
الاستخبارات	قربان علي دري نجف آبادي (1945، نجف آباد)، حتى 9/2/1999	عالم دين، درجة حجة الإسلام	238 نعم/ 17 لا	1980-1997: نائب بالبرلمان
	علي يونسي (منذ 24/2/1999)	عالم دين، درجة حجة الإسلام	197 نعم/ 9 لا	رئيس المحكمة العسكرية
الداخلية	عبدالله نوري (حتى 22/6/1998)	عالم دين، درجة حجة الإسلام	153 نعم/ 89 لا	...
	عبدالواحد موسوي لاري (منذ 22/7/1998)	عالم دين، درجة حجة الإسلام	----	...
النفط	بيجان زنجنه (1952، كرمانشاه)	مهندس مدني	213 نعم/ 34 لا	1983-1988: وزير الجهاد 1988-1997: وزير الطاقة
الثقافة والإرشاد الإسلامي	عطاء الله مهاجراني (1954/ أراك)	دكتوراه في التاريخ (طهران)	144 نعم/ 96 لا	1989-1997: النائب الثاني للرئيس
الصناعات	غلام رضا شافعي (1951، مرند)	مهندس ميكانيكي	244 نعم/ 11 لا	1984-1989: وزير الصناعات 1993-1997: وزير التعاونيات
العدل	إسماعيل شوشتري (1949/ كرخان)	عالم دين، درجة حجة الإسلام	255 نعم/ 3 لا	منذ عام 1989: وزير العدل
التجارة	محمد شريعة مدار	----	215 نعم/ 25 لا	.
جهاد البناء	محمد سعيدي كيا (1946، ؟)	مهندس مدني	256 نعم/ 4 لا	1985-1993: وزير الطرق والنقل
المناجم والمعادن	إسحاق جاهنجيري (1957، سيرجان)	فيزيائي	182 نعم/ 56 لا	محافظ أصفهان
الطرق والنقل	محمود حجتي نجف آبادي	مهندس مدني	150 نعم/ 81 لا	محافظ سيستان-بلوشستان
البريد والهاتف والبرق	المهندس رضا عارف (1951، يزد)	دكتوراه في الهندسة الكهربائية (الولايات المتحدة الأمريكية)	246 نعم/ 9 لا	...
الطاقة	حبيب الله بيطرف	مهندس مدني	202 نعم/ 35 لا	محافظ يزد
الزراعة والتنمية الريفية	عيسى كلنتري	دكتوراه في الاقتصاد الزراعي (أيوا)	178 نعم/ 54 لا	منذ عام 1988: وزير الزراعة
التعاونيات	مرتضى حجي	مدرس رياضيات	182 نعم/ 54 لا	محافظ مزندران
الصحة	محمد فرهادي (1949، ؟)	طبيب	234 نعم/ 34 لا	1985-1989: وزير الثقافة والتعليم العالي
الإسكان وتنمية المدن	علي عبدالعلي زاده (1955، أوروميه)	مهندس مدني	172 نعم/ 70 لا	محافظ أذربيجان الشرقية
الثقافة والتعليم العالي	مصطفى معين (1951، نجف آباد)	طبيب أطفال	211 نعم/ 35 لا	1989-1993: وزير الثقافة والتعليم العالي
التعليم والتدريب	حسين مظفر (1944، كرمان)	---	145 نعم/ 84 لا	----
الشؤون الاقتصادية والمالية	حسين نمزي (1944، شيراز)	دكتوراه في الاقتصاد (إينسبروك)	249 نعم/ 6 لا	1980-1985: وزير الاقتصاد
العمل والشؤون الاجتماعية	حسين كمالي (1953، دُرود)	عالم معادن	222 نعم/ 25 لا	1989-1993: وزير العمل

(*) ويلفريد بوختا، 2000.

الفصل الخامس

المرشد الأعلى للثورة

يعد منصب المرشد الأعلى للثورة أقوى مؤسسة في إيران إلى حد بعيد، ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الراحل آية الله روح الله الخميني التي هي ولاية الفقيه. وعلى هذا الأساس يُستعمل في إيران مصطلحا "مرشد الثورة" و"الولي الفقيه" عموماً كمترادفين. لقد قام أتباع الخميني بتطبيق نظرية ولاية الفقيه ضد كل المعارضة، وأنشئت هذه الولاية إعمالاً للمادة 107 من دستور عام 1979 باعتبارها مبدأ من مبادئ الدولة لا ينفصل عن شخص الخميني. وهكذا أنشأ أتباع الخميني مؤسسة تتجاوز سلطاتها بكثير تلك التي كانت ممنوحة للشاه بموجب دستور عام 1906. إذ تؤسس المادة 110 من دستور عام 1979 على نحو راسخ صلاحيات الولي الفقيه وحقوقه، وتفوضه في الاضطلاع بمسؤولية العمل كقائد عام للقوات المسلحة بأفرعها وإعلان الحرب أو السلم وتعبئة القوات المسلحة وتعيين وعزل الأفراد الآتين:

- ستة أعضاء من علماء الدين في مجلس صيانة الدستور المكون من 12 عضواً؛ نصفهم من القانونيين العاديين والنصف الآخر من علماء الدين.
- رئيس السلطة القضائية.
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري الإسلامي.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن. [1]

أما المؤسسة الرسمية التي يمارس من خلالها خليفة الخميني آية الله علي خامنئي سلطته فهي مكتب الإرشاد الأعلى، الذي يشار إليه عموماً بعبارة "مكتب المرشد الأعلى"؛ إذ يقوم هذا المكتب بترتيب اجتماعات خامنئي ومناسبات ظهوره وزياراته،

كما يقوم بإطلاعه على آخر الأحداث والتطورات السياسية في إيران. ويتكون المكتب من أربعة أعضاء دائمين، كلهم من علماء الدين من أصحاب درجة "حجة الإسلام" أو "آية الله"، وهم محمد جلبايجاني وأحمد مير حجازي وعلي التسخيري ومحمود الهاشمي. ومن الأمور ذات الدلالة أن الشخصين الأولين عملا في مناصب حساسة في وزارة الاستخبارات والأمن، بينما الاثنان الأخيران من الشيعة العرب المنفيين من العراق (انظر الإطار التعريفي 3 لمعرفة المزيد عن التسخيري). يشغل الهاشمي والتسخيري أيضاً عضوية مجلس قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يسيطر عليه الشيعة، وهو عبارة عن اتحاد لأحزاب المعارضة العراقية يستمد دعمه ومبادئه من إيران، ويقوده آية الله باقر الحكيم.*[2] كذلك يعمل لدى مكتب المرشد الأعلى عشرة مستشارين يستطيع خامنئي أن يستدعيهم للتشاور معهم في مجالات مثل الثقافة والاقتصاد والشؤون العسكرية والإعلام. وعلى سبيل المثال، تولى أهمية كبيرة للجنرال حسن فيروز آبادي، مستشار خامنئي الخاص للشؤون العسكرية ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. وهناك إجمالاً ما يقرب من 600 شخص يعملون بشكل مباشر داخل مكتب خامنئي الخاص أو في أفرعه المختلفة.[3]

الإطار التعريفي (3)
حجة الإسلام علي التسخيري

ولد علي التسخيري عام 1944 في مدينة النجف بالعراق، حيث درس علوم الدين، وتعلم في مدارسها - في الوقت ذاته - العلوم الدنيوية، ودرس اللغة العربية والدراسات الإسلامية ونال فيها درجة البكالوريوس. وكان من بين أساتذته في النجف آية الله العظمى محسن الحكيم وآية الله مجتبى لنكراني وآية الله باقر الصدر. وعقب انتقاله إلى قم فيما بعد، تتلمذ على أيدي آية الله محمد جلبايجاني وآية الله وحيد خراساني. وفي السبعينيات قام التسخيري بتدريس العلوم الدينية في مختلف الجامعات الدينية وغير الدينية. وطبقاً لأحد ممثلي "لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية" (وهي حركة معارضة دينية سلمية مقرها في لندن) كان التسخيري لفترة من الزمن عضواً في مجلس القيادة العليا لحزب الدعوة الإسلامية، الذي يعد أكبر وأقوى حزب معارضة شيعي عراقي.

* جدير بالذكر أن آية الله باقر الحكيم قد تعرض للاغتيال في النجف الأشرف في 29 آب/ أغسطس 2003، وقد خلفه أخوه عبدالعزيز الحكيم في قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. (المحرر)

يشغل التسخيري منذ عام 1982 منصب رئيس إدارة العلاقات الدولية بمنظمة الدعوة الإسلامية التي تتعاون بصورة وثيقة مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، وقد شارك بهذه الصفة في العديد من المؤتمرات الدولية. وبعد تولي آية الله علي خامنئي السلطة قام بتعيين التسخيري عضواً من بين الأعضاء الأربعة في مكتب المرشد الأعلى وعينه مسؤولاً عن إدارة العلاقات الدولية. كما عيّنه خامنئي عام 1990 رئيساً "للمجمع العالمي لأهل البيت" الذي يوجد مقره في طهران.

المصادر: **الحوزة** (قم)، المجلد 7، العدد 39 (تموز/ يوليو 1991)، ص 59-60؛ و**الموجز عن إيران**، العدد 9 (كانون الثاني/ يناير 1991)، ص 15؛ ومقابلة للمؤلف مع التسخيري في طهران، 10 أيار/ مايو 1993؛ ومقابلة للمؤلف مع أحد ممثلي لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية في بون، 30 نيسان/ إبريل 1997.

نظام ممثلي المرشد الأعلى

يشكل ممثلو المرشد الأعلى عنصراً رئيسياً آخر في سلطة خامنئي ويرتبطون بشكل وثيق بمكتب المرشد الأعلى، ويعيّنهم خامنئي أو يوافق عليهم بصورة شخصية. ويوجد هؤلاء "الممثلون" في كل وزارة ومؤسسة حكومية مهمة وفي معظم الهيئات الثورية والدينية، وكلهم تقريباً من رجال الدين، وأغلبهم يحملون درجة "حجة الإسلام". وتقدر لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية عدد هؤلاء الممثلين العاملين داخل إيران وخارجها بنحو ألفي ممثل.[4] ويشكل هؤلاء الممثلون في مجموعهم شبكة سيطرة متنوعة في طول البلاد وعرضها، تكرس جهودها لفرض سلطة المرشد الأعلى، بما يضمن أكبر قدر ممكن من المراقبة لأي انحرافات في العقيدة، وهم أقوى نفوذاً من الوزراء وموظفي الحكومة، ويحق لهم التدخل في أي شأن من شؤون الدولة.[5] وبهذا النظام يستطيع المرشد الأعلى ممارسة سلطاته في خمسة مجالات مختلفة هي:

- الوزارات في السلطة التنفيذية.
- القوات المسلحة وقوى الأمن.
- ممثلو المرشد الأعلى في المحافظات (أئمة صلاة الجمعة).
- الهيئات الثورية والدينية.
- المراكز الثقافية الإيرانية في الدول الأجنبية.

وللاطلاع على عرض عام لنظام ممثلي المرشد الأعلى انظر الشكل (9).

يقوم هؤلاء الممثلون بأدوار خاصة في شؤون المحافظات والشؤون الخارجية؛ فعلى سبيل المثال، لا يقتصر دور ممثلي المرشد الأعلى المنتشرين في كل محافظة من محافظات إيران الثماني والعشرين على مراقبة المحافظين - الذين تعينهم وزارة الداخلية - وإنما يعملون أيضاً أئمة لصلوات الجمعة في عواصم محافظاتهم. وقد أصبحت صلاة الجمعة منذ قيام ثورة عام 1979 مؤسسة رئيسية للنهوض بالتعليم ونشر العقيدة وتعبئة جموع المؤمنين الإيرانيين. وهكذا يقوم خامنئي، من خلال تعيينه أئمة الجمعة المؤثرين بنفسه، بالتأثير في نبرة المناظرات السياسية في إيران وفي محتواها. وفي خطوة ذكية قام خامنئي باستبقاء أغلبية كبيرة من ممثلي المرشد الذين عينهم الخميني في مناصبهم، وبعضهم يحتفظون بمناصبهم منذ عام 1979. كما نجح خامنئي - بمنحه امتيازات لأئمة صلاة الجمعة هؤلاء - في حشد دعمهم له، فأزال بذلك مقاومة المحافظات المبدئية له واستبدل بها قاعدة سلطة صلبة في المحافظات.[6] بيد أن الشوكة الوحيدة التي بقيت في خاصرة خامنئي كانت إمام صلاة الجمعة في أصفهان، آية الله جلال الدين طاهري، الذي يعد صديقاً ومؤيداً لآية الله العظمى حسين علي منتظري، المنافس الأول لخامنئي في الشرعية الدينية-السياسية في إيران.

ترتكز سياسة خامنئي الخارجية التي لا تتسق دائماً مع سياسة خاتمي على عدة أسس؛ فالمرشد الأعلى يرسل ممثليه إلى الهيئات الثقافية والمراكز الإسلامية في الخارج، كذلك يمارس خامنئي سلطة السياسة الخارجية من خلال عدد من الهيئات الأخرى التي يديرها حلفاؤه، أهمها منظمة الدعوة الإسلامية التي تتركز أنشطتها في الداخل وإن كانت تخصص الكثير من الموارد لأنشطتها في الخارج، مثل يوغسلافيا السابقة.[7] ومن المنظمات المهمة أيضاً في هذا الصدد منظمة الحج والرعاية الاجتماعية التي يرأسها محمد محمدي ريشهري، والمجمع العالمي لأهل البيت، وهي منظمة تعمل على توحيد الشيعة في العالم تحت قيادة خامنئي، والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وهي منظمة معنية بالأنشطة التي تقرب بين الطوائف الإسلامية المختلفة.[8]

وينبغي أن نذكر هنا أن أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للمرشد الأعلى، والتي تسير بموازاة السياسة الرسمية للرئيس حيناً وعكسها أحياناً أخرى، يتمثل فيما يسمى بالمكاتب الثقافية للسفارات الإيرانية. فعلى الرغم من أن هذه المكاتب تستغل الحماية الموفرة لها بسبب وضعها الرسمي كجزء من السفارات فإن مديريها يعملون ممثلين للمرشد الأعلى، وبالتالي تعد هذه المكاتب نفسها مستقلة عن السفارات في واقع الأمر. وحسبما تقول لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية يتمثل الهدف الرئيسي للمكاتب الثقافية في إيصال الدعم المالي المقدم من المرشد الأعلى إلى الحركات الإسلامية الصديقة في الخارج، متجاوزة بذلك وزارة الخارجية والرئيس.[9] إلا أنه لا تتوافر في الوقت الحالي أي بيانات عن حجم الموارد المالية لخامنئي في "إمبراطورية الظل" هذه. لكن لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية تقدر أن جزءاً كبيراً من دخل إيران من العملة الصعبة من النفط يتدفق إلى مكتب المرشد الأعلى.[10] كذلك توفر المؤسسات الثورية مصدر دخل آخر للمرشد الأعلى، حيث تحول إليه أجزاء كبيرة من الأرباح التي تكسبها في المعاملات الاقتصادية والتجارية.

يثير نظام الممثلين من رجال الدين عدداً من الأسئلة، منها سؤال محوري حول ما إذا كانت دوافع خامنئي هي توفير الرعاية أو فرض سيطرة فعالة. فإذا كانت الإجابة توفير الرعاية، يتعين إذن أن نفترض أن خامنئي يعمل منسقاً ووسيطاً نهائياً أكثر منه صاحب سيطرة مباشرة على مجالات واسعة من السياسة الداخلية. وعلى الرغم من صعوبة حسم هذا السؤال بإجابة قاطعة مبنية على معلومات محددة فإنني أعتقد أن توفير الرعاية هو ما يتأكد بوضوح. ويمكن إيجاد مثال على ذلك في التنافس بين المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية والمجمع العالمي لأهل البيت اللذين سبق ذكرهما.[11] فقد أسس المرشد الأعلى كلتا المؤسستين عام 1990، ويقوم بتمويلهما، إما بصورة كاملة، كما هي الحال بالنسبة إلى المؤسسة الأولى، أو بشكل جزئي، كما هي الحال بالنسبة إلى الأخيرة.

يأخذ المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية على عاتقه التقريب بين المذاهب الإسلامية بشكل سلمي، ولا سيما بين المذاهب السنية الأربعة الرئيسية

ومذهب الشيعة الاثني عشرية السائد في إيران. وينظر المجمع إلى نفسه في إطار التقليد الذي أرسته "دار التقريب" التي تأسست في القاهرة كاتحاد ديني بين علماء الدين الشيعة والسنّة عام 1947، وظلت تحظى بتأييد قيادة جامعة الأزهر والحكومة المصرية طوال العقدين التاليين.[12] تنص اللوائح الداخلية للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية والملاحق التكميلية لهذه اللوائح بوضوح على أنه مؤسسة غير مذهبية تنشط دولياً في المجالات الثقافية والأكاديمية، وترفض أي ترويج صريح للمصالح الإيرانية أو الشيعية أو قيام أي طائفة بالعمل على تغيير مذاهب الطوائف الأخرى.[13] ويرى المجمع أن الهدف من الحوار بين كبار الفقهاء هو تجاوز عداوة دامت قروناً بين السنة والشيعة والإسهام في تأسيس جبهة إسلامية مشتركة للدفاع عن نفسها ضد الغزو الثقافي الغربي. ويقوم مجلس قيادة المجمع، الذي يرأسه حجة الإسلام محمد واعظ زاده خراساني، بتجنيد أعضائه أساساً من بين علماء الدين والأكاديميين الشيعة الميالين إلى فكرة التقارب بين أتباع المذاهب الإسلامية (وعدد قليل من علماء الدين السنة) ومن بين من تميزوا باهتمامهم الأكاديمي في إقامة حوار إسلامي شامل. ومع ذلك يظل الانطباع القائم أن خامنئي يستخدم هذا المجمع لتحقيق هدف وحيد هو إخراج إيران من عزلتها، ولاسيما بعد تعاظم عداء العرب والسنة لإيران نتيجة للحرب العراقية ـ الإيرانية.

أما مدى نجاح الحوار الذي يضطلع به المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية فيبقى في النهاية غير واضح، ويبقى أحد الأهداف الرئيسية للمجمع، وهو تأسيس جامعة لعلوم الدين لا تتقيد بمذهب معيّن في طهران يدرس فيها أيضاً الفقه السني، غير متحقق. ولا يرجع السبب في عدم تحقيق المجمع للنجاح حتى الآن إلى نقص الأموال فقط وإنما – وفق ما تقول مصادر عليمة – إلى جهود منافسه، المجمع العالمي لأهل البيت في عرقلته.

وفي الواقع يعد المجمع العالمي لأهل البيت، الذي تأسس في أيار/ مايو 1990 في طهران،[14] أكثر نفوذاً من المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. وكان يرأس هذا المجمع حتى عام 1999 حجة الإسلام علي التسخيري، ثم علي أكبر ولايتي.[15] وينشد المجمع هدفين رئيسيين هما، حسبما يقول التسخيري، محاولة تحقيق مكانة

سامية بين كافة الجماعات الإسلامية النشيطة في مجالات الثقافة والدعوة والاقتصاد والمجتمع والسياسة عن طريق الدعوة السلمية والإقناع، وتحقيق المسعى الإيراني بفرض زعامة شيعة إيران على كل التجمعات الشيعية في العالم. والحقيقة أن علي التسخيري يصر على أن لشيعة إيران حقاً مشروعاً وتاريخياً في ممارسة الزعامة السياسية والفكرية الدينية على مسلمي العالم كله، ولكن نظراً للعداء الذي يضمره الغرب للعالم الإسلامي، والذي لا يفرق بين السنة والشيعة، بات من الضروري تأجيل تحقيق مثل هذا الادعاء إلى أجل غير مسمى، وترك المجمع العالمي لأهل البيت يركز على استراتيجيات الدفاع السياسي المشترك لمسلمي العالم.[16] على أن الأخطر من ذلك بكثير هو طموحات المجمع في الزعامة على الشيعة خارج إيران،[17] ولا سيما أن له نفوذاً بين التجمعات الشيعية في العراق وباكستان ولبنان.

نقطة الضعف لدى خامنئي

يكمن السبب الذي يجعل خامنئي عاجزاً عن بسط نفوذه خارج إيران بسهولة، على عكس سلفه الخميني، في نقطة الضعف التي يعانيها في مؤهلاته من ناحية العلوم الدينية، وعلى الرغم من السلطة الدستورية التي يملكها مكتب المرشد الأعلى فإن الضعف أصاب هذه المؤسسة بعد وفاة الخميني في حزيران/ يونيو 1989، لأن خامنئي لا يمتلك الكاريزما أو السلطة الفطرية التي كان يتمتع بها الخميني ولا يملك كذلك مؤهلاته في العلوم الدينية. يقضي المذهب الديني الشيعي الاثنا عشري بأن يختار أتباعه أحد آيات الله العظمى مرجعاً للتقليد، يكون لهم مثلاً أعلى، يتبعونه في الأمور التي تتعلق بالسلوك الديني والمعاملات الاجتماعية.[18] وكان آية الله الخميني مرجع التقليد لملايين الإيرانيين، وكانت لتوجيهاته الدينية وفتاواه حجية دامغة، غير أن الخميني لم يكن عالم الدين الوحيد صاحب أرفع درجات العلوم الدينية في الإسلام الشيعي، بل كان هناك منذ أوائل الستينيات ستة من آيات الله العظمى يصلحون مراجع تقليد للشيعة الآخرين. ووفقاً لما جرى عليه التقليد لا توجد عملية محددة مؤسسية يحصل من خلالها عالم الدين على لقب آية الله العظمى، ولكنهم يُنتخبون من قبل علماء الدين الآخرين من خلال عملية طويلة وغير رسمية من الاعتراف بهم تستغرق في

الغالب ما بين عقدين وثلاثة. ولا يعتد كثيراً بآراء عامة الناس في هذه العملية غير الرسمية، وإن كان من الأمور المفهومة ضرورة وجود إجماع كبير بين الناس وعلماء الدين.[19]

كان مفترضاً أن يكون آية الله العظمى حسين علي منتظري خليفة الخميني، غير أن منتظري انتقد بعض الممارسات الحكومية واعتبرها عاراً على الثورة، ومنها عمليات الإعدام الجماعية التي شملت ما لا يقل عن 3000 سجين سياسي والتي نُفذت بتأييد من الخميني في خريف 1988، بعيد وقف إطلاق النار مع العراق، لإفراغ السجون من النشطاء السياسيين المناهضين للثورة.[20] وقد أثار استنكار منتظري الشديد لعمليات الإعدام هذه غضب الخميني، وكان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت المرشد الأعلى إلى إرغام منتظري على الاستقالة في آذار/ مارس 1989. وقد تلت ذلك أزمة خلافة؛ إذ تنص المادة 109 من دستور عام 1979 على ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد قادراً على الإفتاء، وباستبعاد منتظري لم يكن هناك خلفاء مناسبون بين صفوف علماء الدين المسيَّسين. ولذلك أمر الخميني بإلغاء هذه المادة بصورة قانونية. ولم يعد الدستور المعدل عام 1989 ينص على ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد أو أن يتم اختياره من بين علماء الدين الأرفع درجة. وأظهر حذف ذكر مرجع التقليد في الدستور المعدل عام 1989 بوضوح أنه لا يشترط أن يكون الولي الفقيه الحجة الأولى في علوم الدين.[21]

كان خامنئي هو الشخص المفضل لدى مجلس الخبراء المسؤول عن تعيين خليفة للخميني، ولكن حتى وفاة الخميني في 3 حزيران/ يونيو 1989 لم يكن لقب خامنئي إلا حجة الإسلام، فلم يكن "فقيهاً" ولا "آية الله".[22] ولذلك قام المجلس، في خطوة سياسية محضة، بترقية خامنئي درجة في هرم العلم الديني، ورفع رتبته إلى "آية الله" بين عشية وضحاها، وجعله فقيهاً ومنحه سلطة الإفتاء. وحيث إن أغلبية علماء الدين الشيعة خارج الوسط السياسي في إيران لا تزال تتشكك في كون خامنئي فقيهاً حقيقياً، فإن عدد المؤمنين الذين يستفتون خامنئي ليس كبيراً.[23] والأكثر من ذلك، أن خامنئي لم يحصل بعد على لقب آية الله العظمى، ولذلك لا يمكن أن يكون مرجع

تقليد حقيقياً، ولا يستطيع - كسلفه الخميني - أن يدعي عن حق أنه أعلى سلطة سياسية في إيران وأعلى سلطة دينية لشيعة العالم على حد سواء. والحقيقة أنه يتعين على خامنئي أن يمضي ثلاثة عقود أخرى على الأقل من دراسة العلوم الدينية وكتابة "رسالة عملية" (وهو بحث كبير في علوم الدين يعترف به آيات الله العظمى الآخرون) للحصول على هذه المؤهلات. إن افتقار خامنئي إلى هذه المؤهلات في العلوم الدينية قوض شرعيته كمرشد أعلى منذ عام 1989 وزرع بذور أزمة كامنة في الشرعية الدينية لنظام ولاية الفقيه برمته،[24] وهي أزمة يمكن أن تخلق تحديات محتملة للنظام. وعلى سبيل المثال، يبقى هناك خطر حقيقي من أن يقوم أحد آيات الله العظمى الشيعة من خارج دائرة السلطة الإيرانية وممن يكنون العداء للنظام الإيراني بإصدار فتاوى في الأمور الدينية ـ الاجتماعية قد تكون مناقضة للنهج السياسي لخامنئي، والتي لا يستطيع إبطالها.[25] وربما أدى حدوث ذلك إلى جر النظام كله إلى حافة الهاوية.

لقد باءت محاولات خامنئي للحصول على لقب آية الله العظمى حتى الآن بالفشل، وكان آخر هذه المحاولات في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، عندما توفي آية الله العظمى الوحيد المتعاطف مع الحكومة الإيرانية آية الله محمد علي آراكي في قم عن عمر ناهز 103 أعوام.[26] وفي 2 كانون الأول/ ديسمبر 1994، قامت جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم الموالية لخامنئي بعرض قائمة من سبعة أسماء لمسؤولين شيعة، من بينهم خامنئي، كانوا الأكثر تأهيلاً لشغل منصب المرجعية الذي أصبح شاغراً.[27] وعندما أصبحت طموحات خامنئي معروفة للجميع، أعلن العديد من كبار علماء الدين الشيعة داخل إيران وخارجها معارضتهم الشديدة له. وبدافع من الخوف من أن يؤدي طلبه لقب مرجعية التقليد على أسس غير سليمة إلى فقدان مكانته وسلطته، فقد بادر إلى سحب طلبه أن يكون مرجع التقليد للشيعة داخل إيران، وإن كان تمسك بطلبه كمرجع تقليد للشيعة خارج إيران.[28]

وعقب انتخاب خامنئي مرشداً أعلى حاول أن يسير في خطى سلفه؛ فقد كان الخميني يمثل السلطة العليا في الفترة 1979 ـ 1989 باعتراف الجميع في الدولة، وكان مهيمناً عليها، ولم يكن من الممكن تقييد سلطاته لا بالدستور ولا بالبرلمان. أما

خامنئي، فعلى عكس الخميني، لا يملك سطوة الشخصية اللازمة لتحقيق التوازن بين المعسكرات المتنافسة في قيادة رجال الدين. بل إنه على العكس أخذ يسعى بصورة متزايدة للحصول على دعم من القوى التي تشاركه هدفه، وهو تقوية دور القيادة المطلقة للولي الفقيه القادر على استخدام علمه الديني لتوطيد سلطانه. ولذلك أخذ خامنئي يتخلى شيئاً فشيئاً عن دوره كوسيط غير منحاز إلى أي معسكر، وأخذ ينحاز إلى اليمين التقليدي الذي يقوده رئيس مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي، ورئيس مجلس الخبراء آية الله علي مشكيني.[29] ونظراً للتعاون الوثيق بين هذين الرجلين وبين منسق الأجهزة السرية محمد محمدي ريشهري، خضعت أجزاء كبيرة من جهاز الدولة لسيطرتهما المحكمة. وحتى إذا ما رغب خامنئي الآن في الانسحاب من التأثير الجارف لليمين التقليدي وانتهاج مسار معتدل بين المعسكرات الأيديولوجية المتنافسة في نخبة السلطة الإيرانية، فمن غير المرجح على ما يبدو أن يسمح له جنتي ومشكيني بعمل ذلك.

يهدف الشكل (10)، الذي يرتكز في جزء كبير منه على معلومات مستقاة من لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، إلى توضيح البنية الهرمية لعلماء الدين الشيعة وتقدير أعداد علماء الدين الشيعة السياسيين وغير السياسيين. ونوضح أنه لا توجد بيانات رسمية يمكن التحقق منها عن العدد الكلي لعلماء الدين الشيعة في إيران واتجاهاتهم سواء كانت مؤيدة للنظام أو مناهضة له.

الشكل (9)

دوائر النفوذ الخمس لمرشد الثورة (نظام الممثلين من رجال الدين)



ملاحظات:

1 نائب وزير الاستخبارات سابقاً.
2 من العرب الشيعة من العراق.
3 ممثل المرشد هو أيضاً رئيس المؤسسة.
4 معظمهم أيضاً أئمة صلاة الجمعة.
5 قوائم غير كاملة، تحتوي على أهم المنظمات فقط.
6 كل ممثلي المرشد في الدول الأجنبية يعينهم علي التسخيري ويتلقون التعليمات منه.
7 المراكز الثقافية الإيرانية ملحقة اسمياً بالسفارات غير أنها تعمل بصورة مستقلة.

الشكل (10)

البنية الهرمية لعلماء الدين الشيعة في إيران



1. يكون مرجع التقليد المطلق آية عظمى، ولكنه يتفوق على غيره من الآيات العظمى في العلوم الدينية والتقوى، ويرأسهم باعتباره كبيرهم. ويحصل على سلطته كمرجع تقليد مطلق في الشؤون الدينية والاجتماعية من خلال إجماع غير رسمي، يتبلور على مدى عقود كثيرة. وعقب وفاة مرجع التقليد المطلق الأخير آية الله حسين طبطبائي البروجردي (في قم عام 1961) لم يتمكن الشيعة من الاتفاق على خليفة مناسب.

2. وفقاً للمذهب الأصولي الشيعي ينبغي على كل مؤمن أن يختار لنفسه "آية الله عظمى" يكون له مرجع تقليد، ويتبع فتاويه في الأمور الدينية ـ الاجتماعية. ويعطي المؤمن لمرجع التقليد الخاص به "خُمس" دخله السنوي، والذي يخصص حكماً للإمام المهدي الغائب. ويستخدم مرجع

التقليد، الذي يكون موضع ثقة للإمام المهدي، "الخمس" في الأعمال الخيرية، وصيانة المساجد والمعاهد الدينية، ودعم طلاب العلوم الدينية من مختلف البلدان التي يدرسون بها. ويتطلب الحصول على لقب مرجع التقليد كتابة "رسالة عملية"، وهي بحث كبير في أحد موضوعات علوم الدين يكتب بعد بلوغ نحو أربعين سنة من الدراسة الدينية والتعليم العملي. وقد يتراوح أتباع آية الله العظمى والموزعون في أقطار عديدة بين عشرات الألوف وعدة ملايين.

3. من بين آيات الله العظمى الذين يقارب عددهم عشرين، هناك 11 لهم أتباع خارج مناطقهم، أهمهم: علي السيستاني في النجف (ولد عام 1930)؛ وحسين علي منتظري في قم (ولد عام 1922)؛ ومحمد شيرازي في قم (ولد عام 1925)؛ وحسن طبطبائي القمي في مشهد (ولد عام 1911)؛ وميرزا حسن حائري إحقاقي في الكويت (ولد عام 1896)؛ وصادق روحاني في قم؛ ومحمد تقي بهجت في قم.

الفصل السادس

المجالس الدستورية

تتضمن بنية الدولة في إيران عدداً من المجالس الدستورية القوية التي لا يوجد لها نظير في العالم الإسلامي، ولكنها تشكل أهمية كبيرة في السياق الإيراني. ومن هذه الهيئات المتفردة مجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وثمة مجالس أخرى أكثر شيوعاً مثل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان).

البرلمان

يتم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية انتخاب برلمان جديد كل أربعة أعوام منذ عام 1980. وعلى الرغم من أن دستور عام 1979 يؤكد في المادة 56 أن السيادة المطلقة لله، فإنه يذكر صراحة أيضاً أن البرلمان هو الجهة التي يعهد إليها بهذه السيادة.[1] يرتكز البرلمان الإيراني في ملامحه الأساسية على مبدأ الحركة الدستورية في الفترة 1905-1907. ومع ذلك لا يلتزم البرلمان بمعايير الديمقراطية الغربية من حيث بناها وطريقة ترشيح الأفراد. ولكنه رغم ذلك يملك قدراً كبيراً من الحيوية، وكثيراً ما تكون المناقشات داخله محتدمة، كما يملك قدراً من الشرعية قل أن توجد في الشرق الأوسط.

ومنذ وفاة آية الله روح الله الخميني في حزيران/يونيو 1989 زادت الأهمية السياسية للبرلمان الإيراني. وتتضمن مهام البرلمان الرئيسية إعداد التشريعات (المواد من 71 إلى 75 في الدستور)، والمصادقة على المعاهدات الدولية (المادة 77)، والموافقة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد (المادة 79) والقروض (المادة 80)، ودراسة الموازنة السنوية وإجازتها (المادة 52)، وإذا ما اقتضت الحاجة، فمن مهامه أيضاً إقصاء رئيس الجمهورية ووزرائه المعينين من قبله.[2] وقد أدى البرلمان – الذي لا يجوز حله وفقاً للتفسير العام للمادة 63 من الدستور – أغلب هذه المهام بصورة متزايدة منذ عام

1989 .[3] وأوضح مثال على سلطة البرلمان المتزايدة هو السياسة التي اتبعها أثناء الولاية الثانية للرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني، عندما منع بشكل مباشر الكثير من إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي بدأها رفسنجاني ووزراؤه، أو قام بتمييعها حتى فقدت ملامحها. كما استخدم البرلمان حقه في مناسبات عديدة في إطاحة بعض الوزراء الذين يشكلون شوكة في خاصرة فصيل الأغلبية في البرلمان، وذلك عبر التصويت على حجب الثقة. ومن الأمثلة على ذلك قيام البرلمان بمساءلة وزير الداخلية عبدالله نوري، الذي عينه الرئيس محمد خاتمي في حزيران/ يونيو 1998 .[4]

مجلس صيانة الدستور

يتكون مجلس صيانة الدستور الذي يرأسه حالياً آية الله أحمد جنتي، من 12 عضواً يحددون مدى توافق القوانين التي يجيزها البرلمان مع الشريعة الإسلامية.[5] فإذا لم تجتز القوانين هذا الاختبار يحيلها المجلس مرة أخرى إلى البرلمان للمراجعة. وتعطي قوة النقض الفعالة هذه للمجلس دور الهيئة البرلمانية الأعلى في الواقع العملي. وتوضح الدورة البرلمانية الثانية (1984 ـ 1988) مدى استخدام المجلس لهذا الحق، حيث رفض في هذه الدورة أكثر من 27٪ من إجمالي القوانين ومشروعات القوانين التي أعدها البرلمان. وارتفعت نسبة الرفض هذه أثناء الدورة البرلمانية الثالثة (1988 ـ 1992) إلى نحو 40٪ .[6] ويكون ستة من أعضاء المجلس الاثني عشر فقهاء دينيين يعينهم المرشد الأعلى لفترة ستة أعوام، بينما يكون الستة الآخرون فقهاء قانونيين يعينهم البرلمان بتوصية من رئيس السلطة القضائية.

يعتبر مجلس صيانة الدستور بسبب سلطته الدستورية واحداً من أقوى مراكز السلطة لليمين التقليدي. ويمكن بمقتضى المادة 98 من الدستور أن يقوم بتفسير الدستور، وأي تفسير يتفق عليه ثلاثة أرباع أعضاء المجلس تكون له مشروعية الدستور نفسه، الأمر الذي يجعل مجلس صيانة الدستور هيئة تشريعية شبه عليا.[7] كذلك تمنح المادة 99 من الدستور للمجلس حق الإشراف الأعلى على كافة الاستفتاءات العامة وعلى انتخابات كل من البرلمان ومجلس الخبراء والرئاسة. كما يقرر مجلس صيانة

الدستور ما إذا كان المرشحون المتطلعون إلى عضوية البرلمان أو إلى شغل منصب رئاسة الجمهورية مؤهلين لترشيح أنفسهم، وذلك بعد النظر في معتقداتهم الإسلامية وولائهم للنظام. يخضع تمحيص المرشحين لقيود حُددت بوضوح أثناء حكم الخميني (1979 ـ 1989)، ولم تطبق إلا على الشيوعيين والاشتراكيين والقوميين وأعضاء حركة حرية إيران والأكراد والجماعات المشابهة، أي - بعبارة أخرى - كل من تحيط الشكوك بولائه للنظام ومبدأ ولاية الفقيه، أو من يعتبرون جزءاً من حركة معارضة سرية. واستخدم المجلس في الصراعات الداخلية على السلطة عقب وفاة الخميني، غير مرة صلاحياته في استبعاد اليسار الإسلامي، الذي لم يكن ممثلاً في المجلس.[8]

مجلس الخبراء

يتألف مجلس الخبراء، ومقره قم، من 86 رجل دين ينتخبهم الشعب لفترة ثماني سنوات، ويقوم هؤلاء بدورهم بانتخاب المرشد الأعلى من بين صفوفهم حسب المادة 107 من دستور عام 1979.[9] ووفقاً للمادة 111 من الدستور نفسه يستطيع المجلس خلع المرشد الأعلى إذا أصبح عاجزاً عن أداء واجباته، أو إذا فقد مؤهلاً أو أكثر من المؤهلات التي ينبغي توافرها لشغل منصبه، أو إذا تبين أنه لم يكن يملكها في الأصل. عندئذ يتم تشكيل مجلس قيادة من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد الفقهاء من مجلس صيانة الدستور للقيام بواجبات المرشد الأعلى إلى أن يتم انتخاب مرشد أعلى جديد.[10] يجتمع أعضاء مجلس الخبراء مرة واحدة على الأقل كل عام لمدة يومين، ويكون ذلك غالباً في طهران،[11] وذلك بالإضافة إلى الاجتماعات غير العادية التي يعقدها المجلس في الأزمات. ويشغل معظم أعضاء المجلس وظائف ومهام أخرى في مؤسسات وهيئات ثورية عديدة بالدولة، منها البرلمان وجمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم. ومن الأمثلة على ذلك رئيس مجلس الخبراء منذ عام 1990 آية الله مشكيني خطيب وإمام صلاة الجمعة في قم وحمو مبعوث الحج محمد محمدي ريشهري. وكأغلب أعضاء مجلس الخبراء الآخرين، يشغل مشكيني عضوية تيار اليمين التقليدي في نخبة القيادة الإيرانية.

وحسب قانون المجلس الذي وضع عام 1980 تقوم كل محافظة من محافظات إيران الثماني والعشرين بانتخاب رجل دين يمثلها في مجلس الخبراء (لمعرفة معلومات عن الانتخابات الثلاثة الأخيرة، انظر الشكل 11). فإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحق للمحافظة انتخاب ممثل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية. ويوجد لمحافظة طهران مثلاً 16 ممثلاً، ولخراسان ثمانية، ولخوزستان ستة، ولفارس خمسة. ووفقاً لقانون انتخابات مجلس الخبراء الملزم، الذي وضعه مجلس الخبراء بنفسه، يشترط لأي مرشح لانتخابات المجلس حتى يوافق عليه مجلس صيانة الدستور أن يتوافر فيه: (1) الإخلاص والأمانة والخلق الحسن، (2) والإلمام بالفقه لمعرفة الشروط الواجب استيفاؤها لتولي منصب المرشد، (3) والتمتع بمهارات اجتماعية وسياسية والإلمام بالمشكلات الراهنة، (4) والولاء لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (5) وألا يكون قد أعلن في أي وقت في الماضي معارضته السياسية أو الاجتماعية للنظام الحالي.[12]

الشكل (11)

نتائج انتخابات مجلس الخبراء

(منذ عام 1982)

الانتخابات	التاريخ	عدد المتقدمين	عدد المرشحين المقبولين	الناخبون الذين يحق لهم الانتخاب (بالألف)	مشاركة الناخبين (بالألف)	(٪)
الانتخابات الأولى	12/10/ 1982	168	146	23,277	18,140	٪78
الانتخابات الثانية	10/8/ 1990	183	106	31,280	11,602	٪37
الانتخابات الثالثة	23/10/ 1998	396	146	38,550	17,847	٪46.2

المصدر: صحيفة **إطلاعات**، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

مجمع تشخيص مصلحة النظام

أسس آية الله الخميني مجمع تشخيص مصلحة النظام في شباط/ فبراير 1988، ليضطلع بمهمتين؛ هما حل الأزمات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، وتقديم النصح للمرشد الأعلى حسب المادتين 110 و112 من الدستور.[13] فعلى سبيل المثال،

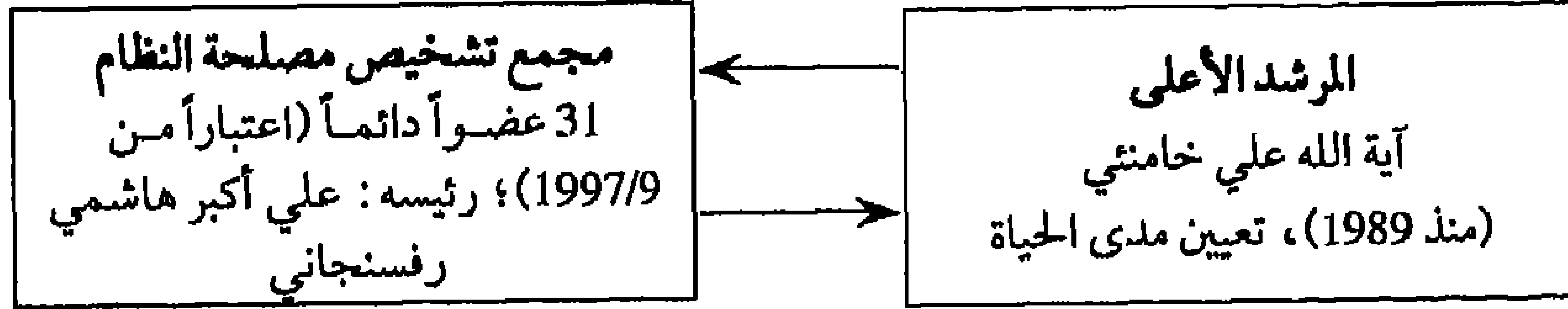
إذا عجز المرشد الأعلى عن حل مشكلة تتعلق بالدولة بالطرق التقليدية لا يجوز له القيام بأي عمل إلا بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام. ويتكون المجمع في الوقت الراهن من 31 عضواً من بين التيارات الأيديولوجية المختلفة في نخبة القيادة (انظر الشكل 12).[14]

كان مجمع تشخيص مصلحة النظام يتمتع بأهمية كبيرة في الفترة 1988-1989؛ إذ اتسمت هذه الفترة بتطورات مهمة جداً، مثل انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، والتحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم، وكانت بالتالي عرضة لإجازة "قوانين طوارئ". وفي تلك الفترة استطاع المجمع، الذي استفاد من الأزمة بين البرلمان الذي يغلب عليه اليسار الإسلامي ومجلس صيانة الدستور الذي يسيطر عليه اليمين التقليدي، التوسع في نطاق الدور المنوط به ليصبح حكَماً ويتولى سلطة سن قوانين طوارئ خاصة عديدة، مثل قانون مكافحة الاتجار في المخدرات. إلا أن السلطة التشريعية لمجمع تشخيص مصلحة النظام تقيدت بشدة منذ ذلك الحين، لسبب رئيسي هو اعتراض البرلمان الذي يحاول أن يحمي سلطته التشريعية الخاصة به. وعقب وفاة الخميني وتولي كل من آية الله علي خامنئي ورئيس الجمهورية آنذاك رفسنجاني مقاليد القيادة المزدوجة في صيف 1989 خبا ضوء نجم مجمع تشخيص مصلحة النظام. وليس من المعروف ما إذا كانت أهمية هذا المجمع ستزداد في المستقبل، وخصوصاً بعد أن تولى رفسنجاني دفة قيادته. ويذكر في هذا السياق أن صحيفة **الحياة** (التي تصدر في لندن باللغة العربية) كانت قد توقعت أن رفسنجاني سوف يحقق لنفسه مركز سلطة أعلى من مركز خاتمي (ولكن أدنى من مركز خامنئي) يسمح له أن يشكل مصير البلاد بشكل حاسم باعتباره الرجل الثاني في إيران.[15] وقد تعزز هذا التقدير بعد مقابلة أجرتها إحدى الصحف الإيرانية مع رفسنجاني قبيل تنصيب خاتمي رئيساً؛ ففي هذه المقابلة رد رفسنجاني على سؤال حول مجمع تشخيص مصلحة النظام وأنه لن يظل في المستقبل «مؤسسة ترأس السلطات الثلاث» في واقع الأمر، بأن «تعبير "ترأس السلطات الثلاث" ليس موفقاً، ولكن إذا أصدر مجمع تشخيص مصلحة النظام قانوناً فلا تستطيع السلطات الثلاث إبطاله».[16]

يمارس خامنئي سلطته السياسية من دون استشارة مجمع تشخيص مصلحة النظام أو التشاور معه منذ أن أصبح مرشداً أعلى عام 1989 . وتشير العديد من التصريحات التي أدلى بها رفسنجاني عقب توليه منصب رئيس المجمع أنه يأمل في المستقبل أن يحد من سلطة خامنئي بإلزام المرشد الأعلى بدرجة أكبر بالرأي الاستشاري الجماعي للمجمع.[17] وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من تأييد رفسنجاني لخاتمي قبيل انتخابات الرئاسة عام 1997 وبعدها، فإنه أظهر في منصبه الجديد ميلاً للعمل على كبح طموحات خاتمي الإصلاحية، ربما للحيلولة دون زيادة قوته وسلطته على الحد اللازم. ويدل على ذلك تشكيل لجان خاصة للعمل بشكل مواز للحكومة في مجالات السياسة والأمن والثقافة والأمور القضائية والاجتماعية والاقتصاد والتجارة والإنتاج والبنية التحتية،[18] مع أنه لا تتوافر إلا معلومات قليلة جداً يمكن الاعتماد عليها بشأن تشكيل هذه اللجان والخطوات التي تقوم بها.[19] بالإضافة إلى ذلك فإن التشكيل غير المتجانس لمجمع تشخيص مصلحة النظام يجعل من غير المؤكد ما إذا كان أعضاؤه سيظلون ينحنون دوماً طاعة لإرادة رفسنجاني.

الشكل (12)

مجمع تشخيص مصلحة النظام وأعضاؤه



المسؤوليات الدستورية لمجمع تشخيص مصلحة النظام

1. تقديم المشورة للمرشد الأعلى في كل الأمور المتعلقة بحق المرشد في وضع موجهات السياسة العامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية (لم يكن في واقع الأمر يستدعي لممارسة هذا الدور حتى عام 1997).
2. تحقيق المصلحة العليا للنظام من خلال التحكيم النهائي في قضايا تكون فيها السلطة التشريعية للبرلمان قد قوّضت بسبب نقض مجلس صيانة الدستور لها.

أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام وانتماءاتهم الأيديولوجية

1. حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني (يمين حداثي)، رئيس الجمهورية السابق.
2. حجة الإسلام حسن حبيبي (يمين حداثي)، الأمين العام لمجمع تشخيص مصلحة النظام.
3. حسن روحاني (يمين حداثي).
4. حجة الإسلام عبدالله نوري (يسار إسلامي)، وزير داخلية سابق، ورئيس تحرير صحيفة خرداد.

5. بيجان نمدار زنجنه (يمين حداثي)، وزير النفط.
6. محمد هاشمي رفسنجاني (يمين حداثي).
7. محسن نوربخش (يمين حداثي)، رئيس البنك المركزي.
8. د. حسن فيروزآبادي (يمين تقليدي)، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.
9. مير حسين موسوي (يسار إسلامي)، رئيس وزراء سابق (1981-1989).
10. حجة الإسلام موسوي خوئينيها (يسار إسلامي)، زعيم المجموعة التي احتلت السفارة الأمريكية في طهران عام 1979.
11. حجة الإسلام دري نجف آبادي (يمين تقليدي)، وزير الاستخبارات والأمن السابق.
12. توسلي محلاتي (يسار إسلامي).
13. حجة الإسلام محمد خاتمي (يسار إسلامي)، رئيس الجمهورية.
14. آية الله حسن صانعي (يسار إسلامي)، رئيس مؤسسة الخامس عشر من خرداد.
15. آية الله مهدوي كني (يمين تقليدي)، رئيس رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت).
16. آية الله أحمد جنتي (يمين تقليدي)، رئيس مجلس صيانة الدستور.
17. آية الله إمامي كاشاني (يمين تقليدي)، عضو مجلس صيانة الدستور.
18. آية الله أميني نجف آباد (يمين تقليدي).
19. حجة الإسلام عباس واعظ طبسي (يمين تقليدي)، رئيس مؤسسة الإمام الرضا في مشهد.
20. علي أكبر ولايتي (يمين تقليدي)، وزير الخارجية السابق.
21. حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، منسق أجهزة الاستخبارات، ومبعوث الحج.
22. حبيب الله عسكر أولادي (يمين تقليدي)، رئيس جمعية المؤتلفة الإسلامية.
23. علي لاريجاني (يمين تقليدي)، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
24. مصطفى مير سليم (يمين تقليدي)، وزير الثقافة السابق.
25. غلام رضا آغازاده (يمين تقليدي)، رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.
26. مرتضى نبوي (يمين تقليدي)، رئيس تحرير صحيفة **رسالت**.
27. آية الله محمد يزدي (يمين تقليدي)، رئيس السلطة القضائية السابق.
28. حجة الإسلام علي أكبر ناطق نوري (يمين تقليدي)، رئيس البرلمان.
29. حجة الإسلام علي التسخيري (يمين تقليدي)، عربي شيعي من العراق، عضو مكتب المرشد الأعلى.
30. آية الله محمود الهاشمي (يمين تقليدي)، عربي شيعي من العراق، عضو مكتب المرشد الأعلى ورئيس السلطة القضائية.
31. محسن رضائي (يمين تقليدي)، القائد السابق لقوات الحرس الثوري الإسلامي.

الفصل السابع

قوات الأمن المسلحة الثورية

يوجد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية شبكة كاملة من قوات الأمن الثورية، من أهمها اللجان الثورية الإسلامية وقوات الحرس الثوري الإسلامي والمليشيات الشعبية المعروفة باسم الباسيج. وكذلك تعتبر مؤسسة إعادة الإعمار الثورية - وزارة جهاد البناء - من الناحية الفنية جزءاً من قوات الأمن، لأنها تستطيع في أوقات الطوارئ تطبيق إجراءات قسرية لتنفيذ النظام الإسلامي في المناطق الريفية.[1]

اللجان الثورية الإسلامية وقوات فرض القانون

ينحدر أعضاء هذه اللجان الثورية العديدة من دوائر المتدينين التقليديين، ويمكن وصفها بأنها جماعات متجذرة الولاء تتألف من رجال الدين الأفراد والمحليين الثوريين الأقوياء. ولم تعد هذه اللجان - تقريباً - مرئية أو مستقلة بالقدر ذاته الذي كانت عليه خلال العقد الأول من الثورة، حين كانت مسؤولة عن تعقب تجار المخدرات والمعارضين والخارجين على القانون الإسلامي، وعن تنفيذ القانون والنظام جنباً إلى جنب مع الشرطة. في ذلك الوقت كان هناك خوف عام من هذه اللجان لأنها كانت تعتقل النساء اللاتي لا يرتدين "الزي الإسلامي" الصحيح وتدهم المنازل الخاصة في إطار حملات عنيفة لمكافحة الخمور. وعقب تولي الرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني مقاليد منصبه في تموز/ يوليو 1989 عمل على تضييق نطاق عمل هذه اللجان، فتم عام 1990 دمجها بقرار من البرلمان مع شرطة المدينة وشرطة الأرياف لتشكل "قوات فرض القانون". غير أنه لم يتم احتواؤها بالكامل فيما يبدو في هذه المؤسسة الجديدة، ولاتزال تحتفظ بعدد من البنى والأنشطة المستقلة.[2]

الباسيج

تعتبر مليشيات الباسيج أقوى مؤسسة شبه عسكرية في إيران بعد قوات الحرس الثوري الإسلامي، وهي من الناحية الشكلية تتبع قيادة هذه القوات.[3] تأسست مليشيات الباسيج بقرار من آية الله روح الله الخميني في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، أمر فيه بإنشاء «جيش من 20 مليون فرد» لحماية الجمهورية الإسلامية الإيرانية من التدخل الأمريكي من الخارج ومن الأعداء من الداخل.[4] يقوم الباسيج بتجنيد أعضائه من المتطوعين من صغار السن الذين تتراوح أعمار أغلبهم من 11 إلى 17 سنة، ومن قاطني المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن. ويتسم معظم أعضاء الباسيج بقوة دوافعهم الأيديولوجية وعمق تدينهم وضآلة تعليمهم. وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وعقب تلقي أعضاء الباسيج دورات عسكرية مكثفة من قبل الحرس الثوري الإسلامي، وتعبئتهم عقائدياً من جانب ممثلي المرشد، ألقوا بأنفسهم في حقول الألغام في موجات بشرية على أمل تحقيق الشهادة.

أخذت قوة الباسيج تزداد بعد عام 1993، فمنذ ذلك الحين بدأ مؤيدو المرشد الأعلى علي خامنئي من أصحاب النفوذ القوي من أمثال محمد بشارتي، وزير الداخلية في الفترة 1993 ـ 1997، يدركون قيمة الحماس الثوري للباسيج، فسعوا حثيثاً لجعله ثاني أقوى دعامة للنظام بعد قوات الحرس الثوري الإسلامي.[5] ولذلك قامت الحكومة الإيرانية باستخدام الباسيج كثيراً مع وحدات خاصة من قوات الحرس الثوري الإسلامي في الحالات التي تتطلب قمع القلاقل بين السكان المدنيين بلا هوادة. ووفقاً للتقديرات الأمريكية تتألف قوات الباسيج حالياً من نحو 90 ألف رجل مسلح متفرغ.[6] وتستطيع تعبئة عدد أكبر من الاحتياطيين لاستعراض قوتها أمام الشعب في الأعياد الثورية والمناسبات الاستثنائية الأخرى التي يأمر بها المرشد الأعلى غالباً.

وقد ذكرت بعض التقارير الصحفية في 15 آب/ أغسطس 1995 أن خامنئي أمر بخفض عدد منتسبي قوات الحرس الثوري الإسلامي وتحويلهم إلى "قوة تدخل سريع" لحماية الحدود من أي تهديدات محتملة. وطبقاً لهذه التقارير فإن بعض الواجبات الأمنية الداخلية التي يقوم بها الحرس الثوري الإسلامي ستؤول بعد ذلك إلى

الباسيج. وربما يعزى هذا الإجراء إلى الشكوك التي أثيرت حول أهلية الحرس الثوري الإسلامي للثقة السياسية عقب قلاقل قزوين في خريف 1994 التي - كما قيل - رفض فيها القادة المحليون لحاميات الحرس الثوري الإسلامي استخدام القوة لإخماد الشغب. (بل الأكثر من ذلك أن القوات العسكرية النظامية أوضحت عقب أحداث الشغب الشعبية أنها لم تكن ستشارك في إخمادها[7]). وتحت وطأة هذه الشكوك على الأرجح قام خامنئي بتطبيق إجراءات احترازية لضمان تبعية الباسيج لرئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الجنرال حسن فيروز آبادي، وهو طبيب لا خبرة له في الأمور العسكرية، ولكنه صديق لخامنئي.[8]

والظاهر أن مليشيات الباسيج ظلت مسلحة بشكل جيد وكثفت تدريباتها العسكرية منذ اتخاذ خامنئي لهذه الإجراءات. ففي الفترة 1995-1996 وحدها قام النظام بخمس مناورات واسعة النطاق، اشترك في كل منها عدة آلاف من أعضاء الباسيج في سيناريوهات قمع اضطرابات في المدن.[9] وثمة اتجاه اليوم نحو تقسيم العمل بين القوات المسلحة النظامية وقوات الحرس الثوري الإسلامي والباسيج. ولكن على الرغم من قيام النظام الحاكم بصياغة ذلك التوجه كسياسة رسمية فإنه لم يتبعه؛ فقائد الباسيج الحالي علي رضا أفشري عضو في كادر قيادة الحرس الثوري الإسلامي برتبة جنرال. وفي حين تبقى المهمة الرسمية للقوات المسلحة النظامية هي الذود عن حدود البلاد فإن مهمة الحرس الثوري الإسلامي تتمثل في توفير الأمن للمناطق الحدودية وشن الحرب على أنشطة تجارة المخدرات (بالاشتراك مع قوات فرض القانون)، ويبقى الحرس الثوري الدعامة الرئيسية للنظام. أما مليشيات الباسيج فتعمل مع قوات فرض القانون لضمان الأمن في مراكز المدن الكبيرة.

قوات الحرس الثوري الإسلامي

تأسست قوات الحرس الثوري الإسلامي في 5 أيار/ مايو 1979 بقرار من آية الله الخميني.[10] وكما تنص المادة 150 من دستور عام 1979، تتمثل مهمة قوات الحرس الثوري الإسلامي في حماية الثورة ومنجزاتها. وهكذا كان الحرس الثوري الإسلامي

في بادئ الأمر أداة طيعة للخميني ومؤيديه في صراعهم ضد حلفائهم الثوريين السابقين، وهم جماعات مثل مجاهدي خلق الماركسية الإسلامية وفدائيي خلق الشيوعية التي بدأت عام 1979 تبني وحداتها المسلحة المستقلة. كما عمل الحرس الثوري الإسلامي كثقل مضاد للمؤسسة العسكرية النظامية التي كانت في بادئ الأمر خاضعة لسيطرة مؤيدي نظام الشاه، وكان ولاؤها للنظام الثوري موضع شك. وفي الفترة 1979 ـ 1982، وهي الفترة التي كانت فيها الجمهورية الإسلامية تحارب من أجل البقاء، أثبت الحرس الثوري الإسلامي أنه أقوى سلاح يمتلكه رجال الدين الثوريون؛ إذ قام بسحق انتفاضات الانفصاليين من الأكراد والبلوش والتركمان. وبعد انفصال جماعة مجاهدي خلق عن الخميني علانية، بحيث باتت هي الخطر الأعظم الذي يهدد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قام الحرس الثوري الإسلامي بسحقها هي الأخرى.[11]

تتكون قيادة الحرس الثوري الإسلامي من أفراد متدينين عاديين، معظمهم من خريجي المجالات الأكاديمية الفنية أو المجالات الهندسية. وقد اكتسب كثير منهم خبرة أثناء الصراع المسلح السري ضد نظام الشاه في منتصف سبعينيات القرن العشرين، عندما كانوا زعماء جماعات إسلامية مسلحة صغيرة مختلفة تعمل كأفراد حرب عصابات في المدن قبل الثورة. بالإضافة إلى ذلك حصل بعضهم على تدريب عسكري من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، ومليشيات حركة أمل الشيعية في لبنان، وسوريا. ومن هؤلاء محسن رضائي الذي بدأ يظهر عام 1979 بوصفه شخصية محورية في توحيد الحرس الثوري الإسلامي، الذي كان يعاني في بادئ الأمر من جراء تعدد فصائله بشكل خطير.[12] وقد عيَّن الخميني رضائي قائداً أعلى لقوات الحرس الثوري الإسلامي في أيلول/ سبتمبر 1981، وظل محتفظاً بمنصبه في عهد خامنئي. ومنذ بداية الثمانينيات كان رضائي واحداً من أقوى اثني عشر رجلاً في إيران.

وفضلاً عن تطوير بنية تحتية لوجستية لدعم القوات المقاتلة الخاصة به، عمل الحرس الثوري الإسلامي منذ عام 1982 على إنشاء مؤسسة مستقلة عن القوات المسلحة النظامية تضطلع بمشتريات الأسلحة، كما شرع - في إجراء مواز لذلك - في إنشاء صناعة دفاعية خاصة به، تمكنه من تخفيف أثر حظر الأسلحة الأمريكية المفروض على

إيران منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين. وقد تعززت قدرات الحرس الثوري الإسلامي في هذا المجال بإنشاء وزارة الحرس الثوري الإسلامي عام 1982 بقيادة محسن رفيق دست الذي احتفظ بهذه الحقيبة الوزارية حتى حلها عام 1989 (تولى رفيق دست بعدها قيادة مؤسسة المعوقين والمستضعفين، وهي مؤسسة ذات نفوذ كبير). وخلال هذا الوقت قام الحرس الثوري الإسلامي بدور رئيسي في شراء وحيازة أنظمة السلاح الرئيسية من دول كالصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي السابق، ومنذ ذلك الحين ظلت القيادة العليا للحرس الثوري الإسلامي على اتصال وثيق بالقوات المسلحة السورية والباكستانية والسودانية. واليوم يسيطر الحرس الثوري الإسلامي على جزء كبير من ترسانة إيران العسكرية، وكثيراً ما تسلم إليه أحدث أنظمة الأسلحة قبل أن تسلم للقوات المسلحة النظامية.[13] ويوجد لدى الحرس الثوري الإسلامي العديد من الوحدات الخاصة، من بينها جهاز استخبارات الحرس الثوري الإسلامي؛[14] وهو جهاز مستقل يتعاون بشكل وثيق مع وزارة الاستخبارات والأمن. ولمعرفة المزيد من المعلومات عن بنية الحرس الثوري الإسلامي وتركيبته، انظر الشكل (13).

من الصعب الحصول على أرقام دقيقة حول حجم قوات الحرس الثوري الإسلامي، كما تتباين التقديرات في هذا الخصوص بشكل كبير. ووفقاً لأحدث تقديرات الخبراء، يبلغ قوام قوات الحرس الثوري الإسلامي حالياً نحو 120 ألف رجل مسلح، وهذا الرقم أقل من الأرقام المقدرة في الأعوام الماضية، مقسمين إلى ما بين 12 و15 فرقة تنتشر في 11 منطقة أمنية في إيران.[15] لقد كان التنافس بين القوات المسلحة النظامية، التي كانت قبل عام 1979 تشكل أقوى دعامة للسلطة في نظام الشاه بعد جهاز السافاك (منظمة الأمن القومي والاستخبارات)، والحرس الثوري الإسلامي من ثوابت سياسة إيران الأمنية والدفاعية منذ الثورة. وعلى نقيض القوات المسلحة النظامية يعتبر الحرس الثوري الإسلامي نفسه قوة سياسة ثورية أكثر منه قوة عسكرية محترفة، على الرغم من أن أياً منهما لا يلغي الآخر. وفي عام 1985، في منتصف الحرب مع العراق، طور الحرس الثوري الإسلامي قواته المقاتلة البحرية والجوية بالإضافة إلى قواته البرية.[16]

وعلى الرغم من القوة العددية للقوات المسلحة النظامية والتي تبلغ 300 ألف رجل فإنها لا تمثل قوة مستقلة داخل بنية السلطة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.[17] وتتعرض قيادتها باستمرار للتوجيه والمراقبة على أيدي الممثلين الدينيين للمرشد الأعلى، كما ظلت تتعرض، حتى أواسط الثمانينيات، لعمليات تطهير بشكل متكرر. وبالفعل، فحتى عام 1986، كان ما يقدر بنحو 17 ألف ضابط - أي 45٪ من إجمالي عدد الضباط بالقوات المسلحة - ضحايا لعمليات التطهير هذه.[18] وحيث إن القوات المسلحة النظامية جيش محترف، فإنها تبقى موالية للقيادة السياسية الحالية ولا تبدو مستعدة أو راغبة في التدخل في صراعات السلطة الداخلية لرجال الدين. أما الحرس الثوري الإسلامي فإنه - على العكس - يرتبط بصورة وثيقة بعدد من "الصقور" في نخبة القيادة الإيرانية، ويعتبر نفسه أولاً وأخيراً جيشاً سياسياً يحمي ثورة الراحل آية الله الخميني ومبادئها بخصوص تصدير الثورة بالعنف لحماية المسلمين المظلومين في العالم.

من الواضح أن الحرس الثوري الإسلامي من بين أكثر مراكز السلطة حفاظاً على استقلاليته في إيران، فقد قاوم عملية إخضاعه لأي سلطة مدنية، ابتداءً من السلطة التنفيذية الرئاسية وانتهاء بالهيئة التي يسيطر عليها رجال الدين والمتمثلة في ممثلي المرشد الأعلى.[19] وحيث إن الحرس الثوري الإسلامي لا يخضع لأي سيطرة سياسية حقيقية فإنه يستطيع بسهولة نشر قواته ضد أي تهديد متصور، مثل تجرؤ أي سياسي إيراني على الانشقاق علناً عن التراث الأيديولوجي للخميني. وقد خضع السياسيون "المعتدلون"، ومنهم رفسنجاني نفسه (وإن كان من المشكوك فيه ما إذا كان رفسنجاني معتدلاً حقاً) لرقابة الحرس الثوري الإسلامي؛ فقد تقوضت العلاقة بين الحرس الثوري الإسلامي ورفسنجاني - رغم أنه كان من أشد مؤيدي الحرس عندما كان رئيساً للبرلمان - قرابة انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، حين أعلن في صيف 1988 أنه لم يعد بالإمكان الانتصار في الحرب، ليصبح أول الداعين إلى التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات. وكان هو الذي أقنع الخميني - على مضض من الأخير - بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598، جالباً على نفسه السخط المرير للحرس الثوري الإسلامي الذي كان من أشد مؤيدي فكرة «الحرب حتى النصر».[20] وعقب وفاة الخميني بدأت تظهر أخبار

عن محاولات اغتيال رفسنجاني على أيدي الحرس الثوري الإسلامي، وهي أخبار تزداد معقوليتها بسبب محاولات رفسنجاني السيطرة على النبض المتشدد للحرس الثوري الإسلامي بعد عام 1988، ومحاولاته دمج الحرس في القوات المسلحة النظامية.[21] غير أن محاولات رفسنجاني باءت بالفشل لسبب رئيسي هو حماية خامنئي للحرس الثوري الإسلامي منذ منتصف عام 1992، تقديراً منه للدور الذي لعبه الحرس في قمع الاضطرابات المناهضة للنظام،[22] والتي كانت كلها تقريباً تلقائية في طبيعتها وناشئة عن السخط من الوضع الاقتصادي المتأزم.

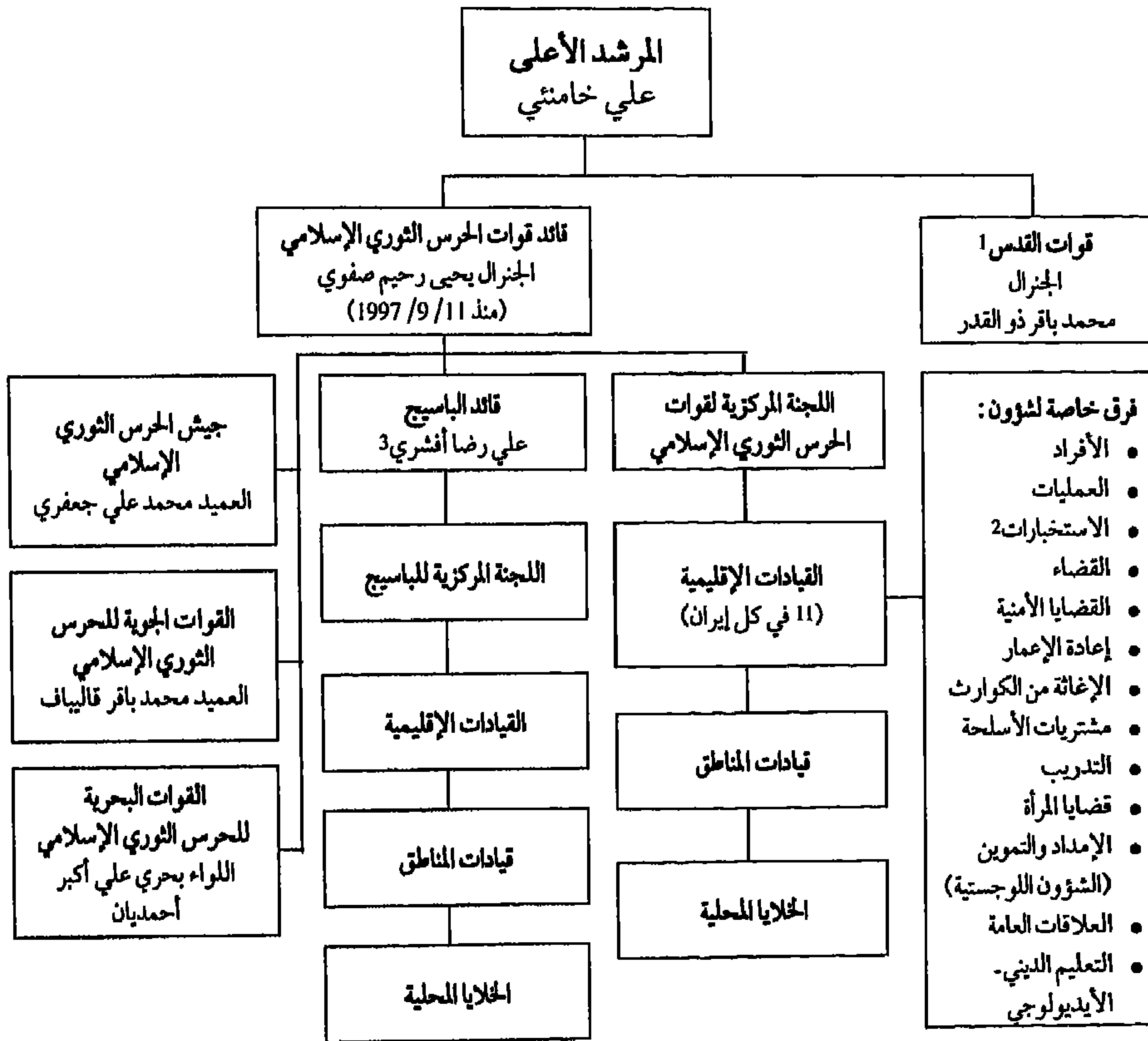
لم يتمرد الحرس الثوري الإسلامي علناً على القيادة السياسية لإيران ولم يتخل، على نحو غير رسمي، عن طموحاته بالحصول على السلطة. ولكنه بذل منذ عام 1989 كل جهد ممكن – عدا المقاومة العلنية – لمخالفة سياسات رفسنجاني، ومن بين هذه الجهود دعم الخصوم السياسيين الداخليين لرفسنجاني ومواصلة الأنشطة السرية الهادفة إلى تصدير الثورة بما يخالف جهود رفسنجاني لتخفيف التوتر في منطقة الخليج. وقد أصبح الحرس الثوري لاعباً رئيسياً في الجهود المبذولة لتصدير الثورة إلى العالم العربي منذ عام 1982 عندما أرسل أول قوة له إلى لبنان لدعم مليشيات حزب الله الشيعية. وإضافة إلى هذا النشاط العسكري له في لبنان نشط أيضاً في السودان منذ عام 1990. كما أعلن أنه سيكرس كل جهوده لتقديم الدعم اللوجستي والتدريب العسكري لمختلف جماعات المعارضة في العراق والبحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية، والتي توجد لكثير منها مقار في المنفى في إيران.[23]

إن مدى علم القيادة السياسية في إيران بكل أعمال الحرس الثوري الإسلامي غير معروف، ولكن في بنية السلطة المتعددة الأقطاب في إيران يفترض أن الحرس الثوري الإسلامي هو أقوى مؤيد لحركات المعارضة "الإرهابية" في الشرق الأوسط، مثل حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس). وكان على خاتمي الذي شغل منصب الرئيس منذ عام 1997 أن يضع في حسابه النفوذ المحتمل للحرس الثوري الإسلامي في تخطيط سياسته الخارجية، فإذا تجرأ على محاولة إنهاء أنشطة تصدير الثورة غير الرسمية، بأن يوقف مثلاً التدريب والدعم المالي لحركات التحرير الإسلامية خارج

إيران، فسيعرض نفسه لأخطار لا يمكن حسابها. لكن الواقع أن خاتمي بدأ المعركة ضد الحرس الثوري الإسلامي، ولو من وراء الكواليس على الأقل، واستطاع بالفعل تحقيق بعض النجاح، فعزل محسن رضائي، الزعيم القوي للحرس الثوري الإسلامي منذ عام 1981، في 9 أيلول/ سبتمبر 1997، [24] وعيَّن مكانه نائبه يحيى رحيم صفوي، وسرعان ما تم تعيين رضائي "سكرتيراً" جديداً لمجمع تشخيص مصلحة النظام. [25]

الشكل (13)

قوات الحرس الثوري الإسلامي



ملاحظة: يظهر هذا الشكل أهم الفرق الفرعية التابعة لقوات الحرس الثوري الإسلامي فقط. ويبلغ قوام قوات الحرس الثوري الإسلامي 120 ألف رجل، ويمثل بذلك أقوى دعامة للأمن الداخلي للنظام. وبعض الفرق الخاصة التي لا تظهر في الشكل تتبع وزارات مختلفة مثل وزارة العدل ووزارة الداخلية، أو مؤسسات، أو المحكمة الخاصة برجال الدين، أو التلفزيون، أو سياسيين بارزين للقيام بمهام أمنية.

1 تتكون قوات القدس من 1000 جندي من أفضل العناصر المنتقاة، وتتبع خامنئي فقط، ويقودها الجنرال محمد باقر ذو القدر. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تصدير الثورة وتصفية معارضي النظام داخل إيران، وخارجها في المقام الأول. وتشمل البؤر الإقليمية لأعمال التصفية هذه شمال العراق (إجراءات لمكافحة الأحزاب الكردية المعادية لإيران)، وأفغانستان وطاجكستان، إضافة إلى تركيا وأوربا.

2 يقود جهاز الاستخبارات التابع لقوات الحرس الثوري الإسلامي، والملتزم بالتعاون الوثيق مع وزارة الاستخبارات والأمن، الجنرال محمد علي إيزيدي. وتشمل مهامه التجسس على الأجانب في إيران ورصد تحركاتهم، والتجسس والمراقبة في السفارات الإيرانية في الخارج.

3 شقيقه محمد رضا أفشري، رئيس قسم في وزارة الاستخبارات والأمن، مسؤول عن التنسيق بين الوزارة والباسيج.

الفصل الثامن

دولة داخل الدولة: المؤسسات الثورية

يمكن تقسيم المؤسسات العديدة الموجودة في إيران إلى ثلاث فئات كما يأتي: سسات عامة ومؤسسات خاصة ومؤسسات خيرية إسلامية.[1] ولهذه المؤسسات، لاسيما الخاصة والخيرية، تاريخ عريق في إيران ولا تشكل ظاهرة جديدة، إلا أنها لم كتسب الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي غدت لها الآن إلا بعد قيام ثورة عام 1979. وتتسم كل هذه المؤسسات بأنها هيئات غير حكومية في الأساس، وتدعي كلها أنها مؤسسات غير ربحية، وهو ادعاء تحوم حوله شكوك كثيرة في معظم الحالات. وتمارس هذه المؤسسات نشاطات كثيرة، وهي معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعلى مباشرة. وتمتد هذه النشاطات من التجارة إلى التصنيع والإنتاج الصناعي، كما تشمل نشر الدعوة الدينية - السياسية وتقديم الخدمات الاجتماعية ودعم الفن.[2] وتستطيع المؤسسات العامة "العملاقة" رعاية الأفراد وتعبئة الجماهير وغرس المعتقدات الأيديولوجية فيهم وقمع الخصوم. أما درجة استقلاليتها عن الدولة فتتباين ويتعذر في أغلب الأحيان تحديدها بدقة. كما أنه من غير المعروف أيضاً مقدار المساهمات المالية التي تحصل عليها هذه المؤسسات من خزائن المرشد الأعلى الرسمية. لكن المعروف أنها تتمتع بقدرة غير محدودة على الوصول إلى أموال الدولة، والعملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي، وشركات تصنيع السلع الاستهلاكية؛ وأنها تقوم بأنشطتها دون أي رقابة، ويتركز معظم عملها خارج الدولة.[3] وعلى الرغم من تخصيص 58٪ من ميزانية الدولة لها،[4] فإن السلطة التنفيذية لا تمتلك معلومات محددة عن نشاطاتها الاقتصادية أو عدد الشركات التي تقوم بتشغيلها.

يرأس هذه المؤسسات بصفة شبه دائمة رجال دين ذوو نفوذ أو شخصيات رئيسية أخرى من النخبة الحاكمة في إيران، يسمونها في العامية الإيرانية "الملوك الصغار". وعلى الرغم من التنافس بين هؤلاء الملوك الصغار في مجالات النفوذ الاجتماعي

والاقتصادي ومساهمات الدولة، فإنهم يتّحدون في رغبة مشتركة هي النهوض بالنظام الثوري الإسلامي وقيمه بأي وسيلة ممكنة، ومنها القمع. ويبدو أن غياب سيطرة الدولة أسفر عن ظهور الفساد والمحسوبية وسوء استغلال السلطة في كثير من هذه المؤسسات. ومع ذلك لا يسمع الشعب الإيراني عن ذلك إلا في حالات استثنائية قليلة، عندما يحدث مثلاً تسريب لبعض المستندات التي تضر بسمعة تلك المؤسسات إلى الصحافة أثناء معارك الحصول على التمويل بين المستفيدين من النظام، مما يحفز التحقيقات البرلمانية.[5] ففي عام 1995، ظهرت إحدى هذه الحالات الصارخة من الفساد المرتبطة بمؤسسة المعوقين والمستضعفين، وهي من كبريات المؤسسات الثورية في إيران.[6] وفي ذلك الوقت أدانت محكمة خاصة في طهران كلاً من مرتضى رفيق دست، وهو رئيس سابق لإحدى الشركات الحكومية التجارية وأحد أشقاء رئيس المؤسسة محسن رفيق دست، وسبعة من زملاء مرتضى المقربين، باختلاس 400 مليون دولار أمريكي من أموال الدولة.[7] وأصدرت حكماً على مرتضى رفيق دست بالسجن مدى الحياة، بينما حكمت بالإعدام على فاضل خودادا رئيس حسابات إحدى الشركات التي تعاونت بشكل وثيق مع المؤسسة، وتم تنفيذ الحكم فوراً. وتعذر إثبات المشاركة المباشرة لمحسن رفيق دست في هذه الفضيحة. وعلى الرغم من رفع ما يقرب من ألف دعوى قانونية ضد رئيس المؤسسة منذ عام 1995، فإن المرشد الأعلى علي خامنئي ظل يوفر له الحماية حتى الآن. وفي مقابلة مع إحدى الصحف الإيرانية قدر محسن رفيق دست رأس مال مؤسسته بنحو 10 مليارات دولار أمريكي.[8]

وفيما يأتي ذكر لبعض أكبر وأهم المؤسسات، التي يبقى عددها الكلي غير معروف:

- مؤسسة المعوقين والمستضعفين
- مؤسسة الشهيد
- مؤسسة الإمام الرضا
- مؤسسة الخامس عشر من خرداد
- مؤسسة الرسالة
- مؤسسة الإسكان
- مؤسسة الرفاه

- مؤسسة الدعوة الإسلامية
- مؤسسة الفارابي (مسماة على اسم الفيلسوف الإسلامي أبي نصر الفارابي الذي عاش في القرن العاشر، وهي معنية فقط بترويج الأفلام الإيرانية في الداخل والخارج).

وسيتم توضيح بنى ونشاطات المؤسسات الكبرى باستخدام مثالين، هما مؤسسة الإمام الرضا الإسلامية الخيرية ومؤسسة الشهيد؛ حيث تقدم الأخيرة مثالاً ممتازاً عن المؤسسات الثورية العامة، وثمة توضيح لها في الشكل (14). [9]

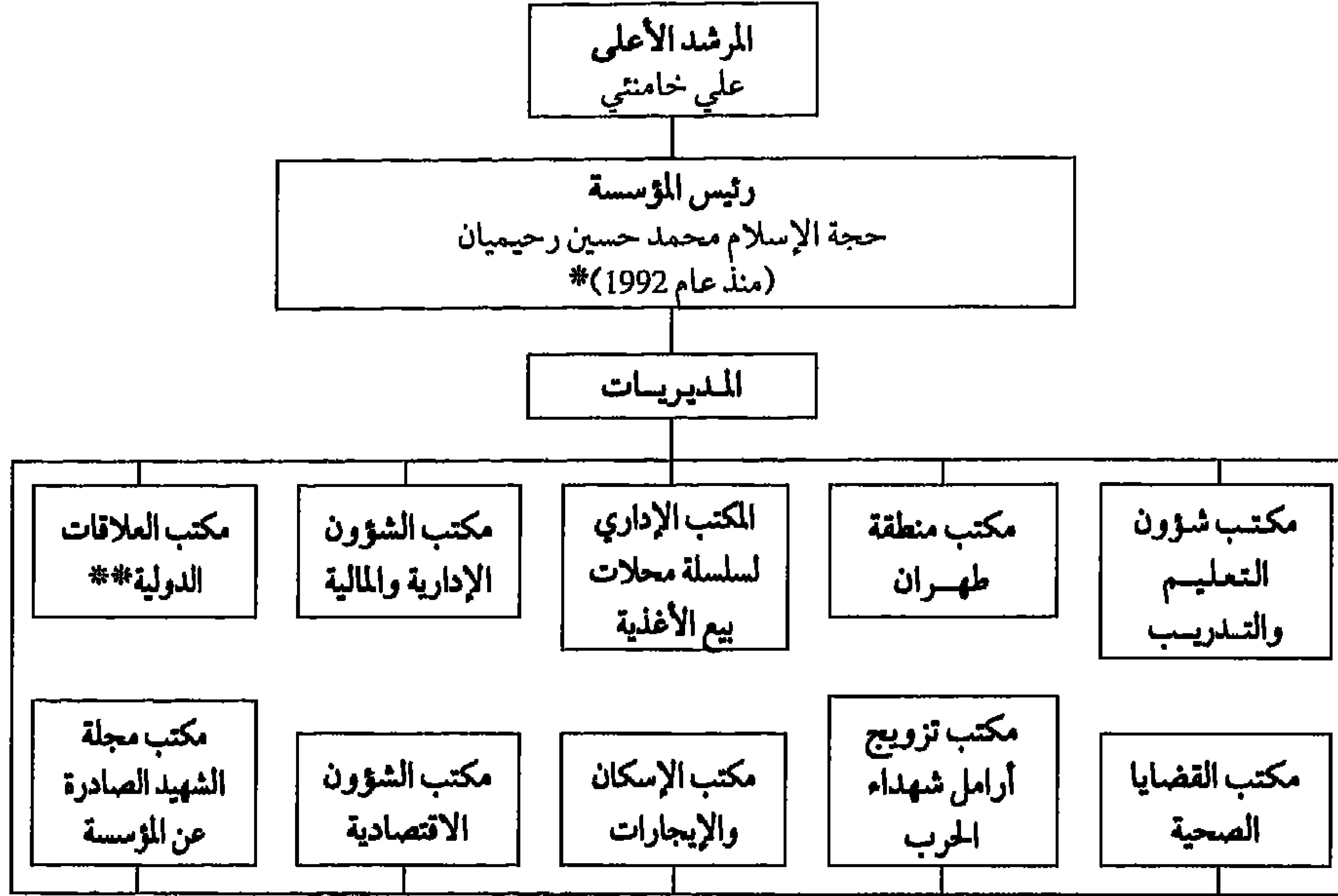
تم إنشاء مؤسسة الإمام الرضا في مدينة مشهد قبل الثورة. [10] ويعد مركز هذه المؤسسة، بل مركز مدينة مشهد كاملة، أقدس البقاع الدينية في إيران، حيث يوجد به ضريح الإمام الثامن علي موسى الرضا (الذي توفي عام 818)، وهو مكان يحج إليه 8 ملايين شيعي سنوياً من كل أرجاء المعمورة. ونظراً لحجم مؤسسة الإمام الرضا وثروتها الضخمة فإنها تحتل مكاناً بارزاً بين المؤسسات الخيرية الإسلامية المهمة الأخرى التي أسست قبل الثورة، بما في ذلك المؤسسات الموجودة في مواقع أضرحة أولياء الشيعة البارزين في ري وشيراز. ووفقاً لما يقوله موظفو المؤسسة، فإن ممتلكاتها تزيد حتى على ممتلكات مؤسسة المستضعفين، والتي تعتبر عموماً أكبر وأغنى مؤسسة في إيران. ويكمن سبب غناها في أن المحسنين الموسرين ظلوا لأكثر من ألف عام يهبونها الملكيات، لتصبح الآن أكبر مالك أراض في محافظة خراسان. ووفقاً للتقرير السنوي للمؤسسة لعام 1993/ 1994، تضم ممتلكاتها في خراسان أكثر من 2900 ميل مربع، وهي مساحة تزيد بقليل على ولاية ديلوير الأمريكية، وتتضمن ما يقرب من 90٪ من الأرض الزراعية بالمنطقة. وقد قدرت قيمة الأراضي التي تمتلكها المؤسسة في خراسان بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي. [11]

وليست مؤسسة الإمام الرضا مجرد كيان صناعي كبير مؤلف من 56 شركة مختلفة فحسب، بل إنها أيضاً أكبر جهة توظيف في محافظة خراسان، وبجمع كل الكيانات التابعة للمؤسسة معاً؛ من مصانع ومنشآت بناء وأصول زراعية وخدمات دينية وجامعتين ومعاهد ثقافية وخدمات اجتماعية وحتى المصنع الوحيد لمشروب كوكاكولا

في إيران، نجد أن المؤسسة توظف لديها ما يقرب من 15 ألف شخص، وتحقق دخلاً سنوياً قدره 130 مليون دولار أمريكي. ويرأس المؤسسة منذ عام 1979 حجة الإسلام عباس واعظ طبسي، وهي تمارس أنشطة اقتصادية واجتماعية وخيرية. وقد كانت مؤسسة الإمام الرضا في عهد الشاه خاضعة لقيود الدولة، غير أن آية الله روح الله الخميني شجع واعظ طبسي على التوسع في أنشطتها. ويضم مجلس إدارة المؤسسة شخصيات بارزة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منهم وزير الخارجية السابق علي أكبر ولايتي، يؤازرون واعظ طبسي الذي يشغل أيضاً عضوية مجلس الخبراء.[12] ولدى واعظ طبسي وابنه الأكبر ناصر (الذي عمل لسنوات طويلة تاجر جملة في آسيا الوسطى) خطة طموحة لجعل مدينة مشهد بوابة إلى آسيا الوسطى وحلقة وصل مهمة بين آسيا وشبه الجزيرة العربية وأوربا. ويرتبط عباس واعظ طبسي بخامنئي، الذي ترجع أصوله إلى مدينة مشهد، بعلاقة صداقة تزيد على 40 سنة وباشتراكهما في تجربة معارضة الشاه. بالإضافة إلى ذلك هناك علاقة مصاهرة بين الرجلين؛ إذ إن إحدى بنات طبسي زوجة لابن خامنئي السيد حسن، كما أن ناصر واعظ طبسي متزوج من إحدى بنات خامنئي. وتفيد تقارير غير مؤكدة صادرة عن لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية أن ناصر واعظ طبسي ليس نشيطاً فحسب في جهوده لتصدير الثورة بل هو نشيط كذلك في جلب أحدث الأسلحة والتقنية النووية بالتعاون مع شركات من النمسا وسويسرا.[13]

تنامت القوة الاقتصادية لمؤسسة الإمام الرضا بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة، وتقوم المؤسسة الآن بتشغيل مصرفها المالي الخاص بها وعدد من شركات النقل، من بينها شركة خطوط جوية خاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، حصلت المؤسسة على احتكار حقوق استغلال معظم مناجم الذهب والمعادن شبه النفيسة في محافظة خراسان، كما احتكرت حقوق استغلال حقول الغاز الطبيعي سَرَخس على الحدود مع تركمانستان. ويعتقد أن مؤسسة الإمام الرضا الآن هي ثالث أكبر مؤسسة اقتصادية في البلاد بعد شركة النفط الإيرانية الوطنية ومؤسسة المعوقين والمستضعفين. ويستطيع عباس واعظ طبسي بما يملك من قوة اقتصادية أن يتعامل مع الحكومة المركزية بطهران كزعيم لمحافظة مستقلة معتد بمكانته، بل يستطيع أحياناً تجاهل تعليمات القيادة الحكومية.[14]

الشكل (14)
مؤسسة الشهيد



تأسست مؤسسة الشهيد عام 1980 بقرار من آية الله الخميني، وهي الآن واحدة من أكبر المؤسسات الثورية في إيران، ولها 350 مكتباً ويعمل بها ما يقرب من 300 ألف موظف إيراني.

المسؤوليات:

تقديم المعونة لمن خدموا الثورة الإسلامية وأسرهم، والذين أصيبوا بالعجز أثناء الخدمة الفعلية، وأسر شهداء الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 ـ 1988).

مصادر التمويل:

أ. الملكيات المصادرة لمؤيدي الشاه الذي فروا أو قتلوا أثناء الثورة.

ب. إسهامات الميزانية الرسمية للمرشد الأعلى (بيت المال).

جـ. أرباح الشركات التجارية التابعة للمؤسسة.

الملكيات:

حسب التقرير السنوي 1985/ 1986، تمتلك المؤسسة ما يأتي:

أ. 68 منشأة ومصنعاً في القطاع الصناعي.

ب. 75 منشأة ووكالة في القطاع التجاري.

جـ. 21 شركة في قطاع التشييد.

د. 17 منشأة في القطاع الزراعي.

هـ. 6000 قطعة ملكية ومبنى في طهران وحدها، تشمل فلل وملحقات سكنية وشققاً ومدارس ومستشفيات وبعض أكبر الفنادق في طهران.

احتياطي رأس المال:

حسب التقرير السنوي 1985/ 1986، تملك المؤسسة 3.3 مليارات دولار أمريكي كاحتياطي رأس المال.

امتيازات المستفيدين من إعانات المؤسسة:

أ. أولوية القبول بكافة المعاهد التعليمية (من المدارس الابتدائية إلى الجامعات).

ب. أولوية الحصول على الضرورات الأساسية من خلال بطاقة التموين الغذائية.

جـ. أولوية الحصول على وظائف.

د. استخدام المواصلات العامة المحلية مجاناً.

هـ. تأمين صحي وبطاقات وصفات طبية خاصة.

و. دخول المستشفيات والعلاج للمعوقين والجرحى أثناء الخدمة الفعلية، بما في ذلك العلاج الخاص في الخارج إذا اقتضى الأمر.

* من 1980 إلى 1992: رئيس المؤسسة حجة الإسلام مهدي كروبي.

** مكاتب خارجية في بيروت ودمشق وكولون بألمانيا (تسمى بيت إيران).

القسم الثاني

المعارضة الإيرانية

يهدف هذا القسم إلى تقديم مسح عام - وإن كان غير شامل - لقوى المعارضة الرئيسية داخل إيران وخارجها؛ إذ تضم المعارضة الإيرانية طيفاً واسعاً من الجماعات يتراوح من الانشقاق السلمي للإصلاحيين المتدينين والعلمانيين في إطار النظام إلى الطائفية السياسية لجماعة مجاهدي خلق الإيرانية المسلحة والتي توجد في المنفى. وعلى الرغم من مناقشة أقطاب المعارضة المختلفة في قسم مختصر واحد، فإنه ينبغي التنبيه على أن منهج التدرج البطيء الذي يتبناه الإصلاحيون في الداخل (وهم أفراد يؤيدون تحول النظام نحو الديمقراطية سلمياً بما ينسجم وأمنيات وآمال السواد الأعظم من الإيرانيين اليوم) ليس له علاقة من قريب أو بعيد بالحماسة الثورية والعنيفة القديمة لحركة مجاهدي خلق. فقد توقف الزمن بالنسبة إلى الحركة، التي لاتزال تخوض المعارك الأيديولوجية القديمة لثورة عام 1979، في أثناء المنفى، مما أفقدها الصلة بالواقع السياسي والاجتماعي الإيراني الراهن. ولا عجب إذن ألا تصدر أكبر مخاوف الإصلاحيين ضمن النظام عن حدوث انتكاسة مؤقتة لبرنامج خاتمي الإصلاحي وبدء موجات جديدة من الأعمال الانتقامية من جانب الخصوم التقليديين، وهي موجات نجا منها الإصلاحيون عدة مرات في الماضي بل اعتادوها، وإنما أن يصدر خوفهم الأعظم - ولو كان وهماً - عن عودة مجاهدي خلق إلى إيران في المستقبل، حيث يشتبهون في أن قيادتها تخطط لتصفية أي صوت معارض بلا أدنى رحمة.

الفصل التاسع

زعماء "شبه المعارضة" الدينية السلمية

يعتقد كثير من المراقبين الغربيين أن المعارضة الإيرانية تقتصر على المعارضة المسلحة في المنفى والتي يمكن تقسيمها إلى جماعات يسارية وملكية وكردية انفصالية وماركسية إسلامية. غير أن هذه النظرة الضيقة لا تسلّم بوجود العديد من الجماعات المهمة داخل إيران التي تنتقد النظام وتشغل مساحة رمادية متداخلة بين الحكومة والمجتمع المدني. تنتقد "شبه المعارضة" الدينية النظام على أساس ديني وتسعى إلى الإصلاح غير العنيف في الحدود التي أقرها دستور عام 1979. ويتألف زعماء شبه المعارضة الدينية بالدرجة الأولى من مفكرين دينيين ورجال دين شيعة. وبسبب معارضتهم القوية للشاه استطاع كثير منهم الحصول على مناصب مؤثرة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في السنوات الأولى من الثورة، رغم أن العديد منهم دُفعوا إلى هامش النظام بسبب ميولهم "الليبرالية" المنحرفة. وتشترك هذه الجماعات في سمة مشتركة هي رفضها لأي شكل من أشكال المقاومة المسلحة للنظام، وهو ما أبقى على أغلبها وجعلها تبدو في عين النظام عناصر غير ضارة نسبياً. ولكن على الرغم من الطبيعة الحميدة نسبياً لجماعات شبه المعارضة فإن بعض الفصائل داخل النظام حاولت مراراً تحجيم فعاليتها بتقييد وصولها إلى الجماهير عبر وسائل الإعلام أو المنتديات العامة.

وعلى نقيض المعارضة في الخارج التي لا تستطيع التأثير في صياغة السياسة في إيران، تمتلك شبه المعارضة الدينية القدرة على التأثير في بعض مجريات الأمور في إيران. فعلى سبيل المثال، تتبادل كل جماعة من جماعات شبه المعارضة الدينية الأفكار مع جماعات وعناصر مهمة داخل نخبة القيادة السياسية الإيرانية بصورة متواصلة ومكثفة، وهو أمر ينطوي على دلالات كبيرة إذا نظرنا إليه من منظور متوسط المدى إلى

بعيد المدى. ولو كان للصراع بين الفصائل المتنافسة في النخبة الحاكمة أن يتفاقم فقد ينتهي الأمر بأن ترجح شبه المعارضة الدينية كفة الإصلاحيين.

وقبل أن نعرض لهذه الجماعات بالنقاش، سنقدم عرضاً عاماً ومختصراً لأهم الجماعات داخل شبه المعارضة الدينية، وأولها حركة حرية إيران، وجماعة عزة الله سحابي ومدرسة الإصلاحيين المثقفين بقيادة الدكتور عبدالكريم سروش. وللاطلاع على عرض عام لأهم هذه الجماعات بين صفوف شبه المعارضة الدينية انظر الشكل (15).

حركة حرية إيران

أسس المهندس الميكانيكي مهدي بزرجان وعالم الدين الشيعي الإصلاحي آية الله محمود الطالقاني وعدد من النشطاء الدينيين الوطنيين الآخرين حركة حرية إيران في نيسان/ إبريل 1961. وترتكز أيديولوجية هذه الحركة بدرجة كبيرة على نظريات وكتابات بزرجان، الشخصية البارزة لليبرالية الإسلامية حتى وفاته في كانون الثاني/ يناير 1995.[1] كان بزرجان أحد مؤيدي رئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمد مصدق الذي أطيح عام 1953 في انقلاب رعته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وكان بزرجان يفسر الإسلام طوال حياته على أنه دين عقلاني يخاطب المنطق ويدعو إلى حرية الفرد وتنميته، وكان يرى أن أي تفسير تقدمي للإسلام لا يتفق مع العلم والتقنية فحسب وإنما أيضاً مع المفاهيم السياسية الغربية مثل الليبرالية والديمقراطية. إلا أنه كان يرى أن المسلمين لن يتقدموا إلا بالرجوع إلى تعاليم القرآن الأصيلة المجردة من الخرافات التاريخية، وتفسيرها بصورة عقلانية تأخذ في اعتبارها العصر الحديث. وكان يرفض رفضاً قاطعاً ادعاء علماء الدين الشيعة بأنهم الوحيدون الذين يحق لهم تفسير هذا الأصل الإسلامي دون سواهم.[2]

كان بزرجان نشيطاً في معارضته السلمية للشاه محمد رضا بهلوي في الفترة 1961ـ 1978، واعترف بسلطة آية الله روح الله الخميني كزعيم لتحالف واسع من المعارضة الإيرانية للشاه في نهاية عام 1978. وبعد أن عاد الخميني من منفاه في شباط/ فبراير

1979 عهد إلى بزرجان بتشكيل حكومة مؤقتة. ولكنه لم يستطع كرئيس وزراء حكومة من التكنوقراطيين الإسلاميين المدنيين أن يتغلب على القوى الثورية لرجال الدين المتشددين. وكان هؤلاء قد استطاعوا بموافقة الخميني إقامة بنية سلطة موازية مستقلة عن بزرجان باستخدام قوات الحرس الثوري الإسلامي وبعض المؤسسات الثورية الأخرى لتجريد بزرجان شيئاً فشيئاً من كل سلطاته. وكشف احتلال السفارة الأمريكية في طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 على أيدي "طلاب يتبعون خط الإمام [الخميني]" عن عدم وجود أي سلطة لبزرجان الذي استقال هو وحكومته.[3] ومنذ ذلك الحين عملت حركة حرية إيران باعتبارها حزب المعارضة الوحيد في إيران، وقد استحقت اسمها عن جدارة، حيث كانت توجه انتقادات علنية لاذعة للحكومة منذ عام 1980. وعلى الرغم من أن الحكومة رضيت بوجود هذه الحركة على مضض، فإنها فرضت قيوداً شديدة على أنشطتها. وبسبب رفض الحركة لنظرية ولاية الفقيه، عجز مرشحوها عن المشاركة في أي انتخابات برلمانية أو رئاسية منذ عام 1984. وكان مجلس صيانة الدستور يرفض دائماً أي مرشح محتمل من الحركة بدعوى أنه "غير مؤهل". كما كانت اللجنة البرلمانية المسؤولة عن الموافقة على قيام أحزاب ترفض كل محاولات تبذلها الحركة ليُعترف بها كحزب مشروع؛ إذ يقول رئيس هذه اللجنة أسد الله بادامجيان، في لقاء أجري معه، إن هذا الرفض مبني على أساس أن نشطاء حركة حرية إيران لم يعملوا كثوريين في معارضتهم للشاه. غير أنه يضيف أن النظام يغض الطرف عن أنشطة الحركة، رغم عدم مشروعيتها، لأن تاريخ الحركة المناهض للشاه لا يختلف عليه اثنان.[4]

شرح بزرجان معارضته لمبدأ ولاية الفقيه على النحو التالي:

«بالاستعانة بكثير من التفاصيل والحجج قلّبنا مبدأ ولاية الفقيه على كل جانب، فنظرنا في جوانبه العقلانية السياسية ودرسناه من زاوية القرآن والتقاليد الإسلامية والشريعة الإسلامية، ولا نرى بداً من الحكم عليه بأنه مدمر بنسبة 100٪. فمن منظار سياسي تشكل ولاية الفقيه استبداداً وتعني النكوص إلى الدولة التي طالما أملنا أن نتغلب عليها بالثورة الإسلامية. ومن زاوية دينية هي شرك بالله وفرعونية».[5]

وفي شباط/ فبراير 1995، عقب وفاة بزرجان تولى إبراهيم يزدي قيادة حركة حرية إيران. [6] وكان يزدي، المتخصص في بيولوجيا الجزيئات والحاصل على تدريبه في هذا التخصص في معهد ماساشوستس للتقنية، وزير الخارجية في حكومة بزرجان عام 1979. وخلال الفترة التي قضاها في الولايات المتحدة الأمريكية (1961-1977) كان هو القوة المحركة لاتحاد الطلبة المسلمين النشط في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكان يستخدم خبرته وقدراته في التعامل مع وسائل الإعلام الغربية لأداء خدمات جليلة كمستشار للخميني في منفاه في باريس عام 1978. غير أنه زج به في سجن إيفين بطهران في كانون الأول/ ديسمبر 1997 لفترة مؤقتة.

وفي حين كانت حركة حرية إيران تعاني في الماضي من جراء كبر سن أعضائها الذين يُستقطبون إليها من المجالات الفنية والعلمية (كالمهندسين والمعماريين والفيزيائيين وأصحاب المشروعات وأمثالهم)، إلا أن شعبيتها زادت في الآونة الأخيرة بين الشباب من ذوي الاتجاهات الإسلامية الليبرالية ولاسيما الطلبة.

يحذر يزدي من ربط بداية التغير الديمقراطي في إيران، الذي أصبح ظاهراً بانتخاب الرئيس محمد خاتمي، بشكل وثيق بشخص خاتمي، حيث يرى أن انتخاب خاتمي ليس إلا نتاجاً جانبياً لتيار سري قوي في الشعب يرغب في الإصلاح الديمقراطي في إطار النظام الإسلامي القائم. [7] وفي حين يؤيد يزدي برنامج خاتمي الإصلاحي إلا أنه – في الوقت نفسه – يعتبر أن خاتمي يرتكب خطأ تكتيكياً بتقاعسه عن إعادة هيكلة النظام اقتصادياً وسياسياً. كما يعتقد يزدي أن خاتمي ارتكب خطأ جسيماً بإدخال صناع قرار مؤثرين سابقين في حكومته. ولكنه مع ذلك يستبعد أن يقوم اليمين التقليدي بإطاحة خاتمي لأن اليمين التقليدي يخشى من حدوث رد فعل عنيف تتعذر السيطرة عليه. [8]

جماعة عزة الله سحابي

كان عزة الله سحابي مهندساً مدنياً ونشيطاً في العديد من الجماعات الدينية والوطنية خلال خمسينيات القرن العشرين. وفي عام 1961، كان هو ووالده يد الله سحابي من بين مؤسسي حركة حرية إيران. وتم اعتقاله أكثر من مرة خلال فترة حكم

الشاه لأنشطته السياسية، وقضى أكثر من 12 عاماً في مختلف السجون الإيرانية. [9] وعقب سقوط الشاه فوراً، تقدم سحابي في مجلس الثورة الإسلامية، الذي كان يمثل بالفعل حكومة ظل فعالة لحكومة بزرجان، وأصبح مسؤولاً عن الميزانية والتخطيط. وبعد حل المجلس في نيسان/ إبريل 1980، أصبح سحابي نائباً في البرلمان حيث بقي فيه حتى عام 1984. ورغم أنه انفصل رسمياً عن حركة حرية إيران لاعتناقه بعض الأفكار اليسارية الإسلامية التي اكتسبها أثناء سنوات اعتقاله، فإنه ظل على علاقة وثيقة بالحركة. [10] ويؤيد سحابي منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين سيطرة الدولة المعتدلة على الاقتصاد وقيام جمهورية إسلامية ديمقراطية تميل إلى عدالة التوزيع. وفي أواخر الثمانينيات، أعيد إلى السجن ليلبث فيه ستة أشهر، لرفضه مبدأ ولاية الفقيه للدولة. وعقب إنشائه مجلة شهرية باسم **إيران فردا** (إيران الغد) عام 1992، تجمع حوله عدد كبير من جماعات اليسار الإسلامي الأصغر والجماعات السياسية الدينية الوطنية، التي تعتنق كثير منها أفكار المنظر الإسلامي في مرحلة ما قبل الثورة علي شريعتي، [11] وإن كان تشددها السابق قد تحول في العقدين السابقين إلى منهج واقعي وأكثر توازناً إزاء القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ومن أشهر زعماء هذه الجماعات الدكتور حبيب الله بيمان[12] والمهندس لطف الله ميثمي وحجة الإسلام يوسفي أشكفاري. وقد تقدم سحابي لترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة بصفة "ديمقراطي اشتراكي" إسلامي، غير أن مجلس صيانة الدستور رفض ترشيحه. [13] ولعل أفضل وصف لجماعة سحابي أنها جناح ديمقراطي يساري مستقل لحركة حرية إيران صاحبة التوجه القوي نحو اقتصاد السوق الحرة. ويتفوق سحابي على إبراهيم يزدي في احتفاظه بعلاقة طيبة ووثيقة بآية الله العظمى حسين علي منتظري "المهمش".

الإصلاحيون المثقفون بزعامة عبدالكريم سروش

ثار جدل خطير في أواخر الثمانينيات حول دور الدين في الدولة بين المفكرين المتدينين الموالين للثورة الإسلامية. وكانت الشخصية الرئيسية في هذا الجدل الفيلسوف والمنظر الدكتور عبدالكريم سروش. وكان سروش قد درس في الستينيات الكيمياء والعلم الديني الشيعي والفلسفة على أيدي العديد من كبار علماء الدين في إيران.

وبعد ست سنوات قضاها في لندن، حيث أكمل دراسة الدكتوراه في الكيمياء، عاد إلى طهران عام 1979. وبعد ذلك، عينه الخميني شخصياً في المجلس الأعلى للثورة الثقافية الإسلامية، فأصبح قوة دافعة للثورة الثقافية، ولكنه أفاق من أوهامه وانسحب من هذه الأنشطة عام 1984. [14] وبدلاً من ذلك قام بالتركيز على البحث والتدريس وتطوير نظرياته ونشرها، والتي جلبت عليه بعد عام 1990 كراهية مريرة من رجال الدين الحاكمين المنتمين إلى اليمين التقليدي. يفرق سروش بشكل قاطع بين الأصول الإسلامية كما يبينها القرآن وتفسيرات البشر لها. وبينما يرى أنه لا تمكن مراجعة الأولى لأنها منزلة من عند الله، فإنه يرى أن تفسيرات البشر ليست مقدسة البتة، وإنما تخضع لتفسيرات جديدة مبنية على التطورات والآراء الجديدة في مجال العلوم الطبيعية والتغيرات في السياقات التاريخية والجغرافية والثقافية ـ الاجتماعية للثقافات والأديان. [15] ونتيجة لتجرئه على التشكيك في كل تفسير مطلق وجامد للإسلام فقد جلب على نفسه عداء رجال الدين الشيعة من اليمين التقليدي، الذين يرتكز ادعاؤهم السلطة على احتكار تفسير الدين. ورغم أن سروش يتجنب انتقاد الحكومة الإسلامية والولي الفقيه علانية فإنه يعارض بشدة تحويل الدين إلى أيديولوجية دولة ويدعو إلى التفسير العقلاني للإسلام بدلاً من التشدد المتصلب فيه، ويرى أنه لا يوجد أي تعارض عموماً بين الإسلام والديمقراطية. [16] ويتبنى نظريات سروش بحماسة طلاب ومثقفون متدينون وقطاعات كبيرة من التكنوقراطيين، الذين ينتمون إلى اليمين الحداثي، في الدولة والحكومة. كما أن آراءه تنتشر في العديد من الكتب والمقالات، ولاسيما مجلة **كيان** نصف الشهرية التي تصدر في طهران وتنشرها جماعات مقربة منه. كذلك يبدو أن نظريات سروش قد وقعت في أرض خصبة بين الطلاب الشباب الذين يدرسون علوم الدين في مدارس قم ومشهد الدينية، وهم كوادر النظام في المستقبل. وهناك يتم تدارس هذه النظريات بحماسة، كما أنها تذكي الجدل المستمر حول ما إذا كان ينبغي على رجال الدين الشيعة الانسحاب من السياسة تماماً، كما يدعو إلى ذلك الجناح المنصرف عن السياسة والحكم من رجال الدين.

الشكل (15)
أهم جماعات "شبه المعارضة" الدينية السلمية

اسم الشهرة	التنظيمات الطلابية		حركة حرية إيران	جماعة إيران فردا	مدرسة كيان الفكرية
مركز الدعم	طهران		طهران	طهران	طهران
اسم الجماعة المحدد	مكتب تعزيز الوحدة	اتحاد الطلبة الإسلامي	حركة حرية إيران	-	-
القادة	علي أفشري وآخرون	حشمت الله طبرزاده	إبراهيم يزدي	عزة الله سحابي ويوسفي أشكفاري وحبيب الله بيمان	عبدالكريم سروش ومحمد شهبستري ومصطفى ملكيان
الأتباع	الطلاب		رجال الأعمال، والمثقفون من الطبقة الوسطى، وممثلو المهن الفنية، والطلاب، والتكنوقراط	المثقفون من الطبقة الوسطى، وممثلو المهن الفنية، والطلاب، والتكنوقراط	الطلاب، وأساتذة الجامعات، وطلاب العلوم الدينية، وتكنوقراطيو الحكومة
النشرة الرئيسية	-		بيان (أسبوعية، غير رسمية)	إيران فردا (شهرية)	كيان (نصف شهرية)
التوجه السياسي	إسلامي يساري معتدل		قومي إسلامي معتدل بميول رأسمالية ليبرالية	قومي إسلامي معتدل بميول ديمقراطية اشتراكية	مختلط
الأهداف السياسية والموقف تجاه ولاية الفقيه	إصلاح مبدأ ولاية الفقيه، والانفتاح الحذر على الداخل وعلى الغرب مع الحفاظ على الطابع الجمهوري الإسلامي لإيران		إلغاء ولاية الفقيه دون المساس بدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية	إلغاء ولاية الفقيه دون المساس بدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية	إمكانية مساءلة المحكوم للحاكم في كل الأمور
درجة التنظيم	عالية		متوسطة	متوسطة	منخفضة
تعامل النظام معها	قمع غير خطير (جداً)، حيث يتمتع الطلاب بتأييد شعبي كبير		قمع معتدل بشكل رئيسي	قمع معتدل بشكل رئيسي	قمع غير خطير (جداً) حيث يتمتع مفكرو كيان بتأييد شعبي واسع

© ويلفريد بوختا، 2000.

الفصل العاشر

"شبه المعارضة" الدينية السلمية

عندما قررت الأغلبية في نخبة السلطة الإيرانية في حزيران/ يونيو 1989 انتخاب علي خامنئي خليفة لآية الله روح الله الخميني تسببت في حدوث انفصال أبدي بين المرجعية (الوظيفة الدينية العليا في الإسلام الشيعي) والولاية (الوظيفة السياسية العليا) في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فقد كان اندماج الوظيفتين (المرجعية والولاية) في شخص آية الله روح الله الخميني أعظم إنجاز للثورة الإسلامية عام 1979، غير أن افتقار خليفته، خامنئي، إلى المؤهلات الدينية الكافية لتولي الزعامة الروحية لمرجعية التقليد أدى إلى انهيار مفهوم ولاية الفقيه كله، وهو الدعامة الأيديولوجية الأساسية للنظام، في عهده،[1] الأمر الذي جعل الحكومة الإسلامية هدفاً لانتقادات علماء الدين الشيعة المعارضين الذين تعين على خامنئي منذ توليه السلطة إما أن يتعاون معهم وإما أن يرهبهم ليدفعهم إلى دعم نظامه؛ وبما يقلل من أخطار فقدانه للسلطة.

معارضة خامنئي في حوزة قم

إن من مفارقات التاريخ الساخرة أن تكون حوزة قم (وهي مركز ديني به العديد من كليات العلوم الدينية) اليوم واحدة من أقوى معاقل مقاومة ادعاء آية الله خامنئي الحكم الفردي الديني المطلق. فقم ليست فقط المكان الذي درَس ودرَّس فيه آية الله الخميني لعقود، ولكنها أيضاً المكان الذي أطلق منه العملية الثورية بخطبته الشهيرة في مؤسسة الخامس عشر من خرداد التي ألهبت حماس الجماهير ضد الشاه محمد رضا بهلوي في 5 حزيران/ يونيو 1963، والتي أسفرت عن طرد الخميني إلى تركيا ونفيه فيما بعد إلى العراق.[2]

تعد مدينة قم مركزاً للدراسات الدينية تكوّن منذ قرون حول ضريح السيدة فاطمة المعصومة، شقيقة الإمام الثامن علي موسى الرضا. وكانت قم تعتبر في القرن الثامن

معقلاً دينياً للشيعة في إيران، وإن ظلت البلاد بعامة خاضعة لسيطرة السنّة لفترة طويلة امتدت حتى 200 سنة بعد فرض الصفويين على الشعب التحول قسراً إلى الشيعة الاثني عشرية عام 1501. وتشكل مدرسة الفيضية بؤرة حوزة قم، وهي مدرسة دينية تأسست في العصر الصفوي وسميت على اسم عالم الدين فيض كاشاني في القرن السابع عشر. وقد بُعثت الفيضية في عشرينيات القرن العشرين، بعد فترة سكون دامت قروناً، على يد آية الله الحائري يزدي الذي هاجر إلى إيران من مدينة النجف العراقية عام 1922، وأيضاً بفضل جهود اثنين من آيات الله العظمى هما عبد الحسن الأصفهاني المتوفى عام 1946 ومحمد البروجردي المتوفى عام 1961، وبعملية البعث هذه تجدد شباب قم.[3] وبدأت العديد من المدارس الدينية الأخرى تنمو فيها شيئاً فشيئاً حتى أصبح عددها الكلي يقارب الستين في منتصف التسعينيات. وتقول البيانات الرسمية إن 12000 طالب يدرسون العلوم الدينية في قم، وهو رقم تتشكك فيه لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية التي تقدر عددهم بنحو 60 ألف دارس.

يتسم النظام التعليمي في الحوزة منذ قرون بلامركزيته، وعدم اعتماده بصورة مباشرة على الحكومة القائمة في طهران. أما المقررات الدينية فتتكون في لبها من مناهج ثابتة لم تتغير عبر القرون إلا قليلاً، تعالج فيها بعض المسائل المعروضة بوضوح معالجة أكاديمية تتطلب قدراً كبيراً من إعمال الفكر والعقل. وتتكون الدراسة الأساسية من ثلاثة مستويات، هي: "المقدمات" (دراسات تمهيدية)، و"السطوح"، و"الخارج" (دروس التخرج). يلتحق الطلبة عموماً بالحوزة في سن الخامسة عشرة، وتدوم دراستهم فيها نحو 15 عاماً يتعلمون خلالها النحو العربي وعلوم القرآن والسنة النبوية وسيرة الأئمة الشيعة الاثني عشر والفقه والغيبيات والأخلاق والمنطق.[4] وعقب استكمال الدراسة ينال أنبغ الخريجين "إجازة" (شهادة تدريس) تؤهله للاجتهاد والحصول على لقب "مجتهد"، وهو لقب يعادل لقب "فقيه" أو "آية الله"، غير أن عدداً قليلاً جداً من أنبغ الخريجين هم الذين يستكملون دراساتهم في قم ويرتقون فيما بعد إلى مرتبة "آية الله". والمرتبة التالية دون مرتبة "آية الله" هي "حجة الإسلام"، ودونها "ثقة الإسلام". أما مرتبة "آية الله العظمى" فلا يمكن الوصول إليها إلا بعد ثلاثين سنة

أخرى من الدراسة والتدريس، وإقرار آيات الله العظمى الآخرين في عملية غير رسمية. ومن الشروط اللازمة للوصول إلى هذه المرتبة كتابة "رسالة عملية" يظهر فيها الطالب قدراته البحثية في مجال العلوم الدينية. ويمكن أن تتضاعف الرسالة بجمع فتاواه وتوجيهاته حول مختلف جوانب الشريعة الإسلامية. ويمكن أن يكون آية الله العظمى أيضاً مرجع تقليد؛ إذ يفرض المذهب الشيعي على كل شيعي أن يتخير لنفسه آية عظمى حياً يكون له مرجع تقليد شخصياً ويتقيد بفتاواه،[5] وأن يعطيه خُمس دخله السنوي. ويقوم المرجع باستخدام جزء من هذا "الخُمس" (الذي يسمى سهم الإمام المحتجب) في الصدقات، وصيانة المساجد والمعاهد الدينية، والإنفاق على طلاب هذه المعاهد. كذلك يؤدي تحكم آية الله العظمى في "الخمس" إلى تحقيق قدر كبير من الاستقلال المالي عن الدولة، وهو عامل مهم سهّل العمل السياسي الديني خلال الثورة الإسلامية.

الجماعات المختلفة في المعارضة الدينية

بعد أن فرض الخميني ادعاءه بتوحيد أعلى السلطات الدينية والسياسية في شخصه عام 1979، حُرم الباقون من آيات الله العظمى في إيران من كل سلطاتهم لأغراض عملية، وفقد معظم علماء الدين المنصرفين عن السياسة والحكم في دولة الخميني الدينية منذ ذلك الوقت معظم الاستقلال الديني والسياسي الذي كانوا يحتفظون به في نظام الشاه. وليس من المستغرب أن يقوم آيات الله العظمى بتجاهل المرشد الأعلى الحالي خامنئي عموماً أو معاملته بنوع من الإهمال والرفض بسبب مكانتهم وبسبب ضعف مؤهلاته الدينية. ومع ذلك فمعارضة علماء الدين الشيعة أبعد ما تكون عن التجانس، وإنما تتألف من أربع جماعات تترابط برباط هش وتفتقر إلى التنظيم نسبياً. يتكون مركز كل جماعة من عدد قليل من آيات الله العظمى داخل إيران وخارجها، يشرفون على عدد لا بأس به من طلاب العلوم الدينية، ليس في قم ومشهد فحسب، وإنما في دولة الكويت ولبنان ومدينة النجف بالعراق ومركز السيدة زينب بالقرب من دمشق في سوريا. ويعارض آيات الله العظمى مبدأ ولاية الفقيه للدولة رغم أنهم لا يفصحون عن ذلك خشية انتقام مؤيدي خامنئي منهم بلا رحمة. ولمعرفة نبذة عامة عن آيات الله العظمى في جماعات "شبه المعارضة" الدينية السلمية انظر الشكل (16).

الشكل (16)
آيات الله العظمى لـ "شبه المعارضة" الدينية السلمية

الاسم	حسين علي منتظري	حسن طبطبائي القمي	محمد شيرازي	علي السيستاني	ميرزا حسن حائري إحقاقي
تاريخ ومكان الميلاد	1922، نجف آباد، إيران	1911، النجف، العراق	1925، النجف، العراق	1920، مشهد، إيران	1897، تبريز
مكان الإقامة والتدريس	قم / إيران	مشهد، إيران، منذ عام 1935	قم، إيران، منذ عام 1979	النجف، العراق، منذ عام 1952	الكويت
التبعية الدينية	إيران (خصوصاً في طهران وقم وأصفهان)	إيران (خصوصاً في خراسان)، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين	إيران، والعراق، والكويت، ومملكة البحرين، وباكستان	إيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، ولبنان	الكويت، وإيران وخصوصاً في خوزستان
الوضع الراهن	قيد الإقامة الجبرية الصارمة	قيد الإقامة الجبرية	قيد الإقامة الجبرية	مراقب من قبل نظام البعث العراقي	-
الموقف من ولاية الفقيه	مؤيد (اختير خليفة للخميني في الفترة 1985-1989)	رفض قاطع لولاية الفقيه	رفض صامت لولاية الفقيه	رفض صامت لولاية الفقيه	رفض صامت لولاية الفقيه
المطالب الرئيسية	إقصاء الولي الفقيه الحالي وإقامة انتخابات مباشرة من الشعب	انسحاب رجال الدين الكامل من السياسة	مجلس الفقهاء يحل محل ولاية الفقيه	انسحاب رجال الدين الكامل من السياسة	انسحاب رجال الدين الكامل من السياسة
الموقف داخل إيران وخارجها	جماعات مؤيدة بارزة في اليسار الإسلامي من بين طلابه في المدارس الدينية وغير الدينية، وأعضاء في البرلمان، وأقسام من الحرس الثوري الإسلامي	لا يوجد معلومات موثوقة	لا يوجد معلومات موثوقة	يعد السيستاني أبرز منافس لخامنئي على الزعامة الدينية للشيعة في العالم، وخاصة خارج إيران	يعد ابنه أحد أعمدة لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية التي توجه انتقادات إلى النظام وتتخذ من الكويت مقراً لها
العلاقات الخارجية	غير معروفة	التجمعات الشيعية في لندن	التجمعات الشيعية في لندن ومملكة البحرين والحوزة "الزينبية" (دمشق)	التجمعات الشيعية في لندن وخصوصاً مؤسسة الخوئي	فروع لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية في دمشق ولندن

© ويلفريد بوختا، 2000.

علماء الدين المنصرفون عن السياسة

تتكون جماعة علماء الدين الأولى من أولئك المنصرفين عن السياسة الذين يرون في مبدأ ولاية الفقيه استباقاً لفكرة المهدي المحتجب والمنتظر منذ زمن طويل، ويعتقدون في استحالة وجود أي حاكم شرعي قبل عودة الإمام الثاني عشر من احتجابه، وأن القول بغير ذلك ضلال مبين. ويدعو هؤلاء العلماء إلى انسحاب علماء الدين التام من السياسة لأسباب عديدة مثل الرغبة في الحفاظ على سلامة الدين أو خشية ضياع سمعة العلماء بين الجمهور. ومن أبرز آيات الله العظمى ضمن هذه الجماعة حسن طبطبائي القمي من مشهد وعلي السيستاني من النجف وصادق روحاني من قم وميرزا حسن حائري إحقاقي من الكويت.[6] ويعتقد أن إحقاقي المولود عام 1896 له قدرة مالية كبيرة جداً تحت تصرفه، وقد تم سجن ابنه عبد الرسول ميرزا إحقاقي في طهران عدة أشهر بقرار من المحكمة الخاصة برجال الدين، على أمل إقناع والده بالكف عن انتقاد النظام الإيراني.[7]

ولعل علي السيستاني هو المنافس الأخطر لخامنئي على زعامة الشيعة العرب. ويقيم السيستاني في مدينة النجف، فهو بالتالي بعيد عن أيدي النظام الإيراني، وهو خليفة آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي الذي توفي عام 1992، وكان علمه أغزر من علم الخميني في أعين الكثيرين من الشيعة.[8] كما يدعم موقف السيستاني سيطرته على مؤسسة الخوئي الخيرية في لندن، التي تحصل على "الخُمس" من الشيعة من كل أرجاء العالم، ويوجد بحوزتها ما يقدر بعدة مليارات من الدولارات،[9] وهو ما يؤدي إلى بعض التوتر مع طهران، حيث تحتفظ مؤسسة الخوئي بعلاقات وثيقة مع المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان الذي يعمل بشكل مستقل عن طهران. وبسبب هذه العلاقات الوثيقة يستطيع المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى رفض "اقتراحات" خامنئي بتوسيع عضوية المجلس لتشمل حلفاء طهران من مليشيات حزب الله في لبنان، وبالتالي استبعاد المرشد الديني لحزب الله آية الله محمد حسين فضل الله وأمينه العام حسن نصر الله.[10] ولذلك حاولت طهران بدورها تشويه سمعة مؤسسة الخوئي

باتهام عبدالمجيد الخوئي، * حفيد آية الله الخوئي والأمين العام للمؤسسة، بالاختلاس وإقامة علاقة مشبوهة مع الأسرة الهاشمية المالكة في الأردن. [11]

بيد أن نفوذ السيستاني مقيد بسبب ارتياب النظام العراقي في شيعة العراق، وخصوصاً بعد انتفاضة عام 1991، وهو ارتياب لا تحد منه فلسفة السيستاني "المهادنة". والحقيقة أن قيادة البعث في العراق كانت تميل إلى تأييد عالم الدين الشيعي العربي آية الله محمد صادق الصدر، الذي اغتيل عام 1999، بدلاً من تأييد رجل دين فارسي يعيش في العراق. [12] كما أن هناك دلائل متزايدة منذ عام 1994 على أن نظام البعث العراقي حاول اغتيال السيستاني وحلفائه؛ ففي عام 1994 مثلاً قتل تقي الخوئي ابن آية الله العظمى الراحل مع اثنين من رفاقه في حادث سيارة غامض بالقرب من النجف. [13] وفي كانون الثاني/ يناير 1996 قام مجهولون متنكرون في زي رجال دين شيعة بمهاجمة منزل السيستاني فقتلوا أحد الحراس وأصابوا نجل السيستاني بجروح. [14] وفي شهري نيسان/ إبريل وحزيران/ يونيو 1998، قُتل كل من حجة الإسلام محمد البروجردي وحجة الإسلام علي الغروي، وهما من أصدقاء السيستاني المقربين وموضع ثقته، على الطريق بين النجف وكربلاء. [15] (وقد أنكرت الحكومة العراقية أي مسؤولية لها عن الحادثين، بل أوحت بمسؤولية إيران عن الحادثين، غير أن ماكس فان دير شتويل (Max van der Stoel)، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بخصوص العراق ألمح إلى أن عدي ابن صدام حسين هو الذي أعطى الأمر بقتل الاثنين). [16] وفي أوائل كانون الثاني/ يناير 1999، ألقى "مهاجمون مجهولون" قنابل يدوية على حليف السيستاني، آية الله بشير النجفي، مما أدى إلى إصابته بجروح طفيفة ومصرع ثلاثة من زملائه. [17]

ويبدو أن الشيعة الإيرانيين في العراق لم يكونوا الهدف الأوحد للنظام العراقي، فقد بلغت أزمة العداء للشيعة درجة كبيرة باغتيال محمد صادق الصدر وابنيه في شباط/ فبراير 1999. [18] والظاهر أن شعبية محمد صادق الصدر المتزايدة واستقلاله

* جدير بالذكر أن عبدالمجيد الخوئي قد اغتيل من قبل ثائرين شيعة - حسب التقارير الصحفية - في مرقد الإمام علي بن أبي طالب بمدينة النجف، وذلك في 10 نيسان/ إبريل 2003؛ أي بعد يوم واحد من دخول قوات التحالف بغداد وسقوط نظام صدام حسين. (المحرر)

المتزايد عن خط البعث عرضه لمخاطر شديدة من جانب نظام صدام حسين.[19] ورغم أن السيستاني لايزال على قيد الحياة، فإن العنف المتكرر عجل بتدهور وضع النجف.[20] وتنكر بغداد بصورة قاطعة أي مسؤولية لها عن هذه الاغتيالات، غير أن معظم عناصر المعارضة العراقية (باستثناء مهم هو حزب الدعوة الإسلامية العراقي الشيعي) ترجع مسؤولية الاغتيالات إلى صدام حسين وحده. ولا يستبعد حزب الدعوة أن يكون آية الله باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يؤيده النظام الإيراني، ضالعاً في هذه الاغتيالات.[21]

جماعات المعارضة الدينية الأخرى

تتفق المجموعة الثانية من علماء الدين المعارضين في إيران مع المجموعة الأولى في رفضها القاطع لولاية الفقيه وإن كانت لا تؤيد الانسحاب الكامل من السياسة، بل تسعى إلى أن يكون لها حق النقض والاعتراض في القضايا المهمة التي تؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية والدينية للمؤمنين، كما تؤيد إنشاء مجلس فقهاء يتكون من أصحاب أعلى درجات العلم الديني لضمان الطابع الإسلامي للدولة.[22] وأهم منظر مؤيد لهذه الفكرة في إيران هو آية الله العظمى السيد محمد شيرازي،[23] الذي يرى أن على كل آية عظمى في المجلس المقترح أن يخدم تابعيه في منطقته باعتباره مرجعهم الأعلى في المسائل الشرعية والاجتماعية والأخلاقية، وأن حل القضايا التي تتخطى حدود المناطق يتم باقتراع الأغلبية في المجلس.

أما الجماعة الثالثة من علماء الدين فهي تنتقد خامنئي أيضاً ولكنها لاتزال تعتقد أنه من الممكن إدخال إصلاحات على مبدأ ولاية الفقيه، سواء بإصلاح المؤسسة نفسها أو بإحلال شخص تراه أكثر أهلية محل صاحب المنصب الفعلي. وتضم هذه الجماعة النامية آيات الله مصطفى المحقق الداماد في طهران وأبوالقاسم موسوي أردبيلي وأحمد أذري القمي في قم، وثلاثتهم كانوا ذات يوم - أو لايزالون - على رؤوس مناصب رفيعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويعمل هؤلاء كوسطاء بين النظام والمناوئين لحكم ولاية الفقيه من علماء الدين المنصرفين عن السياسة، وينحازون إلى

جانب أحد المعسكرين دون الآخر حسب القضية المطروحة. ويبدو أن عدد المنتمين إلى هذه الجماعة قد زاد خلال السنوات الأخيرة.

يميل معظم المنتمين إلى هذه الجماعة الثالثة إلى تأييد آية الله العظمى حسين علي منتظري (انظر الجزء التالي). ومن أبرز هؤلاء العلماء الذي انشقوا عن معسكر خامنئي وتوجهوا إلى معسكر منافسه منتظري آية الله أحمد أذري القمي. فمنذ عام 1986 حتى عام 1994، كان أذري القمي أحد ناشري صحيفة **رسالت** الناطقة بلسان رجال الدين الحاكمين من اليمين التقليدي وتجار البازار، وكان حتى عام 1994 يعتبر واحداً من أشد مؤيدي خامنئي وأكثرهم ولاء له. وكان أذري القمي عضواً في مجلس الخبراء حتى أواخر عام 1995، ولكنه قام في كانون الثاني/ يناير 1996 بنشر خطاب يتضمن انتقادات لاذعة لخامنئي، وأعلن أنه سيقبل خامنئي مرشداً سياسياً وليس مرجع تقليد.[24]

ضمير الثورة: آية الله العظمى حسين علي منتظري

يشغل آية الله منتظري مكانة خاصة بين علماء الدين المنتقدين للنظام، ويحتشد حوله عدد من رجال الدين المعارضين الذين لا يناوئون مبدأ ولاية الفقيه ولكن يناوئون خامنئي نفسه. وقد نال منتظري مكانة كبيرة باعتباره الممثل الأعلى للخميني في إيران حين كان الخميني نفسه في المنفى.[25] وقد أصبح منتظري بعد عام 1979 أحد أهم رجال الدين الثوريين في إيران، ولكن ظل لديه وقت لمواصلة إلقاء المحاضرات الدينية والقيام بالبحث في قم. وفي عام 1985، عيَّن مجلس الخبراء منتظري خليفة للخميني،[26] فظل في هذا المنصب حتى آذار/ مارس 1989، ولكن في أعقاب أزمة إيران ـ كونترا عام 1986 واعتقال مهدي هاشمي، أحد المؤيدين الموالين لمنتظري، وإعدامه عام 1987، بدأ نجم منتظري يخبو.[27]

كان هاشمي، شقيق صهر منتظري، يعمل في الفترة 1981 ـ 1986 رئيساً لمنظمة سرية تعمل على تصدير الثورة، وتتبع قوات الحرس الثوري الإسلامي من الناحية الشكلية، وتتمتع بقدر كبير من الاستقلالية ولا يسائلها إلا منتظري. وبعد أن قام بعض رجال الدين في النظام الإيراني، وعلى رأسهم رئيس البرلمان آنذاك أكبر هاشمي

رفسنجاني، بتدبير صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عام 1986، قام هاشمي بتسريب هذه المعلومات إلى إحدى الصحف اللبنانية في محاولة لتشويه سمعة رفسنجاني. غير أنه أخطأ في حساباته وجلب على نفسه - بدلاً من ذلك - سخط الخميني نفسه.[28]

وعندما تجرأ منتظري على توجيه انتقادات متكررة وحادة للمسار السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية قرر الخميني في آذار/ مارس 1989 عزله وأمره بألا يشغل نفسه إلا بالعلوم الدينية وأن يبتعد عن السياسة. وفي السنوات التالية دفعت حكومة رفسنجاني - خامنئي بمنتظري إلى هامش الحياة السياسية ووضعوه قيد الإقامة الجبرية في قم لفترات طويلة،* وحالوا بينه وبين وسائل الإعلام الإيرانية وقاموا باعتقال أو إعدام كثيرين من مؤيديه. وعلى الرغم من قيام خامنئي بممارسة ضغوط مستمرة على منتظري، فإن كثيراً من علماء الدين من ذوي الدرجات المتوسطة من اليسار الإسلامي لا يزالون يتعاطفون مع منتظري. ونظراً لتهديدات بالعقوبة من المحكمة الخاصة برجال الدين، التي حاكمت وأعدمت العديد من أتباع منتظري منذ عام 1989، يمتنع رجال الدين أولئك عموماً عن إعلان ولائهم لمنتظري. ومع ذلك لم تتضاءل قاعدة التأييد لمنتظري كثيراً منذ عام 1989.[29] والواقع أن مئة نائب من البرلمان قاموا قرابة نهاية عام 1991 بزيارة منتظري في قم لإعلان ولائهم له.[30]

إن ما يجعل لمنتظري هذه الجاذبية في أعين جماعات اليسار الإسلامي هو تأييده الحازم لتعزيز العناصر "الجمهورية" في دستور عام 1979 على العناصر الثيوقراطية والسلطوية، عن طريق الاستفتاءات الشعبية - مثلاً - لاستكمال ولاية الفقيه. وأعلن منتظري عام 1994 في مناقشته لإمكانية تطبيق مبدأ ولاية الفقيه باعتباره مفهوم قيادة مناسباً لمسلمي العالم بمن فيهم الأغلبية السنية أن:

* يشار إلى أن منتظري ظل قيد الإقامة الجبرية حتى رفعها عنه في أواخر كانون الثاني/ يناير 2003، بقرار من مجلس الأمن القومي الإيراني. (المحرر)

«الولي الفقيه يمكن أن يكون زعيم كل المسلمين في العالم بشرط أن تنتخبه الأغلبية على أساس أنه المرشح الأجدر والأغزر علماً في الدين والأكثر حنكة في السياسة. وقطعاً يجب أن ينتخب بوساطة الناس أو بوساطة الخبراء الذين يختارهم الناس». [31]

تتضمن دعوة منتظري إلى انتخاب الشعب للولي الفقيه بصورة مباشرة إمكانية مساءلته، فهو ليس فوق القانون كما هي الحال اليوم وإنما ينبغي، في اعتقاد منتظري، أن يكون مساءلاً من قبل الناس والدستور الإيراني. [32] وبذلك تتعارض آراء منتظري بشدة مع آراء مؤيدي خامنئي الذي يسعون إلى استخدام كل الوسائل للحد من نفوذ منتظري. غير أن خامنئي ومؤيديه لا يستطيعون المجازفة بتصفية منتظري خشية إثارة رد فعل حاد يستعصي على السيطرة من جانب أتباعه، الذين يشغل كثير منهم مراكز في الحكومة وحتى في قوات الحرس الثوري الإسلامي.

ولعل تحول منتظري إلى فهم أكثر ديمقراطية لحكم الولي الفقيه قد تأثر جزئياً بصديقه القديم ومستشاره الأقرب إليه حجة الإسلام نعمة الله صالحي نجف آبادي، وهو عالم دين شيعي مشهور منفتح على الأفكار غير التقليدية. [33] وإن ارتباط منتظري بصالحي نجف آبادي هو مجرد عنصر إزعاج واحد في انفصام قديم بين أتباع خامنئي من علماء الدين الأكثر تسيساً وأولئك العلماء الذين اعتبرهم أنصار الخميني "علماء بلاط" فاسدين، والذين كانوا يتعاونون سراً وعلانيةً مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي. وقد حاول السافاك قبل الثورة استخدام كتابات صالحي نجف آبادي لتشويه سمعة الخميني. والأمر الأخطر أنه عندما اشتعل الصراع بين أتباع الخميني ورجال الدين الموالين للشاه في نيسان/ إبريل 1976 قام هاشمي الذي يحظى بحماية منتظري بقتل حجة الإسلام أبوالحسن موسوي شمس آبادي، أحد "علماء البلاط" فيما يُزعم. ونتيجة لمصرع شمس آبادي تحول الانتباه الكبير إلى الصراعات السياسية والدينية الحديثة وقتها، وظل هذا الحادث يلقي بظلاله عليها. [34] وكمثال على ذلك عندما بدأ ريشهري، وزير الاستخبارات السابق وأحد أعتى خصوم منتظري من اليمين التقليدي، يذكر التهم الموجهة إلى هاشمي عام 1987 أدرج اتهام القتل الأصلي الذي وجهه السافاك إلى هاشمي. [35] وفي السياق ذاته يواصل خصوم منتظري من اليمين التقليدي ربطه بهاشمي

ومقتل شمس آبادي، في الآونة الأخيرة مثلاً، في أعقاب قتل مهدي كرامي رجل الدين المنتمي إلى اليمين التقليدي بالقرب من قم في تموز/ يوليو 1998 .[36]

محاولة إعادة الحوزة في قم إلى المسار

على الرغم من محاولات خامنئي المتكررة للفوز بتأييد أغلبية آيات الله العظمى فإنه عجز عن ذلك؛ إذ إنهم يرفضون الاعتراف بادعائه لقب آية الله العظمى، وفي الوقت ذاته ينتقدون خططه لتحديد معايير المناهج الدينية في قم وتحديثها وتسييسها بشكل واسع. ومنذ عام 1990 لا يكاد يمضي شهر من دون أن يشكو المرشد الأعلى علناً من ضرورة "تحديث" حوزة قم و"إصلاحها"، وهما كلمتان لا تكادان تخفيان نيته الحقيقية، وهي توحيد المواد التي يتم تدريسها في الحوزة. والحقيقة أن الخميني نفسه كان يفكر في خطط مشابهة، فلم تلبث الثورة أن قامت حتى أنشأ الخميني "المجلس العالي" لتبسيط إدارة وتوجيه المدارس الدينية في قم. إلا أن هذا المجلس لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً، ولاسيما أن المدارس الدينية في قم وعددها ستون مدرسة لم تخضع له كلها.[37] وتقول لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية إن الحكومة في عهد خامنئي انتهجت خطط إصلاح أكثر جرأة، فخصصت لهذا الغرض أموالاً من الخزينة العامة قدرت بنحو 360 مليار ريال سنوياً، أي ما يعادل 72 مليون دولار أمريكي.[38] ويبرر خامنئي هذه النفقات بحجة أنه يتعين عليه تمويل الحوزة لأن التدريب الجيد لرجال الدين أمر ضروري للنظام المبني على الحكم الديني. وتقدم الحكومة لخريجي المدارس الدينية وظائف في الفروع القضائية والتنفيذية والتشريعية في النظام، وفي المدارس والجامعات وفي المصانع وفي القوات المسلحة. بيد أن أغلب رجال الدين يرفضون رعاية خامنئي باعتبارها تدخلاً غير مقبول، ولأنهم يخشون من أن يتحول الخريجون إلى موظفين دينيين تدعمهم الدولة، وأن تفقد مراكز العلم الديني الشيعي استقلالها الديني والمادي إلى الأبد. ويرى هؤلاء أن خطط خامنئي ليست فقط تدنيساً للإسلام الشيعي بل إنها تجعل رجال الدين الشيعة على شكل واحد بطريقة مصطنعة، وهو ما يتعارض بشدة مع تاريخ رجال الدين الشيعة من حيث استقلالهم عن الدولة، وحريتهم الأكاديمية، والمبدأ

التنظيمي (أي النظام داخل اللانظام) الذي اقتضى وجود تنافس دائم بين كل علماء الدين الكبار ومدارسهم.

قام خامنئي في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1995 بزيارة إلى حوزة قم وحاول التوصل إلى صيغة تعايش مع المعارضة الدينية. غير أن آيات الله العظمى شيرازي ومنتظري وصادق روحاني ومحمد روحاني رفضوا اللقاء معه.[39] بل إن مؤيدي صادق روحاني تجرؤوا حتى على إعلان مقاطعتهم لكل لقاء يشارك فيه خامنئي. وفي ذلك الوقت اعتقلت الحكومة ما يقرب من 300 رجل دين ممن ينتقدون النظام، ومنهم أبناء شيرازي وزملاؤه المقربون، كما أغلقت العديد من المدارس بتهم الترويج للفتنة والتخريب. وهكذا حاول خامنئي إرغام المعارضة الدينية له على الاعتراف به مرجعاً للتقليد باحتجاز رهائن فعلياً. غير أن خصومه من رجال الدين أعلنوا أنهم سيعتبرون خامنئي مرشداً سياسياً لا أكثر، وليس نداً دينياً، ناهيك عن أن يكون فقيهاً ذا مرتبة دينية عليا. كما طالبوا بإطلاق سراح أتباعهم المعتقلين وبتعهد الحكومة كتابةً بالامتناع عن التدخل في الشؤون الدينية للحوزة. ولما لم يستطع خامنئي قبول هذه الشروط ازدادت صلابة موقف كلا الفريقين.[40]

بيد أن ما ذكرناه آنفاً، أي الصراع بين مؤيدي خامنئي وخصومه المنصرفين عن السياسة والحكم، يدور بالدرجة الأولى وراء الكواليس ونادراً ما تتسرب أخباره إلى العالم الخارجي. وعلى الرغم من العداء بين الجانبين والتنافر المستحكم بين موقفيهما فلا تزال هناك اتصالات كثيرة بينهما. ويبقى المعسكران متشابكين عبر الزيجات والروابط الأسرية والتجارب المشتركة التي جمعت بينهما خلال سنوات الدراسة ومعارضتهم للشاه. وفي هذه "الحرب الباردة" والصامتة بين رجال الدين، تتعاقب مراحل المواجهة المفتوحة دوماً بفترات هدنة محدودة. وتذكر منظمات حقوق الإنسان المستقلة أن مؤيدي خامنئي يمارسون ضغوطاً هائلة ومستمرة على كبار رجال الدين في قم باعتقالهم تعسفاً أو تحديد إقامتهم أو اختطاف أفراد أسرهم المقربين أو تعذيبهم أو قتلهم. كما تقول المعارضة الدينية في المنفى إن مؤيدي خامنئي استخدموا سلطة الدولة لمنع آيات الله العظمى من الحصول على "الخُمس". وقد عرض خامنئي رفع الحظر

على أموال "الخمس" في حالة واحدة فقط هي موافقة آيات الله العظمى على تحويل جزء من هذه الأموال للمرشد الأعلى والامتناع عن توجيه أي انتقادات شخصية له.

على أن خامنئي ومؤيديه لا يخلون من نقاط الضعف، فالمتعاطفون مع المعارضة موجودون بين صفوف خامنئي وغالباً ما يحاولون تخريب جهاز القمع الخاص به. وأحد الأمثلة على ذلك قضية مهدي ومرتضى شيرازي، نجلي آية الله العظمى شيرازي. فقد اعتُقل كلا الرجلين وعُذبا بقرار من المحكمة الخاصة برجال الدين تحت رئاسة ريشهري في الفترة 1995 ـ 1997، على أمل إعادة والدهما إلى رشده.[41] وبعد مفاوضات مكثفة في لندن بين ممثلين عن كلا الجانبين سمحت المحكمة في بداية عام 1997 بإطلاق سراح الابنين لفترة وجيزة لتلقي العلاج. وقد استغل الاثنان فترة إطلاق سراحهما المؤقت واستطاعا تدبير عملية هروب من إيران، حيث ذهبا أولاً إلى دمشق، ومنها إلى لندن باستخدام جوازات سفر وأختام مزورة.[42] وبعد شهور قليلة تبيّن أن حجة الإسلام مقتدى حسيني، أحد ممثلي خامنئي في القوات المسلحة النظامية هو الذي ساعدهما على الفرار ثم هرب فيما بعد إلى دمشق.[43] كان حسيني مسؤولاً عن مكتب الرقابة السياسية والدينية في وزارة الدفاع،[44] وبسبب التعاون الوثيق بين المخابرات الإيرانية والمخابرات السورية،[45] أدرك حسيني أن حياته أصبحت في خطر، ولذلك سعى لطلب اللجوء السياسي في ألمانيا، وقام آمكي ديتيرت شوير (Amke-Dietert- Scheuer) عضو البرلمان الألماني عن حزب الخضر بالتصديق على تأشيرته. غير أن وزارة الخارجية الألمانية تجاهلت مدى عجالة طلب اللجوء ورفضت طلب حسيني بناء على أسس قانونية شكلية. ووفقاً للجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعة، قامت وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية باختطاف حسيني في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1997 من دمشق وأعادته إلى إيران، حيث قامت المحكمة الخاصة برجال الدين باستجوابه وإدانته بتهمة الكشف عن أسرار عسكرية للدولة وتم إعدامه في سرية تامة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1997 في سجن إيفين بطهران.[46]

إلا أن أكبر نقطة ضعف عند خامنئي هي عجزه عن كتابة البحث الديني الكبير المطلوب لتحسين مؤهلاته ليصبح مرجع تقليد. وتشير التقارير الصحفية العربية إلى أن

بعض رجال الدين السياسيين البارزين في حوزة قم وفي مجلس الخبراء، ومن بينهم آيات الله حسن طاهري خرّم آبادي ومحمد مؤمن ومحمد فاضل لنكراني، عكفوا على مساعدة خامنئي في بداية التسعينيات على كتابة "الرسالة العملية". [47] ووفقاً للجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، يقوم الآن بهذه المساعدة بالدرجة الأولى آية الله محمود الهاشمي، وهو عربي ولد في العراق ويعمل حالياً عضواً في مجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور. [48] وقد أعلن خامنئي في أوائل كانون الثاني/ يناير 1995 خططاً لنشر بحثه الديني الكبير للشيعة خارج إيران، [49] وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، أعلن آية الله محمد يزدي رئيس السلطة القضائية آنذاك أن مجموع فتاوى خامنئي التي أجاب فيها عن الأسئلة الدينية السياسية لبعض أتباعه تستوفي شروط ونطاق "الرسالة العملية"، وكان يزدي بهذا القول يريد حماية خامنئي من الانتقادات المتوقعة من حسين علي منتظري وأحمد أذري القمي. [50] ومع ذلك فكلما سعى خامنئي إلى استخدام انتقام الدولة لتفتيت عضد المقاومة في قم لادعائه المرجعية، زاد ابتعاد رفاق عمره - بل الأسوأ من ذلك رفاق الخميني نفسه - من رجال الدين النشطين سياسياً عنه سراً وجهراً. وكان آخر من وقع فريسة لسخطه آية الله نصر مكارم شيرازي وهو من الذين اشتركوا في إعداد دستور عام 1979 وكان يعمل حتى كانون الأول/ ديسمبر 1997 رئيساً للمكتب السياسي لجمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم، بتعيين من خامنئي نفسه. وقد استقال مكارم شيرازي احتجاجاً على تحديد إقامة منتظري. [51]

وفي هذه "الحرب الباردة" بين رجال الدين، يزداد استخدام منتقدي النظام لأسلحة مثل الحواسيب والإنترنت، وهي الأسلحة التي كانت تستعمل في الأصل ضدهم. ففي عام 1994 رحب النظام بهذه الأدوات في الحوزة باعتبارها وسيلة لتحديث عملية التبسيط الأيديولوجي وتسهيلها. غير أن آيات الله العظمى المنصرفين عن السياسة خرقوا التوقعات بعدم رفضهم الإنترنت والحواسيب بدعوى أنها «أدوات فنية للشيطان»، وإنما تحمسوا لها، وخصوصاً لأن الأشخاص الموضوعين قيد الإقامة الجبرية يستطيعون استخدام الإنترنت في إعطاء الدروس وإلقاء المحاضرات والإجابة عن أسئلة أتباعهم. ومنذ ذلك الحين وهم قادرون على استخدام الحواسيب والإنترنت لفتح حسابات في البنوك والحفاظ عليها، وهو ما سمح لهم بجمع وإدارة "الخمس"

وسهم الإمام الذي يدفعه لهم أتباعهم. وقد أتاح لهم ذلك بشكل جزئي الالتفاف حول جهود الحكومة لتحويل هذه الأموال إلى خزائن الدولة.[52]

المحكمة الخاصة برجال الدين

إن أمضى سلاح يمتلكه خامنئي في صراعه مع المعارضة من رجال الدين الشيعة الذين يستمرون في إنكاره مرجعاً للتقليد هو المحكمة الخاصة برجال الدين.[53] وقد كان يرأس هذه المحكمة وزير الاستخبارات السابق ريشهري حتى نهاية عام 1998 ثم تولى رئاستها من بعده حجة الإسلام غلام حسين إجئي.[54] يمكن إرجاع أصول هذه المحكمة إلى الادعاء الجنائي وإعدام مهدي هاشمي واثنين من الزملاء المقربين لآية الله العظمى منتظري في أعقاب حادثة إيران ـ كونترا؛[55] فقد أنشئت المحكمة حتى لا يتكرر ما حدث مع هاشمي. تعمل المحكمة الخاصة برجال الدين بشكل مستقل تماماً عن كل الأطر القضائية الأخرى في الدولة، وتختص بالنظر أساساً في الجرائم التي يُزعم أنها مقترفة من قبل رجال الدين. وحسب القوانين التي أقرها خامنئي عام 1990 تشمل هذه الجرائم ما يلي:

- تآمر أحد رجال الدين على المرشد الأعلى أو تشويه سمعته.
- قيام أحد رجال الدين بأعمال وتصرفات منافية للشريعة الإسلامية.
- تنظر المحكمة كافة القضايا التي يكون فيها أحد رجال الدين طرفاً في الدعوى القضائية.[56]

وللمحكمة فروع في عشر مدن، وأحكامها نهائية ولا يجوز استئنافها أو إحالتها إلى أي محكمة أخرى لنظرها.[57] ووفقاً للجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية يعمل في المحكمة الخاصة برجال الدين ما يقرب من 6000 شخص ما بين أفراد أمن وإداريين وضباط تحريات ومساعدي قضاة ومدعين عموميين وقضاة متخصصين في الشريعة؛ وأن للمحكمة سجونها الخاصة بها، ولها حرسها وجهاز أمنها المجند من وحدات خاصة من قوات الحرس الثوري الإسلامي ووزارة الاستخبارات والأمن. وقد أعدمت المحكمة أكثر من 600 رجل دين وطالب علوم دينية منذ عام 1988، وجردت 2000

رجل دين آخرين من رتبهم الدينية وحظرت عليهم القيام بأعمال رجال الدين. كما عاقبت ما يزيد على 4000 رجل دين آخرين بأحكام جمعت بين الجلد والغرامة والحبس. ووفقاً لما تقوله اللجنة نفسها يقبع في سجون هذه المحكمة 3000 سجين، ثلثهم في سجن أموزيشجه ساحلي الشهير بسمعته السيئة في مدينة قم.[58]

من الناحية الفنية لا يمثل أمام المحكمة الخاصة برجال الدين إلا رجال الدين، وإن كان هناك استثناءات. فعلى سبيل المثال، قامت المحكمة في السنوات الأخيرة بمحاكمة عدد من الطلاب والكتّاب ومدرسي المدارس الفنية وآخرين ممن تحدوا السلطة الاحتكارية لرجال الدين المسيّسين. كما تُخضع المحكمة لرقابتها كتابات رجال الدين المحظورة المعارضة للخميني وتصادرها. وقد حظرت بهذه الطريقة عدة مئات من الكتب، من بينها كتب لمؤلفين أعلام كانوا مؤيدين للنظام سابقاً مثل منتظري وأذري القمي وصالحي نجف آبادي. وبحكم من المحكمة الخاصة برجال الدين ووزارة الاستخبارات أغلق المسؤولون في قم عدداً من المدارس والمعاهد الدينية التي كانت قد أقيمت بأموال التبرعات المقدمة لآيات الله العظمى المنتقدين للنظام، وقام المسؤولون أيضاً بإغلاق الحسابات المصرفية لآيات الله العظمى هؤلاء.[59] والمؤيدون الذين يحاولون إرسال تبرعاتهم إلى الحسابات المغلقة يعرضون أنفسهم للتحريات والمحاكمة من جانب المحكمة الخاصة برجال الدين. بالإضافة إلى ذلك تعامل المحكمة مسألة امتلاك صور لآيات الله العظمى هؤلاء على أنها عمل إجرامي مناوئ للثورة. وفيما يتعلق بشهري الصوم محرم ورمضان، تمارس المحكمة ضغوطاً هائلة على المجلس الأعلى للحوزة العلمية في قم لكي لا يرسل إلى القرى والمدن الإيرانية إلا الدعاة الذين يمتدحون خامنئي وسياساته. وينسحب الشيء ذاته على الأئمة في الحسينيات (وهي مراكز دينية ودراسية للشيعة العاديين). أما الذين ينتقدون خامنئي من دعاة هذه المراكز وأئمتها فيقوم النظام باستبعادهم فيعجزون عن كسب عيشهم كعلماء دين.[60]

الفصل الحادي عشر

المعارضة الإيرانية المسلحة في إيران وفي المنفى

ثمة جماعات وأحزاب إيرانية أصغر - يعيش أغلبها في المنفى - تكرس نفسها لمقاومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالسلاح، بهدف إطاحة النظام الحاكم أو انتزاع حكم ذاتي للأقليات العرقية أو الدينية منه.[1] غير أن معظم هذه الجماعات فقدت تأثيرها، بسبب طول سنوات المنفى التي عزلتها عن إيران، وبسبب الانشقاقات الداخلية التي مزقت أوصالها؛ فالمعارضة اليسارية القومية والملكية مثلاً تضم ما لا يقل عن أربعين جماعة مختلفة، لكن الجماعة الوحيدة صاحبة التأثير السياسي الحقيقي هي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، الذي أسس لنفسه مقراً في المنفى في شمال العراق، وله مكاتب فرعية في كل المدن الكبرى في أوربا. ويحظى هذا الحزب بتأييد المنظمة الدولية الاشتراكية، ويخوض الحزب، الذي يبلغ عدد المقاتلين فيه نحو 5000 مقاتل، حرب عصابات غير ناجحة حتى الآن ضد النظام الإسلامي في مناطق إيرانية متاخمة للعراق.[2] وقد نجحت وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية في تصفية الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عبدالرحمن قاسملو في فيينا عام 1989،[3] كما قتلت خليفته صادق شرفكندي في عملية تفجير سيئة الصيت لمطعم ميكونوس في برلين في أيلول/ سبتمبر 1992.

إن الدراسة الشاملة لكل جماعات المعارضة الإيرانية أو حتى معظمها ليس بالأمر الممكن في إطار هذه الدراسة المحدودة ولا هو بالأمر الضروري، نظراً لعجز معظم هذه الجماعات عن التأثير في مجريات الأمور في إيران، وإن بقي هناك فصيلان من المعارضة الإيرانية المسلحة جديران بالنقاش، هما جماعة السنّة الإيرانية، وجماعة مجاهدي خلق. وبينما تجتذب جماعة مجاهدي خلق باستمرار اهتمام المراقبين الغربيين من خلال محاولات الاغتيالات المدوية في إيران والحملات الإعلانية الماكرة

في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فإن نشاطات المعارضة السنية لا تلفت عموماً أنظار المراقبين الغربيين لإيران. غير أن وجود هذه الجماعة الأخيرة جدير بأن يولى مزيداً من الاهتمام لأن إيران دولة تتسم بالتنوع الديني والعرقي وتحيط بها العراق وتركيا وأفغانستان وأذربيجان وأرمينيا وتركمانستان وباكستان؛ ومعظمها دول سنية تتسم علاقاتها بإيران بالتوتر أو العداء، أو أنها أطراف في صراعات إقليمية أخرى. وهكذا فإن خطر انجراف إيران أو الطائفة السنية فيها إلى صراعات في المستقبل ليس أمراً عديم الأهمية. وللاطلاع على عرض عام لأهم جماعات المعارضة الإيرانية المسلحة انظر الشكل (17).

المعارضة السنية المسلحة: هل هي طابور خامس لطالبان في إيران؟

في منتصف آب/ أغسطس 1998 استولت مليشيات طالبان السنية المتشددة في أفغانستان على مزار الشريف، معقل عدوها "تحالف الشمال" الذي تدعمه إيران. وخلال عملية الحصار للمدينة قتلت طالبان أحد عشر دبلوماسياً وصحفياً إيرانياً، مما أشعل حرب تصريحات بين طهران وكابول، ونتيجة لذلك قامت كل من إيران وطالبان بتركيز أعداد كبيرة من القوات على الحدود، مما جعل الجارتين على شفا الحرب في أيلول/ سبتمبر 1998. وفي ذروة هذا الصراع صرح أحد المقربين من زعيم طالبان، الملا محمد عمر، لإيران أنه في حال وقوع هجوم عسكري إيراني فإن طالبان ستحرض السنة الإيرانيين المظلومين للتمرد على الحكومة الإيرانية.[4]

كان من شأن تهديد طالبان تسليط الضوء على وجود أقلية في إيران تخضع منذ عام 1979 لتمييز قاس ضدها؛ فإذا نشبت الحرب ونجح أحد الأعداء في تعبئة عناصر من هذه الأقلية كـ"طابور خامس" ضد نظام طهران، فإن الصراع الذي سيلي ذلك لن يحسم فقط نتيجة الحرب، وإنما قد يؤدي أيضاً إلى إشعال حرب أهلية مطولة أو صراع انفصالي داخل إيران. والحقيقة أنه لا يتحدث الفارسية في إيران إلا نسبة تراوح بين 50٪ و65٪ من مجموع الإيرانيين.[5] كذلك يعد الأذريون الشيعة من بين الأقليات العرقية الأهم في إيران، نتيجة للأهمية الجغرافية للمناطق التي يقيمون بها، وهم

يتحدثون التركية ويشكلون ما بين 20٪ و25٪ من سكان إيران، وهناك الأكراد والبلوش والتركمان، وكلهم من السنّة إلى حد كبير.[6] بالإضافة إلى ذلك تعيش التجمعات الأذرية والكردية والبلوشية والتركمانية على الحدود الإيرانية. ولهذا السبب كانت السياسة إزاء الأقليات دائماً من الأمور الحساسة عند كل من الشاه محمد رضا بهلوي والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بوحدة الدولة ـ الأمة وسلامتها. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تطلق الأنظمة القومية العربية مثل نظام صدام حسين في العراق، تسمية عربستان على إقليم خوزستان جنوبي إيران، والذي يوجد به سكان عرب كثيرون، وتدعي أنه جزء من العالم العربي.[7] ويسعى الأذريون الإيرانيون الذين يقيمون في المناطق الشمالية الغربية من إيران منذ عام 1991 إلى تقوية علاقاتهم ببني جلدتهم في الشمال في جمهورية أذربيجان التي نالت استقلالها حديثاً، وينطبق الشيء ذاته على التركمانيين المقيمين في المنطقة الشمالية الشرقية من إيران، والذين أقاموا من جديد علاقات أسرية وتجارية مع سكان تركمانستان منذ استقلال هذه الجمهورية عن الاتحاد السوفيتي عام 1991.[8] بالإضافة إلى ذلك لم تنقطع قط الاتصالات بين البلوش في المنطقة الجنوبية الشرقية من إيران وأقربائهم في المنطقة الغربية من باكستان، ولا انقطعت العلاقات بين الأكراد المقيمين في المنطقة الغربية من إيران وأقاربهم في شمال العراق.[9] وتبقى النسبة الحقيقية للسنّة في إيران غير واضحة، حيث تصر الحكومة الإيرانية على أنهم يمثلون ما بين 7٪ و8٪ من مجموع السكان، بينما يقول ممثلو الأقلية السنية إن عدد السنّة يتراوح بين 20٪ و25٪ من السكان،[10] ولعل الرقم الحقيقي أقرب إلى 15٪.[11]

ومنذ أن فرضت الأسرة الصفوية المذهب الشيعي بالقوة على الشعب الإيراني في القرن السادس عشر تم استبعاد السنّة من كافة المناصب الرئيسية في الدولة والمجالات الثقافية والمجتمع. وفيما يتعلق بالوضع السياسي والاجتماعي الممنوح للأقليات غير الشيعية في إيران، فلا يوجد فرق كبير بين سياسات النظام الملكي البهلوي وسياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبغض النظر عن الاختلافات في رموز الدولة فإن الهوية الثقافية القومية لإيران تحت النظامين لم تتغير، وظلت كما هي ثقافة شيعية فارسية

منقحة؛ إذ تنص المادة 12 من دستور عام 1979 على أن المذهب الشيعي الاثني عشري هو الدين الرسمي للدولة، وتنص المادة 10 على أن الفارسية هي اللغة الرسمية.

وفي عهد آية الله روح الله الخميني، أصبح المذهب عاملاً مهماً في الصراع بين الأكراد السنة والحكم الديني الشيعي.[12] ويدلل على هذه الحقيقة المصير الذي آل إليه أحمد مفتي زاده ومؤيدوه؛ فقد ولد مفتي زاده عام 1933 لأسرة سنّية جليلة من علماء الدين في مدينة سناندج بغرب إيران،[13] ودرس العلوم الدينية في المدينة نفسها ثم في كردستان العراقية، وأصبح بعدها أستاذاً مساعداً في قسم القانون بجامعة طهران. وفي هذه الجامعة واجه مشكلات مع السافاك في ستينيات القرن العشرين وتم اعتقاله أعواماً. كان مفتي زاده يدعو إلى الوحدة الإسلامية في إيران، وعقب إطلاق سراحه أسس منظمة سياسية صغيرة جداً هي "مكتب القرآن" في سناندج عام 1977، أنشأت لها مكاتب فيما بعد في كردستان.[14] وكان مفتي زاده يؤيد الثورة الإسلامية مما جعله يفر إلى طهران هرباً من مواطنيه الأكراد الانفصاليين الذين ناصبوه العداء بسبب تأييده للثورة.

تجاوز مفتي زاده دوره كأكبر داعية كردي للثورة الإسلامية من المذهب السني، فأسس في عام 1981 "المجلس المركزي لأهل السنة" الذي شمل علماء السنة من مناطق كردستان وبلوشستان وتركمانستان الإيرانية. غير أن الحكومة الإيرانية كانت ترى في هذا المجلس تهديداً للطابع الشيعي الغالب للنظام، الأمر الذي جعل مفتي زاده يفقد حظوة النظام.[15] وفي حزيران/ يونيو 1981، أدين مفتي زاده بتحدي مبدأ ولاية الفقيه ونشر الفكر الوهابي، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات في سجن إيفين بطهران،[16] وتوفي في 17 نيسان / إبريل 1991، بعد فترة قصيرة من إطلاق سراحه.[17] ويزعم بعض مؤيديه أن مسؤولي الأمن الإيرانيين وضعوا له سماً خلال سجنه، ولم يطلقوا سراحه إلا عندما أصبح موته وشيكاً.

ونتيجة للدور الهامشي الذي لعبه مفتي زاده في الصراع السياسي والعسكري الفعلي بين الحكومة والأكراد لا يظهر اسمه عموماً إلا في هوامش الأدبيات عن حركة

المعارضة الكردية ضد الخميني. ومع ذلك يعتبره الكثيرون من المعارضة السنية المسلحة الأب المؤسس لحركتهم، فقد كان أول من تحدى الادعاء الشيعي بأن الشيعة هم السلطة الوحيدة في إيران خلال نصف الألفية الأخيرة. وعلى عكس الشيخ عز الدين الحسيني، أهم وأشهر زعيم ديني كردي، لم يتعاون مفتي زاده مع الجماعات الكردية العلمانية اليسارية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أو الماركسية مثل المنظمة الثورية لكادحي كردستان إيران. وإنما كان هو ومؤيدوه، في تجمعهم حول مكتب القرآن، الوحيدين من كردستان الذين أيدوا الثورة الإسلامية، وإن كان مفتي زاده فقد حظوة النظام في النهاية.

يوضح شريط كاسيت مدته ثلاث ساعات سجلت عليه وقائع الاجتماع التأسيسي الأول للمجلس المركزي لأهل السنة، الذي عقد في مكان سري في 2 نيسان/ إبريل 1981، بعض مطالب السنّة في إيران.[18] وحضر الاجتماع بعض كبار رجال الدين السنّة من كل مناطق إيران، ومنهم الشيخ مولوي عبدالعزيز، "الأب الثاني المؤسس" للمجلس، والذي كان حينئذ زعيم السنة البلوش.[19] وقال مفتي زاده في كلمته الافتتاحية إن سنّة إيران يشعرون أن الخميني وأعوانه قد غرروا بهم وخانوهم؛ فقبل اندلاع الثورة الإسلامية عندما كان ممثلو الأقليات السنية يلتقون الخميني في المنفى، وافق آية الله الخميني على معاملة السنّة والشيعة على قدم المساواة في المستقبل، غير أنه تجاهل هذه الاتفاقات بعد قيام الثورة.[20] وكأن ذلك لم يكن كافياً، فقد وافق الخميني على دستور للجمهورية الإسلامية الإيرانية كان يعتبر السنة رسمياً «حصناً من حصون الكفر وانحرافاً خطيراً عن الصراط المستقيم للإسلام والقرآن».[21] كان هذا الدستور مصدر إحباط كبير للسنّة، وعلى الأخص المادة 12 التي تخل بوضع السنّة أمام الشيعة، فبدلاً من أن تقضي هذه المادة على التنافر بين الفريقين، عملت على تعميق الهوة القائمة بينهما منذ قرون. ووصف مفتي زاده وغيره من المسلمين السنّة المادة 12 بأنها مسيئة للغاية وطالب الحكومة بإلغائها، إلا أن طلبه قوبل بالرفض غير مرة، كما شكا.[22]

بيد أن إلغاء المادة 12 لم يكن إلا طلباً واحداً من جملة مطالب نادت بها الهيئة التأسيسية للمجلس المركزي لأهل السنة. وكانت المطالب الستة عشر للمجلس، كما

نادى بها مفتي زاده، كالآتي:

1. تجديد الأمة الإسلامية الموحدة واستئصال كل العوامل التي تؤدي إلى فرقتها.
2. إنشاء منظمة، هي المجلس المركزي لأهل السنة، للتركيز على مصالح الإيرانيين السنّة ونشاطاتهم.
3. إقامة مكاتب إقليمية للمجلس المركزي لأهل السنة.
4. القضاء على أي تمييز ضد السنّة يكون التحزب العرقي أو الطائفي أساسه، وأهم خطوة في هذا الاتجاه تعديل المادة 12 من الدستور.
5. إقامة مسجد سني في طهران يكون مكاناً للقاء والصلاة.
6. إنشاء معاهد دينية في المناطق السنية الإيرانية وتدريب مدرسي العلوم الدينية.
7. السماح بأنشطة الدعوة في المناطق السنية.
8. السماح بإدخال المقررات الدينية في المدارس السنية.
9. السماح بنشر صحيفة مستقلة تمثل مصالح السنّة الإيرانيين.
10. تقديم ضمانة دستورية تحظر الإساءة إلى الشخصيات الإسلامية الرئيسية والتشهير بها.[23]
11. تخصيص أوقات لبث برامج الدعوة الدينية السنية على التلفزيون والراديو الوطني والمحلي.
12. السماح باختيار إمام الجمعة والقضاة الشرعيين في كافة الأقاليم السنية من قبل السكان المحليين والمجلس المركزي لأهل السنة.
13. إعطاء السنّة أرباحاً من أنشطة التعدين وزراعة الأراضي في الأقاليم السنية.
14. إنشاء صلات مع المسلمين داخل إيران وخارجها لتعزيز الوحدة الإسلامية.
15. السماح للسنّة بإرسال الطلاب إلى المراكز الدينية في العالم الإسلامي.
16. أخيراً، الموافقة على أن تتطلب كافة قرارات المجلس المركزي لأهل السنة موافقة الشيخين مفتي زاده ومولوي عبدالعزيز.[24]

أثار طلب السماح بإنشاء مسجد سني قضية شائكة جداً في العلاقات بين السنّة والشيعة؛ إذ يوجد في طهران كنائس مسيحية لأكبر عدد من الطوائف، كالأرمنية والنسطورية والكلدانية والأرثوذكسية اليونانية والكاثوليكية والبروتستانتية وغيرها، بل يوجد بها أيضاً معابد يهودية، ومعابد للزرادشتيين عبدة النار ومعابد للهندوس، ولكن السنّة وحدهم هم الذين يحظر عليهم بشدة بناء مساجد خاصة بهم، وإن كان ذلك ليس مدوناً في القوانين. ويبرر رجال الدين الشيعة هذا الرفض بقولهم إن السنّة يستطيعون الصلاة في مساجد الشيعة، وإنهم لا يريدون تكريس الفرقة القائمة بالفعل بين السنّة والشيعة ببناء مساجد منفصلة، تجعل الشُقة أكثر وضوحاً. ويحتج السنّة في المقابل بأن الفقه السني لا يجيز الصلاة في مساجد الشيعة، بسبب وجود خلافات غير ظاهرة، وإن كانت مهمة جداً عند كثير من السلفيين، في شعائر العبادات مثل الوضوء. وقد حاولت حركة حرية إيران الإسلامية الليبرالية، التي كانت مسؤولة عن الحكومة عام 1979 وسعت لبناء مسجد سنّي في طهران، التغلب على التمييز ضد السنّة في إيران، غير أن جميع محاولاتها باءت بالفشل.[25] وفي رأي إبراهيم يزدي القائد الحالي للحركة، يكمن السبب في هذا الفشل في تنامي سلطة التقليديين الشيعة في دائرة رجال الدين الحاكمين شيئاً فشيئاً، مما أسفر عن إعطاء الثورة صبغة شيعية أكبر مما هي فعلياً على حساب طابعها الإسلامي العام.[26]

كانت أجهزة أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى أوائل التسعينيات تُبقي التوتر في العلاقات بين السنة والشيعة تحت سيطرتها إلى حد كبير وبعيداً عن أعين الشعب. ولكن عقب حل المجلس المركزي لأهل السنة عام 1982 تدهورت العلاقات بين الأقليات السنية والحكومة الإيرانية بدرجة لا تخطئها العين. ويبقى الصراع محصوراً بالدرجة الأولى في كردستان ومحافظتي سيستان-بلوشستان وخراسان، التي أصبح فيها الآن أغلبية من السكان السنة، وفقاً للباحث أوليفر روي (Oliver Roy)، بسبب تدفق اللاجئين الأفغان.[27] وفي عام 1994 وقعت مظاهرات عنيفة وتفجيرات في مدينتي زاهدان ومشهد، عاصمتي محافظتي بلوشستان وخراسان على التوالي، بعد أن قامت حكومة المدينة بتدمير مسجد فيض السنّي في مشهد في العام السابق.[28] ورغم

أن خراسان تضم على الأرجح أغلبية سنية فإن مشهد تحتوي ضريح الإمام الثامن علي موسى الرضا، ويحج إليها كل عام ثمانية ملايين شيعي لزيارة الضريح، ولذلك فإن عاصمة المحافظة هي أهم محج في إيران كما أنها ثاني أكبر مدينة فيها. وفي أعمال العنف ومعارك الشوارع التي أعقبت هدم المسجد السنّي في مشهد اعتقلت قوات الأمن الإيرانية أكثر من خمسمئة ناشط سنّي في زاهدان.[29]

وفي 20 حزيران/ يونيو 1994، وعقب أشهر من إخماد النظام لأعمال العنف هذه، انفجرت قنبلة في فناء مصلى بضريح الإمام الرضا أودت بحياة 26 شخصاً على الأقل.[30] وعلى الفور اتهمت الحكومة الإيرانية منظمة مجاهدي خلق بتدبير الهجوم وسرعان ما قدمت للشعب أفراداً زعمت أنهم اقترفوا هذا العمل، رغم أن مجاهدي خلق نفت أي تورط لها في التفجير.[31] وبعد مرور شهر على الهجوم أعلنت جماعة سنية مجهولة تطلق على نفسها الحركة الإسلامية الإيرانية مسؤوليتها عن هجوم مشهد وعن هجوم آخر على مسجد مكي في زاهدان في شباط/ فبراير 1994. غير أن الحكومة الإيرانية ظلت تعتبر مجاهدي خلق مسؤولة عن كلا الهجومين، ربما للفت الأنظار بعيداً عن وجود حركة مقاومة طائفية لأقلية عرقية، هي البلوش. ومع ذلك أشارت بعض الأدلة المقنعة إلى وجود دعم لوجستي قدمته جماعة باكستانية تدعى "جيش الصحابة" لمقترفي التفجيرات.[32] وتتحاشى طهران حتى الآن اتهام باكستان علانية بدعمها لهذه الجماعة رغبة منها في الحفاظ على سياستها الخارجية المبنية على تخفيف حدة التوترات وتحسين العلاقات الخارجية مع جيرانها.[33]

وعقب أحداث العنف الدامية في بلوشستان عام 1994 مباشرة، أميط اللثام عن جماعة سنية أخرى مسلحة تطلق على نفسها اسم المعارضة السنية المسلحة،[34] وهي جماعة تأسست في منتصف الثمانينيات في بيشاور بباكستان، ويعتقد أنها تدير معسكر تدريب عسكري للسنّة الإيرانيين على المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان وإيران. ينقسم البلوش إلى قبائل عديدة تقيم في الأقطار الثلاثة.[35] ويحتفظ عناصر المقاومة البلوشية السنية في إيران بصلات وثيقة مع بني جلدتهم في الدول المجاورة، وتتراوح دوافعهم في المقاومة بين دوافع دينية وأخرى اقتصادية. وأحد مصادر الدخل التي

يعتمد عليها البلوش المقيمون في المناطق الحدودية القاحلة منذ القدم هو تهريب الممنوعات، ولاسيما المخدرات. وغالباً ما يتم نقل الأفيون والحشيش من أفغانستان وباكستان عبر إيران وتركيا في الطريق إلى أوربا.[36] ولكن منذ أن بدأت إيران وباكستان تتعاونان على مكافحة تجارة المخدرات زادت التوترات في محافظة سيستان-بلوشستان. وعلى الرغم من وجود جيش ضخم وعناصر للشرطة وحظر تجوال ومتاريس على الطرق وعمليات دهم من الشرطة، فإن الحكومة المركزية الإيرانية عجزت عن فرض سلطاتها على المنطقة المحيطة بزاهدان إلا بشكل محدود.

تتكون المعارضة السنية المسلحة من جناحين منفصلين، وتنقسم إلى جماعات فرعية عديدة، تعمل كلها على تنفيذ برنامج المجلس المركزي لأهل السنة الذي يرأسه أحمد مفتي زاده. أحد هذين الجناحين يحصل على التمويل والإمدادات من بغداد، ويقوم بتجنيد مهربي السلاح والمخدرات، وكما تقول مجلة **الوسط** العربية الأسبوعية، فإن هؤلاء المهربين مدججون بأسلحة مضادة للدبابات ومدافع مضادة للطائرات وصواريخ أرض-جو تطلق من أسلحة محمولة على الأكتاف. أما الجناح الآخر فيتكون من طلبة العلوم الدينية السنة من إيران والذين يدرسون أو درسوا في المعاهد الدينية في باكستان. وقد سعى هؤلاء في السنوات الأخيرة بصورة متزايدة إلى التعاون مع الجناح الذي يدعمه العراق أملاً في الحصول على تمويل أفضل وإعداد عسكري أكبر.[37]

بيد أن هناك حركة تفوق المعارضة السنية المسلحة في الأهمية، تلك هي الحركة الإسلامية الإيرانية التي سبق ذكرها في معرض الحديث عن التفجير في مشهد. ووفقاً لما يقوله المتحدث باسمها أبوبكر الخراساني يمكن إرجاع أصول الحركة إلى المجلس المركزي لأهل السنة عام 1981.[38] ويقول الخراساني إن احتجاج المجلس المركزي لأهل السنة موجه بالدرجة الأولى إلى المادة 12 من دستور عام 1979، التي تعتبر المذهب الشيعي الاثني عشري الدين الرسمي للدولة وتساوي السنة بالزرادشتيين واليهود والمسيحيين. كما يقول الخراساني إن مفتي زاده ومولوي عبدالعزيز اعتبرا ذلك نكثاً للوعد الذي قطعه الخميني على نفسه بالمساواة بين الشيعة والسنّة. ولم يكن السنة مستعدين لموجات الاعتقالات التي نالت من مفتي زاده وزعمائهم الآخرين عقب

تأسيس المجلس المركزي لأهل السنة، غير أن الأعضاء المؤسسين للمجلس الذين أفلتوا من هذه الاعتقالات تمكنوا من تنظيم صفوفهم، وأخذوا ينشئون خلايا سرية في المناطق السنية في إيران. ويعتقد أن المنظمة التي يقول الخراساني إنها تنقسم إلى جناحين، أحدهما عسكري والآخر سياسي، هي الأنشط في كردستان وبلوشستان وخراسان.[39] وفي رأي الخراساني كان تدمير مسجد فيض في مشهد مثالاً نموذجياً على المعاملة التي يلقاها السنّة في إيران.[40] وحتى اليوم ورغم أن السنّة يفضلون حلاً سياسياً لهذا الصراع، تستمر الحكومة في رفض أي حوار جاد معهم، فلم تترك لهم خياراً إلا النضال المسلح، وقد تعهدوا باستمراره حتى تقر الحكومة مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين الشيعة والسنة، وتحجم عن التشهير بالمذهب السني في وسائل الإعلام وفي المؤسسات التعليمية في الدولة وفي السياسة، وأن تسمح ببناء مساجد سنية في طهران وقم ومشهد ومدن أخرى في إيران، وأن تفرج عن كل علماء الدين السنة المعتقلين.[41]

وهناك بالإضافة إلى الحركة الإسلامية الإيرانية والمعارضة السنية المسلحة جماعة معارضة سنية ثالثة يطلق عليها منظمة مجاهدي أهل السنة في إيران. ووفقاً لمنشورين صدرا عنها عام 1990 باللغة العربية،[42] فقد تأسست هذه المنظمة عام 1986 في باكستان على أيدي مجموعة من علماء الدين وطلبة العلوم الدينية السنة في إيران.[43] ويقول هذان المنشوران إن الهدف الأول للحكومة الإيرانية هو تشييع الإيرانيين السنة بممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية ثقافية مستمرة عليهم.[44] ويذكر واضعو المنشورين قائمة من القادة السنة الذين اعتقلوا بتهم معاداة المذهب الشيعي، وكونهم دعاة وهابيين وعملاء للمملكة العربية السعودية أو العراق، كما تتطرق القائمة إلى القادة السنة الذين اختفوا.[45] ويظهر عدد كبير من هذه الأسماء أيضاً في التقارير التي تصدرها منظمة العفو الدولية، المعنية بحقوق الإنسان في العالم، عن إيران.[46]

ومن الأمثلة التي تشهد على احتدام الصراع بين السنّة والشيعة أعمال العنف الدامية التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر 1996 في محافظة كرمانشاه السنية الكردية، وراح ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى، والتي اشتعلت شرارتها بعد وفاة الملا

محمد ربيعي؛ [47] وهو كاتب سنّي كان أيضاً إمام وخطيب الجمعة في مسجد الشافعي في عاصمة المحافظة. وقد توفي ربيعي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1996 في ظروف غامضة. وبينما كان الموقف الرسمي للحكومة هو أن ربيعي أصيب بأزمة قلبية أودت بحياته فقد اتهم أنصاره الحكومة بأنها دست له السم عقاباً له على عناده السياسي. [48] وأثناء مراسم تشييع جنازته في مدينة باوه اندلعت المواجهات العنيفة مرة أخرى بين قوات الأمن والمتظاهرين، وقتل فيها عدد غير معروف من المتظاهرين بالإضافة إلى أحد ضباط الشرطة الإيرانيين. ولم تنحسر في أثناء فترة رئاسة محمد خاتمي عمليات اغتيال الكتّاب السنة التي تحمِّل رابطة أهل السنة في إيران، الموجودة في المنفى في لندن، أجهزة المخابرات الإيرانية المسؤولية عنها. [49] وأحدث هذه العمليات، ولعلها ليست الأخيرة، مصرع إمام الجمعة الشهير مولوي بخش ناروهي في زابُل بالقرب من الحدود مع أفغانستان، على أيدي مجهولين في بداية حزيران/ يونيو 1998. [50]

على الرغم من ادعاءات الوحدة الإسلامية التي تتشدق بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية فإن الواقع العملي هو أنها سعت إلى "تشييع" إيران إلى أبعد مدى ممكن، وقد لقيت هذه السياسة تأييد رجال الدين الشيعة التقليديين الذين دأبوا منذ عام 1979 على تأييد بعض المبادئ الأيديولوجية للثورة، مثل الوحدة الإسلامية، أو على الأقل ترديد ذلك، من أجل البقاء في السلطة. وتظهر عملية التشييع هذه، على سبيل المثال، في التشريع الدستوري الذي يقول إن المذهب الشيعي هو الدين الرسمي للدولة، كما تظهر في احتكار الشيعة لكافة المناصب في السلطة. وقد أسهم التهميش السياسي والاجتماعي للأقليات السنية التي تزداد أهميتها الديمجرافية منذ عام 1979، وخصوصاً الأكراد والبلوش، في زيادة الصراع الديني العنيف بين السنّة والشيعة. ويحمل ذلك على المدى المتوسط قدراً كبيراً من المخاطرة المحتملة لسلامة ووحدة الأراضي الإيرانية وتماسك الدولة ـ الأمة. ويمكن القضاء على الاتجاهات الانفصالية بين بعض الحركات السنية في إيران بمنح حكم ذاتي إقليمي محدود للسنّة. على أنه لا يبدو من المرجح أن يجرؤ أحد الإصلاحيين مثل الرئيس خاتمي على محاولة ذلك، مهما بلغت جرأته لأنه – في نظر خصومه – سيفتح على إيران بوابة جحيم. وإن حدث ذلك فسيكون من

الصعب إن لم يكن من المستحيل على خاتمي أن يتجنب الدخول في صراعات محتدمة مع رجال الدين الذين ينتمون إلى اليمين التقليدي في الحكم، ومؤيديهم في مؤسسات الدولة وهيئاتها والمنظمات الثورية.[51]

منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

لقد تنبأت المعارضة الإيرانية المسلحة في المنفى بالانهيار الوشيك للجمهورية الإسلامية الإيرانية في عدد لا يحصى من المرات منذ تأسيس الجمهورية في عام 1979. ومنذ عام 1981 كانت أكثر النبوءات صخباً فيما يتعلق بالمصير المحتوم، والتي كانت تسمع في أوساط طيف واسع من المعارضة في المنفى، تصدر عن منظمة مجاهدي خلق (مجاهدي الشعب) المسلحة والتي تمثل قوى المعارضة الوحيدة الأكثر تنظيماً وقوة. ولا تملك منظمة مجاهدي خلق القوة العسكرية أو السند الضروري بين الشعب الإيراني لكي تمثل أي تهديد حقيقي للنظام ناهيك عن إطاحته. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب الأيديولوجية الموحدة للمنظمة، وبنيتها التنظيمية المتوائمة وسنوات الخبرة الطويلة التي قضتها في النضال السري المسلح، فإن المنظمة هي حزب المعارضة الوحيد الذي نجح مراراً في القيام بهجمات إرهابية مذهلة في إيران، مثل اغتيال المدير السابق لسجن إيفين في آب/ أغسطس 1998.[52]

ويتصف تاريخ مجاهدي خلق بالتنوع؛ فبعد أن تأسست المنظمة في طهران عام 1965 على أيدي عدد من مثقفي الطبقة الوسطى الشباب، طورت المنظمة ونشرت أيديولوجية انتقائية في نهاية الستينيات تجمع بين عناصر من الإسلام والشيوعية. ويقوم أول مرتكز أيديولوجي لهذه المنظمة على تحليل مؤسسيها لتاريخ الإسلام والشيعة الأوائل؛ ففسرت هذا التاريخ على أساس أنه حركة احتجاج اجتماعية ثورية موجهة ضد قمع الدولة والاستغلال الطبقي. ومن هذا المرتكز أيضاً تستقي المنظمة تمجيدها للشهادة. أما المرتكز الثاني فيقوم على النظريات الماركسية الكلاسيكية عن الصراع الطبقي والحتمية التاريخية ومفاهيم الماركسية الجديدة عن حرب العصابات والبطولات الثورية على نهج تشي جيفارا وهوشي منه. وقد تأثرت أيديولوجية "مجاهدي خلق"

أيضاً بتعاليم الدكتور علي شريعتي، وهو عالم اجتماع كان شخصية معروفة بصورة استثنائية بين أوساط الشباب الإيراني والطلاب أثناء السبعينيات. وقد طور شريعتي أيديولوجية ثورية في طبيعتها الأساسية، بشكل يتماشى مع الإسلام. وقد برر فيها مطالبة الطليعة الإسلامية المثقفة بالسلطة؛ فهذه الطليعة، وليس رجال الدين، هي التي ستجلب الخلاص الدنيوي لمن يؤمنون بالمذهب الشيعي.[53]

وقد اتبعت مجاهدي خلق منذ البداية استراتيجية مزدوجة مستخدمة الكفاح المسلح والدعاية السياسية لتحقيق أهدافها. وبدأت في نهاية الستينيات في تأسيس خلايا صغيرة سرية ومسلحة وتحظى بصلات مع نظام البعث العراقي ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما قامت بإرسال أعضائها لتلقي التدريب على حرب العصابات في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وسوريا والأردن. وفي الفترة 1972 ـ 1975 شنت منظمة مجاهدي خلق هجمات بالقنابل ليس فقط ضد مؤسسات نظام الشاه، ولكن أيضاً ضد الممثلين التجاريين والأفراد العسكريين الأمريكيين. وقد كان مقتل ستة من الضباط ورجال الأعمال الأمريكيين في ذلك الوقت جزءاً من حرب المنظمة ضد نظام الشاه الذي اتهمته بأنه مجرد أداة للإمبريالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعتقل جهاز السافاك في عام 1972 عدداً كبيراً من قياديي المنظمة، فأعدم بعضاً منهم وسجن الباقين حتى بداية عام 1979. وكان ضمن المجموعة الأخيرة القائد المستقبلي لمنظمة مجاهدي خلق مسعود رجوي. وقد قادت التناقضات الأيديولوجية بين الإسلام والماركسية في عام 1985 إلى انقسام في المنظمة؛ فانشق فصيل ماركسي خالص، هو "فدائيي خلق" (فدائيو الشعب)، عن مجموعة رجوي التي كانت مغالية في إسلاميتها. وإبان الاضطراب الثوري في مطلع كانون الثاني/ يناير 1979 أطلق سراح قادة مجاهدي خلق الذين كانوا في الحبس ونجحت المنظمة في الاستيلاء على أعداد كبيرة من الأسلحة الحكومية.

وكما كانت الحال مع المجموعات الأخرى ضمن حركة المعارضة الواسعة للشاه، ساندت مجاهدي خلق آية الله الخميني. وخلافاً للبعض الآخر من كبار رجال الدين الإيرانيين الثوريين، احتفظ الخميني بمسافة حساسة بينه وبين مجاهدي خلق أثناء فترة

منفاه.[54] وبعد أشهر قليلة على سقوط الشاه، بدأ يتزايد النفور المتبادل بين رجال الدين الثوريين الراديكاليين الذين التفوا حول الخميني - والذين كانوا يقضون بالتدريج على القوى السياسية الأخرى - ومجاهدي خلق. واستمر هذا التطور على الرغم من قيام 400 طالب جامعي من "أتباع خط الإمام" باقتحام السفارة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، وهو العمل الذي ساندته منظمة مجاهدي خلق بقوة. وقد مهدت نزعة معاداة أمريكا (anti-Americanism) المتطرفة التي نادت بها مجاهدي خلق منذ عام 1979 الطريق أمام صبغ الثورة بالراديكالية المتجددة، وهذه غاية حققها الطلاب بالاستيلاء على السفارة الأمريكية، الأمر الذي أسفر بدوره عن القضاء على كل القوى الليبرالية المتبقية في إيران. وفي الصراع السياسي الذي تلا ذلك، استغلت مجاهدي خلق نزعتها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع عضويتها وشعبية تنظيمها. ونتيجة لذلك، أدانت مجاهدي خلق قرار الخميني بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في كانون الثاني/ يناير 1981 على أساس أنه "تراجع" و"استسلام".[55]

في 20 حزيران/ يونيو 1981 دخلت مجاهدي خلق والرئيس أبوالحسن بني صدر، الذي عزله الخميني، في صراع من أجل السلطة ضد أنصار الخميني؛ فنتج عن ذلك بعد شهر فرار مسعود رجوي وبني صدر إلى باريس. وفي الفترة حزيران/ يونيو- أيلول/ سبتمبر 1981 أخذت مجاهدي خلق تمطر إيران بموجة من الهجمات بالقنابل ومحاولات الاغتيال التي قتل فيها أو جرح عدد من كبار الساسة في نظام الخميني. وبصورة عامة، ينسب الهجوم بالقنابل الذي وقع في 28 حزيران/ يونيو 1981 على المكاتب الرئيسية للحزب الجمهوري الإسلامي الحاكم، والذي قتل فيه 74 من كوادر النظام القيادية، إلى مجاهدي خلق. وقد قوبلت موجة الرعب التي أطلقتها مجاهدي خلق برد مساو في القسوة من جانب الحكومة؛ فأعدم النظام في طهران حتى نهاية عام 1981، وبعد ذلك في بعض الحالات، الآلاف من مؤيدي مجاهدي خلق الفعليين أو المشتبه فيهم. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 20 حزيران/ يونيو وحتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 1981 فقط تم تنفيذ حكم الإعدام بنحو 2946 شخصاً، بينما تتحدث مجاهدي خلق عن 7746 حالة إعدام.[56] من ناحية ثانية،

تفاخر مجاهدي خلق بأنها نفذت 868 "إعداماً ثورياً" أو اغتيالاً لمؤيدي النظام بين أواخر حزيران/ يونيو وأواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1983.[57]

أسس مسعود رجوي في منفاه في باريس عام 1981 تنظيم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذي ضم في البداية أتباع بني صدر والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومجموعات معارضة قومية ويسارية متنوعة أخرى. غير أنه بحلول عام 1986، انشقت معظم هذه القوى عن المجلس بسبب أسلوب رجوي الاستبدادي في القيادة إلى حد كبير. ولم يكن هذا الأسلوب هو السبب الوحيد لانشقاق هذه القوى عن مجاهدي خلق؛ إذ إن قرار رجوي بربط المجلس بالعراق، الذي كان وقتها متورطاً في حرب مع إيران، يعتبر سبباً آخر. وعلى الرغم من أن الكثير من الإيرانيين كانوا قد فقدوا سلفاً تعاطفهم المبدئي مع نظام الخميني في طهران، فقد اعتبر هؤلاء المنشقون ربط المجلس بالعراق عملاً يدخل في باب الخيانة العظمى. وفي حزيران/ يونيو 1986 أجبرت الحكومة الفرنسية - تحت ضغط من طهران - رجوي على مغادرة البلاد. وقد قبل رجوي بعدها، مع نحو ألف من أعضاء منظمة مجاهدي خلق، عرضاً من صدام حسين بالانتقال إلى بغداد.[58]

وكانت منظمة مجاهدي خلق تتلقى دعماً سياسياً وعسكرياً ومالياً من النظام العراقي منذ عام 1982؛ وقد أبقت المنظمة على 3 آلاف ـ 5 آلاف فرد مما يسمى جيش التحرير الوطني في العراق منذ عام 1986. ويسيطر رجوي بمفرده على مجاهدي خلق والتي حولها إلى نوع من تقديس الفرد على الطراز الستاليني وجعلها تتمركز حول ذاته.[59] وتعد قوة مجاهدي خلق القتالية ضعيفة، كما اتضح من الهجوم العسكري الفاشل على الجيش الإيراني في مناطق الحدود الغربية لإيران في حزيران/ يونيو 1988. ويبدو أن وحدات مجاهدي خلق العسكرية تناسب فقط أداء وظيفة قوات شبه عسكرية؛ فعلى سبيل المثال، قدمت وحدات مجاهدي خلق مساعدات فعّالة لقوات صدام في عمليات القمع العنيفة للانتفاضات الكردية التي اشتعلت في آذار/ مارس 1991 في شمالي العراق.[60] ودون مواجهة أي عوائق، واصلت مجاهدي خلق خلال التسعينيات هجماتها الإرهابية الدامية ضد مؤسسات حكومية إيرانية مهمة وضد

مسؤولي الدولة داخل إيران دون اعتبار للخسائر الإضافية وسط السكان المدنيين. وأصبح الكثيرون حتى ممثلو الحكومة الإيرانية والموظفون الرسميون هدفاً للهجمات العنيفة التي شنتها المنظمة في التسعينيات سواء كانوا مسافرين إلى دول غربية أو مستقرين فيها. من ناحية ثانية، لم ينحصر رد الحكومة الإيرانية على عمليات مجاهدي خلق في القيام بضربات صاروخية وجوية متفرقة على معسكر أشرف، وهو مقر قيادة مجاهدي خلق بالقرب من بغداد؛ فقد نجحت المخابرات الإيرانية أيضاً في تصفية العديد من الأعضاء المهمين في كادر مجاهدي خلق المقيمين في الغرب.[61] واليوم، بعد 19 عاماً من طرد مجاهدي خلق من إيران، لاتزال تملك مصادر مالية مهمة. ويعتقد أنها كانت تتلقى 80 مليون دولار أمريكي شهرياً من نظام بغداد بين أواخر عام 1982 وبداية عام 1990، ويعتقد أيضاً أنها استثمرت أموالها بنجاح في شبكة متنوعة من الشركات التجارية في سويسرا ودول جنوبي أفريقيا. وتقدر المصادر نفسها أن السندات والأوراق المالية التي كانت في حيازة مجاهدي خلق في عام 1997 بنحو 500 مليون دولار أمريكي.[62]

ونجحت منظمة مجاهدي خلق باستخدام آلتها الدعائية الذكية والغزيرة، في جذب انتباه جزء كبير من الإعلام الغربي وتضليله؛ فقد عرضت على الصحفيين الغربيين ما يسمى "البرلمان الإيراني في المنفى" وهو واجهة ديمقراطية قامت بانتخاب مريم رجوي، زوجة مسعود رجوي، لتكون "الرئيس الإيراني في المنفى". ويأتي النواب إلى هذا البرلمان من المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في بغداد، وهو تنظيم معارض تسيطر عليه مجاهدي خلق. وتعتبر مكاتب مجاهدي خلق الخارجية التي يبلغ عددها 170 مكتباً ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى آلة مجاهدي خلق الدعائية الدولية، وقد تأسست هذه المكاتب منذ عام 1981 في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والشرق الأدنى، وتقوم بالتنسيق بين نشاطاتها المتنوعة فيما وراء البحار.

توزع مجاهدي خلق - كجزء من حملتها الدعائية العامة - العديد من المنشورات والتقارير والكتب والنشرات والخطابات المفتوحة للتأثير في الإعلام الغربي والبرلمانيين الغربيين. وتكمل هذه الحملات الدعائية بالتظاهرات الجماهيرية والمسيرات التي يقوم

بها مؤيدوها، بالإضافة إلى البرامج التلفزيونية والحفلات الموسيقية التي يشارك فيها أشهر الموسيقيين الإيرانيين. وحتى تكسب الجمهور الغربي إلى جانبها وتطرح نفسها كبديل للحكومة الإيرانية الحالية، تعمل بلا كلل على تصوير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بصورة سلبية، بالتركيز - مثلاً - على الجهود التي تبذلها إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وفتوى الخميني التي تنادي بقتل الكاتب سلمان رشدي، ومعارضة إيران لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية. وفي محاولة لمحو تاريخ مجاهدي خلق المعادي للغرب، تزعم اليوم أنها تدافع عن المبادئ والقيم الغربية بما في ذلك الديمقراطية والعلمانية والملكية الفردية واقتصاد السوق وحماية حقوق المرأة. ومما يثير الاهتمام أن تحول مجاهدي خلق الجذري المفترض عن مبادئها الأيديولوجية السابقة حدث دون أي مناقشة عامة، ولا يوجد أي دليل على ذلك التغيير في أي من الوثائق التي تنشرها المنظمة. وتثير هذه الحقيقة أسئلة تتعلق بمصداقية التحول الأيديولوجي للمنظمة. وتتقوض مصداقية مجاهدي خلق بشكل إضافي لأنها تنكر صحة أجزاء أساسية من تاريخها مثل استعمالها العنف في الماضي ومعاداتها للصهيونية.[63] وتلقي الكثير من التقارير الموثوقة، التي تقول إن المنشقين عن مجاهدي خلق يزج بهم في السجون ويتعرضون للتعذيب، مزيداً من الشك على الروح الديمقراطية للمنظمة.

في أواخر عام 1993 سافرت مريم رجوي مع مجموعة من المتخصصين في الدعاية السياسية من بغداد إلى باريس في محاولة جديدة لكي يكسبوا دعم الدول الغربية الكبرى لقضية مجاهدي خلق. وقد أطلقت مجاهدي خلق بالتزامن مع ذلك حملة لتحسين مظهرها المشوه في أعين الإيرانيين المتشككين في النظام والذين يعيشون في بلاد أجنبية، ومعظم هؤلاء كانوا ينظرون إلى المنظمة كحركة شمولية إرهابية. وقد أسست نشرة أسبوعية جديدة بلندن اسمها **إيران زمين**، وحاولت عمداً الظهور بمظهر حركة معتدلة ووطنية. وعلى أي حال، فشل المشروع بعد ثلاث سنوات فقط؛ وفي أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1996، منعت فرنسا مريم رجوي من العمل في الأنشطة السياسية داخل فرنسا وأعلنت أنها شخص غير مرغوب فيه. وكرد فعل على ذلك، أمر مسعود

رجوي بإغلاق عدد كبير من مكاتب مجاهدي خلق وبوقف أنشطتها الدعائية في الغرب، كما أمر زوجته ومعظم أنصار مجاهدي خلق بالعودة إلى بغداد. [64]*

يبدو أن مجاهدي خلق، إثر هذه الانتكاسات لهجماتها الدعائية في الغرب، كرست نفسها في السنوات الأخيرة بدرجة أكثر شدة للكفاح المسلح ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فعلى سبيل المثال، يعتقد أن خمساً وأربعين خلية للإرهاب والتخريب تابعة لمجاهدي خلق تسللت إلى داخل إيران في شباط/ فبراير 1997، وتتألف كل خلية من أربعة أفراد أمدَّهم العراق بالوثائق الرسمية المزورة والمتفجرات.[65] وقد بلغت هذه الجهود ذروتها باغتيال قائد القوات البرية الإيرانية الجنرال سعيد شيرازي في نيسان/ إبريل 1999. وإجمالاً، تدهور وضع منظمة مجاهدي خلق بسرعة؛ فبعد أن أجبرت المنظمة على التراجع إلى مقرات قيادتها الرئيسية في العراق - وهي دولة نبذتها معظم الدول الغربية وفرضت عليها الأمم المتحدة عقوبات مع حظر تجاري منذ عام 1991 - تبدو المنظمة على نحو متزايد وكأنها أصبحت بلا حول ولا قوة. وفي المفاوضات الاقتصادية والسياسية بين إيران والعراق، تعمل مجاهدي خلق والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو مجموعة عراقية معارضة تدعمها إيران، كبيادق تستعملها كل من بغداد وطهران لممارسة الضغط على الطرف المضاد. وتراقب قيادة مجاهدي خلق في العراق بقدر متنام من الشك والخشية الاتصالات بين طهران وبغداد التي ازدادت منذ صعود خاتمي إلى السلطة. وقد تحقق بعض التقدم مؤخراً فيما يتعلق باثنين من العوائق الكبيرة في طريق تحسين العلاقات بين العراق وإيران هما: تبادل أسرى الحرب الإيرانية ـ العراقية وعودة زيارات الحجاج الإيرانيين إلى المدن الشيعية المقدسة في العراق؛ فقد سمح للحجاج الشيعة الإيرانيين في منتصف عام 1998 بالسفر إلى العراق لأول مرة منذ عام 1980. وتدرك قيادة مجاهدي خلق في بغداد أن نظام صدام سوف يقوم بتصفيتهم فوراً وبلا رحمة إذا حدث تقدم حقيقي في العلاقات بين العراق وإيران.

* تجدر الإشارة إلى أن حركة مجاهدي خلق قامت بعد سقوط نظام صدام حسين بنقل مقر قيادتها السياسية إلى باريس. وقد قامت السلطات الفرنسية في 17 حزيران/ يونيو 2003 بحملات دهم لمقرات الحركة في باريس وأوقفت عدداً من كوادرها، وعلى رأسهم مريم رجوي زوجة زعيم الحركة مسعود رجوي. (المحرر)

في الخلاصة، حولت مجاهدي خلق نفسها منذ طردها من إيران، إلى طائفة سياسية ـ دينية لا تملك أي فرصة للاستيلاء على السلطة في إيران.[66] وترفض الأغلبية العظمى من الإيرانيين في داخل البلاد وخارجها مجاهدي خلق بسبب دعمها لبغداد أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، وأيضاً بسبب تحالفها المستمر مع صدام. ونتيجة لذلك، لا تملك إلا قاعدة محدودة من القوة في إيران. علاوة على ذلك، إذا قدر لمنظمة مجاهدي خلق أن تمسك بزمام السلطة في طهران – على الرغم من أن هذا أمر مستبعد جداً – فربما يكون من المتوقع أن تؤسس حكومة تدار بالطريقة نفسها التي تدار بها الحركة في المنفى، أي بواسطة دكتاتورية الحزب الواحد الشمولية. وقد عرض تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية في عام 1994 هذا التقييم، الذي يتصف بالقسوة والدقة في آن معاً، لفرص مجاهدي خلق المحتملة، بالقول: «لا تمثل مجاهدي خلق، التي يحتقرها أغلبية الإيرانيين وتفتقر إلى الديمقراطية بشكل أساسي، بديلاً قابلاً للاستمرارية للحكومة الحالية في إيران».[67]

الشكل (17)

جماعات المعارضة الإيرانية المسلحة الرئيسية في الخارج

الفئة	ملكيون	إسلاميون ـ ماركسيون	أكـراد	سنّـة
الجماعة (الجماعات) الرئيسية	عديدة (نحو 40 جماعة)	مجاهدي خلق	الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني	عديدة
الزعيم	زعماء عديدون	مسعود رجوي	حسن زاده	زعماء عديدون
الصحيفة الناطقة باسمها	**كيهان** و**نمروز** (مقرهما في لندن)	**المجاهد** (للكوادر الداخلية في بغداد فقط)، و**إيران زمين** (أقفلت عام 1998)	لا يوجد	لا يوجد
الأهداف السياسية	إعادة النظام الملكي، كملكية دستورية ـ برلمانية (**كيهان**) أو كنظام عسكري أوتوقراطي شمولي (**نمروز**)	إقامة حكومة الحزب الواحد الشمولية بزعامة مسعود رجوي والحفاظ على واجهة برلمانية ديمقراطية (حظر الأحزاب)	حكم ذاتي كردستاني في دولة إيرانية اتحادية وديمقراطية	مساواة اجتماعية وقانونية للسنة في إيران مع الأغلبية الشيعية
درجة/ شكل التنظيم	منقسم إلى حد بعيد	حزب على درجة عالية من الانضباط والتنظيم يصطبغ بطابع شمولي متمركز حول مسعود رجوي	منظم بشكل جيد	غير متسقة
الطابع العملي	أغلبها غير عنيفة، ولا تحظى بشعبية كبيرة وتنحصر أنشطتها الضاغطة في المملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي	كفاح مسلح، ولديها آلة دعائية موجهة محترفة لتضليل الإعلام الغربي؛ وشبكة ضغط موجهة بعناية وبخاصة للبرلمانين البريطاني والأمريكي	كفاح مسلح	كفاح مسلح
الموارد المالية	غير معروفة	معظم الدعم من النظام البعثي في العراق، بالإضافة إلى شركاتها التجارية في أوربا وأفريقيا (يقدر احتياطيها النقدي بحدود 500 مليون دولار)	غير معروفة	الدوائر الإسلامية السنية في المملكة العربية السعودية وأفغانستان وباكستان
المقر في المنفى	لندن وواشنطن	بغداد	شمال العراق	كويتا/ باكستان، ولندن
قاعدة القوة في إيران	صغيرة جداً	إلى جانب عدد محدود من الخلايا السرية المعزولة، لا توجد لها قاعدة قوة في البلاد	في كردستان العراق	في مناطق الأكراد والبلوش في إيران

القسم الثالث

الصراع الداخلي على السلطة 1997-2000

يتناول هذا القسم المراحل المختلفة للصراع المستمر بين الإصلاحيين الملتفين حول الرئيس خاتمي وخصومه. ويوضح التذبذب في مسار خاتمي الإصلاحي منذ أيار/ مايو 1997 وحتى بداية عام 2000 أن حركة الإصلاح - مع احتفاظها بالمؤازرة الشعبية وتحقيق تقدم مشهود في مجالات السياسة الثقافية وحرية الصحافة - كانت على الدوام عرضة لخطر التعويق أو عكس الاتجاه. وبسبب المقاومة العنيدة لخصوم خاتمي، فإن حركة الإصلاح، باستثناء السلطة التنفيذية، لم تستطع تأسيس جذور عميقة في المؤسسات الدستورية الرئيسية ومراكز السلطة في النظام التي لا يزال يسيطر عليها اليمين التقليدي. برغم ذلك، في ضوء التفوق الملحوظ الذي حققه الإصلاحيون في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شباط/ فبراير 2000، يبدو من المرجح أن يتمكن أنصار خاتمي من اختراق مراكز السلطة التي يسيطر عليها خصومهم، الأمر الذي قد يعزز على المدى الطويل احتمال أن تكون الإصلاحات غير قابلة للإلغاء.

الفصل الثاني عشر

انخفاض حدة التوترات

تميزت أول سنتين ونصف السنة من رئاسة خاتمي بسلسلة من الانتصارات أعقبتها سلسلة من الهزائم. وبلا شك فقد زود النصر الساحق في انتخابات 23 أيار/ مايو 1997 خاتمي بتفويض حصين من الشعب وأربك خصومه بشكل تام، ولكن سرعان ما استعاد هؤلاء وضعهم السابق. وقد حملت عملية إعادة انتخاب علي أكبر ناطق نوري رئيساً للبرلمان في 1 حزيران/ يونيو 1997، بأغلبية 211 صوتاً من مجموع 243 صوتاً نذير شؤم لخاتمي.[1] وقد تم تأمين عملية إعادة انتخاب نوري بأمر قاطع من المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، الذي التقى النواب البرلمانيين قبل فترة وجيزة من التصويت؛ وطلب في هذا الاجتماع من عبدالله نوري، حليف خاتمي المقرب والمرشح الأول لرئاسة البرلمان، سحب ترشيحه. ولم يكن أمام عبدالله نوري أي خيار سوى الإذعان،[2] وظل التوتر قائماً بصورة كبيرة. وعقب فوز خاتمي، أشارت تقارير إلى تعرضه لمحاولة اغتيال فاشلة في شمالي طهران، غير أن زملاءه المقربين أخمدوا الشائعة لتفادي الاشتباك مع أتباع اليمين التقليدي المهزومين.[3] وبينما أعلن خاتمي نفسه «مدافعاً عن الحرية واحترام الدستور في إيران»، فقد تفادى أي تحرش عاجل باليمين التقليدي الذي كان لايزال يسيطر على الهيئة التشريعية والإعلام الحكومي والمؤسسات الثورية والقوات المسلحة والمنظمات شبه العسكرية، على الرغم من الوهن المعنوي الذي أصيب به. وبوجود هذه المجموعة من الخصوم، كان يتعين على خاتمي أن يتقدم بحذر شديد منذ البداية.

الإصلاحيون يحرزون انتصارات داخلية مقيدة

ثمة صفتان تميزان سياسات الرئيس خاتمي أكثر من أي شيء آخر، هما الحذر وحسن التقدير للأمور. وقد سعى خاتمي إلى التعامل مع الانقسام القائم بين النزعات

الجمهورية والثيوقراطية في دستور عام 1979 . وسعى خاتمي في كتابه الصادر عام 1993 **خشية الأمواج** (بيم موج)، إلى حل هذا الانقسام بالتمييز بين ثلاثة أنواع من الإسلام: الرجعي والانتقائي والحقيقي. [4] وينادي خاتمي نفسه بالإسلام الحقيقي لأنه - كما يقول - الوحيد الذي يدعم كرامة الإنسان وسعادته، ويملك القدرة على توجيه شؤون المسلمين وإعطائهم بديلاً للنظم الاجتماعية غير الإسلامية والأشكال المحرفة من الإسلام. ويسلم خاتمي بأن النظام الإسلامي ما بعد الثوري في إيران له وجوه قصور حساسة، وأكثرها خطورة "خواء الفكر الديني" وسط قطاعات من رجال الدين الذين لا يستطيعون التوفيق بين الفقه ومطالب عالم اليوم. [5]

جاهد خاتمي، مدفوعاً بهذه الاقتناعات، كي يفي بالوعود التي قطعها في حملته الانتخابية، مثل وضع الحقوق المدنية الدستورية موضع التنفيذ وإطلاق سراح المنشقين وترسيخ مستوى من المساواة بين الرجال والنساء في إطار النظام القائم. وقد أحرز نجاحات شخصية صغيرة في مجالي السياسة الثقافية والداخلية، منها مصادقة البرلمان على وزارته في آب/ أغسطس 1997؛ وإجبار كل من محسن رضائي، قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي، وأسد الله لاجوردي، مدير سجن إيفين في طهران، على الاستقالة في أيلول/ سبتمبر 1997 وآذار/ مارس 1998 (على الترتيب)؛ وتخفيف مؤقت للقمع الذي كان يمارس على الكتّاب والمثقفين حتى ذلك الوقت، بما في ذلك فرض عقوبة متساهلة نسبياً على الصحفي فرج سركوحي الذي كان قد سجن لأكثر من عام بتهمة التجسس لصالح ألمانيا (أطلق سراحه في كانون الثاني/ يناير 1998). [6] ومنذ أن جاء خاتمي إلى السلطة، نادى دون كلل بقدر أكبر من مشاركة المرأة والأقليات العرقية والدينية في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد. غير أن هذه الجهود لاقت معارضة من قبل خصومه من اليمين التقليدي الذين تقدموا، في تشرين الأول/ أكتوبر 1997، بمشروع قانون إلى البرلمان ينادي بمزيد من الفصل بين الرجال والنساء في المدارس والجامعات والدوائر العامة والمواصلات. [7] أما الأمر الأكثر سوءاً فيتمثل في مشروع قانون تقدم به البرلمان في نيسان/ إبريل 1998 لمجلس صيانة الدستور يطالب بالفصل التام بين الرجال والنساء في المستشفيات. إلا أن المجلس رفض هذا المشروع على أساس أن القانون سوف يحمل ميزانية الدولة عبء متطلبات تشييد مستشفيات جديدة. [8]

ومرة أخرى، كرر خاتمي أيضاً نداءه بإدخال نظام الأحزاب السياسية والجمعيات المستقلة. ومن أجل هذه الغاية أكسب مفهوم المجتمع المدني شعبية، وقد كان يسعى إلى بناء مبادراته الإصلاحية الأخرى على أكتاف هذا المفهوم. ولم يكن الخطاب السياسي الرنان الذي لازم هذا المسعى يعد سبباً كافياً للنزاع مع خصومه. وقد ارتبط المجتمع المدني الذي نادى به خاتمي بالقوى المحركة والتعددية، ولكن ليس بالديمقراطية "الليبرالية" الغربية بالضرورة التي يمقتها خصومه في اليمين التقليدي. وكتعبير عملي عن التحرر، يمارس خاتمي نفسه أسلوباً "شعبياً" في الزعامة يناقض بشدة ما درج عليه كل الرؤساء الإيرانيين السابقين. وخلافاً للمرشد الأعلى خامنئي والرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني، يرفض خاتمي كل أشكال تقديس الفرد؛ فقد أصدر في أيلول/ سبتمبر 1997 تعليمات إلى كل موظفي الدولة بوقف تعليق صوره أو الملصقات التي تحمل صورة له، وأن يكفوا عن استعمال أي ألقاب فخمة في الإشارة إليه، وأن يتحاشوا أي مراسم تهدف إلى إثارة المشاعر التي تبجله. وحتى يثبت خاتمي صدق حديثه فيما يتعلق بالدولة الدستورية وحرية الرأي، زار في أيلول/ سبتمبر 1998 وزارة الاستخبارات والأمن وحث العاملين في الوزارة، على التخلي عن صورتهم الذاتية كقبضة للنظام تهدف إلى تخويف الناس.[9] وبعد ذلك بشهرين، عين خاتمي لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء لتراقب تنفيذ الدستور.[10] غير أن اللجنة لم تكن تحظى بغير مدلول رمزي فقط ولا تملك سلطة فعلية.

وكان أكثر من ساعد خاتمي في مجهوداته الإصلاحية وزير الداخلية عبدالله نوري وعمدة طهران غلام حسين كرباسجي ووزير الثقافة والإرشاد الإسلامي عطاء الله مهاجراني الذي عينه خاتمي ناطقاً رسمياً باسم الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 1997.[11] وعند تولي مهاجراني منصبه، استعدى البرلمان الذي يسيطر عليه اليمين التقليدي عندما علق قائلاً إنه لا يوافق على 99٪ من السياسات السابقة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. وقد تبعت ذلك استفزازات إضافية عندما أعلن في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 أن وزارته لن تواصل العمل كسلطة للتحكم والرقابة في المستقبل، ولكن بدلاً من ذلك، سوف تعمل بشكل أساسي كوزارة للثقافة.[12] واعترف مهاجراني

صراحة إلى الجمهور في أيار/ مايو 1998 بأن استخدام أطباق الاستقبال من الأقمار الاصطناعية ليس ممنوعاً بأي شكل – وهو ما يتناقض مع قرارات أصدرها البرلمان – وأنه شخصياً يملك طبقاً.[13] ومبدئياً أخذ التحرر الثقافي الذي أكسبه مهاجراني شعبية في تحسين أوضاع المثقفين والفنانين؛ وقد استفاد منتجو الأفلام من تراخي الرقابة، كما أصبحت الصحافة المستقلة جريئة بشكل متزايد. وازداد عدد الصحف والمجلات الجديدة كثيراً أثناء العام الأول من حكم خاتمي؛ فوفق البيانات الرسمية، كان عدد الصحف والمجلات التي تطبع في إيران في منتصف عام 1998 يبلغ 740 صحيفة ومجلة.[14] وكانت أبرز المنشورات الجديدة هي صحيفة **جامعه** (المجتمع)، التي أسسها في كانون الثاني/ يناير 1998 أصدقاء وزملاء الفيلسوف عبدالكريم سروش، وهو أحد نقاد النظام الإيراني. وقد بلغ توزيع هذه الصحيفة، بسبب مقالاتها النقدية الجريئة وتقاريرها الطموحة، 100 ألف نسخة في غضون فترة قصيرة جداً، وصارت ثاني أكثر الصحف اليومية توزيعاً في إيران بعد **همشهري**. ورغم جهود خاتمي التحررية في مجالات صناعة الأفلام والصحافة، والتي نجحت نوعاً ما، لم يتغير إلا القليل في سوق الكتاب، وهي سوق لها أهمية خاصة في إيران؛ فالكثير من الأدب الإيراني المعاصر لا يزال يتعرض للرقابة وحظر التداول.

سقوط محسن رضائي قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي

كان عزل خامنئي لرضائي، قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي منذ عام 1981، أول مثال كبير للعبة "الكراسي الموسيقية" التي يديرها موظفون كبار أثناء فترة إدارة خاتمي.[15] وكان رضائي صريحاً في دعمه لناطق نوري أثناء الحملة الانتخابية، وهو ما شكل خرقاً واضحاً لالتزام قوات الحرس الثوري الإسلامي جانب الحياد.[16] ولذلك، فقد رفض خاتمي ليس فقط أي شكل من التعاون مع رضائي، ولكن أيضاً أي اجتماع رسمي معه. وهكذا استبدل خامنئي، تحت ضغط رئاسي، بالقائد نائبه، يحيى رحيم صفوي. ومن حسن الحظ أن رضائي – الذي أصبح أقوى حتى مقارنة بخامنئي ورفسنجاني، حسبما أوردت بعض التقارير غير المؤكدة – وفر الوقود الذي سيشعل نار عزله.

وقد أصدر رضائي قبل عدة أسابيع من عزله، نداءً مفعماً بالعاطفة – دون تصديق من خامنئي أو رفسنجاني فيما يبدو – يساند تكوين جبهة معادية للولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع سوريا والعراق.[17] وقد عرَّض قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي نفسه لهجوم منافسيه في نخبة القيادة الإيرانية بدعمه العلني لمحور إيران ـ العراق، ولاسيما أن أغلبية أعضاء هذه النخبة لاتزال تحمل قدراً كبيراً من الشك تجاه بغداد. وبسبب الشواهد التي لاتزال ماثلة على الدمار المادي الذي نتج عن الحرب والقتلى الإيرانيين الذين بلغ عددهم نصف مليون، لا يوجد دعم شعبي لتجديد العلاقات مع العراق، على الرغم من أنه كانت هناك بعض الصفقات السرية ذات الطبيعة التكتيكية التي استمرت لسنوات بين طهران وبغداد.[18] وقد أثرت هذه التعليقات لرضائي أيضاً في سلطته على قوات الحرس الثوري الإسلامي وما كان يتمتع به من سند وسط هذه القوات. وعلى الرغم من أحاديثه العامة القوية أثناء الحملة الانتخابية، فقد صوت ما نسبته 73٪ من أعضاء الحرس الثوري الإسلامي لخاتمي في الانتخابات الرئاسية.[19]

على أي حال، لم يسفر التغيير في قيادة قوات الحرس الثوري الإسلامي عن تغيير بنيوي في أوساط الحرس الثوري، ذلك أن رحيم صفوي واصل سياسات سلفه. وكان أحد الدوافع الرئيسية لتعيينه هو خشية خامنئي من أنه في غياب شخص صارم يفرض النظام، فسوف يزداد انفتاح قوات الحرس الثوري الإسلامي أمام النزعات الليبرالية الإسلامية التي يمثلها خاتمي. وكان من الممكن سلفاً رؤية إشارات جلية على اضمحلال درجة استعداد قوات الحرس الثوري الإسلامي لمقاتلة "العدو في الداخل" أثناء الاضطرابات المدنية في قزوين في آب/ أغسطس 1994، عندما رفض قادة حامية قوات الحرس الثوري الإسلامي المحليين إطلاق النار على السكان المدنيين، ما أرغم طهران على إرسال وحدات من فصائل عاشوراء، وهي وحدات خاصة من قوات الحرس الثوري الإسلامي مدربة بشكل محدد على قمع مثل هذه الاضطرابات.[20]

الخلاف الذي أثاره منتظري

لم يكد يمر شهران على عزل رضائي حتى انفجر النزاع بين خامنئي وآية الله العظمى حسين علي منتظري؛ حيث ألقى منتظري في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 أشد

خطبه التحريضية حتى ذلك الوقت على طلابه الذين يدرسون العلوم الدينية في قم بمناسبة ذكرى مولد الإمام علي، أول أئمة الشيعة.[21] وفي خطبته هذه، دان بقسوة التعويق المتعمد لأجندة الرئيس. وفي ضوء المعوقات التي فرضت على خاتمي رغم التفويض الساحق الذي حصل عليه، أوصى منتظري بأن يتقدم خاتمي باستقالته أو يطلب من المرشد الأعلى أن يطلق يده.[22] وبناء على تفسير منتظري للمبدأ الأخلاقي الإسلامي الذي يتعلق بـ"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، نادى أيضاً بإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية الإسلامية حتى يستطيع الناس الاختيار من بين برامج ومرشحين متعددين. علاوة على ذلك، وجه تحذيراً لخامنئي كي يمتنع عن التدخل في شؤون المرجعية، وأوصى المرشد الأعلى بدلاً من ذلك بالنأي بنفسه عن فكرة توحيد القيادتين السياسية والدينية في شخصه. كما وجه منتظري أقسى نقد ممكن للمرشد الأعلى ومؤهلاته الدينية، مع ذكر خامنئي بالاسم، بالقول:

«يجب أن يكون الولي الفقيه الأعلم والأكثر تأهيلاً من الناحية الدينية... وقد أصر السيد خامنئي أيضاً بشكل مسبق [أي قبل انتخابه في عام 1989] على أعلى المؤهلات بالنسبة إلى مرجع التقليد. ولكنني أقول له: أنت لست "مرجع تقليد" ولا تحمل شبهاً "بمرجع التقليد"... لقد كانت مرتبة مرجع التقليد قوة أخلاقية وسلطة فكرية مستقلة؛ فلا تحاول انتهاك استقلاليتها، ولا تحول الحوزات في قم إلى وزارة يقوم عليها موظفو الحكومة. سوف يكون في هذا الفعل خطر على مستقبل المذهب الشيعي... وحتى إذا نلت ثناء كل الناس فإن هذا الثناء لن يجعلك ترقى إلى المستوى الديني نفسه الذي وصل إليه الإمام الخميني».[23]

وقد أشعلت هذه الخطبة تظاهرات مضادة لمنتظري قام بها أنصار خامنئي الغاضبين في الفترة 20-27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 في عدد من المدن الكبيرة في إيران، ومن بينها طهران وأصفهان وتبريز وشيراز وعبدان. وأطرى المتظاهرون، الذين تجمعوا بالآلاف في مسيرات منظمة في الشوارع، على خامنئي واتهموا منتظري "الضال" و"الليبراليين" والمنافقين من حوله بالتآمر والخيانة العظمى في حق الثورة.[24] وبطريقة مماثلة، نظم بازار طهران إضراباً لمدة نصف يوم في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

وفي غضون ذلك وبعد أن استشارهم رئيس السلطة القضائية آية الله محمد يزدي، قامت مجموعة من جماعات حفظ الأمن الأهلية، يبلغ عدد أفرادها أكثر من ألف فرد، بدهم مكتب منتظري دون أن تتدخل قوات الأمن. ونجا منتظري دون أن يصاب بأذى، ولكنه أجبر على أن ينظر بلا حول إلى المحكمة الخاصة برجال الدين وهي تتخذ ضده إجراءات قانونية في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، وإلى ابنه الأكبر وهو يعتقل بتهمة التحريض السياسي. وقد اتسم موقف خاتمي من النزاع بالازدواجية؛ فعلى الرغم من أنه أكد ولاءه لخامنئي فإنه شجب أيضاً الأعمال العنيفة التي قام بها أنصار خامنئي ووبخهم على انتهاك القانون والدستور دفاعاً عن ولاية الفقيه. وقد دفع خاتمي إلى هذا العمل التوازني التكتيكي خوفه من أن يُجر إلى تنافس على القوة مع خامنئي، ونتيجة مثل هذا التنافس قد تكون غير مؤكدة.

في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، عندما بلغ الجدل ذروته، تحدث بعض أتباع خامنئي الأكثر تعقلاً علانية ضد تصعيد النزاع؛ فقد حذر حجة الإسلام محمد جواد حجتي كرماني، مستشار خامنئي للقضايا الثقافية، وآية الله علي مشكيني، رئيس مجلس الخبراء، بقوة من التمادي في الحملة ضد منتظري. وبالنسبة إليهما فقد تسببت التظاهرات ضد منتظري بأضرار في حكم الفقيه تعادل الضرر الذي تسببت فيه انتقادات منتظري لخامنئي.[25] ومما ساعد في تهدئة خامنئي بشكل إضافي حقيقة أن أي تصعيد في النزاع قد يدفع بالأزمة إلى نقطة المواجهة، بينما كان النظام يبحث عن تفادي العنف في المرحلة التي تسبق عقد قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الوشيكة في طهران، والتي كان النظام يأمل أن يستغلها لتسليط الضوء على الاعتدال الإيراني الجديد. وعلى الرغم من أن خامنئي هدد بتدمير "المتآمر" منتظري أمام عشرات الآلاف من أعضاء الباسيج في طهران، فقد أمر بوضع نهاية لكل التظاهرات المضادة لمنتظري بدلاً من ذلك، ووجه الفرع القضائي الإيراني باتخاذ إجراءات قانونية ضد خيانة منتظري ومن تآمروا معه بما في ذلك آية الله أحمد أذري القمي.[26] وتمثلت استجابة جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم في طرد أذري القمي من عضويتها وأجبرت منتظري على قبول صيغة أكثر صرامة من الإقامة الجبرية في المنزل الذي كان يعيش فيه سلفاً لعدة سنوات.

ونتيجة للجدل الذي أثاره منتظري، فقد دخلت مؤهلات خامنئي الدينية كمرشد أعلى وطريقة ترشيحه للمنصب حيز المناظرة العامة مرة أخرى؛ ففي خطبة ألقاها رفسنجاني في طهران في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، كان القصد الرئيسي منها الدفاع عن خامنئي، شدد رفسنجاني على أن خامنئي هو أفضل من يشغل منصب الولي الفقيه بفضل كل من مؤهلاته الدينية والسياسية.[27] علاوة على ذلك، أقسم رفسنجاني أن انتخاب خامنئي لم يكن نتيجة لمؤامرة ثلاثية بينه وبين خامنئي وأحمد الخميني ابن الراحل آية الله الخميني. وأضاف أن المرشد الأعلى روح الله الخميني عبر عن دعمه لخامنئي كخليفة مؤهل له. وقد شدد على أن خامنئي نفسه صوت لقيادة جماعية إثر إقصاء منتظري ووفاة الخميني، ولكن مجلس الخبراء رفض هذه الفكرة وقرر بدلاً من ذلك نقل منصب الفقيه الأعلى إلى شخص واحد، وصوت في الانتخابات التي أعقبت ذلك لصالح خامنئي. وأخيراً، وبخ رفسنجاني بشدة انتقاد منتظري لخامنئي قائلاً إنه لا يخدم إلا إضعاف النظام ويصب في مصلحة أعداء إيران؛ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

لكن رفسنجاني، وبتلميح محسوب كشف عن أمر أحيط بسرية تامة، وهو بالتحديد أنه كان هناك مرشح منافس لخامنئي في الانتخابات التي فاز فيها الأخير كمرشد أعلى في عام 1989. وعلى الرغم من أن رفسنجاني لم يسمِّ هذا المرشح، فقد قالت لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية أن هذا المرشح هو آية الله عبدالكريم موسوي أردبيلي، وهو عضو سابق في مجلس الخبراء ورئيس السلطة القضائية الإيرانية في الفترة 1981 ـ 1989.[28] ووفق أخبار جمعتها اللجنة، لم يسترد موسوي أردبيلي وضعه الطبيعي بصورة تامة بعد هزيمته الانتخابية على يد خامنئي. وعقب انسحابه من الساحة السياسية قام بفتح مدرسة دينية في قم وسيطر على مؤسسة ذات نفوذ، وهي مؤسسة المفيد.[29] وتملك هذه المؤسسة تحت تصرفها العديد من الشركات والمصانع وممتلكات تبلغ قيمتها 40 مليار ريال إيراني (نحو 120 مليون دولار)، وتحصل على التمويل من حساب خاص للسلطة القضائية، حيث كان يفرض، خلال الفترة 1981 ـ 1989، على من تصدر أحكام بإدانتهم أن يدفعوا غرامات يتم إيداعها في هذا الحساب. وهناك مزاعم بأن الخميني أمر بنقل هذا الحساب إلى موسوي أردبيلي شفهياً، ولاحقاً أصبح

الحساب موضع نزاع بين رئيس المؤسسة والمرشد الأعلى. على أن موسوي أردبيلي استطاع أن يبطل محاولات خامنئي لإعادة السيطرة على الحساب بالإشارة إلى سلطة الخميني، ولكن يبدو أن هذا قد سبب مزيداً من الضرر للعلاقات المتوترة سلفاً بين الاثنين. وفي شباط/ فبراير 1993 في قم تعرض موسوي أردبيلي لجلطة أصابته بشلل جزئي، وفي السنوات الأخيرة تخلى عن مقعده في مجلس الخبراء وعضويته في جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم، حيث استعدى الكثيرين.[30]

انخفاض حدة التوترات الخارجية... لكن ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية

تمتع خاتمي خلال العامين الأوليين من فترة رئاسته الأولى، بأعظم إنجازاته السياسية الخارجية؛ ذلك أن خططه الإصلاحية والتشديد على حكم القانون والدعوة إلى "حوار الحضارات"، ساعدت إيران على تغيير صورتها أمام العالم الخارجي. ورغم أن رفسنجاني وخاتمي أعلنا مراراً أثناء التسعينيات الكف عن تصدير الثورة الإسلامية، فقد ظل هناك شك متواصل وسط بعض جارات إيران من الدول العربية. لكن بفضل جهود خاتمي لم يعد العالم ببساطة يربط إيران بالعقائد الأيديولوجية العدائية.

وفي غضون وقت قصير، استطاع خاتمي اتخاذ خطوات كبيرة نحو تطبيع العلاقات مع الاتحاد الأوربي ورأب الصدع الذي تسبب فيه "حكم ميكونوس" (Mykonos verdict) الصادر في 10 نيسان/ إبريل 1997؛ إذ بعد محاكمة استغرقت خمس سنوات، وجد قضاة ألمان في برلين أن خامنئي ورفسنجاني ووزير الاستخبارات علي فلاحيان ووزير الخارجية علي أكبر ولايتي مذنبون فيما يتعلق بإصدار أوامر باغتيال أعضاء في المعارضة الكردية، وتم الاغتيال في "مطعم ميكونوس" في برلين في أيلول/ سبتمبر 1992.[31] ونتيجة للحكم، سحبت كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي سفراءها من إيران. لكن، في أعقاب تنصيب خاتمي في آب/ أغسطس 1997، حدث ارتخاء في الموقف. وفي محادثات مكثفة غير علنية، استطاع خاتمي أن ينتزع إذناً من المرشد الأعلى بعودة سفراء الاتحاد الأوربي.[32] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، عاد السفراء إلى طهران بعد أن توصلت إلى تسوية مع بروكسل.

وقد رفع الاتحاد الأوربي الحظر عن الاتصالات الوزارية مع إيران في شباط/ فبراير 1998 بعد أن دام هذا الحظر سنوات، ونادى بحوار جديد "بنّاء" يحل محل الحوار "النقدي" القديم؛ وفي أيار/ مايو من العام نفسه أعلن ثمانية من وزراء الخارجية في الاتحاد الأوربي أنهم «يشجعون التطورات السياسية في إيران»، مستشهدين بتصديق إيران على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 بفيينا والتزامها المعلن باللبرلة الداخلية.[33] وهكذا انفتحت الطريق أمام الزيارات إلى طهران من جانب رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي (Romano Prodi)، الذي حظي باستقبال حار في طهران في تموز/ يوليو 1998، والعديد من الشخصيات الغربية البارزة التي جاء معظمها إلى إيران لأول مرة منذ عام 1979. وقد أعطت الاتفاقية الأوربية ـ الأمريكية التي أبرمت في 17 أيار/ مايو 1999 دافعاً إيجابياً إضافياً للتقارب بين الاتحاد الأوربي وإيران؛ إذ نصت هذه الاتفاقية على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تفرض عقوبات على شركة النفط الفرنسية توتال (Total) التي كانت قد وقعت صفقة لاستكشاف النفط مع إيران تبلغ قيمتها ملياري دولار أمريكي، بينما التزم الاتحاد الأوربي بتعاون أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمحاولات الأمريكية لمنع إيران من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وفي وقت سابق لهذه الاتفاقية، كان الأوربيون قد اعترضوا بقوة على قانون العقوبات على إيران ـ ليبيا الصادر عام 1996، وهو قانون خارج عن نطاق الاختصاص الوطني للولايات المتحدة الأمريكية حاولت واشنطن فرضه على حلفائها الأوربيين.[34] ومنذ اتفاقية أيار/ مايو 1999، أخذ الاتحاد الأوربي ينظر إلى القانون كأمر فقد قوته بحكم الأمر الواقع.

وأحرز خاتمي مزيداً من التقدم نحو الانفتاح عندما أخبر الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1998 بأن حكومته لن تسعى إلى تطبيق الفتوى التي أصدرها آية الله الخميني في عام 1989 وأهدر بها دم المؤلف البريطاني سلمان رشدي. وعلى الرغم من أن عدداً من القادة الراديكاليين الإيرانيين ردوا بالتشديد مرة أخرى على استمرار صحة الفتوى، وأن مؤسسة الخامس عشر من خرداد قد زادت الجائزة التي رصدت لرأس رشدي، فقد اعتبرت السلطات البريطانية تعليقات خاتمي إشارة إلى تغير في سياسة

الحكومة الإيرانية.[35] وقد كان تواصل الدفء في العلاقات الأنجلو-إيرانية في عام 1999 نتيجة منطقية لجهود خاتمي في حقن سياسة إيران الخارجية بالاعتدال، وهي السياسة التي أدت في عاقبة الأمر إلى تبادل السفراء بين لندن وطهران في تموز/ يوليو 1999.[36] وبعد ذلك بأسبوعين، اقتدت النرويج - وهي ليست عضواً في الاتحاد الأوربي - ببريطانيا وأعادت سفيرها الذي كانت قد سحبته من طهران عام 1995، عقب هجوم شنه عملاء الاستخبارات الإيرانية على الناشر النرويجي لكتاب سلمان رشدي **آيات شيطانية**.[37]

وقد منحت زيارة خاتمي الفاصلة إلى إيطاليا في أوائل آذار/ مايو 1999، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى الغرب منذ عام 1979، مزيداً من الدفء في العلاقات بين إيران والاتحاد الأوربي. كما ساعدت محادثات الرئيس الإيراني السياسية والاقتصادية مع القيادة الإيطالية، ومحادثاته مع البابا في قضايا الحوار الديني والثقافي على تحسين صورة إيران الدولية وعلى تطويق سياسة الاحتواء الأمريكية.[38] وقبل زيارة خاتمي بفترة قصيرة، كان الإيرانيون قد توصلوا إلى اتفاقية مع اثنتين من شركات النفط الكبرى - شركة إيني (ENI) الإيطالية التي تديرها الدولة والشركة الفرنسية إلف-أكيتان (Elf-Aquitaine) - تختص بالاستثمارات الجديدة في قطاع النفط الإيراني وتبلغ قيمتها مليار دولار أمريكي.[39] وقد عملت هذه الاتفاقية وعدد آخر من الاتفاقيات النفطية أبرم منذ عام 1997 على إغاثة النظام مالياً، على الأقل في المدى القصير. واكتسبت المصالحة بين إيران والاتحاد الأوربي مزيداً من قوة الدفع نتيجة للزيارات التي قام بها رؤساء الدول الأوربية إلى طهران ؛ فقد زارها في أيلول/ سبتمبر 1999 الرئيس النمساوي توماس كليستل (Thomas Klestil)،[40] وفعل الشيء نفسه الرئيس اليوناني كونستادينوس ستيفانوبولوس (Konstandinos Stephanopoulos) في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه.[41] علاوة على ذلك، أظهرت زيارة خاتمي إلى باريس في آب/ أغسطس 1999 شغف إيران بتخفيف حدة التوتر المتبادل مع الاتحاد الأوربي. وقد تحدث خاتمي في باريس إلى رجال الأعمال الفرنسيين وطمأنهم بأن إيران تنوي زيادة تعاونها الاقتصادي مع أوربا بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص.[42] كما أحرزت

محاولات إيران للتقارب مع ألمانيا تقدماً ملحوظاً أيضاً بعد أن أطلقت طهران سراح رجل الأعمال الألماني هيلموت هوفر (Helmut Hofer) في 21 كانون الثاني/ يناير 2000.[43] وكان هوفر قد أودع السجن في طهران منذ أيلول/ سبتمبر 1997 لأنه أقام، كما زعم، علاقة جنسية محرمة مع امرأة إيرانية غير متزوجة، وهو ما اعتبره كثيرون من الألمان رداً انتقامياً من القضاء الإيراني على الحكم في قضية ميكونوس. وبالنسبة إلى الحكومة الألمانية، فقد أزال إطلاق سراح هوفر آخر عقبة رئيسية في طريق زيارة الرئيس الإيراني المخطط لها - والتي تأجلت كثيراً - إلى ألمانيا. وفي آذار/ مارس 2000، ولأول مرة منذ عام 1991، زار وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر إيران ليجري محادثات مع الرئيس الإيراني ووزير الخارجية وغيرهما من كبار المسؤولين الإيرانيين. وأثناء زيارته، أشاد بالبداية الجديدة البناءة في العلاقات المتبادلة بين برلين وطهران.[44]

قمة منظمة المؤتمر الإسلامي والعلاقات الإيرانية ـ العربية

على الرغم من الإنجازات المذكورة سابقاً، فقد كان أعظم نجاح لخاتمي في السياسة الخارجية هو المصالحة التي تمت بين إيران وعدد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي.[45] وقد استفادت عملية المصالحة من مزيج من صورة إيران الجديدة الأكثر وداً، وخيبة أمل العرب فيما يتعلق بمصير عملية السلام في الشرق الأوسط - نتيجة لانتخاب الإسرائيليين آنذاك لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وعجز الرئيس الأمريكي حينئذ بيل كلنتون الظاهري عن دفع عجلة عملية السلام إلى الإمام - وخوف الدول العربية من نمو التعاون العسكري والسياسي بين إسرائيل وتركيا، وهو التعاون الذي اعتبر إجراءً موجهاً ضد هذه الدول.[46] ونتيجة لهذه العوامل، كانت هناك قلة من الدول العربية التي تريد التمسك بسياسة الاحتواء الصارمة تجاه إيران والتي نادت بها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حقق خاتمي تقدماً في القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في طهران في الفترة 8 ـ 11 كانون الأول/ ديسمبر 1998، التي شارك فيها خمسة وعشرون رئيس دولة وخمسة وخمسون وزير خارجية، وتسلمت إيران رئاسة المؤتمر لفترة ثلاث سنوات. وقد حضر القمة من بين خصوم إيران السابقين عمرو موسى، وزير خارجية

مصر آنذاك – التي اعتبرتها إيران دولة عدوة لها منذ عام 1979 عندما منحت القاهرة حق اللجوء للشاه الهارب – وياسر عرفات الذي يتزعم منظمة التحرير الفلسطينية التي نأت بنفسها عن الخميني لأسباب أيديولوجية.[47] وقد استغلت إيران القمة، التي أتاحت فرصة غير مسبوقة بالنسبة إلى كل من العرب والإيرانيين لعقد محادثات ثنائية على هامش القمة، لتروج لمصلحتها في إقامة علاقات ودية مع الدول العربية، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.[48] وبشكل مغاير بشدة لخامنئي، الذي هاجم في كلمته الافتتاحية ثقافة الغرب المنحلة واللاأخلاقية بالأسلوب الأيديولوجي المتعصب المألوف، نادى خاتمي بالاستيعاب الحذر للعناصر الإيجابية للمجتمع المدني الغربي.[49]

وتمثلت الإثارة الحقيقية للقمة في حضور ولي العهد السعودي الأمير عبدالله الذي يعتبر الحاكم الفعلي لبلاده منذ أن تدهورت صحة الملك فهد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995. وقد صبغت النزاعات المريرة حول حصص النفط العلاقات السعودية-الإيرانية منذ عام 1979، بالإضافة إلى دعم الرياض لبغداد أثناء الحرب الإيرانية-العراقية التي دامت ثماني سنوات،[50] وأعمال الشغب الدامية التي يثيرها الحجاج الإيرانيون في موسم الحج سنوياً، والوجود العسكري الأمريكي على الأراضي السعودية الذي دانته طهران بشدة.[51] ولكن المسؤولين الإيرانيين رحبوا بحرارة بولي العهد الذي يرى أن العلاقات الوطيدة مع إيران تمثل طريقة لتخفيف حدة التوتر في الخليج العربي ولتحييد مصدر كامن من مصادر التخريب، وتتيح للولايات المتحدة الأمريكية أن تقلل من وجودها السياسي والعسكري في منطقة الخليج. ويجب ألا ننسى أن الوجود الملحوظ للقوات الأمريكية على الأراضي السعودية قد أدى بشكل متزايد إلى حشد عداء جماعات المعارضة الإسلامية الداخلية في المملكة العربية السعودية.[52] لهذا السبب، يمكن للرياض أن تستغل التقارب مع إيران والتباعد في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هذا، فقد انعقدت قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في الوقت الذي كانت لا تزال توجد فيه مصادر كبيرة للاحتكاك بين الدولتين، وخاصة فيما يتعلق بحصة إيران النفطية من إجمالي صادرات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

على أي حال، نجحت الدولتان الرئيسيتان في منظمة أوبك في التغلب على خلافاتهما في أواخر آذار/ مارس 1999. وقد شهد ذلك الشهر اجتماعاً في هولندا ضم أهم الدول المصدرة للنفط سواء من داخل منظمة أوبك أو من خارجها، بالإضافة إلى اجتماع آخر في مقر المنظمة في فيينا. وفي تلك الاجتماعات اتفقت إيران والمملكة العربية السعودية على تخفيض حصتيهما من صادرات النفط؛ وقد أدت هذه الخطوة سريعاً إلى ارتفاع حاد في سعر النفط[53] الذي كان قد انخفض إلى نحو 10 دولارات للبرميل الواحد في نهاية عام 1998، ليصل إلى 26 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير 2000.[54] وكشف الاتفاق أن طهران والرياض أدركتا أن النجاح في أعمال النفط الدولية يتطلب التعاون. وقد أثمرت سياسة الانفتاح التي اتبعتها طهران مع الرياض فوائد كبيرة بالنسبة إلى طهران؛ إذ لم يكن ممكناً لإيران، وهي الدولة الإسلامية الشيعية الوحيدة، أن تحصل على رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي منظمة إسلامية تضم ثلاثاً وخمسين دولة، وتحافظ عليها دون موافقة المملكة العربية السعودية التي تلعب دوراً خاصاً في العالم الإسلامي، إذ تقوم على أمر أكثر الأمكنة قدسية في العالم الإسلامي، مكة المكرمة والمدينة المنورة.[55]

لقد أظهر الاستقبال الحار الذي لقيه خاتمي في زيارتيه الرسميتين إلى المملكة العربية السعودية ودولة قطر في أيار/ مايو 1999[56] - بعد عشر سنوات من اتهام الخميني للملكة العربية السعودية بأنها الدعامة الرئيسية "للإسلام الأمريكي" الكريه والفاسد - الشوط الطويل الذي قطعته إيران في تحويل أيديولوجيتها الثورية الإسلامية إلى صيغة معتدلة من الشيعية تضمن لها البقاء. كذلك، قادت زيارة خاتمي إلى هاتين الدولتين الخليجيتين - وهي الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس إيراني - إلى توقيع عدد من اتفاقيات مشروعات مشتركة بين مقاولين سعوديين ومصارف سعودية وبين مؤسسة المعوقين والمستضعفين الثورية الإيرانية. علاوة على ذلك، أدت المحادثات التي أجراها خاتمي مع شخصيات دينية رفيعة في المملكة العربية السعودية، مثل الشيخ عبدالعزيز بن باز، إلى إطفاء فتيل إشعال النزاع الديني القديم بين الإسلام الشيعي وعقيدة السنّة الإسلامية الوهابية التي تسود في المملكة العربية السعودية، على الأقل.[57] وقد قررت

المملكة العربية السعودية بعد زيارة خاتمي زيادة عدد الحجاج الإيرانيين الذين يسمح لهم بأداء فريضة الحج كل عام من 145 ألفاً إلى 245 ألفاً.[58]

قبل زيارة خاتمي، كانت إيران قد كثفت جهودها لإقناع الرياض بالانضمام إلى حلف أمني مشترك يشمل كل دول الخليج؛ حلف يمكن أن يبطل الحاجة إلى وجود عسكري أمريكي في المنطقة ومن ثم يسهل الهيمنة الإيرانية.[59] وعلى الرغم من أن الرياض تحاشت الموافقة على مخطط إيران بالتلميح إلى أن مثل هذا النظام يعتبر سابقاً لأوانه، فإن زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز لطهران في أيار/ مايو 1999 أظهرت أن تقارباً محدوداً بين الرياض وطهران قد بدأ مساره.[60]

كذلك تحسنت العلاقات مع معظم دول الخليج العربية بشكل ملحوظ منذ عام 1997؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 1998 أعادت البحرين سفيرها إلى طهران؛[61] وهي الخطوة التي وضعت نهاية للبرود الذي أصاب العلاقات بين البلدين عندما اتهمت البحرين إيران بمساندة المعارضة الشيعية والتآمر لإطاحة الحكومة.[62] والاستثناء الجدير بالملاحظة في تحسن علاقات طهران بدول الخليج العربية هو علاقاتها بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ ويمثل استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، مصدر قلق دائم لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما تفعل ذلك قعقعة السيوف التي تقوم بها إيران بشكل متكرر؛ إذ تعطي إيران دولة الإمارات العربية المتحدة على الدوام أسباباً لمخاوفها التي تتعلق بتنامي القدرة العسكرية الكامنة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، واتخذ هذا التنامي مؤخراً شكل مناورات بحرية جرت في آذار/ مارس 1999 في المياه المتنازع عليها. وقد أثارت هذه المناورات احتجاجات دبلوماسية صارخة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.[63] وفي مؤتمر خاص لاحق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقد في أبوظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، دان كل الأعضاء الأعمال الإيرانية، وجعلوا التسوية السلمية للنزاع على الجزر شرطاً للمزيد من التوسع في العلاقات بين دول المجلس وإيران.[64] وعلى الرغم من الدعم الصريح من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى لموقف

دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد زاد قلق أبوظبي بشأن التقارب بين طهران والرياض، خوفاً من أن تنفك الرياض عن أبوظبي بفعل التقارب مع طهران.[65]

لقد سعى العراق أيضاً منذ عام 1997 إلى تحسين علاقاته بإيران، مدفوعاً بالرغبة في تخفيف الآثار القاسية للحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة. ومنذ بدء رئاسة خاتمي بدأت العلاقات بين البلدين تكتسب الدفء ببطء، كما يتبين في تبادل الأسرى وقرار العراق في تموز/ يوليو 1998 بالسماح لمجموعات صغيرة من الحجاج الإيرانيين بزيارة المدن الشيعية المقدسة، النجف وكربلاء، وهو ما يمثل رفعاً جزئياً لقرار العراق منع الحج إلى هذه المدن في عام 1980.[66] وعلى الرغم من ذلك، لم تحدث تطورات كبيرة، ناهيك عن تقدم حقيقي، ولن تحدث ما بقي الرئيس صدام حسين في السلطة. ويسود انعدام الثقة الجذري العلاقات بين الدولتين، وكل واحدة منهما تؤوي جماعات معارضة مسلحة تسعى إلى إطاحة نظام الآخر، وهذه الجماعات هي مجاهدي خلق في بغداد، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بطهران.[67]

في الوقت نفسه احتفظت إيران بعلاقات جيدة مع سوريا شريكها الاستراتيجي.[68] وتشارك طهران دمشق في عدائها لإسرائيل، والقلق بشأن المحور السياسي-العسكري المتنامي بين إسرائيل وتركيا، والرغبة في دعم مليشيات حزب الله الشيعي اللبناني في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

غير أن العلاقات مع مصر تظل تنطوي على إشكالية؛ فعلى الرغم من أن خاتمي يسعى من أجل علاقات طبيعية مع مصر، فإن نجاحه في هذا المسعى يظل متواضعاً. وما عدا الخطوات الصغيرة - مثل زيارة وزير الخارجية المصري الأسبق عمرو موسى أثناء انعقاد قمة منظمة المؤتمر الإسلامي وتبادل الوفود الاقتصادية وفتح مكتب إعلامي في مصر يميل إلى التعاطف مع خاتمي - لا يبدو أن هناك أي تقدم في الأفق حتى الآن. لقد رحبت القاهرة بوفد رفيع المستوى من البرلمان الإيراني في تموز/ يوليو 1998، ولكن كان رد فعل المصريين حذراً، وقد بعثوا برسالة مفادها أن التخفيف الكامل للتوتر سوف يستغرق بعض الوقت.[69] ونجد أحد التعبيرات الرمزية عن الافتقار إلى التقدم في

العلاقات في اسم الشارع الذي يوجد فيه مقر السفارة المصرية في طهران، شارع خالد الإسلامبولي، وهو قائد المجموعة الإرهابية المصرية، الجهاد الإسلامي، التي اغتالت الرئيس المصري أنور السادات في عام 1981؛ وقد طلبت القاهرة من طهران مراراً تغيير تسمية الشارع. وقد قام رئيس البرلمان الإيراني ناطق نوري، وهو عضو معتدل في اليمين التقليدي، بمحاولة جديدة للتغلب على هذه العقبة عندما أعلن في حزيران/ يونيو 1999 أن البرلمان مستعد لدراسة تغيير اسم الشارع.[70] ولكن هذه الإشارة التوفيقية أثارت ردود فعل من قبل جماعات أكثر راديكالية من اليمين التقليدي مثل أنصار حزب الله؛ فبعد أسبوعين من إعلان ناطق نوري، رسم أعضاء من أنصار حزب الله صورة ضخمة للإسلامبولي على جدار في أحد شوارع طهران الرئيسية، وبقيت الصورة الجدارية في مكانها على الرغم من الاحتجاجات الحادة من البرلمانيين المصريين الذين كانوا يزورون طهران.[71] غير أن المشاعر الحادة توجد على الجانبين، فبعض أعضاء النخبة الإيرانية الحاكمة لا يزالون يحملون ضغينة للحكومة المصرية لأنها لم تدك المقبرة التي دفن فيها الشاه محمد رضا بهلوي في القاهرة. ومع ذلك، تواصل سريان الدفء في العلاقات على الأقل على المستوى الاقتصادي؛ فقد أرسلت كل من مصر وإيران وفوداً تجارية للمشاركة في اثنين من المعارض الصناعية والتجارية المهمة التي أقيمت في القاهرة وطهران في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1999.[72]

هكذا نجد أنه منذ أن أصبح خاتمي رئيساً فإن إيران نادراً ما انعزلت عن العالم الإسلامي. ونظراً للحضور الإيراني المتكرر في العديد من الأحداث الإقليمية يتضح أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لعزل طهران في المنطقة قد فشلت؛ فلم يتردد حلفاء واشنطن من العرب المهمين في حضور اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1997، بينما شارك قليلون في مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) الذي عقد في الدوحة، عاصمة دولة قطر، قبل ذلك بثلاثة أسابيع تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قاطعت كل من مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والسلطة الفلسطينية مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي بعثت إسرائيل بوفد إليه. وعلى الرغم من أن آية الله خامنئي قد

شن هجوماً جديداً ضد إسرائيل أثناء اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، فقد استطاعت إيران أن تظهر راديكالية مخففة النبرة في الاجتماع وتبين أن موقفها من عملية السلام قد اقترب من موقف الاتجاه السائد وسط العرب. وبعبارة البروفيسور روح الله رمضاني، فقد كان الشيء الأكثر أهمية هو تأكيدات الرئيس خاتمي لياسر عرفات، في رسالة بعثها بعد الاجتماع، بأن إيران سوف تحترم أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يقبله الفلسطينيون. وفي ضوء هذا الانفتاح الإيراني المستمر على العرب، قد لا يكون من المبالغة في شيء أن تتراءى إيران كقائد ناشئ للعالم الإسلامي في المستقبل المنظور.[73]

العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية

على الرغم من المناشدة العامة المثيرة التي وجهها خاتمي للولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني/ يناير 1998 في مقابلة مع شبكة سي إن إن (CNN)، تظل الولايات المتحدة الأمريكية الاستثناء الرئيسي بالنسبة إلى انخفاض حدة التوتر الإيراني مع العالم الخارجي. ففي هذه المناشدة، التي تعتبر معلماً في العلاقات بين البلدين، دعا خاتمي إلى «هدم جدار عدم الثقة»؛ ناهيك عن أنه أوجز القيم الأصيلة المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والنظام الاجتماعي الأمريكي، وذكر الإمكانية الموجودة في كلا النظامين لخلق تناغم بين الحرية الدينية وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، دعا إلى «حوار الحضارات» بين الممثلين الثقافيين والعلماء من البلدين، وتمسك بأمل بعيد في تسوية النزاع السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية.[74] وعلى الرغم من أن خاتمي لم ينفصل عن الدعائم الكبرى لسياسة إيران الإقليمية، مثل الإدانة الكاملة لإسرائيل، فقد فتح عرضه الحذر بحوار ثقافي "نافذة فرص" لخفض تدريجي في حدة التوتر في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. وقد جاءت ردة فعل آية الله خامنئي في خطبة ألقاها في 16 كانون الثاني/ يناير 1998 وحذر فيها بقوة من أخطار تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عمل أصر على أنه سوف يسفر عن فقدان الاستقلال السياسي لإيران.[75] وعلى الرغم من تبني الأمم المتحدة لشعار "حوار الحضارات" للعام 2000، فإن خامنئي أجبر خاتمي على أن يصرف النظر في الوقت الراهن عن فكرة الاتصالات

المباشرة بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. على الرغم من ذلك، تواصل الإدارة الأمريكية المناداة بحوار مباشر على الأقل لسببين: أولاً، تعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تناول نقاط الخلاف الرئيسية؛ وهي على وجه التحديد الإرهاب، ومعارضة إيران لعملية السلام العربية-الإسرائيلية، وانتشار الأسلحة النووية.[76] وثانياً، تعزز المحادثات المباشرة قضية رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران، وهي قضية تلقى مساندة الكونجرس الأمريكي.

وقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لعرض خاتمي بإقامة صلات ثقافية وثيقة بتسهيل متطلبات حصول المواطنين الإيرانيين على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومراجعة التحذيرات السابقة الموجهة إلى المواطنين الأمريكيين الراغبين بالسفر إلى إيران، وتشجيع الفرص الأخرى للتبادل الثقافي مثل الزيارات التي قامت بها فرق المصارعة في كل دولة. وقد أرسلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إشارات أخرى: فأولاً، وضعت منظمة مجاهدي خلق في القائمة الرسمية للمنظمات الإرهابية الأجنبية، وبذلك مكنت الحكومة من تجميد أصول منظمة مجاهدي خلق المصرفية ومنع أعضائها من دخول البلاد وتحريم المنح الخاصة المقدمة لها.[77] وثانياً، قررت واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر 1998 أن ترفع اسم إيران من قائمة الدول المنتجة للمخدرات غير المشروعة.[78] وعلى أي حال، بقيت إيران على قائمة وزارة الخارجية السنوية للدول التي ترعى الإرهاب الدولي التي نشرت في أيار/ مايو 1999.[79]

مادام خاتمي يواصل الكفاح من أجل بقائه السياسي الشخصي، وظلت إصلاحاته الداخلية لا تتحقق، فإنه لن يستطيع المخاطرة باتصالات رسمية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحقيقة وتشعر بحساسية تجاه حقيقة أن تقديمها دعماً كبيراً لخاتمي قد يسفر عن ضرر أكثر منه نفعاً بالنسبة إلى وضعه السياسي. مع ذلك، تنبئ الإشارات الخاصة الواضحة بالاستعداد المتزايد وسط قطاعات من النخبة الحاكمة في إيران للمبادرة ببداية جديدة حذرة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي أكثر الإشارات الواعدة من عدد من القوى ذات التأثير داخل طيف اليسار الإسلامي والتي كانت حتى أوائل التسعينيات لا تلين في

معاداتها لكل ما هو أمريكي. ونجد أن عباس عبدي، وهو زعيم طلابي ذو نفوذ وواحد من الرجال الثلاثة الذين قادوا احتلال السفارة الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، يمثل أعضاء اليسار الإسلامي الذين شعروا بتغيير في موقفهم؛ ففي آب/ أغسطس 1998 عقد عبدي - الذي كان لسنوات عديدة رئيس تحرير صحيفة **سلام**، الناطقة بلسان مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) الذي ينتمي إلى اليسار الإسلامي - اجتماعاً في باريس مع باري روزن (Barry Rosen)، أحد الرهائن السابقين والذي كان يشغل منصب الملحق الثقافي في السفارة الأمريكية بطهران، لتشجيع المصالحة.[80]

الفصل الثالث عشر

انتقام اليمين التقليدي

في أوائل عام 1998، كان خصوم الرئيس محمد خاتمي قد استردوا عافيتهم تماماً بعد هزيمة عام 1997 في الانتخابات الرئاسية، وبدؤوا في التصدي لمشاريعه الإصلاحية. وفي صيف عام 1998، نجحوا بوساطة السلطة القضائية والبرلمان في إطاحة اثنين من قوى الدفع الرئيسية التي تقف وراء سياسة خاتمي الإصلاحية؛ عمدة طهران، غلام حسين كرباسجي، ووزير داخلية خاتمي، حجة الإسلام عبدالله نوري. وفي آب/ أغسطس 1998، أثار اغتيال منظمة مجاهدي خلق لمدير سجن إيفين السابق والانفجار المفاجئ لأزمة طالبان مخاوف وسط الكثير من الإيرانيين تتعلق بخطر الأعداء الداخليين والخارجيين. وقد كان هذا في صالح اليمين التقليدي الذي استخدم ذريعة مكافحة النزعات المناهضة للنظام وأوقف أكثر الصحف الإصلاحية جرأة عن الصدور. وفي خريف عام 1998، تحدى اليمين التقليدي بشكل علني السياسة التوفيقية لحكومة خاتمي فيما يتعلق بالفتوى التي تنادي بقتل المؤلف البريطاني سلمان رشدي. وفي نهاية الأمر، أثبت التقليديون مع انتصارهم في انتخابات مجلس الخبراء في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، عزمهم الصلب على ألا يتخلوا عن مواقع حيوية في عصب النظام.

هجمات على حلفاء خاتمي

تمتع الرئيس خاتمي، بعد فوزه الساحق في الانتخابات الرئاسية، بتفويض شعبي قوي بحيث لم يستطع خصومه في السلطة القضائية والتشريعية مهاجمته بطريقة مباشرة. وفي محاولة لإضعافه، على الرغم من ذلك، سعى خصومه إلى القضاء بوسائل قانونية على أقوى حلفائه في إدارته وفي السلطة التنفيذية؛ وكان أهم هؤلاء كرباسجي، عمدة طهران والأمين العام لحزب كوادر البناء؛ وعبدالله نوري، وزير

الداخلية، وعطاء الله مهاجراني، وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي وأهم عضو في حزب كوادر البناء بعد كرباسجي. وقد استغل اليمين التقليدي كذلك أي ذريعة متاحة للانقضاض على حرية الصحافة والانفتاح الثقافي ولتقويض مصداقية خاتمي في الساحة الدولية، عن طريق الدعم المتواصل لفتوى آية الله روح الله الخميني التي تنادي بقتل رشدي، مثلاً.

سقوط كرباسجي

كان الهدف الرئيسي لأعضاء اليمين التقليدي داخل السلطة القضائية هو تجريد كرباسجي، منسق حملة خاتمي الانتخابية، من قوته. وكان كرباسجي، كإداري عالي التأهيل، قد كسب سلفاً سمعة أسطورية عبر البلاد؛ فقد درس العلوم الدينية في قم قبل الثورة، وأمضى ما مجموعه ثلاث سنوات في سجون الشاه محمد رضا بهلوي. وبدأ صعوده سلم السلطة في عام 1982 كمحافظ لمنطقة أصفهان. وقد أعاده من هناك أكبر هاشمي رفسنجاني عمدة لطهران في عام 1990 لكي ينقذ المدينة[1] التي كانت المشكلات البيئية والمالية والإدارية تهدد بخنقها. ونجح كرباسجي خلال سنوات قليلة فقط في إعادة هيكلة الإدارة؛ وقد حسن أيضاً البيئة وصورة المدينة بإنشاء الحدائق وزرع مئات الآلاف من الزهور التي ساعدت في مكافحة الدخان الناتج عن التلوث. ثم تقدم بقدر كبير من الحماس لكي يوسع البنية التحتية بوساطة طرق المرور السريعة والممرات الجانبية وشبكة المؤسسات الاجتماعية والثقافية.[2] وقد ساعد في تحقيق هذه النجاحات مستوى عال من الاستقلال المالي انتزعه كرباسجي من الحكومة المركزية.[3] ومن أجل هذه الغاية أدخل "ضريبة عقارات" تشمل كل المدينة وترتكز على الزيادة في قيمة العقارات، مما سبب رعباً لكبار مقاولي البناء والمضاربين. وقد جلبت عليه ضريبة العقارات هذه، والتي طبقت لاحقاً على كل البلاد، غضب تجار البازار الذين ينتمون إلى اليمين التقليدي، والذين يستثمرون مكاسبهم عادة في العقارات والفيلات والمباني العالية في وسط طهران وشمالها.[4]

وحتى قبل تنصيب خاتمي، وجه خصوم كرباسجي إليه تهمة الفساد وإساءة استغلال المال العام لخدمة حملة خاتمي الانتخابية؛ وتم في الفترة 26 تموز/ يوليو - 6

ب/ أغسطس 1997 اعتقال ستة من زملاء كرباسجي المقربين، بما في ذلك نائبه في مكتب العمدة. وقد تعرض بعضهم للتعذيب في سجن إيفين؛ وبين تشرين الأول/ أكتوبر ومنتصف كانون الأول/ ديسمبر 1997 حكم على ثلاثة من عمد البلديات بعقوبات شملت السجن والغرامة والجلد.[5] حتى إن كرباسجي نفسه طلب ليدلي بشهادته في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997؛ وقد منع في وقت لاحق من مغادرة البلاد. وكانت محكمة طهران قد أعلنت في 16 آذار/ مارس 1998 أنها أكملت الاتهام الموجه لكرباسجي بسبب الاختلاس وسوء السلوك ودعته للمثول أمامها كمتهم في 4 نيسان/ إبريل من العام نفسه.[6] وفي تحرك مفاجئ، أمر رئيس السلطة القضائية الإيرانية، آية الله محمد يزدي، باعتقال كرباسجي في اليوم نفسه.[7] واستند في أمره إلى قانون يرجع لعام 1987 يمكن بموجبه اعتقال المشتبه فيهم في جرائم تتضمن مبالغ تصل إلى 20 دولاراً أمريكياً أو أكثر لمدة شهر ودون إمكانية الحصول على كفالة.[8] وقد شكك عدد من الوزراء في قانونية هذا التحرك، والذي كان مساوياً لإعلان الحرب من جانب السلطة القضائية على الجهاز التنفيذي. وشجب أعضاء اليسار الإسلامي ومؤيدو كرباسجي العملية على أساس أنها محاكمة سياسية تهدف إلى إضعاف حكومة خاتمي. ونادى اليسار الإسلامي عبر صحيفة **سلام** الناطقة باسمه بفتح الملفات الخاصة بمؤسسة المعوقين والمستضعفين التي لم تكن تخضع للسيطرة الحكومية ويديرها اليمين التقليدي.

ولكن خاتمي نفسه رفض الاستجابة للاستفزاز؛ وفي محاولة للحد من النزاع، طلب من مؤيدي كرباسجي الغاضبين الإحجام عن تسيير تظاهرات احتجاج. وفي مقابل ذلك، أجرى خاتمي مفاوضات سرية مكثفة ضمته مع رفسنجاني وإبراهيم يزدي والمرشد الأعلى خامنئي؛ فاستجاب خامنئي في 14 نيسان/ إبريل 1998 لطلب خاتمي وأمر بإطلاق سراح كرباسجي بكفالة.[9] ومن الواضح أن قرار خامنئي قد تأسس على الخوف من أنه إذا لم يطلق سراح كرباسجي فقد يؤدي النزاع بين خصومه وأنصاره إلى عنف في الشوارع. وفي 7 حزيران/ يونيو 1998 بدأت أول جلسة من الجلسات العلنية الأربع في محاكمة كرباسجي، وتابعها ملايين الإيرانيين المتعاطفين مع كرباسجي عبر

التلفزيون. وقد اتهم عمدة طهران بشكل رئيسي باختلاس أموال من خزينة المدينة لتمويل حملة مرشحي حزب كوادر البناء في الانتخابات البرلمانية لعام 1996، بالإضافة إلى حملة خاتمي في الانتخابات الرئاسية عام 1997.[10] إلا أن كرباسجي أنكر كل التهم، وزعم أن المحكمة كانت منحازة سياسياً وغير كفؤة لإجراء محاكمات من هذا النوع. وقد رفض تهم الاختلاس وسوء استغلال المال العام التي وجهت له على أساس أنها باطلة قطعاً، قائلاً إن التهم تقوم على شهادة انتزعت من زملائه تحت التعذيب. وقال كرباسجي في مرافعته، إن الرئيس السابق رفسنجاني لم يكن يعلم بكل أنشطته فقط، بل إنه كان يصدق عليها.[11] غير أنه في نهاية الأمر، لم تسفر الحجج التي ساقها عن أي شيء؛ وفي 23 تموز/ يوليو 1998 حكمت عليه المحكمة بالسجن خمس سنوات لشبهة الاختلاس وغرمته نحو 6 ملايين دولار أمريكي وحظرت عليه المشاركة في النشاط السياسي لمدة عشرين عاماً.[12] وفي أيار/ مايو 1999، وعلى الرغم من الاسترحام الذي وقعه 146 عضواً من أعضاء البرلمان، رفض خامنئي أن يمنح كرباسجي عفواً، وهكذا بدأ العمدة السابق في قضاء فترة العقوبة في سجن إيفين.[13] وفي خطاب إذاعي أعلن خامنئي أن «سلطة حل مثل هذه القضايا في أيدي المحاكم وحدها ومن مصلحة البلاد والشعب ألا تستأنف أحكام المحاكم لأسباب مختلفة».[14]

بعد أسابيع من المناقشات الحادة بين الإسلاميين من جناح اليسار والمعتدلين من جناح اليمين في مجلس مدينة طهران الذي يتكون من 15 عضواً، تم الاتفاق بالإجماع على تعيين مرتضى ألفيري عمدة جديداً في الأول من حزيران/ يونيو 1999.[15] ويعد ألفيري شخصاً معتدلاً ويحتفظ بعلاقات جيدة مع ممثلي المعسكرين؛ وله علاقات ودية مع الرئيس السابق رفسنجاني، وقد شغل عدداً من المناصب المهمة منذ عام 1980. ومنذ أوائل التسعينيات كان ألفيري مديراً لمنطقة التجارة الحرة الإيرانية في جزيرة كيش في الخليج العربي.[16] وتطور ألفيري في مساره المهني، الذي بدأه كمهندس كهربائي، من إسلامي راديكالي ينتمي إلى اليسار إلى براجماتي أقرب في التوجه إلى حزب كوادر البناء التكنوقراطيين؛ وعلى عكس كرباسجي فإنه يتحاشى الاستقطاب والمواجهة المفتوحة.[17]

وبعد فترة قصيرة من إدانة كرباسجي، بدأ أعضاء جناح اليمين الحداثي في حزب كوادر البناء بتنظيم هجومهم؛ ففي خطاب مفتوح إلى الرئيس خاتمي وجه محسن نوربخش، رئيس البنك المركزي، تهماً كبيرة ضد رئيس محكمة طهران العليا، حجة الإسلام علي رازيني الذي ترأس محاكمة كرباسجي. وزعم نوربخش في الخطاب أن رازيني تحايل على القانون وفتح حساباً خاصاً باسمه واختلس مبلغ 60 مليون دولار أمريكي ووضعها في هذا الحساب.[18] وقد ردت السلطة القضائية قائلة إن الحساب موجود بتصديق من المرشد الأعلى، وشجبت الهجوم على أساس أنه محاولة من حزب كوادر البناء لزرع الشك في حياد السلطة القضائية قبل فترة قصيرة من استئناف كرباسجي. وقد هدد البنك المركزي بفحص كل الوثائق إذا اقتضى الأمر ذلك. وحسب تقارير غير مؤكدة، كان القصد من الحساب هو تمويل مرتبات جماعة أنصار حزب الله المسلحة.[19]

استقالة وزير الداخلية القسرية

في الفترة التي شهدت سقوط كرباسجي تقريباً، بدأ سيناريو مماثل يتضح للعيان يهدف إلى توريط عبدالله نوري هذه المرة؛ فقد كان نوري شوكة في خاصرة أغلبية اليمين التقليدي في البرلمان لعدة أسباب. أولاً، لقد حصل على إجازة التدريس من آية الله العظمى حسين علي منتظري، وكرر القول إنه فيما يتعلق بالمسائل الدينية سوف يلتزم بفتاوى منتظري. وثانياً، أن نوري لم يكتم اعتقاده أن سلطة ولاية الفقيه لا تعلو فوق إرادة الناس.[20] وبما أن نوري من أتباع منتظري، منافس المرشد الأعلى على السلطة الدينية، فإن خامنئي لم يكن يأمنه في السيطرة على قوات فرض القانون، وبدلاً من ذلك احتفظ بالسيطرة الشخصية على هذه القوات.

بدأت مجموعة من النواب البرلمانيين في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1997 ملاحقة نوري بطريقة تشبه مطاردة الساحرات، وقد وجهت إليه تهمة الموافقة على إقامة تظاهرة طلابية زعزعت النظام العام وشككت في مشروعية المرشد الأعلى خامنئي.[21] وقد ترددت اتهامات مماثلة على نحو متكرر بحق نوري أثناء النصف الأول من عام 1998 عندما تحولت تظاهرات طلابية في طهران في أوائل آذار/ مارس ومنتصف

نيسان/ إبريل وفي نجف آباد وأصفهان في نيسان/ إبريل إلى العنف نتيجة لتحرشات موجهة بشكل جيد من جانب أنصار حزب الله. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن في مقدور نوري منع مثل هذه الأحداث، لأنه لم تكن لديه سلطة قيادة قوات فرض القانون. وبرغم ذلك، بادرت مجموعة من 27 نائباً برلمانياً بتوجيه تهمة الخيانة والتقصير لنوري في 10 حزيران/ يونيو 1998.[22] وكانت إحدى التهم الرئيسية تتلخص في أنه قام بعد توليه منصبه بفصل 1689 من الذين عملوا مع سلفه علي بشارتي واستبدل بهم موظفين لا «يعول عليهم أيديولوجياً». وكان من بين من فصلوا عدد من محافظي الأقاليم المهمين. وعلى الرغم من أن خاتمي ساند وزير داخليته دون تحفظ في اللقاءات الجماهيرية، فإنه لم يستطع في عاقبة الأمر أن يمنع عقد جلسة علنية في البرلمان. وفي الجلسة العلنية التي تمت في 22 حزيران/ يونيو 1998 طرح 138 نائباً من بين 268 نائباً كانوا قد حضروا الجلسة مسألة حجب الثقة عن نوري، فصوتوا ضده وأجبروه على الاستقالة.[23] وفي اليوم نفسه عينه خاتمي نائباً للرئيس وأوكل إليه مسؤولية القضايا الاجتماعية وقضايا التنمية، وهذا المنصب لا يحتاج إلى موافقة البرلمان. وبعد شهر صادق البرلمان على اختيار خاتمي الجديد لوزير الداخلية، حجة الإسلام عبدالواحد موسوي لاري،[24] وفي 3 آب/ أغسطس، وبناء على طلب خاتمي، حول خامنئي قيادة قوات حفظ النظام إلى موسوي لاري.[25] وعلى الرغم من هذا التحويل الرسمي للقيادة، لم يستطع موسوي لاري فرض سيطرته الفعلية على قوات فرض القانون كما برهن على ذلك اشتراك تلك القوات في العديد من الهجمات العنيفة على أنصار خاتمي في الأشهر التالية، وفي أعمال الشغب الطلابية الدامية التي حدثت في تموز/ يوليو 1999. وفي مؤتمر صحفي عقد في كانون الأول/ ديسمبر 1999 في طهران، اعترف موسوي لاري بضعفه عندما قال إن ضباط قوات فرض القانون الذين يدينون بالولاء لليمين التقليدي لا يطيعون أوامره.[26]

التضييق على الحريات الثقافية والصحافة الإصلاحية

فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والثقافية، بدأ البندول يتأرجح ضد خاتمي بعد ربيع عام 1998، ويتضح ذلك بجلاء في التهديدات التي أطلقها ضده وضد مؤيديه يحيى

رحيم صفوي قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي؛ ففي أواخر نيسان/ إبريل، وفي خطبة ألقاها على مسامع ضباط البحرية في قوات الحرس الثوري الإسلامي في قم خلال لقاء سري، انتقد رحيم صفوي بقسوة نزعات خاتمي الليبرالية. وقد جذبت الخطبة اهتماماً كبيراً وتم توزيعها على نطاق واسع في شريط صوتي. وحظي الشريط كذلك بردود حاسمة من الصحافة الداخلية الإيرانية والصحافة الأجنبية؛ فعلى سبيل المثال، استشهدت صحيفة **انقلابي إسلامي**، وهي صحيفة المعارضة التي يصدرها في باريس الرئيس السابق أبوالحسن بني صدر، برحيم صفوي وهو يقول: «لقد أحطت المرشد الأعلى خامنئي علماً بأن هناك نوعاً جديداً من النفاق يتستر برجال الدين. إنهم منافقون خالصون يزعمون أنهم يطبقون القانون، ولكنهم في الحقيقة يفعلون عكس ذلك. إن بعضهم يستحق قطع رأسه أو لسانه».[27]

وعلى الرغم من ردود الفعل الغاضبة من جانب الصحافة الإيرانية ذات التوجه الإصلاحي على تهديدات رحيم صفوي التي لا تخفى بالموت، فإن خامنئي لم يجد سبباً كي يجعل قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي يمثل أمام القضاء.

في منتصف عام 1998 أعطت سلسلة من محاولات الاغتيال لعدد من مسؤولي الدولة، بالإضافة إلى قصف بعض المؤسسات الحكومية، اليمين التقليدي ذريعة كان ينتظرها كي يرد الضربة إلى النزعات الليبرالية الناشئة في الثقافة والمجتمع الإيراني. وفي الفترة 2ـ4 حزيران/ يونيو قتل على الأقل ثلاثة أشخاص في هجمات بالقنابل على مباني مكتب المدعي العام وقيادة قوات الحرس الثوري الإسلامي في طهران. وقد أعلنت منظمة مجاهدي خلق التي يوجد مقرها في بغداد مسؤوليتها عن الهجمات، ووصفت الهجمات بأنها انتقام لمقتل ثمانية من أعضائها أعدمتهم وزارة الاستخبارات في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.[28] وفي 23 آب/ أغسطس 1998 اغتيل مدير سجن إيفين السابق أسد الله لاجوردي بالإضافة إلى أخيه وأحد زملائه المقربين في قلب البازار في طهران.[29] وقد كان لاجوردي عضواً مهماً في جمعية المؤتلفة الإسلامية التي تنتمي إلى اليمين التقليدي، وكان قد عمل تاجراً في البازار قبل الثورة. وذكرت الصحافة الإيرانية في وقت لاحق أن واحداً من الذين اغتالوا لاجوردي، وكانت

السلطات قد أوقفته، قد توفي متأثراً بجراحه؛ وبعد وفاته بفترة قصيرة أعلنت منظمة مجاهدي خلق مسؤوليتها عن مقتل لاجوردي.[30] وعلى الرغم من أن منظمة مجاهدي خلق لا ترتبط بقوى خاتمي، فإن عودة المنظمة الإرهابية إلى الظهور في ذلك الصيف أعطى اليمين التقليدي حججاً تبدو معقولة ظاهرياً وتصب في مصلحة القيام بردود انتقامية جديدة ضد أعداء حقيقيين ووهميين في البلاد.

وعلى المنوال ذاته، استهدف خصوم خاتمي في ذلك الصيف عدداً من الصحف التي كانت تعليقاتها الناقدة تثير الفضائح بشكل منتظم. وكانت أولى ضحايا اليمين التقليدي هي الصحيفة اليومية **جامعه** التي تأسست في كانون الثاني/ يناير 1998. وقد أجبرت السلطة القضائية تحت قيادة آية الله محمد يزدي الصحيفة على التوقف عن الصدور في حزيران/ يونيو 1998 – التي كانت توزع حينذاك 300 ألف نسخة – بتهمة واهية هي «نشر تقارير زائفة». وبعد أكثر من شهرين بقليل، أي في 2 آب/ أغسطس 1998 عاودت صحيفة **جامعه** الصدور بمظهر جديد هذه المرة وباسم **توس**.[31] ولكن في 16 أيلول/ سبتمبر 1998 سحبت السلطة القضائية رخصة الصحيفة "الجديدة".[32] وتمثل السبب الظاهري الذي قدمته الهيئة القضائية لتوقيف صحيفة **توس** في مقال لكاتب في الصحيفة حذر فيه بقوة من حرب ضد أفغانستان. على أي حال، كان الإثم الأكثر خطورة بكثير هو المقابلة التي أجرتها الصحيفة مع الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان، والتي ذكر فيها تفاصيل أنشطة دبلوماسية جرت في الوقت الذي وقعت فيه الثورة الإسلامية وتتناقض مع الرواية الإيرانية الرسمية للتاريخ، مثل حقيقة أن الخميني قد طلب في عام 1978 حق اللجوء إلى فرنسا التي كان يعيش فيها منفياً.[33]

في أوائل آب/ أغسطس 1998 قرر البرلمان الإيراني أن يُحكم لوائح الرقابة المتضمنة في قانون الصحافة، والتي رأى أنها ليبرالية أكثر مما ينبغي. وبناء على ذلك أصبحت كل الصور "الفاضحة" للرجال والنساء عرضة للعقوبات الرسمية، وكذلك المقالات عن حقوق المرأة التي تثير "النزاع" بين الرجال والنساء.[34] وقد أثبت حديث ألقاه خامنئي على مسامع ضباط قوات الحرس الثوري الإسلامي في منتصف أيلول/ سبتمبر أن اليمين التقليدي كانت له اليد العليا في صراعه ضد الصحافة ذات التوجه

الإصلاحي. وقد شن في حديثه، الذي أذيع عبر الإذاعة الحكومية الإيرانية، أقسى هجوم ضد الصحافة الليبرالية، ووجه اللوم العلني لهذه الصحافة لأنها عبَّدت بشكل ماكر الطريق لغزو الثقافة الغربية. وأعلن خامنئي أن حرية الصحافة ليست مطلقة، وإذا قادت هذه الصحافة الناس إلى طريق زائف فإن هذا الأمر لن يكون حرية بل مؤامرة وخيانة. بالإضافة إلى ذلك، أصدر خامنئي مناشدة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، التي تتولى مسؤولية الإشراف على الصحافة، قال فيها: «إنني أطلب من السلطات المختصة لآخر مرة أن تدقق وتتحقق من الصحف التي لا تراعي حدود الحرية». [35]

و استناداً إلى أقوال خامنئي الفاصلة، كثف إعلام اليمين التقليدي هجماته على وزير الثقافة عطاء الله مهاجراني الذي اتهمه هذا الإعلام بالإهمال الذي يتمثل في إجازة كتب وصحف تمثل تهديداً للأمن العام وللقيم الدينية للمجتمع الإيراني. وقد أرغم مهاجراني - بعد عودته من رحلة إلى لبنان في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1998 - على الدفاع عن نفسه في جلسة خاصة للبرلمان في مواجهة اتهامات خصومه التي قامت على دعوى تراخيه كثيراً في رقابة الصحافة الإصلاحية. وخوفاً من تهديد قرابة 170 نائباً بتنحيته عن طريق اقتراع حجب الثقة إذا لم يفرض رقابة أشد صرامة على الصحافة، أذعن مهاجراني. واستطاع، بوعده أن تستخدم وزارته قدراً أكبر من التعقل عندما تمنح رخصاً في المستقبل، أن يقلل هذا الضغط إلى حد كبير. [36] ولكن إذعان مهاجراني أصاب بالمرارة عدداً كبيراً من مؤيدي خاتمي الذين خافوا وقتها من أن يكون عمود أساسي من أعمدة الصحافة الإصلاحية قد انهار. واستمر اليمين التقليدي في ممارسة الضغط على نحو ملح، وبعد ذلك بثلاثة أشهر قبل مهاجراني استقالة نائبه الأول أحمد برقاني. [37]

واستغل آية الله محمد يزدي، رئيس السلطة القضائية، ضعف وزير الثقافة؛ فأصدر في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 أمراً لاستخبارات قوات الحرس الثوري الإسلامي بالقبض على أربع من الشخصيات الأدبية والصحفية الإيرانية الذائعة الصيت، وكان من بينها هوشانج جولشيري الذي تم ترشيحه مرات عديدة لجائزة نوبل في الآداب. وعلى الرغم من أن الأربعة أطلق سراحهم في الأسابيع التالية، فقد كانت

الرسالة واضحة. كذلك، في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر اعتقل المسؤولون الإيرانيون 15 من البهائيين وهددوهم بعقوبة الإعدام. وفي الواقع، كان المسؤولون الإيرانيون قد أعدموا بهائياً في مشهد في منتصف تموز/ يوليو 1998 بتهمة الردة لأول مرة منذ عام 1992.[38] وكان الهدف من كل هذه الأعمال هو تدمير صورة خاتمي في المجتمع الدولي التي كانت قد لمعت بسبب دعمه لدولة دستورية وللتعددية ولحوار الثقافات.[39]

فتوى قتل رشدي تظل قضية مطروحة

أعلن الرئيس خاتمي في 22 أيلول/ سبتمبر 1998، وفي ختام زيارته للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أنه يعتقد أن الجدل الذي يحيط بالفتوى ضد المؤلف البريطاني سلمان رشدي قد تمت تسويته، وأضاف أن حكومته، كما كانت الحال مع الحكومات الإيرانية السابقة، لن تبذل جهداً لكي تنفذ الفتوى.[40] بعد ذلك بيومين أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي ونظيره البريطاني روبن كوك أن طهران ولندن سوف تتبادلان السفراء مرة أخرى، بعد أن تخطيا مسألة رشدي.[41] على أي حال، قوبل تصريح خاتمي بمقاومة شرسة من جانب خصومه في إيران. غير أن مجلس الوزراء – بمن فيهم أعضاء اليمين التقليدي مثل وزير الدفاع علي شمخاني – أقر الاتفاق البريطاني-الإيراني الذي تعلق بالفتوى؛ إلا أن أقساماً من المؤسسة الدينية في قم هاجمت الاتفاق بقسوة.[42] على سبيل المثال، احتج آية الله محمد فضل لنكراني، وهو عضو ذو نفوذ في جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم، بشدة على الاتفاق، وسانده آية الله حسن صانعي رئيس مؤسسة الخامس عشر من خرداد، الذي رفعت منظمته مكافأة قتل رشدي من 2.5 إلى 2.8 مليون دولار أمريكي.[43] وبمنتصف تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه أعلن المتحدث الرسمي باسم أنصار حزب الله، حسين الله كرم، أن فتوى الخميني ضد رشدي ستظل قائمة، وأن الحكومة ليس لها الحق في وقف أو تعويق أي تحرك لاغتيال المرتد. وحتى تضفي منظمة أنصار حزب الله مصداقية على تصريحاتها، سرعان ما أبرزت قائمة تضم 373 متطوعاً كانوا على استعداد لتنفيذ الفتوى.[44]

وقد تبينت المساحة الضيقة التي يحظى بها خاتمي للمناورة حول هذه القضية على نحو إضافي في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر مع توزيع التماس تقدم به 150 نائباً برلمانياً

أكد بكل وضوح صحة فتوى الخميني بقتل رشدي.[45] وفي منتصف شباط/ فبراير 1999 أعلن صانعي «أن إيران تدافع بكل حماس عن الفتوى التاريخية وتسعى إلى تنفيذها». ومن الواضح أن صانعي لا يتفق مع آراء خاتمي وخرازي على مصالح إيران في السياسة الخارجية أو يقر بها، وكما شرح صانعي نفسه: «يجب أن تكون الدبلوماسية في الدولة الإسلامية تابعة للقانون الإسلامي».[46] وعقب مراسم الاحتفال بالذكرى العاشرة لفتوى الخميني ضد رشدي، أعلن رئيس مجلس صيانة الدستور أحمد جنتي أن الفتوى «تظل قائمة على الرغم من كل ما قيل بشأنها».[47]

أزمة طالبان وإعادة تأهيل الجيش

قويت شوكة من يعارضون مجهودات خاتمي في التحرر السياسي على نحو إضافي مع اندلاع أزمة طالبان في آب/ أغسطس 1998. وتابعت القيادة الإيرانية بشيء من الشك صعود حركة طالبان السنية الراديكالية في أفغانستان، والتي صنفتها طهران منذ البداية على أساس أنها حركة غير إسلامية بسبب أيديولوجيتها الإسلامية الرجعية.[48] ونتيجة لذلك، قدمت إيران منذ عام 1995 الدعم السياسي والعسكري للقوات المعارضة لطالبان، ولاسيما للعنصر الشيعي في أفغانستان، حزب الوحدة.[49] على أي حال، بحلول منتصف عام 1998 كانت طالبان قد استولت على العاصمة كابول وسيطرت على ما يقارب 90٪ من الأراضي الأفغانية، ونتيجة لذلك تراجع خصومها في تحالف الشمال - الأوزبك والطاجيك، والشيعة في حزب الوحدة - إلى المنطقة الشمالية من أفغانستان، حيث أصبحت مدينة مزار الشريف أقوى معاقلهم.

عندما استولت طالبان على مزار الشريف، اختفى 11 من الدبلوماسيين والصحفيين الإيرانيين من القنصلية الإيرانية مما أشعل فتيل النزاع بين طهران وكابول.[50] في البداية، أنكرت طالبان أي مسؤولية، ولكن في 11 أيلول/ سبتمبر 1998 سلمت بشكل رسمي بأن تسعة من الإيرانيين المختفين قتلوا على أيدي "وحدات مرتدة" عن طالبان.[51] وتصاعدت الحرب الكلامية بين كابول وطهران، ووجهت إيران اللوم أيضاً لحامية طالبان، باكستان، فيما يتعلق بالاغتيالات. وبعد جلسات طارئة للبرلمان الإيراني

ومجلس الأمن القومي، بدأت إيران في أواخر آب/ أغسطس 1998 في نشر وحدات من الجيش النظامي وقوات الحرس الثوري الإسلامي على طول الحدود مع أفغانستان. وأعلن خامنئي تعبئة عامة للقوات في 15 أيلول/ سبتمبر 1998، [52] وتجمع ما يقارب 200 ألف جندي إيراني على الحدود الأفغانية بنهاية أيلول/ سبتمبر. وفي الوقت نفسه، حاول إعلام اليمين التقليدي داخل إيران، مقسماً بالاستعداد للقتال والتضحية، قرع الطبول لحشد التأييد الشعبي لحرب محتملة. وقد سمحت طالبان في أيلول/ سبتمبر بإعادة سبع من جثث الدبلوماسيين الإيرانيين الذين ذبحوا إلى طهران، وشيعت الجثث في جنازة حاشدة. [53] وقد قتل في العديد من المدن في الشهر نفسه عدد غير معروف من اللاجئين الأفغان نتيجة لهجمات عنيفة قام بها إيرانيون.

ولأن خطر الحرب بين إيران وطالبان بات وشيكاً على نحو بيّن، عين خامنئي في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1998 علي شهبازي قائداً أعلى للقوات المسلحة النظامية. [54] وكان لقوات الحرس الثوري الإسلامي قائد أعلى منذ عام 1981، ولكن لم يكن للقوات المسلحة النظامية مثل هذا المنصب. علاوة على ذلك، كان أعلى ضباط القوات المسلحة النظامية رتبة منذ نيسان/ إبريل 1995 تحت قيادة حسن فيروز آبادي قائد هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. [55] وعلى الرغم من أن القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري الإسلامي كان تابعاً لقيادة فيروز آبادي من الناحية النظرية، فإنه كان في الحقيقة مستقلاً عنه. إن تعيين شهبازي قائداً أعلى للقوات المسلحة النظامية قد وضعه على قدم المساواة مع قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي، يحيى رحيم صفوي. كما أنه كان يعني بالإضافة إلى ذلك تعزيز القوة القتالية للقوات المسلحة النظامية كأمر واقع بعد أن ضمت أفرع القوات المسلحة الثلاثة إلى قيادة موحدة.

نظر المراقبون إلى قرار خامنئي كتعزيز واضح لدور القوات المسلحة النظامية في دولة الجمهورية الإسلامية ومجتمعها. [56] فحتى ذلك الوقت كانت القيادة الإيرانية تتشكك في القوات المسلحة النظامية التي بناها الشاه وعمل على تلقينها عقائدياً. وهكذا وضعت القيادة بكل وضوح القوات المسلحة النظامية في وضع يفتقر إلى الأفضلية بالنسبة إلى قوات الحرس الثوري الإسلامي التي كانت وظيفتها الأساسية

حماية النظام ضد الأعداء في داخل البلاد. وبما أن القيادة في طهران لم تكن تثق كثيراً بقدرات قوات الحرس الثوري الإسلامي على تنفيذ حرب مطولة ضد طالبان، أصبحت ترقية القوات المسلحة النظامية وربطها بصورة أوثق بالنظام مسألة ملحة.[57] وبالفعل، قوي مركز شهبازي عن طريق سياسته الحكيمة التي لا تعرف التسوية في الأمور التي تتعلق بالأفراد ووضع الجيش الجديد والمحسن. وقد عيّن مدير التخطيط السابق في الجيش، اللواء ناصر آرتش، نائباً جديداً له. وأصبح اللواء مهدي منتظري، الذي كان في السابق كبير الحراس الشخصيين لخامنئي، رئيس الاستخبارات العسكرية.[58]

على الرغم من الجو العام المناهض لطالبان في إيران، والذي أشعلت ناره جماعات اليمين التقليدي، اعترض خاتمي ورفسنجاني على المخاطرة غير المحسوبة للحرب ضد أفغانستان. فبالنسبة إلى رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، سوف يجعل التدخل في أفغانستان إيران ضعيفة في مواجهة المؤامرات الأمريكية التي تسعى إلى إضعاف إيران أو تدميرها. علاوة على ذلك، لم ترغب إيران في المقامرة الطائشة بأولى خطواتها في عملية إعادة التأهيل ضمن العالم الإسلامي، والتي ترمز لها قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في طهران في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. ولهذا السبب، على نحو رئيسي، التفتت طهران إلى الدبلوماسية كي تجد حلاً للأزمة. وقد حصلت إيران على دعم لهذا الجهد من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كانتا إلى جانب باكستان الدول الوحيدة التي تعترف بحكومة طالبان. ونتيجة لجهود هذه الدول والأعمال التي قام بها مفاوض من الأمم المتحدة، الجزائري الأخضر الإبراهيمي، صدرت عن طالبان عدة إشارات توفيقية مثل إطلاق سراح السجناء الإيرانيين. وبحلول منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1998، وعلى الرغم من أن الطرفين احتفظا بقواتهما في وضع الاستعداد للقتال، انخفض التوتر إلى درجة أن خطر اندلاع حرب وشيكة قد خبا.[59]

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1998 استولى أحمد شاه مسعود، قائد القوات الأفغانية وحليف إيران، مجدداً على بعض الأراضي وأوقف زحف طالبان، مجبراً

قيادتها على التفاوض. وخرجت القيادة الإيرانية، التي قاومت إغراء المواجهة العلنية مع طالبان، من هذه الأزمة دون أن يمسها شيء. وبدلاً من التدخل المباشر، اعتمدت طهران على استراتيجية حرب الوكالة الأقل تكلفة ومخاطرة سياسية، المقرونة بالمفاوضات.

انتخابات مجلس الخبراء

كانت انتخابات مجلس الخبراء في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 منتظرة إلى حد بعيد في إيران.[60] ولأن مجلس الخبراء، الذي يُنتخب أعضاؤه لفترة ثماني سنوات، يختار المرشد الأعلى وفقاً للمادة 107 من دستور عام 1979 - وهكذا سوف يختار في يوم من الأيام خليفة آية الله خامنئي - فقد كان ينظر إلى الانتخابات على أساس أنها دلالة حاسمة على المستقبل. لذلك سعى كل من معسكر اليمين التقليدي ومعسكر الإصلاح - الذي يتكون من اليسار الإسلامي واليمين الحداثي - إلى تحسين مواقفهما قبل زمن طويل من بدء التسجيل الرسمي للمتقدمين للترشيح في نهاية آب/ أغسطس 1998.

لعب خامنئي دوره فيما يتعلق بالمساعدة في تحسين فرص اليمين التقليدي. وقبل ثلاثة أشهر من بدء التصويت، سعى خامنئي إلى التأثير في النتيجة بالتصديق على تعيين أعضاء مجلس صيانة الدستور من رجال الدين. وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الخبراء يتم انتخابهم، فإن مجلس صيانة الدستور يقرر المرشحين المؤهلين لخوض الانتخابات. وهكذا، صدق خامنئي في 17 تموز/ يوليو 1998 على بقاء ثلاثة رجال دين من أعضاء مجلس صيانة الدستور - آية الله أحمد جنتي وآية الله أبوالقاسم خزعلي وآية الله غلام رضا رضواني - لفترة ست سنوات إضافية في المجلس.[61]

ولكي يحسن الإصلاحيون فرصهم، بذلوا جهداً كبيراً كي يكسروا هيمنة مؤسسة رجال الدين المؤثرة. وتأتي أغلبية الأعضاء السابقين في مجلس الخبراء من الحوزة العلمية في مدينة قم، ويتحدد المناخ السياسي والاجتماعي للحوزة بواسطة جمعية من رجال الدين الذين ينتمون إلى اليمين التقليدي، جمعية مدرسي الحوزة العلمية

في قم. وفي محاولة لكسر هيمنة تلك الجمعية، أعلن بعض رجال الدين المؤيدين لخاتمي تأسيس مجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية في قم في 8 أيلول/ سبتمبر 1998.[62] وقد كان هذا التحرك معادلاً لثورة صغيرة ضمن العالم الديني الصغير في قم، حيث يتعلم ويدرّس أكثر من 70 ألفاً من طلاب العلوم الدينية. ولم يكن مفاجئاً البتة أن خاتمي ضمن لنفسه شعبية واسعة في قم حيث فاز بما يقارب 59٪ من الأصوات في انتخابات الرئاسة عام 1997. لقد كان هدف تأسيس مجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية في قم، كما صاغه أحد مؤسسي المجمع، آية الله محمد عبائي خراساني، هو كسر احتكار الرأي والقرار في الحوزة العلمية في قم وفي مجلس الخبراء، وكلاهما كان في أيدي جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم آنذاك.[63]

نشر مجلس صيانة الدستور في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 نتائج تدقيقه في طلبات المتقدمين للترشيح لانتخابات مجلس الخبراء. وكما حدث قبل الانتخابات البرلمانية في عامي 1992 و1996، وقبل الانتخابات الرئاسية في عام 1997، أشعل تصويت المجلس فتيل احتجاج قوي، وخاصة من قبل معسكر اليسار الإسلامي الذي تم استبعاد مرشحيه بالكامل تقريباً مرة أخرى من المشاركة في انتخابات مجلس الخبراء. ومن بين 396 متقدماً للترشيح قام مجلس صيانة الدستور بفحص مؤهلاتهم الدينية وولائهم للنظام، صدق المجلس على 146 مرشحاً فقط. ووفق تقرير جاء في الصحيفة النسائية **زَن** (المرأة)، التي تقوم بنشرها فائزة رفسنجاني، كان ثلاثة فقط من بين هؤلاء المرشحين ينتمون إلى اليسار الإسلامي المعروف باسم مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون). وفي محافظة أذربيجان الغربية تم قبول أربعة مرشحين للتنافس على المقاعد الثلاثة المتاحة مما يبطل عملياً اختيار الناخب.[64] لقد كان 46 من المتقدمين، بما في ذلك تسع نساء، من غير رجال الدين؛ وتم رفض كل المرشحين من النساء ومن غير رجال الدين. وقد قبل مجلس صيانة الدستور من بين مرشحي اليسار الإسلامي المؤيدين لمسار خاتمي الإصلاحي عشرة فقط.[65] ويعتقد أنه حتى الرئيس خاتمي كان ضمن المتقدمين الذين رفضوا بسبب قصور الخلفية الدينية.[66]

رفض مجلس صيانة الدستور عدداً من أعضاء اليسار الإسلامي المعروفين، بمن فيهم حجة الإسلام مهدي كروبي، وحجة الإسلام محمد موسوي خوئينيها، وحجة الإسلام أحمد محتشمي بور، وحجة الإسلام هادي خامنئي (شقيق المرشد الأعلى وناشر الصحيفة اليومية **جيهاني إسلامي**)، بسبب عدم كفاية المؤهلات الدينية للمرشحين. وقد رفض بعض المرشحين الآخرين التدقيق في معرفتهم الدينية من قبل لجنة من رجال الدين الذين ينتمون إلى مجلس صيانة الدستور. وتتمثل المفارقة في أن عدداً لا بأس به من اليسار الإسلامي، مثل محتشمي بور وموسوي خوئينيها، عملوا في مجلس الخبراء في السابق في الفترة 1982-1990، ولكن مجلس صيانة الدستور الجديد أصبح يعتقد الآن أنهم غير مؤهلين. وقد رد مجلس صيانة الدستور على احتجاجات اليسار الإسلامي الشديدة برباطة جأش، وكانت أقسى الاحتجاجات قد جاءت من حجة الإسلام مهدي كروبي الذي تحدى آية الله أحمد جنتي أن يشارك في مناظرة دينية عن حق مجلس صيانة الدستور في إصدار قرارات تتعلق بالمؤهلات الدينية للمرشحين، إلا أن جنتي فضل تجاهل تحدي كروبي.[67] ونتيجة لتحزب مجلس صيانة الخبراء، فقد سحب ثلاثة من أعضاء اليسار الإسلامي القلائل الذين قبلوا كمرشحين؛ وهم إمام صلاة الجمعة الشهير من أصفهان آية الله جلال الدين طاهري، وآية الله محمد عبائي خراساني، وحجة الإسلام محمد صادقي خلخالي، ترشيحهم.[68]

الموقف المتناقض لليمين الحداثي

قبل فترة قصيرة من انتخابات مجلس الخبراء، خرجت إلى العلن تصدعات بين اليسار الإسلامي وحزب كوادر البناء، وكلاهما عضو في تحالف الإصلاحيين المحيط بخاتمي، ظلت خفية لوقت طويل. وأدت هذه المستجدات إلى ارتداد رفسنجاني إلى اليمين التقليدي قبل أسبوعين من الانتخابات. وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، في حديث تلفزيوني أعد له بعناية وجذب قدراً كبيراً من الاهتمام، أقر رفسنجاني بأن لمجلس صيانة الدستور وحده الحق في إصدار قرارات تتعلق بملاءمة المرشحين ومؤهلاتهم الدينية. وفي الوقت نفسه انتقد بشكل غير مباشر أنصار خاتمي الذين وجه إليهم تهمة خلق مصاعب بالاحتجاج على استثناء مرشحيهم، وقال إن مثل هذه

الاحتجاجات تعطي أعداء إيران فرصة تحطيم الجمهورية الإسلامية.[69] وبالتزامن مع حديث رفسنجاني، قام حزب كوادر البناء، بزعامة غلام حسين كرباسجي، بتغيير حاد في الاتجاه بالنسبة إلى موقفهم السابق وقرروا الاشتراك في الانتخابات، الأمر الذي تسبب في قدر كبير من خيبة الأمل وسط اليسار الإسلامي. وكان انفصال حزب كوادر البناء عن اليسار الإسلامي أمراً يستحق الاهتمام. فعلى سبيل المثال، شدد حزب كوادر البناء بطريقة محددة على أن أفكارهم وقراراتهم وتوجههم السياسي سيكون من وقتها مستقلاً عن مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون).[70] وفي وقت لاحق ظهرت أسماء أعضاء بارزين آخرين في اليمين التقليدي – مثل محمد إمامي كاشاني، وهو عضو في مجلس صيانة الدستور ورئيس رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت) – إلى جانب رفسنجاني على قائمة مرشحي حزب كوادر البناء.[71]

وقد تسبب التحرك المثير للدهشة لحزب كوادر البناء في إثارة شائعات عن عقد "صفقة" سياسية بين حزب كوادر البناء واليمين التقليدي. ومن الواضح أن كرباسجي أمّن جانبه بالوعود المغرية من جانب اليمين التقليدي بإلغاء العقوبة القاسية التي أصدرتها عليه المحكمة بتهمة الفساد وسوء استغلال منصبه.[72] وقد تأكد هذا الشك مباشرة بعد انتخابات مجلس الخبراء في مقابلة أجرتها صحيفة **سلام** مع عبد العلالي نصيح في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998؛ إذ قال نصيح – الذي عينه خامنئي بطلب من رفسنجاني قاضياً جديداً في محكمة الاستئناف الخاصة بقضية كرباسجي – إنه لا يستبعد احتمال أن تبرأ ساحة كرباسجي من تهم الاختلاس في محاكمة جديدة أو أن يتمتع بالعفو من المرشد الأعلى الذي يجب أن يراعي المصلحة العامة للشعب.[73] وفي وقت لاحق، خلف أعضاء اليمين التقليدي وعدهم لكرباسجي. وعلى الرغم من أن محكمة الاستئناف في طهران قد خفضت عقوبة السجن من خمسة أعوام إلى عامين في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1998، فقد أبقت من ناحية أساسية على قرار المحكمة الأصلية.[74] لقد كان هدف اليمين التقليدي من الناحية الظاهرية هو تجريد كرباسجي، عن طريق الإجراءات القانونية التي كانت لا تزال في انتظاره، من أي أساس قانوني لخوض انتخابات شباط/ فبراير 1999. وهكذا أحبطت عودة كرباسجي إلى منصب عمدة طهران، وهو مركز قوة على قدر بارز من الأهمية.[75]

انتصار اليمين التقليدي

كما كان متوقعاً، خرج أعضاء اليمين التقليدي بنصر مبين من انتخابات مجلس الخبراء التي جرت في كافة المحافظات الثماني والعشرين. وعلى الرغم من أن اليسار الإسلامي احتج بشدة على طريقة الانتخابات، فإنه لم يقاطعها. وإذا نحينا جانباً المعارضة الإيرانية في المنفى، فإن حركة حرية إيران التي يقودها إبراهيم يزدي هي الوحيدة التي رفضت المشاركة في الانتخابات.[76] حتى خاتمي نفسه انحنى أمام ما هو حتمي وحث الإيرانيين على الاقتراع. لقد أعطى اليمين التقليدي أهمية عظيمة لمشاركة أكبر نسبة ممكنة من الناخبين في انتخابات مجلس الخبراء، خشية أن تفسر نسبة المشاركة التي تقل كثيراً عن تلك التي شهدتها الانتخابات الرئاسية عام 1997 على أنها حجب للثقة عن الثيوقراطية الإيرانية. وكما اعتقد خصوم خاتمي، سوف تقلل نسبة المشاركة المتدنية من شرعية مجلس الخبراء، ومن ثم شرعية المرشد الأعلى. إذن أحرز اليمين التقليدي نصراً باهظ الثمن؛ فوفق النتائج الرسمية التي أعلنتها وزارة الداخلية شارك في الانتخاب 46.3٪ فقط من الذين يحق لهم الانتخاب، أي نحو 17.8 مليون من أصل 38.5 مليون ناخب.[77] وكانت مشاركة الناخبين في طهران 39٪، أي أقل من معدل المشاركة في الدولة عامة.

قبل أيام قليلة من الانتخابات، قدم حزب كوادر البناء من اليمين الحداثي قائمة من 56 مرشحاً، وكان نصفهم من ممثلي اليمين التقليدي "المعتدلين".[78] وكانت نتائج الانتخابات في طهران مثيرة بصورة خاصة حيث تنافس 35 مرشحاً، كان معظمهم غير معروف للجمهور، على 16 مقعداً متاحاً. وقد أعد كل من الإصلاحيين والمستقلين وتيار اليمين التقليدي، و"ائتلاف موسع" يضم حزب كوادر البناء وبعض أعضاء اليمين التقليدي، قائمته الخاصة. وعلى نحو ملحوظ، ظهر رفسنجاني على رأس القوائم الثلاث المنفصلة فكسب 1.68 مليون صوت من مجموع 2.8 مليون صوت في طهران، وتقدم كثيراً على أقوى منافسيه علي مشكيني رئيس مجلس الخبراء الذي حصل على 1.2 مليون صوت.[79]

إجمالاً، كانت النتائج كالآتي: من بين 86 عضواً في مجلس الخبراء الجديد، كان هناك 10 من المستقلين، و21 ينتمون إلى التحالف الجديد بين اليمين الحداثي والأعضاء "المعتدلين" من اليمين التقليدي، و12 من حزب كوادر البناء. وكان ضمن الأخيرين اثنان من مؤيدي خاتمي البارزين؛ آية الله محمد توسلي وحجة الإسلام عبدالمجيد أنصاري. وقد شكل مناهضو الإصلاح المتطرفون من اليمين التقليدي أغلبية في المجلس الجديد بحصولهم على 43 مقعداً.[80]

حسابات رفسنجاني المحيرة وخيبة أمله

لقد أظهرت انتخابات مجلس الخبراء أن تحالف اليسار الإسلامي مع حزب كوادر البناء كان اتحاداً بين شركاء غير متساوقين أيديولوجياً ارتبطوا في أزمة خوفاً من احتكار اليمين التقليدي للسلطة، ولكن لم يكن في استطاعتهم التعاون على أساس دائم. ومع الانفصال التدريجي لكوادر البناء عن مؤيدي خاتمي، ظهرت إمكانية أن يغير تحالف جديد بين اليمين التقليدي واليمين الحداثي المشهد السياسي الإيراني بشكل جذري. على أي حال، الشيء الذي ظل غير واضح هو السبب الذي دفع رفسنجاني إلى قطع روابطه بمعسكر خاتمي والارتداد إلى اليمين التقليدي. وربما كان أحد الدوافع يتمثل في محكمة الفساد التي عقدت لكرباسجي، والتي سمى فيها كرباسجي بشكل متكرر رفسنجاني على أساس أنه السلطة المسؤولة. إن إطالة أمد هذه الإجراءات سوف يجر رفسنجاني إن آجلاً أو عاجلاً إلى دوامة التحقيقات وتهم الفساد، وتقوض بذلك سلطته. وكما لمح عباس عبدي في مقابلة معه أن اليمين التقليدي يستطيع أن يستخدم أسلحة أخرى ضد رفسنجاني. وكان عبدي يشير بكل وضوح إلى الخطر الذي يمكن أن يتسبب فيه فتح الملفات المحرمة حول أنشطة ابني رفسنجاني، ياسر بهرماني هاشمي ومحسن بهرماني هاشمي، وقد انتقدت كليهما لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية.[81] ووفق ما جاء في تقارير غير مؤكدة، فربما اختلس ياسر في التسعينيات مليار دولار أمريكي مخصصاً لبناء قطار الأنفاق في طهران والذي كان مديراً له. من ناحية ثانية، يزعم أن محسن تآمر مع عدي ابن صدام حسين على شراء حبوب وزعتها الأمم المتحدة في مناطق عراقية متاخمة لإيران، وكان يبيعها في المدن الإيرانية الرئيسية ليجني أرباحاً.[82]

وكان الدافع الثاني لارتداد رفسنجاني متجذراً بلا شك في طموحه ليترأس مجلس الخبراء؛ إذ سيجعله هذا المنصب، بالإضافة إلى رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام "الرجل الثاني" في نظام السلطة بلا منازع.[83] ومن المؤكد أن رفسنجاني قد وضع في حساباته التدهور السريع لصحة المرشد الأعلى خامنئي. ففي أثناء احتفالات 3 حزيران/ يونيو 1998 في طهران بالذكرى التاسعة لوفاة مؤسس الجمهورية آية الله الخميني، شاهد الجمهور نوبة إغماء غامضة لخامنئي، وقد تسببت في تساؤلات قوية عن صحة المرشد.[84] وعلى الرغم من أن المراقبين نسبوا النوبة إلى ما يفترض أن يكون حالة لا شفاء منها لسرطان الأمعاء، فقد اعتقد آخرون أن السبب يرجع إلى تعقيدات ناتجة عن جرح عاناه إثر محاولة اغتيال قامت بها منظمة مجاهدي خلق عام 1981.

إن خامنئي الذي يعاني مرضاً خطيراً قد يجبر على تعيين رئيس مجلس الخبراء حاكماً مشتركاً بالوكالة، مما يجعل هذا الشخص أكثر المرشحين حظاً في خلافته. بالفعل، بدا أن خامنئي وبعض من حوله من أعضاء اليمين التقليدي الأقوياء ميالون إلى الرضى بحكم مشترك عملي يكون فيه رفسنجاني فقيهاً حاكماً. وقد كانت هذه نتيجة اجتماع خاص عقد بعد ثلاثة أيام من انتخابات مجلس الخبراء الجديد بين خامنئي والأعضاء القياديين في المجلس. وأثناء هذا الاجتماع، أعلن خامنئي أنه سوف يساند رفسنجاني في انتخابات رئاسة المجلس. وقد قللت مساندة خامنئي فرص إعادة انتخاب مشكيني إلى حد كبير. وفي الأسابيع التي سبقت الانتخابات، نشرت الصحف التي كانت تأمل مساعدة رفسنجاني، مقالات قال فيها مشكيني إنه مرهق من أعمال منصبه، وعبر فيها عن رغبته في الانهماك في القضايا الدينية بقدر أكبر من انهماكه في القضايا السياسية في المستقبل.[85] ولكن في أواخر شباط/ فبراير 1999، عندما اجتمع أعضاء مجلس الخبراء الجديد في قم لانتخاب رئيس جديد، لم تتحقق آمال رفسنجاني؛ فعلى عكس كل التوقعات، انتخب المجلس بأغلبية 66 صوتاً مشكيني رئيساً له لفترة سنتين أخريين، وانتخب رفسنجاني نائباً له. ومن الواضح، أن الأعضاء القياديين في اليمين التقليدي لم يغفروا بعد لرفسنجاني حقيقة أنه قد تسبب لهم بهزيمة منكرة بمساعدته لخاتمي في الانتخابات الرئاسية عام 1997.[86]

الفصل الرابع عشر

التحديات والتهديدات التي يواجهها خاتمي

نشأت في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 أزمة في رئاسة محمد خاتمي عقب الاغتيالات الغامضة للعديد من المنشقين. لكن بسبب العمل الناجح الذي قامت به لجنة التحقيقات التابعة للرئيس، تسلط الضوء على تورط "أعضاء غلاة" في وزارة الاستخبارات والأمن في جرائم القتل، مما أثار العديد من الأسئلة حول البنى التنظيمية لهذه الوزارة المبهمة ووظائفها. علاوة على ذلك، حدث مزيد من التدهور للوضع الاقتصادي الإيراني المتأزم في عام 1998 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، مما خلق تحدياً خطيراً آخر كان يتعين على خاتمي مواجهته.

اغتيالات المنشقين تهز إيران

كان يحيى رحيم صفوي قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي قد أصدر تهديدات باستعمال العنف ضد الإصلاحيين ومن ينتقدون النظام في منتصف عام 1998. وبعد ذلك بستة أشهر أصبحت التهديدات حقيقة دامية على الرغم من أن أيدي قوات الحرس الثوري الإسلامي لم تتلطخ بالدماء؛ ففي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر أورد الإعلام الإيراني تقريراً مفاده أن مهاجمين مجهولين قاموا بطعن داريوش فروهر، وهو سياسي إيراني معارض ورئيس حزب الأمة الإيرانية، وهو حزب قومي وعلماني معتدل، كما طعنوا زوجته معه بوحشية حتى الموت في منزلهما في طهران.[1] وكان حزب الأمة الإيرانية واحداً من جماعات "شبه المعارضة" الذي كان وضعه غامضاً ويتصف بعدم القانونية من الناحية الفنية، ولكن برغم ذلك يسمح له بالعمل. وعلى الرغم من عضويته المحدودة، كان الحزب يتمتع بالاهتمام داخلياً وخارجياً بسبب نشرته المنتظمة التي كانت تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان بشكل رئيسي. وكما كانت الحال مع الراحل مهدي بزرجان، الزعيم السابق لحزب الأمة الإيرانية، كان داريوش

فروهر نشيطاً في حكومة محمد مصدق. ومثل عزة الله سحابي، قضى فروهر سنوات في السجن – أكثر من 15 عاماً – في ظل حكم الشاه محمد رضا بهلوي. وقد عين فروهر في حكومة بزرجان الثورية الانتقالية وزيراً للعمل، ولكنه أصبح، عند استقالة بزرجان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، واحداً من أكثر نقاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية الداخليين جسارة.[2] وقد تضاءلت الأهمية السياسية لحزب الأمة الإيرانية بعد عام 1979، ولكن مع التراخي السياسي الذي جاء مع خاتمي اعتقد بعض المراقبين أن حزب فروهر سوف يجد مدخلاً إلى انتخابات عام 1999 المحلية، وخاصة في محافظات خراسان وبلوشستان وكردستان.[3]

وعقب مقتل فروهر نزل 2000 متظاهر من حزب الأمة الإيرانية إلى شوارع طهران. ومع أن الأمر خطط له كمراسم جنازة، فقد بدأ الكثيرون يرددون «ليسقط الطغيان» ويلوحون بأعلام نزع منها رمز الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كلمة "الله" المخطوطة بالعربية على شكل زهرة توليب.[4] لقد كان هناك عدد من العلامات التي تشير إلى أن النزعة القومية مازالت قوية وسط السكان، وهذه حقيقة تمثل خطراً بالنسبة إلى نظام قام على الدين بدلاً من القومية.[5]

أعلنت طبقة النخبة السياسية، بشكل موحد وعلانية، تقززها من جريمة القتل التي حمّل الرئيس السابق أبوالحسن بني صدر مسؤوليتها للنظام.[6] وكأعلى سلطة سياسية في البلاد، دان خاتمي الاغتيال وطلب من وزارة الاستخبارات والأمن وقوات فرض القانون تشكيل لجنة خاصة للتحقيق.[7] وأقسم رئيس السلطة القضائية آية الله محمد يزدي ووزير الاستخبارات حجة الإسلام قربان علي دري نجف آبادي بأن الجناة سوف ينالون عقاباً قاسياً وسريعاً. وقد شك دري نجف آبادي في أن منظمة مجاهدي خلق المعارضة كانت متورطة في الجريمة، ولكن المنظمة أنكرت بشدة هذه التهمة.[8] وبعد فترة قصيرة من جريمة القتل، قدمت معظم الصحف الإيرانية عدداً من النظريات المعقدة عن الدافع وراء قتل فروهر؛ وتضمنت هذه النظريات فكرة أن فروهر كان ضحية لعملية ثأر دموية وسط القوميين الأكراد أو أن عملاء إسرائيليين قاموا بالاغتيال على أمل أن يثيروا

اضطرابات في إيران. ودارت الشكوك أيضاً وسط بعض الجماعات المناصرة للأكراد حول أن تكون الأجهزة السرية الإيرانية مسؤولة عن جريمة القتل.

في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 أوردت صحيفة **همشهري** اليومية التي تصدر بطهران حادثة موت أخرى، وهي موت ماجد شريف وهو صحفي ومترجم إيراني. وكان ماجد قد تحدث قبل أيام قليلة فقط من موته، في مقابلة مع المطبوعة الإيرانية **آزادي**، في صالح الفصل التام بين "الدين" والدولة. وفي ضوء هذه الظروف، شكك الرئيس الإيراني السابق الذي يعيش في المنفى في التقرير الرسمي بأن سبب وفاة شريف هو "أزمة قلبية"، وقد وجه اللوم بدلاً من ذلك إلى النظام.[9] وفي السنوات الأخيرة كان العديد من المنشقين داخل إيران قد توفوا بسبب "ذبحات قلبية" يصعب تفسيرها، ويرجع منتقدو النظام الإيراني هذه الوفيات إلى الحقن بأدوية قاتلة تؤدي إلى السكتة القلبية. وهناك قائمة طويلة بأسماء الناس الذين يفترض أنهم أصيبوا بأزمات قلبية أو قتلوا بواسطة مهاجمين مجهولين منذ عام 1995؛ وتضم القائمة - ونذكر عدداً قليلاً منهم وهم أكثرهم شهرة - الكاتب سعيد سرجاني، والمترجم أحمد ميرالائي، والعالم أحمد تفازولي، وكاظم سامي الذي كان ينتقد النظام، والقائد الكردي السني الملا محمد ربيعي، ورئيس تحرير المطبوعة الشهرية **معيار** إبراهيم زال زاده.[10] وبالنسبة إلى أقرباء شريف، لم يكن لديهم أي شك في أن عملاء الحكومة قد اغتالوه.[11]

وبعد أيام قليلة فقط من وفاة شريف، قتل مهاجمون مجهولون كاتبين آخرين كانا قد انتقدا النظام؛ فقد اكتشف المارة في 9 كانون الأول/ ديسمبر جثة محمد مختاري في أطراف طهران.[12] وبعد ثلاثة أيام اكتشفت جثة جعفر بويانده، بعد أن كان هناك بلاغ باختفائه قبل عدة أيام.[13] وقد ظهرت على الجثتين علامات خنق بينة. كان مختاري وبويانده من بين 134 كاتباً تحدثوا عام 1994 في صالح حرية الرأي في خطاب مفتوح وجهوه إلى أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان الرئيس وقتها،[14] وحاولوا في وقت لاحق تأسيس اتحاد مستقل للكتّاب الذين يوجهون نقداً للنظام. وعقب اكتشاف جثة بويانده، طلب 140 نائباً برلمانياً من الرئيس خاتمي حل لغز جرائم القتل واتخاذ كل ما هو ضروري لضمان الأمن الداخلي.[15] وبالتزامن تقريباً مع هذه الأحداث، وجه مئة

من المثقفين والكتاب الإيرانيين خطاباً مفتوحاً لخاتمي طالبين منه حمايتهم ووضع نهاية للجرائم التي تستهدف نشر الرعب وقمع الحرية.[16]

وكما يبدو فإن خاتمي كان هو الهدف من عمليات الاغتيال تلك؛ إذ هزت اغتيالات المنشقين ثقة الكثير من الإيرانيين ذوي العقلية الإصلاحية في قدرة خاتمي على تأكيد نفسه في مواجهة اليمين التقليدي وعلى ضمان بقائهم المادي. وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر شكّل خاتمي لجنة تحقيقات ثلاثية برئاسة حجة الإسلام علي يونسي، وعضوية كل من سعيد حجاريان كاشاني وعلي ربيعي؛ وكان الأخير من أصدقاء فروهر المقربين.[17]

بدأت اللجنة تحقق في دور الاستخبارات والأجهزة الأمنية الإيرانية، غير أن التحقيق السري لم يسفر إلا عن القليل من النتائج بحلول كانون الثاني/ يناير 1999. وقد عزز هذا الواقع اقتناع الكثير من الإيرانيين بأن وزير الاستخبارات والأمن دري نجف آبادي كان إما غير قادر على القبض على قتلة فروهر والكتّاب الثلاثة وتقديمهم إلى وزارة العدل وإما غير راغب في ذلك. وقد قوي في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 الانطباع العام بأن خاتمي لا سلطة له، وذلك عندما هاجم المتطرفون الإسلاميون في طهران حافلة تقل مجموعة من الأمريكيين، واستخدم المهاجمون قضباناً حديدية واتهموا الأمريكيين بأنهم جواسيس. وفي اعتراف نشر لاحقاً، هدد المهاجمون، الذين ادعوا بأنهم أعضاء في تنظيم "فدائيي إسلام النبي محمد"، بقتل الأمريكيين في المرة التالية.[18] وبقيت الجهة التي كانت تقف وراء أولئك الفدائيين غامضة. ويذكّر اسم تلك الجماعة بـ"فدائيي الإسلام"، وهي منظمة سرية إسلامية مسلحة قتلت منذ أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات العديد من المثقفين والسياسيين العلمانيين الموالين للشاه، ولكن يعتقد أنها حلت منذ وقت طويل.[19] وقد غادر الأمريكيون – وهم خبراء سياسيون ورجال أعمال يبدو أنهم جاؤوا إلى إيران بغرض إجراء محادثات استكشافية مع ممثلي الرئيس خاتمي – الذين أخافهم التهديد البلاد في اليوم التالي.[20] وبعد ذلك بفترة ليست طويلة، جدد رئيس مجلس صيانة الدستور، أحمد جنتي، تهمة التجسس التي وجهت إلى أولئك الأمريكيين في خطبة صلاة الجمعة في طهران.[21] وعاجلاً بعد

ذلك حذر أنصار حزب الله "الجواسيس الأمريكيين" من أنهم إذا عادوا مرة أخرى إلى إيران فإنهم لن يمنحوا فرصة للفرار.[22]

بعد شهر من بدء جرائم القتل والهجوم على الأمريكيين، خرج آية الله علي خامنئي من صمته وأعلن – في خطاب إذاعي لم يتضمن كلمة تعاطف واحدة مع الضحايا – أن وزارتي العدل والاستخبارات والأمن سوف تعملان بحزم على حل لغز جرائم القتل. وقد حمل خامنئي مسؤولية الجرائم لأعداء إيران الأجانب، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[23] ولم يسلط الاعتراف العلني لـ "فدائيي إسلام النبي محمد"، والذي نشر في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1998، أي ضوء على القضية. وقد وجه كتاب البيان نقداً حاداً لسياسات خاتمي التي تخدم شعاراتها، مثل «الدولة الدستورية» و«ثقافة التسامح»، أعداء إيران الأجانب فقط، حسب رأيهم. وقد ادعوا بالإضافة إلى ذلك أنهم فخورون باغتيال فروهر وزوجته والكتاب الثلاثة، ووصفوا موتهم بأنه تحذير يستهدف كل «الكتاب الذين يعملون لصالح دول أجنبية».[24] وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، أشار عدد من الصحف الإيرانية إلى وجود قوائم موت مفترضة أعدتها لجان أمن أهلية مجهولة، وقد تضمنت القوائم أسماء المثقفين والكتاب الذين ينتقدون النظام بالإضافة إلى الإصلاحيين الإسلاميين. وقد سببت مثل هذه التقارير فزعاً وشعوراً بعدم الأمن وسط الكثير من الإيرانيين.

لقد اشتدت المواجهة الكلامية بين المعسكرين (اليمين التقليدي والإصلاحيين) بشكل لم يعهد من قبل في أعقاب جرائم القتل التي استهدفت المنشقين. وكان أوضح تعبير عن هذا، ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس خاتمي في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1998 في جامعة أمير كبير بطهران. فقد حذر خاتمي، أمام عدة آلاف من الطلاب، من خطر "الفاشية الدينية". وكأنما كان ذلك غير كاف، ففي نوبة غضب غير معتادة، اتهم خاتمي – الذي يحرص في العادة على أن يبقى غير متحزِّب – اليمين التقليدي بالسعي إلى احتكار الإسلام والثورة.[25] كانت كلمات الرئيس خاتمي كافية لأن تثير نقداً قاسياً من جانب خصومه، ووجه هذا النقد إليه شخصياً لأول مرة. وقد نصحه حبيب الله عسكر أولادي، رئيس الجمعية الخاصة بتجار البازار القوية، جمعية

المؤتلفة الإسلامية، بألا ينسى أنه «رئيس كل الأمة وليس مجموعة واحدة فقط من أناس ينتهكون القيم المقدسة للثورة».[26]

اعتراف وزارة الاستخبارات بالمسؤولية

أخذت الفضيحة التي كانت تحيط بجرائم قتل المنشقين منعطفاً مدهشاً في أوائل كانون الثاني/ يناير 1999؛ فقد اعترفت وزارة الاستخبارات والأمن، في بيان مبهم بثته وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 5 كانون الثاني/ يناير، لأول مرة بما كان موضع شك لدى قطاعات عريضة من السكان منذ بدء سلسلة قتل المنشقين، وتحديداً أن عدداً من العملاء في الوزارة كان متورطاً في الاغتيالات. وأعلنت وزارة الاستخبارات في البيان أنها نجحت في تحديد "الشبكة" وأنها سلمت أعضاءها إلى وزارة العدل. بالإضافة إلى ذلك، أعلن هذا البيان، وهو فريد من نوعه في التاريخ الإيراني، «أنه من المؤسف أن من ارتكب هذه الجرائم عدد من الزملاء غير المسؤولين في الوزارة ممن يحملون آراء منحرفة، وأنهم تصرفوا باستقلالية، ومن دون شك، كعملاء مخادعين يعملون لصالح جهات أجنبية».[27] وفي وقت متزامن مع بيان وزارة الاستخبارات، ورد في الصحافة الإيرانية أن المسؤولين الإيرانيين استجوبوا 22 من موظفي وزارة الاستخبارات وغيرها من أجهزة الأمن الداخلي وأمروا بمحاكمتهم.[28] وبعد عدة أسابيع، خفض الرقم إلى نحو 10 متهمين أساسيين ظلوا في الحبس بينما أطلق سراح الباقين. غير أنه لا أعضاء لجنة التحقيقات التابعة للرئيس ولا حجة الإسلام محمد نيازي، المدعي العام العسكري في طهران، الذين أوكلت إليهم في أواخر كانون الثاني/ يناير مهمة محاكمة المجرمين المتهمين، كانوا على استعداد للكشف عن التفاصيل المتعلقة بهوية المجرمين المتهمين ومسؤولياتهم ومناصبهم. وفي إشارة إلى نيازي، عبر الرئيس السابق بني صدر عن شكوكه في أن النظام كان يأمل وقف النتائج العامة المجرِّمة التي قد تظهر تواطؤ النظام.[29] وبالفعل، تملك الهيئة القضائية العسكرية الحق بموجب القانون الإيراني في عقد محاكمات سرية والتكتم على النتائج من أجل مصلحة أمن الدولة.

ولكن كيف كان رد فعل المرشد الأعلى على اعتراف وزارة الاستخبارات بالمسؤولية؟ على الرغم من انتقاد القوى المؤيدة لخاتمي لوزير الاستخبارات دري نجف

آبادي وللكيفية التي أدى بها واجباته، فقد ساند خامنئي وزير الاستخبارات، وأطرى عليه أثناء خطبة صلاة الجمعة في 8 كانون الثاني/ يناير 1999 بسبب بيانه "الشجاع". وقد أنكر خامنئي تورط أي من دوائر النظام القيادية في الاغتيالات، وأعلن أنه «بناء على خبرة 20 عاماً قضيتها في خدمة الدولة والحكومة، لا أستطيع أن أصدق أنه يوجد صانع قرار في الدولة مسؤول عن موجة جرائم القتل». [30] وكالعادة، ألقى اللوم على «القوى الأجنبية» لأنها خلقت سيناريو قد يهدد أمن إيران. وقد أصدر تحذيراً واضحاً للقوى المؤيدة لخاتمي، الذين وصفهم بالانتهازية وبأنهم وجهوا نقداً مدمراً لدري نجف آبادي، من مغبة السير «في هذا الطريق الذي يخدم العدو فقط». أما بالنسبة إلى القوى المؤيدة لخاتمي، فقد كانت إشارة خامنئي لاعتقاده بأن موجة القتل لم تصل إلى نهايتها بعد، تمثل تهديداً مقنعاً موجهاً إليها. [31]

وبالفعل، لم تكن الاغتيالات قد وصلت إلى نهايتها بعد؛ ففي منتصف كانون الثاني/ يناير 1999، أوردت الصحافة الإيرانية خبراً عن مقتل عدد من الإصلاحيين الإسلاميين. وكان الضحايا هذه المرة زوجين، كلاهما قانوني، بالإضافة إلى زوجة مترجم ومؤلف كتب أطفال مشهور. فمن المحتمل أن الجناة المجهولين، الذين افترض أنهم ينتمون إلى فصيل متطرف من اليمين التقليدي، أرادوا أن يبينوا قدرتهم غير المحدودة على العمل. [32] وكان الدكتور جامشيد بارتوي، وهو طبيب اختصاصي في الأنف والأذن والحنجرة ذائع الصيت، الضحية الرابعة لجرائم القتل، وقد قتل في منزله في جمران، إحدى ضواحي شمالي طهران. ووفقاً لتقرير الشرطة الرسمي، كان بارتوي ضحية لصوص السطو المنزلي. غير أن أعضاء المعارضة الإيرانية شككوا في هذه الرواية بناء على حقيقة أن القتلة قد سرقوا على وجه التحديد كل الملفات الطبية والمذكرات الشخصية الخاصة ببارتوي، كما أن بارتوي لم يكن طبيباً عادياً، فقد كان الطبيب الشخصي لأحمد الخميني، ابن الراحل آية الله روح الله الخميني. وقد توفي أحمد، وهو صديق مقرب لخاتمي، في آذار/ مارس 1995 في ظروف لم تتضح بصورة كاملة بعد. وقبل أيام قليلة فقط من مقتل بارتوي، روي أنه أخبر أصدقاءه بأن أحمد الخميني لم يمت لأسباب طبيعية. [33] وقد دفع مقتل بارتوي كورش فولادي، النائب عن طهران في البرلمان، إلى أن يستنتج أنهم يستطيعون اغتيال الرئيس أيضاً؛ ففضاحية

جمران قريبة من منزل خاتمي وبهذه الصفة فهي جزء من المدينة تحرسه أعداد ضخمة من قوات الأمن.[34]

مؤامرة لإطاحة خاتمي!

أطلقت جرائم القتل الجديدة العنان لطوفان من نظريات المؤامرة. وبدأ كل معسكر يوجه اللوم إلى المعسكر الآخر فيما يتعلق بمسؤولية جرائم القتل. وبينما طالب مؤيدو خاتمي بقوة في صحيفة **سلام** بعزل دري نجف آبادي، بدأ أنصار وزير الاستخبارات هجومهم المضاد. وكان على رأس هذه المجموعة حجة الإسلام روح الله حسينيان، مدير مركز التوثيق للثورة الإسلامية والنائب السابق لوزير الاستخبارات محمد محمدي ريشهري. فقد ادعى حسينيان في التلفزيون الحكومي أن أعضاء اليسار الإسلامي حول خاتمي كانوا أنفسهم وراء اغتيالات المنشقين. ووفق رواية حسينيان، كان أعضاء اليسار الإسلامي الذين يعملون لصالح مخابرات أجنبية يحاولون كسب السيطرة على وزارة الاستخبارات عن طريق تشويه سمعة خصومهم السياسيين بشكل علني وبتوجيه محكم.[35] وقد تم التعبير عن اتهامات مماثلة في صحيفة **رسالت** الناطقة بلسان اليمين التقليدي؛ ففي إحدى المقالات ربطت هذه الصحيفة اغتيالات المنشقين بمحاولة مفترضة من جانب آية الله العظمى حسين علي منتظري للعودة إلى المسرح السياسي، وقد نسبت الصحيفة الاغتيالات إلى مجموعة من الناس تنتمي إلى منظمة سرية منحلة كانت تلتف حول صديق منتظري الحميم السابق مهدي هاشمي الذي حوكم وأعدم بواسطة المحكمة الخاصة برجال الدين في عام 1987.[36] وقد رد على حسينيان بالمثل ثلاثة من أقرب رفاق خاتمي بين رجال الدين في قم، محمد عبائي خراساني ومحسن كديوَر ومحمد إيازي، إذ اتهموه بالمعرفة المسبقة بالاغتيالات.[37]

بحلول أواخر كانون الثاني/ يناير 1999، بدا واضحاً أن نزعة الشك قد تغلغلت حتى إنها قد هزت أركان التضامن بين أعضاء النخبة القيادية الذين كانوا في الماضي يحافظون على الوحدة دائماً في أوقات الأزمة. وقد اتضحت قلة الثقة المتبقية وسط أعضاء النخبة القيادية في مقالة كتبها سعيد حجاريان كاشاني، ناشر الصحيفة المؤيدة لخاتمي **صبح أمروز**؛ ففي أعقاب هجوم جديد بالقنابل قامت به مجاهدي خلق في

مطلع شباط/ فبراير 1999 ضد مقر وزارة الاستخبارات الرئيسي في شمالي طهران، عبر الكاتب ضمناً عن أنه في المعركة ضد خاتمي لن يحجم اليمين التقليدي حتى عن التعاون مع مجاهدي خلق، العدو الأبدي للنظام.[38]

لم يكن حجاريان يتبنى هذا الرأي وحده؛ فبالنسبة إلى الكثيرين من مؤيدي خاتمي كانت اغتيالات المنشقين جزءاً من خطة أكبر. وقد تم التعبير عن هذه الاقتناعات أولاً في كتيب وزعه عدد من مؤيدي خاتمي المجهولين في منتصف كانون الثاني/ يناير 1999 في أصفهان، وقد اتهم الكتيب رجال دين رفيعي المكانة من اليمين التقليدي في النظام بالتآمر لإطاحة خاتمي.[39] وذكر الكتّاب المجهولون أن أحمد جنّتي هو قوة الدفع وراء المؤامرة. ووفق رواية الكتّاب، أصدر أحمد جنّتي إلى جانب أربعة من رجال الدين الآخرين - وهم تحديداً آية الله أبوالقاسم خزعلي وآية الله محمد تقي مصباح يزدي وحجة الإسلام عباس واعظ طبسي وحجة الإسلام علي فلاحيان - فتاوى سرية تعطي تبريرات دينية لاغتيالات المنشقين.[40] وقد اتهم الكتيب جنّتي أيضاً بعقد اجتماعات سرية مع رجال دين قياديين آخرين في قم لكي يحصل على مساندة كتابية منهم لإطاحة خاتمي. وقد سعت الخطة، على حسب ما زعم، إلى إزاحة خاتمي عن منصبه بواسطة أغلبية الثلثين في البرلمان عقب تصديق خامنئي، على أساس أن اغتيالات المنشقين تبين عجز خاتمي عن الحفاظ على الأمن والنظام.[41] وعلى الرغم من عمليات الإنكار المتكررة، لم يستطع جنّتي إسكات الشائعات.[42] وفي الواقع، أكد تصريح لآية الله عبدالكريم موسوي أردبيلي في قم بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 1999 بشكل غير مباشر وجود مثل هذه الأحكام الشرعية التي تصدر من رجال دين رفيعي المكانة، حين أنكر بكل وضوح الشرعية الدينية لهذه الأحكام؛ فقد أعلن: «أنه لا يملك أي مفت أو مرجع للتقليد حق إصدار فتاوى أو قرارات سرية أو علنية تسمح بقتل مرتد عن الإسلام بذريعة تطبيق الأحكام القانونية الإسلامية».[43]

تخفيف حدة التوتر

بعد أسبوعين من اعتراف وزارة الاستخبارات بتورطها في جرائم القتل الأولى، هددت الحرب الكلامية بين المعسكرين (الإصلاحيين واليمين التقليدي) بالتصاعد إلى

نقطة الخطر؛ وهو ما دفع كل من خامنئي وخاتمي، بعد مفاوضات مغلقة، إلى الاتفاق على احتواء النزاع؛ وكان هذا الاتفاق مفيداً لخاتمي على نحو خاص لأن ما يخسره في حال استمرار النزاع كان أكثر مما يكسبه. وتمثلت أول خطوة نحو الاحتواء في بيان أصدرته لجنة التحقيقات في 20 كانون الثاني/ يناير 1999، جاء فيه أن الجناة لم يكونوا يتصرفون نيابة عن أي فصيل سياسي إيراني؛ بل اتضح أنهم تصرفوا وفق مبادرتهم الشخصية. وقد شددت اللجنة، تبعاً لهذا، على أن الأجهزة السرية وقوات الحرس الثوري الإسلامي لا يمكن أن تكون مسؤولة عن جرائم القتل هذه على الرغم من تورط بعض العاملين فيها. وقد دعمت التصريحات التي صدرت عن نيازي، القاضي العسكري المسؤول عن المحاكمات، مثل هذه الآراء؛ إذ شدد نيازي على أن القتلة لا ينتمون إلى مجموعة سياسية واحدة داخل النظام. وقد أخلى أيضاً ساحة وزارة الاستخبارات عندما أكد أنه على الرغم من أن القتلة يعملون في الوزارة، فإنهم تصرفوا «بدون علم رؤسائهم المسبق». وبعد اعتراف وزارة الاستخبارات، أوقف خاتمي، علي لاريجاني، رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون، من المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء لأنه بث تصريحاً تلفزيونياً لروح الله حسينيان يلقي فيه اللوم فيما يتعلق بالاغتيالات على مؤيدي خاتمي. وما إن اعتذر لاريجاني عن المقابلة ووعد بمعاقبة المحرر المسؤول حتى سمح له خاتمي بالعودة إلى اجتماعات المجلس.[44]

لم يكن كل مؤيدي خاتمي راضين عن الموقف اللين للرئيس؛ فقد كان حجة الإسلام مصطفى مجتبانيا، وهو عضو في المجلس المركزي لمجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) الذي ينتمي إلى اليسار الإسلامي، مباشراً في نقده بالقول: «إن الرئيس يكد من أجل تهدئة الوضع في البلاد وتحاشي التوتر. ولكن هذه الطريقة تلقي الشكوك على مصداقية الحكومة وتهدد أمن المجتمع».[45] وجاء هذا النقد منسجماً مع خوف كثيرين من مؤيدي خاتمي من أن اتفاقية سرية بين خاتمي وخامنئي لتهدئة الوضع قد تحول دون تحقيق العدالة لأولئك الذين قتلوا.

بداية جديدة لوزارة الاستخبارات!

في 9 شباط/ فبراير 1999، أي بعد شهر من اعتراف وزارة الاستخبارات بالتورط في الاغتيالات، قدم وزير الاستخبارات دري نجف آبادي - الذي قيل إنه لا يتمتع إلا بسلطة قليلة على الجهاز البيروقراطي في وزارة الاستخبارات - استقالته بشكل رسمي في تصريح لإذاعة طهران. وكان سبب الاستقالة المعلن هو «الجحود»، وفوق كل شيء الضغط من «أعداء إيران الداخليين والخارجيين» الذين يأملون، في أعقاب الأحداث المؤسفة الأخيرة، إضعاف قوات الأمن وتشويه سمعتها.[46]

وقد وضعت استقالة دري نجف آبادي نهاية لصراع عنيف كان يدور خلف الكواليس بين خاتمي وخامنئي لفترة طويلة. ونظراً إلى إصرار شخصيات قوية في اليمين التقليدي من الذين كانوا لا ينوون تحمل أي خسارة إضافية في هيبتهم، ساند خامنئي بعناد وزير الاستخبارات المثقل بحمل المسؤولية. ولكن بالقدر نفسه من العناد، أصر خاتمي على إزاحته من منصبه ونجح في ذلك. وبكل هدوء استخدم خاتمي لمدة شهر كامل كل سلطاته لكي يقوض موقف دري نجف آبادي. وأصبحت أوامره للمسؤولين في وزارة الاستخبارات، بعدم قبول أي أوامر إضافية من دري نجف آبادي بعد 14 كانون الثاني/ يناير 1999، ذات أثر في آخر الأمر. ولم يكن قرار خاتمي باستبعاد وزير الاستخبارات من كل اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي، وهما هيئتان يرأسهما خاتمي، أقل تأثيراً. وعندما تحقق خامنئي من أنه لم يعد ممكناً الإبقاء على دري نجف آبادي، وافق على تسوية مع خاتمي على ملء المنصب الأعلى في هذه الوزارة الرئيسية.[47] وبينما نجح خامنئي في تعيين حجة الإسلام علي يونسي، القاضي العسكري الأعلى في إيران وواحد من أعضاء اللجنة الثلاثية الرئاسية للتحقيقات، وزيراً للاستخبارات، فقد وافق أيضاً على تسمية مرشح خاتمي المفضل لمنصب الوزير علي ربيعي - وهو أيضاً عضو في اللجنة الرئاسية للتحقيقات - كنائب أول ليونسي.[48] وفي 24 شباط/ فبراير 1999، صادق البرلمان على تعيين يونسي وزيراً بأغلبية 197 صوتاً مقابل 18 صوتاً. وعند تقلد يونسي لمنصبه، أعلن أن الإصلاحات داخل وزارة الاستخبارات أمر «حتمي» وأقسم على الولاء «للسياسات الحكومة

والرئيس». وقد أنكر يونسي، بشكل يتناقض مع ما قاله القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري الإسلامي محسن رضائي قبل أسابيع قليلة ماضية، أن تكون هناك عناصر من جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) متورطة في اغتيال المنشقين.[49]

خلفية محتملة للاغتيالات

من الصعب إلى حد كبير تسليط الضوء على خلفية اغتيالات المنشقين، لأن الجناة ينتمون إلى شبكة حصينة من أجهزة الاستخبارات والأمن. فكل أجهزة الاستخبارات تقريباً تكون مسؤولة فقط أمام المرشد الأعلى ولا تخضع لأي سيطرة فعالة من قبل الحكومة المنتخبة. وإلى حد بعيد تعتبر وزارة الاستخبارات والأمن، التي تأسست في عام 1984 وكان يديرها حتى عام 1989 حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، أكبر جهاز استخباري. وربما تكون، بأقسامها الخمسة عشر وموظفيها الذين يصل عددهم إلى 30 ألفاً، أكبر جهاز استخبارات في الشرق الأوسط.[50] وإذا صدقنا التقارير الصحفية للمعارضة الإيرانية، نجد أن قيادة وزارة الاستخبارات تتبادل المعلومات مع معظم أجهزة الاستخبارات الإيرانية الأخرى، بما في ذلك استخبارات قوات الحرس الثوري الإسلامي، وقوات القدس (التي يجند أفرادها من بين صفوف قوات الحرس الثوري الإسلامي)، واستخبارات قوات فرض القانون وأعضاء مكتب المرشد الأعلى المسؤولين عن الأمن والتجسس الخارجي (انظر الشكل 18). علاوة على ذلك، تلعب وزارة الاستخبارات دوراً رئيسياً في التنسيق بين أجهزة الاستخبارات الإيرانية.[51]

تنظيم وزارة الاستخبارات

بعض المعلومات المذكورة آنفاً يثبتها القانون التأسيسي لوزارة الاستخبارات والأمن الذي أجازه البرلمان الإيراني عام 1983.[52] ويتضمن هذا القانون 16 مادة و18 فقرة. وتنظم المادة 2 من هذا القانون الاستشارات المتبادلة والتنسيق لعمليات الاستخبارات بين كل وكالات المعلومات في إيران (وزارة الاستخبارات والأمن، وقوات الحرس الثوري الإسلامي، وقوات فرض القانون، والقوات المسلحة النظامية) من جانب، ووزارة الداخلية والمدعي العام من الجانب الآخر.[53] وتصف المادة 10 المهمات والوظائف الرئيسية لوزارة الاستخبارات على النحو التالي:

أ. جمع وتحليل وتصنيف المعلومات الضرورية داخل البلاد وخارجها.

ب. كشف المؤامرات والأنشطة التي تتعلق بالانقلابات العسكرية والتجسس والتخريب وإثارة الاضطراب الشعبي التي يمكن أن تهدد استقلال وأمن ووحدة أراضي البلاد ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[54]

وتنص المادة 12 على أنه لا يسمح لموظف يعمل في وزارة الاستخبارات أو أي وكالة استخبارات إيرانية بأن يكون عضواً في أي حزب أو منظمة أو جماعة سياسية. كما تنص المادة 14 على أن كل أجهزة الدولة يجب أن تتعاون مع وزارة الاستخبارات بوضع كل الوسائل الضرورية، سواء كانت بشرية أو فنية أو تجارب لها صلة بالاستخبارات، تحت تصرف الوزارة من أجل مساعدتها في عملها.[55] وتنص الفقرة 2 من المادة 15 على أن المصادر المالية المخصصة للوزارة مستثناة من قانون المحاسبة العام. وتخضع ميزانية الوزارة إلى اتفاقية تنظيم مالي معدة من قبل وزارات الاستخبارات والمالية والاقتصاد، وتحول من هذه الوزارات إلى مكتب الرئيس للتصديق النهائي.[56] ومن الجدير بالملاحظة أن قانون وزارة الاستخبارات لا يضع أساساً لأي نظام للمراجعة والضبط يقتضي خضوع الوزارة لإشراف الهيئة القضائية أو أي سلطة أخرى للدولة. وينص قانون خاص منفصل على أن وزير الاستخبارات يجب أن يكون رجل دين من مرتبة "مجتهد".[57] ومن الواضح أن النظام قصد من النص على أن يكون وزير هذه الوزارة الرئيسية من رجال الدين فقط، تقوية قبضة رجال الدين على السلطة بشكل إضافي.

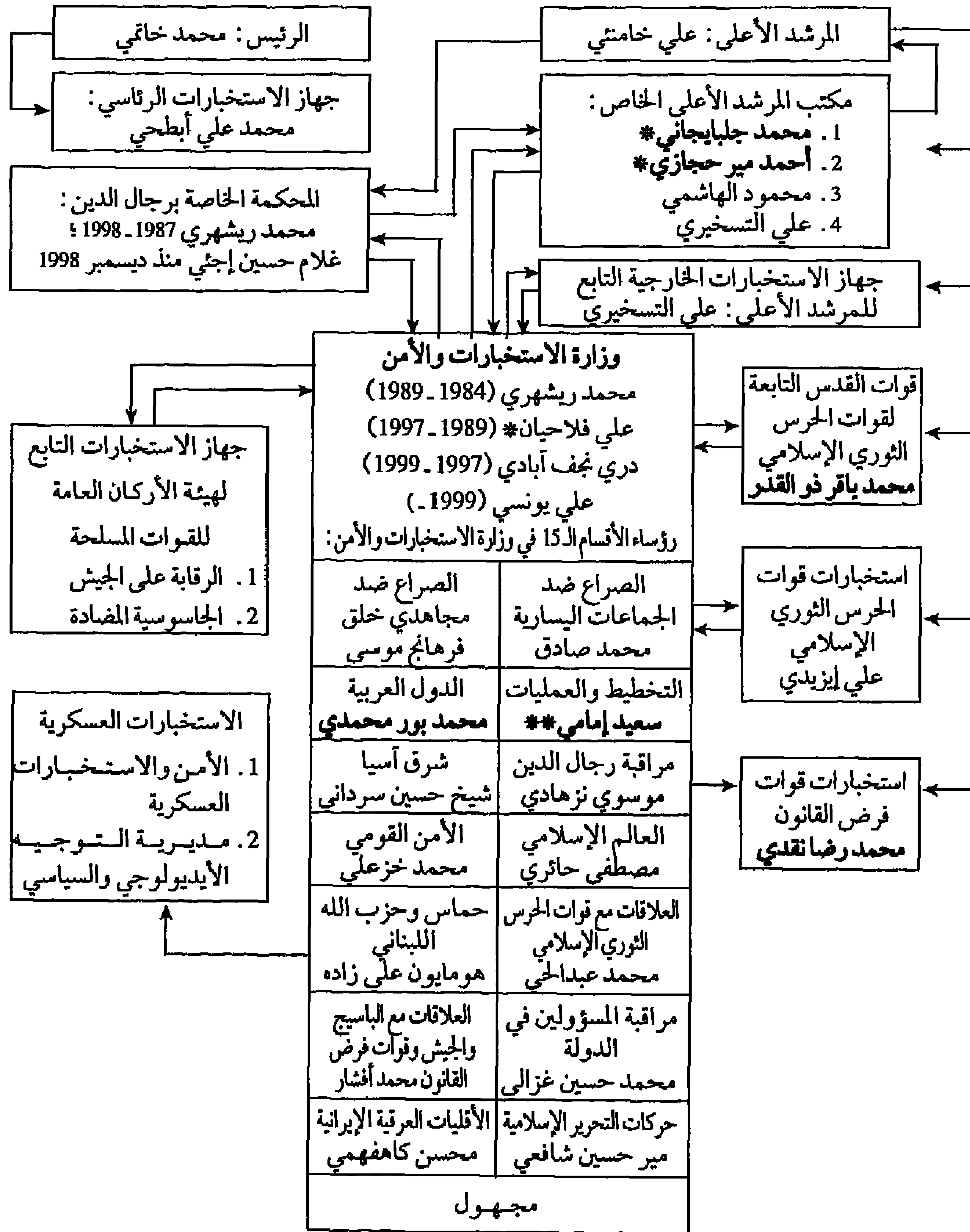
لا توجد معلومات يعول عليها فيما يتعلق ببنية وموظفي وزارة الاستخبارات أو ارتباطات الوزارة بالمؤسسات الأخرى للنظام. وحسب رواية مصادر في لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، جاء كل الكادر الديني القيادي في وزارة الاستخبارات من مدرسة دينية واحدة في قم هي مدرسة حقاني. ويرأس آية الله أحمد جنّتي، رئيس مجلس صيانة الدستور، هذا المعهد الديني الذي يحمل اسم محمد حقاني، وهو من تجار البازار الإيرانيين الأثرياء والذي تبرع بأموال لتأسيس المعهد الديني في عام 1971؛ ويضم المعهد في الوقت الحالي 400 طالب. ويعيش الطلاب في شبه عزلة في مدرسة حقاني، ويعتقد أنهم، خلافاً لما هو متبع في قم، يمتنعون عن الانضمام إلى أي مدرسة

دينية أخرى. ويحضر الطلاب ويكملون برنامجهم الديني الكامل في معهدهم الديني، بدءاً من الأساسيات وحتى يحصلوا على "الإجازة" (شهادة التدريس). ويعين قضاة المحكمة الخاصة برجال الدين من هذه المدرسة أيضاً. ويخضع القضاة المحلفون هؤلاء إلى مجموعة مبادئ صارمة تتعلق بالصمت ويتمتعون بحماية مكثفة على نحو مفرط للإبقاء على هويتهم مجهولة.[58] ويعطي الشكل (18)، وهو مبني أيضاً على معلومات مستقاة من لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لمحة عامة لمتاهة العلاقات القائمة بين أجهزة الاستخبارات الإيرانية ومكتب المرشد الأعلى والمحكمة الخاصة برجال الدين.

التحقيقات في جرائم القتل تقود إلى اكتشافات أخرى

يرجع على الأقل بعض الفضل في حل لغز جرائم قتل المنشقين إلى لجنة التحقيقات التي شكلها الرئيس خاتمي في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1998.[59] وكان من بين أهم أعضاء اللجنة علي ربيعي، رئيس تحرير صحيفة **كار وكارجر**، الناطقة باسم حزب العمال الإسلامي، خاني كارجر (بيت العمال)؛ وسعيد حجاريان كاشاني، رئيس تحرير صحيفة **صبح أمروز**، وهي صحيفة يومية تأسست في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998. وقد كان كلاهما خبيراً بالاستخبارات، ولديه معرفة وثيقة بما يجري داخل وزارة الاستخبارات. وكان علي ربيعي نائب وزير الاستخبارات فلاحيان في الفترة 1989 ـ 1991. أما حجاريان كاشاني فقد كان أيضاً نائب وزير الاستخبارات فلاحيان لفترة من الوقت؛ وبعد تولي خاتمي الرئاسة، ترأس المكتب السياسي لمركز البحوث الاستراتيجية التابع للرئيس. وحسبما توصلت إليه لجنة التحقيقات – وهو ما أكدته أسرة فروهر – فقد وضعت أجهزة تنصت في منزل فروهر، وتم تسجيل الجدل العنيف الذي دار بين الضحية والجناة، وتم حفظ شريط التسجيل في قسم المصنفات الفنية بوزارة الاستخبارات.[60] وأعطى أحد الموظفين شريط التسجيل (هربت نسخ منه أيضاً خارج البلاد) لحجاريان كاشاني الذي أبلغ خاتمي بمحتوياته: المحادثة التي جرت بالهاتف الجوال بين أحد القتلة ومحمد بور محمدي رئيس مديرية العمليات في وزارة الاستخبارات. وقد ورط القاتل، في تبريره قتل زوجة فروهر، الذي لم يكن مخططاً

الشكل (18)
شبكة العلاقات بين أجهزة الاستخبارات
والمحكمة الخاصة برجال الدين ومكتب المرشد الأعلى



* نائب سابق لوزير الاستخبارات برئاسة محمد محمدي ريشهري (1984ـ1989).

أشخاص متهمون بالتورط في اغتيال المنشقين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998.

** توفي في ظروف غامضة بينما كان في السجن.

له، والتي قاومتهم بضراوة، وزير الاستخبارات عندما قال: «لقد قال السيد دري [نجف آبادي] إن الأوامر كانت تتعلق بقتل الرجل [أي داريوش فروهر] فقط». [61]

ووفق التقارير التي نشرت في نشرة **الموجز عن إيران** فقد كشفت لجنة التحقيق الرئاسية - التي أعيد تنظيمها مرات عديدة أثناء سير التحقيق - عن وجود ثلاث لجان استخبارات سرية. [62] وقد زعم أن هذه اللجان، التي ينتسب أعضاؤها إلى وزارة الاستخبارات واستخبارات قوات الحرس الثوري الإسلامي ومكتب المرشد الأعلى خامنئي، خططت ونفذت اغتيالات خصوم النظام داخل البلاد وخارجها. ويعتقد أيضاً أن الرئيس السابق رفسنجاني قد أعلم بنشاط هذه اللجان أثناء فترة حكمه، ولكن من الواضح أنه فضل التزام الصمت فيما يتعلق بهذا الأمر. وعقب تولي خاتمي الرئاسة وإعادة فلاحيان إلى منصبه، ظلت أنشطة اللجان الثلاث سرية. ولهذا السبب كانت اجتماعات اللجان تعقد خارج الوزارة فقط، في منزل أحمد مير حجازي مسؤول قضايا الأمن في مكتب خامنئي الخاص الذي يتكون من أربعة أعضاء. ويمكن وصف الوظائف المكلفة بها اللجان الثلاث على النحو التالي:

- لجنة التقييم: وتتلخص مهمات هذه المجموعة، التي يقودها النائب الأول لوزير الاستخبارات بور محمدي، في تحديد أعضاء المعارضة الذين ينبغي التفكير في تصفيتهم ثم تقييم أنشطتهم بعد ذلك. [63]
- لجنة التخطيط: يزعم أن هذه اللجنة التي يقودها مير حجازي كانت تعمل في مرحلتين مختلفتين للعمليات، حيث يقوم وزير الاستخبارات السابق فلاحيان بالتوفيق بينهما زمنياً وتنسيقهما. تبدأ المرحلة الأولى بعد أن تكون اللجنة قد تسلمت قائمة أسماء الناس الذين تم اختيارهم للتصفية من قبل لجنة التقييم. في هذه المرحلة تمرر الأسماء التي توجد في القائمة إلى أهم صحف اليمين التقليدي مثل **كيهان**، و**كيهان هوايي**، و**جبهه**، و**جمهوري إسلامي**، و**صبح**، و**قدس**، و**شلمچه**، و**رسالت**. وكان القصد من المقالات القاسية التي تكتب في هذه الصحف ضد شخصيات المعارضة المستهدفة هو خلق انطباع بأن هؤلاء الأشخاص هم ملكيون وموالون للغرب ويناهضون ولاية الفقيه.

وفي المرحلة الثانية، يفتح ملف يحتوي على المقالات التي تستهدف كل فرد. وبعدها يمرر فلاحيان الملف إلى رجال دين رفيعي المكانة وموالين للنظام. ويطلب فلاحيان، تمسكاً بالإطار الرسمي للإجراءات الدينية اللازمة للاستفتاء، من عدد من رجال الدين الذين يتم اختيارهم بعناية تقديم فتوى تتعلق بما إذا كان يمكن النظر إلى الأفراد المستهدفين كمرتدين أو أعداء لله. ويعتقد أن لجنة التحقيقات التابعة للرئيس خاتمي اكتشفت 18 فتوى تعلن الشرعية الدينية لاغتيال أعضاء معينين في المعارضة. ويعتقد أن الفتاوى أصدرها آيات الله أحمد جنّتي وعلي مشكيني ومحمد فضل لنكراني ومحمد تقي مصباح يزدي. وبعد تسلم هذه الفتاوى، تحولها لجنة التخطيط بعد ذلك إلى لجنة التنفيذ.

- لجنة التنفيذ: يعتقد أن العقيد محمد باقر ذوالقدر، المعروف باسم "أبو مصطفى"، هو المسؤول عن إعدام أعضاء المعارضة. وكرئيس لقوات القدس التابعة لقوات الحرس الثوري الإسلامي وللجنة التنفيذ، يشاع أنه يمسك بين يديه بمصير المواطنين الإيرانيين وغير الإيرانيين. ونجد أن العديد من مجنديه تم استقطابهم من لبنان، كما أنه عين نحو ألف مقاتل إيراني ممن تلقوا تدريباً خاصاً، وللكثير منهم خبرات في التخريب وحرب العصابات نتيجة للوقت الذي قضوه في لبنان والبوسنة والسودان. ويشاع أيضاً أن لجنة التنفيذ كانت تتلقى الدعم اللوجستي من آية الله علي التسخيري، رئيس شبكة الاستخبارات الخارجية الشخصية لخامنئي التي تشرف على الكثير من "المكاتب الثقافية" حول العالم.[64]

خامنئي يستسلم والوزارة تعترف

يشاع أن خامنئي عارض لفترة طويلة الكشف عن معلومات يمكن أن تؤدي إلى تجريم وزارة الاستخبارات خوفاً من أن يقوض ذلك مصداقية حكم ولاية الفقيه وشرعيته. كما ضللت اعترافات مكتوبة من قبل جماعات مثل "فدائيي إسلام النبي محمد" التحقيق الرئاسي بشكل مؤقت. على أي حال، كانت النتائج الأولية التي توصلت إليها اللجنة الرئاسية من القوة بحيث لم يستطع أحد حتى خامنئي إنكارها. وقد أرغمت النتائج بالإضافة إلى تهديد خاتمي بتقديم استقالته إذا ما حجبت النتائج عن الجمهور

– وهذا العمل كان يمكن أن يدفع النظام المهتز سلفاً إلى شفا الانهيار – خامنئي على الاستسلام. وقد قبل طلب خاتمي بالسماح بنشر جزء من المعلومات في صحيفة سلام. وبعد نشر المقالة، لم يكن لدى وزارة الاستخبارات أي خيار غير الاعتراف بالذنب.[65]

وقد خلقت النتائج متاعب للكثير من الشخصيات المتورطة. ويعتقد أن فلاحيان رد بتهديد خاتمي ورفسنجاني عن طريق رجل دين رفيع المكانة في النظام.[66] وكان دافع فلاحيان هو الخوف من أن يعتقل لاشتراكه في اغتيال 50 من المنشقين الإيرانيين داخل البلاد وخارجها. ويعتقد أنه هدد – في حال اعتقاله – بأنه سيكشف عن تورط القيادة الإيرانية العليا في أعمال انتهكت القانون الدولي وكانت موجهة ضد أعضاء المعارضة الداخلية بالإضافة إلى من يعيشون في دول غربية وإسلامية. وليحمي فلاحيان نفسه، أشيع أنه قد أخفى وثائق وأفلاماً وأشرطة كاسيت تجرِّم شخصيات في النظام في مكان آمن خارج البلاد. ويعتقد أنه وجه إلى أحد أقربائه بإبلاغ الرأي العام العالمي بممارسات النظام منذ موت الخميني عام 1989، عند استلامه شفرة محددة.[67]

في كانون الثاني/ يناير 1999، بعد اعتراف وزارة الاستخبارات علناً بالتورط في الاغتيالات، أعلنت محكمة العدل العسكرية الإيرانية على نحو دوري أن عدداً من الجناة المشتبه فيهم سجنوا وتم استجوابهم. على الرغم من ذلك، فقد التزمت المحكمة الصمت فيما يتعلق بالعدد الدقيق لهؤلاء الجناة وهوياتهم ومناصبهم وتواريخ محاكمتهم وما إذا كانت هذه المحاكمات سوف تجري علناً أو سراً. وقد استخدم أعضاء لجنة التحقيق الرئاسية المعلومات التي جمعوها عن الجناة كورقة رابحة يمكن استعمالها بشكل علني في الصراع على السلطة مع خصوم خاتمي.[68]

انتحار سعيد إمامي الغامض

هدأت الأحوال بعد المحاكمات ولذلك جاء الإعلان العام عن موت سعيد إمامي في 18 حزيران/ يونيو 1999 كمفاجأة مذهلة؛ فقد كان إمامي، الذي كان نائباً لوزير الاستخبارات فلاحيان، متهماً أساسياً في التحقيق الخاص بجرائم قتل المنشقين الإيرانيين التي حدثت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998. ويفترض أن إمامي الذي اعتقل

في كانون الثاني/ يناير 1999 قد انتحر في السجن؛ ولكن انتحاره أثار مجموعة من الأسئلة الدقيقة في صحف الإصلاحيين. ولم يستطع المدعي العام العسكري نيازي، الذي أعلن موت إمامي، شرح الكيفية التي شرب بها نائب الوزير ما يكفي من المستحضر المزيل للشعر لقتله، ولاسيما أنه كان تحت الحراسة المشددة.[69] وكشف نيازي فقط أن هناك 33 مشتبهاً به في السجن، وأن إمامي اعترف بتورطه في اغتيالات المنشقين قبل موته.[70]

كان فلاحيان وإمامي زميلين لفترة طويلة. ووفق ما جاء في تقرير في صحيفة **الشرق الأوسط**، فقد التقيا أول مرة في نيويورك في الثمانينيات عندما كان فلاحيان يزور الأمم المتحدة تحت اسم مستعار كعضو في وفد إيراني زائر.[71] وكان الغرض من الرحلة كما قيل هو شراء معدات إلكترونية متطورة تستخدم في التنصت على المحادثات الهاتفية. ويقال إن فلاحيان كوّن انطباعاً جيداً عن إمامي، الذي كان يتلقى دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يعمل مترجماً لتاجر أسلحة أمريكي.[72] عند عودة إمامي إلى إيران، وبدعم من فلاحيان، ارتقى الطالب السابق سريعاً في وزارة الاستخبارات حيث حصل على اسم حركي هو "إسلامي" [فأصبح يعرف بـ"سعيد إسلامي"]. وقد بلغ ارتقاء إمامي ذروته بتقلده منصباً رفيعاً في قسم التخطيط والعمليات الذي كان مسؤولاً، ضمن أشياء أخرى، عن تصفية خصوم النظام في الداخل والخارج. وقد صدق على دور إمامي القيادي أبوالقاسم مصباحي، وهو عميل رفيع المكانة في وزارة الاستخبارات هرب إلى باكستان في عام 1996 وكانت شهادته قد ضمنت في النص المفصل غير المنشور "لحكم ميكونوس" الصادر عن محكمة برلين في أيار/ مايو 1997.[73]

وقد وقع أعضاء اليمين التقليدي، في محاولتهم جعل إمامي كبش الفداء الوحيد في جرائم قتل المنشقين، على نحو متزايد في شباك الانقسامات داخل معسكرهم نفسه؛ فنشرت بعض صحف اليمين التقليدي ملفات كاملة عن التعاون المزعوم بين إمامي والمخابرات الإسرائيلية؛ ولكن روح الله حسينيان، النائب السابق لوزير الاستخبارات والقاضي في المحكمة الخاصة برجال الدين، صدم أتباعه عندما عقّب

قائلاً إن إمامي لم يكن جاسوساً، بل على النقيض من ذلك كان مسلماً ورعاً. [74] وقد أوضحت جنازة إمامي، التي حضرها بعض مسؤولي الدولة البارزين، وحفل التأبين الذي أقامه حسينيان في الذكرى الأربعين لوفاة إمامي، وحضره 300 شخص – معظمهم من العاملين في وزارة الاستخبارات – التقدير الكبير الذي يتمتع به إمامي حتى بعد أن "أسقطه" قادة اليمين التقليدي من الاعتبار. وقد رد رضا باهونار، المتحدث باسم أغلبية اليمين التقليدي في البرلمان، بشجب المناسبتين بطريقة ضارية. ونتيجة لذلك، دافع حسينيان بطريقة جريئة عن زميله السابق في بيان رسمي قائلاً: «لم يحكم على إمامي أو تصدر بحقه إدانة بل كان متهماً قيد الحبس؛ إذ إن مبدأ افتراض البراءة لا يزال ينطبق عليه». [75]

وعلى الرغم من الجهد الذي بذله حسينيان لكي ينقذ شرف إمامي، فقد كشف نيازي عن مزاعم جديدة تبدو سخيفة في آب/ أغسطس 1999؛ فوفق رواية نيازي، لم تسعَ مجموعة إمامي إلى اغتيال بعض كبار القادة الإيرانيين فقط، ولكنها خططت أيضاً لعمليات قصف بالقنابل وهجمات على منشآت تندرج ضمن مسؤوليات إمامي من أجل تشويه سمعة إيران. وقد خططت مجموعة إمامي لإلقاء اللوم بعد ذلك على قوات الحرس الثوري الإسلامي فيما يتعلق بجرائم قتل المنشقين، بقصد تقويض موقف قوات الحرس الثوري الإسلامي بالإضافة إلى موقف المرشد الأعلى علي خامنئي لتمهيد الأرضية لحرب أهلية. [76]

ووفق ما جاء في نشرة **الموجز عن إيران**، قرر خامنئي بعد فضيحة وزارة الاستخبارات والأمن المخجلة تأسيس جهاز سري جديد ومستقل خاص بمكتبه، أي مكتب المرشد الأعلى. ويعتقد أن رئيس هذا الجهاز الجديد، الذي يشرف عليه خامنئي، هو أحمد وحيدي، وهو عقيد سابق في قوات الحرس الثوري الإسلامي. [77]

أكبر أعداء خاتمي: أزمة الاقتصاد الإيراني

ترك رفسنجاني إرثاً اقتصادياً كئيباً لخاتمي؛ حيث كان يتم تخطيط الاقتصاد الإيراني المتدهور بطريقة بائسة، ويوجه بصورة مركزية، ويدار بطريقة رديئة مما عرضه للتشوه

البنيوي.[78] وتضمنت التحديات الاقتصادية الرئيسية التي واجهت إدارة خاتمي في آب/ أغسطس 1997 المشكلات التالية:

- تناقص عوائد صادرات النفط بسبب هبوط أسعار النفط الخام.
- عجز ميزانية الدولة، وتناقص الاستثمار الرأسمالي، بالإضافة إلى وجود مناخ سياسي غير موات ويحول دون بروز طبقة الاقتصاديين "النفعيين"، ما أدى إلى ركود تضخمي.
- كانت خزينة الدولة شبه خالية بسبب التضاؤل الحاد في القاعدة الضريبية للدولة - أقل من 30٪ من إجمالي عوائد الميزانية العامة السنوية يأتي من الضرائب[79] - ولأن الحكومة واصلت تقديم دعم متزايد ومساعدات من ميزانية الدولة للمشروعات الحكومية التي تكون على شفا الانهيار.
- عانت العملة الضعيفة المترنحة من جراء تضخيم قيمتها وهروب رأس المال المضارب.[80]

خلافاً لرفسنجاني، الذي دأب دائماً على تقديم صورة وردية للوضع الاقتصادي في خطاباته العامة، أقر خاتمي بصورة علنية، في أواخر شتاء عام 1997، بالأزمة الاقتصادية الإيرانية. وقد وصف الاقتصاد، فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتنظيم، "بالعليل". وتناول الرئيس الجديد في خطابه الأسباب الرئيسية لعلة إيران الاقتصادية؛ وهي سوء الإدارة الاقتصادية، ووجود قطاع حكومي متضخم وغير كفء، واستثمار إنتاجي غير كاف، وانعدام الشفافية، وغياب الأمن الاستثماري، وتدني الإنتاجية.[81] وعلى الرغم من ذلك، فقد فشلت خطة إعادة التأهيل الاقتصادي التي أعلنها خاتمي في صيف عام 1998 لتوفير استراتيجية واضحة ومتساوقة للإصلاح الاقتصادي. علاوة على ذلك، فشلت أيضاً البنود الاقتصادية الواردة في "الخطوط العريضة للخطة التنموية الثالثة" (2000-2005)، التي أعلنها خاتمي في أيار/ مايو 1999 بعد أن حصل على موافقة المرشد الأعلى ومجلس صيانة الدستور، في فتح الباب أمام الأمل. وبينما كان خاتمي يبدو في تصريحاته الاقتصادية الأولى مركزاً على

النمو الاقتصادي كهدف أساسي، فإنه بدأ بحلول عام 1999 في التشديد مجدداً على "العدالة الاجتماعية" والرعاية الاجتماعية. ودفع هذا التحول بعض المراقبين إلى الحديث عن ارتداد الرئيس إلى "تحيزه اليساري القديم" الذائع الصيت.[82] وبحلول أوائل عام 2000، كان وضع إيران الاقتصادي قد تدهور بشكل متزايد.

إن أسباب الفشل المستمر للوضع الاقتصادي الإيراني في ظل حكم خاتمي متشعبة ويمكن إرجاعها إلى عدد من العوامل. ويرجع أحد هذه العوامل إلى الهبوط السريع في سعر النفط – وهو أهم صادرات إيران – الذي استمر لأكثر من 20 شهراً في فترة رئاسة خاتمي؛ فقد هبطت أسعار النفط سريعاً من 17 دولاراً للبرميل في أوائل عام 1998 إلى أقل من 10 دولارات للبرميل في نهاية العام، وقد ضرب هذا الهبوط إيران – وهي ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم – بضراوة. ومنذ الازدهار النفطي في السبعينيات، كان ما يقارب 80٪ من دخل إيران الخارجي يأتي من النفط؛[83] فخلال الفترة 1996-1997، بلغ دخل إيران الخارجي من النفط 19.3 مليار دولار، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1997 قدَّر مخططو الميزانية الإيرانيون أن 17.5 مليار دولار من العوائد سوف تأتي من تصدير النفط في الفترة 1998-1999.[84] على الرغم من ذلك، فقد هوى الدخل من النفط إلى 9.9 مليارات دولار فقط في الفترة 1998-1999.[85] وأجبر هذا العجز الحاد في الميزانية الحكومة على تخفيض الإنفاق الرأسمالي العام بشكل إضافي بنسبة 30٪ في مشروعات الاستثمار المخطط لها والتي كانت قد تناقصت سلفاً. وقد خفضت الاعتمادات المخصصة للقطاع الخاص أيضاً بنسبة 30٪. وفي الوقت نفسه، لم ينجح خاتمي في محاولاته لتنويع مصادر إيران من العملة الصعبة، وتخفيض اعتماد البلاد المفرط على النفط بدعم تصدير المنتجات غير النفطية مثل السجاد والفستق. وبحلول آذار/ مارس 1999، لم تتمكن إيران من جني سوى ملياري دولار من مبلغ 10 مليارات دولار كان الأمل معقوداً على أن تأتي من عوائد الصادرات غير النفطية.[86] وجاء الفرج إلى إيران بعد الاجتماع شبه السنوي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في آذار/ مارس 1999 في فيينا، ففي ذلك الاجتماع وافقت الدول الرئيسية على خفض حصصها من الصادرات النفطية؛ وارتفعت أسعار النفط لتصل

إلى 29 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير 2000.[87] وقد أعطى هذا الواقع الاقتصاد الإيراني، على الأقل في المدى القريب، مهلة كان أكثر ما يكون في حاجة إليها.

لم تكن المحن الخارجية هي مصدر التعاسة الوحيد بالنسبة إلى الاقتصاد الإيراني؛ فقد كان للنزاعات المتواصلة داخل حكومة خاتمي دور أيضاً. إذ نشبت الخلافات بصورة متكررة بين دعاة التدخل في الاقتصاد من اليسار الإسلامي مثل وزير الاقتصاد والمالية حسين نمزي، ودعاة السوق الحرة مثل رئيس البنك المركزي محسن نوربخش. وغالباً ما أدى حماس خاتمي للبحث عن الإجماع وسط مستشاريه الاقتصاديين إلى حالة من التردد أو التضارب الضار.[88]

لكن برغم ذلك، عانى الاقتصاد الإيراني من جراء عجز خاتمي عن تنفيذ أجندة اقتصادية متجانسة، وخاصة في مواجهة مقاومة ضارية من جماعات المصالح داخل الحكومة وخارجها؛ فقد فشل خاتمي حتى الآن في خفض الدعم الحكومي الهائل الذي يلتهم نحو 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني. ولم يستطع الرئيس أيضاً أن يحقق أي تقدم في خصخصة المشروعات الحكومية وفي جذب أموال الاستثمار الخارجية سواء من الإيرانيين في الخارج أو من المستثمرين غير الإيرانيين. وإذا وضعنا في الاعتبار أن ثلث العاملين في إيران يعملون في الحكومة وأن الكثيرين منهم سوف يتأثرون بالخصخصة،[89] يمكن أن نفهم حقيقة أن خاتمي سوف يواجه مقاومة هائلة حتى من جانب الكثير من مؤيديه إذا فكر بصورة جادة في الخصخصة. علاوة على ذلك، من غير المرجح إلى درجة كبيرة أن يستطيع خاتمي التغلب على مقاومة المؤسسات الثورية المختلفة التي تمثل دولة داخل الدولة وتتحكم في نحو 40٪ من الاقتصاد غير النفطي،[90] وهي تدين بالولاء للمرشد الأعلى فقط وتخضع لمساءلته. وعلى الرغم من أن موازنة التقشف لعام 1999/ 2000 جعلت البرلمان يلغي استثناء المؤسسات الثورية من ضريبة الدخل الموحدة، فمن غير المرجح أن تتقيد المؤسسات الثورية، التي لا تخضع للبرلمان أو الحكومة، بقانون الضرائب الجديد.

ثمة تحديات اقتصادية ضخمة تواجه خاتمي؛ فعلى الرغم من أن نسبة البطالة في السجلات الرسمية تبلغ 14٪، فإن النسبة الفعلية تبلغ 40٪، وينضم 750 ألف عامل

جديد إلى سوق العمل كل عام. وطبقاً للباحث جاهنجر أموتزيجار، يجب أن ينمو الاقتصاد الإيراني بنسبة 6٪ إلى 7٪ سنوياً طوال العقد التالي للإبقاء على نسبة البطالة في المستوى الحالي. بعبارة أخرى، يجب أن يوجه استثمار يبلغ 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الأقل نحو الجهود الإنتاجية.[91] بيد أن معدل النمو السنوي للاقتصاد الإيراني في الفترة 1997 ـ 1999 لم يتجاوز 1٪ في أفضل الحالات. وعلى الرغم من أن معظم الإيرانيين يرجعون تدني وضعهم الاقتصادي الشخصي إلى المقاومة الضارية لخصوم خاتمي، فمن المرجح إلى حد كبير أن يشكل فشل الرئيس خاتمي في التغلب على التحديات الاقتصادية القادمة في عاقبة الأمر خطراً على ما حققه في المجالات الاجتماعية ـ السياسية.

الفصل الخامس عشر

الصراعات المتواصلة على السلطة

تأثر تطور السياسة الداخلية الإيرانية خلال خريف عام 1999، ضمن أحداث أخرى، بالهجمات العنيفة التي شنتها جماعات الأمن الأهلية الإسلامية على بعض المقربين من خاتمي، وبالانتخابات المحلية التي جرت في شباط/ فبراير، وبالمزيد من عمليات إغلاق الصحف ذات التوجه الإصلاحي والإجراءات القانونية المتخذة ضد ناشري الصحف وحبسهم. وفي أواخر الشتاء ساعدت الانتخابات المحلية معسكر خاتمي على إحراز نصر كان في أشد الحاجة إليه ضد اليمين التقليدي، الذي أصبح عنيفاً بشكل متزايد في هجماته على اليسار الإسلامي. وفي الربيع انفجر نزاع بين معسكر خاتمي وخصومه حول احتفالات النيروز (بداية السنة الفارسية)، مما أثبت أنه بعد 20 عاماً من الأسلمة أخذ الإجماع بين النخبة الحاكمة في إيران فيما يتعلق بالسياسة الثقافية يتأكّل. على أي حال، تمثل الاصطدام الرئيسي في حالة الشغب الطلابي في تموز/ يوليو 1999. وفي أعقاب هذه الحالة وحتى الخريف صعّدت السلطة القضائية إجراءاتها المضادة للأفراد البارزين في الإصلاح الإسلامي وأنصاره في الإعلام.

الأعمال الانتقامية ضد الإصلاحيين

مع اشتداد الصراع السياسي الداخلي، تراجع الحاجز الذي كان يصد أعضاء اليمين التقليدي المتطرفين أكثر فأكثر. وقد تركزت أعمال العنف، مع بعض الاستثناءات، حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 بصورة محددة على مجموعة المنشقين العلمانيين الذين كانوا يتعاطفون مع خاتمي. ولكن لاحقاً، اتسعت دائرة العنف بشكل متزايد لتشمل ممثلي الاتجاه الديني "السائد" المعروفين.

لقد بدأ استعمال العنف في صيف وخريف عام 1997 باعتقال وتعذيب عُمد النواحي في طهران، وارتبط هذا بالحملة ضد عمدة طهران غلام حسين كرباسجي. أما ما لفت الأنظار بقدر أكبر فهو الهجوم العنيف على وزيري الداخلية والثقافة المعزولين عبدالله نوري وعطاء الله مهاجراني، الذي وقع في صلاة الجمعة في قم من قبل جناة مجهولين في 4 أيلول/ سبتمبر 1998. [1] وقد وصل العنف في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 إلى مستوى جديد مع هجوم متظاهرين غاضبين من اليمين التقليدي على وزير الداخلية السابق حجة الإسلام علي أكبر محتشمي بور أثناء إلقائه خطاباً عاماً في مشهد. وقد هدد المتظاهرون بقتله، بإلقاء قنبلة على الفندق الذي كان يقيم فيه، إذا لم يغادر المدينة بعد أن وجهوا إليه تهمة "خيانة الثورة"، وقد غادر بالفعل المدينة بعد ذلك. [2]

ومرة أخرى، أوضح اعتقال حجة الإسلام أسد الله بايات، الذي شارك في تأسيس حزب المشاركة الإسلامي وكان نائب رئيس البرلمان في الفترة 1989-1992، في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1998 ضعف خاتمي النسبي؛ حيث أمرت المحكمة الخاصة برجال الدين باعتقال بايات بتهم اختلاسات مالية ذات صلة بالمسجد الذي يعمل فيه إماماً في طهران. [3] وعندما فعلت المحكمة هذا قرر خامنئي أن يعدل تشكيلة لجنة القيادة العليا الخاصة بالمحكمة مما قاد إلى التفكير في تغييرات في السلطة القضائية. وكان رئيس المحكمة الخاصة برجال الدين السابق لسنوات عديدة، محمد محمدي ريشهري، قد استقال من منصبه لأسباب مجهولة. واستبدل به خامنئي حجة الإسلام غلام حسين إجئي الذي ترأس محاكمة كرباسجي. [4]

في 15 كانون الثاني/ يناير 1999، وقف نحو ألف من أعضاء قوات فرض القانون يتفرجون حينما قام مئة من أعضاء أنصار حزب الله، وهم مسلحون بالقضبان الحديدية ويطلقون صرخة الحرب «الموت لأعداء ولاية الفقيه»، بالانقضاض على إمام صلاة الجمعة في أصفهان، آية الله جلال الدين طاهري، وبضرب مؤيديه. وبسبب الخطر الذي هدد حياته، قطع طاهري صلاة الجمعة التي كانت تصادف ذكرى الاحتفال بيوم القدس العالمي، وهو اليوم السنوي لاحتجاج الجمهورية الإسلامية الإيرانية على

احتلال إسرائيل لمدينة القدس. لم يكن هذا المنحى الذي أخذته الأحداث مسبوقاً؛ إذ لم يسبق أن نجحت غارات المشاغبين العنيفين في إنهاء صلاة الجمعة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأشعلت هذه الحادثة غضب اليسار الإسلامي؛ فقد ألقى طاهري، وهو مؤيد لمنتظري ولإصلاحات خاتمي الحذرة، اللوم على قوات الحرس الثوري الإسلامي وأنصار حزب الله فيما يتعلق بالهجوم. وتحسر طاهري، بعد أن غمرته المرارة، على حقيقة أنه لا يستطيع إقامة صلاة الجمعة في ذكرى يوم القدس العالمي في أصفهان بينما يمكن أن تقام هذه الصلاة في القدس التي تحتلها إسرائيل.[5] وقد شكل وزير الداخلية، موسوي لاري، لجنة تحقيق أرسلها إلى أصفهان. وبعد فترة قصيرة من الهجوم على طاهري، دان المرشد الأعلى خامنئي هذا الفعل ونادى بالمصالحة بين جناحي النظام المتنافسين. وعلى الرغم من ذلك، فقد انتقد طاهري بشكل غير مباشر عندما قال: «يجب ألا يتناول أئمة صلاة الجمُعة في خطبهم أي موضوعات يمكن أن تزرع بذور الفتنة»؛ إذ كان طاهري قد تحدث في صالح إعادة بناء جذرية للأجهزة الأمنية الإيرانية ونشر المعلومات الخاصة باغتيالات المنشقين.[6]

في وقت لاحق من ذلك الشهر، رمى جناة مجهولون قنبلة يدوية على مكاتب تحرير صحيفة **خرداد** مما تسبب في جراح طفيفة لاثنين من المحررين.[7] وكان الجناة قد أرفقوا بالقنبلة قائمة تضمنت أسماء 179 من المثقفين والسياسيين الإيرانيين البارزين من ذوي التوجه الإصلاحي الذين تعرضت حياتهم لتهديد. وتضمنت القائمة أسماء عبدالله نوري ومهدي كروبي وفائزة رفسنجاني وهادي خامنئي وحتى آية الله العظمى حسين علي منتظري الذي أصبح احتمال رفع الإقامة الجبرية المنزلية المفروضة عليه سبباً للصراع العنيف بين خاتمي وخامنئي.

وفي 12 شباط/ فبراير 1999 هاجمت مجموعة من السفاحين الذين ينتمون إلى اليمين التقليدي حجة الإسلام هادي خامنئي، شقيق المرشد الأعلى علي خامنئي وزميلاً معروفاً لخاتمي في حزب اليسار الإسلامي في قم. وكان هادي خامنئي في قم بدعوة من منظمة طلابية إسلامية تناصر الإصلاح لكي يلقي خطاباً بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لمحاولة منظمة مجاهدي خلق اغتيال شقيقه.[8] وقد ألقى خاتمي في غضبه

اللوم على وزيري الداخلية والاستخبارات للتقصير في واجبهما فيما يتعلق بعدم منعهما لمثل هذا الهجوم، وطالب بصلابة بمحاكمة الجناة.[9] وبعد يومين من الهجوم على هادي خامنئي قتل كبير ممثلي بنك دويتشه الألماني السابق في هجوم بالأسلحة في طهران. وقالت الشرطة الإيرانية إن مجرمين عاديين هم المسؤولون عن الهجوم على الألماني الذي كان ينوي، إلى جانب زوجته والملحق العسكري الألماني، السفر إلى كاشان.[10] على الرغم من ذلك، أثار عدد من الصحف الإيرانية شكوكاً جديرة بالاعتبار فيما يخص الرواية الرسمية للشرطة وحثت على حل القضية بسرعة.[11] ووفقاً لتصريحات المعارضة الإيرانية الدينية في الخارج، فربما تكون لجريمة القتل صلة بقرض لإيران يبلغ 1.4 مليار دولار رتبه بنك دويتشه ووفره اتحاد مصرفي ألماني. وربما كان اليمين التقليدي يسعى إلى نسف جهود خاتمي لتحسين العلاقات التجارية الألمانية ـ الإيرانية لأنه كان لا يزال غاضباً من الحكم الذي أصدرته "محكمة ميكونوس".[12] كما كان حجة الإسلام محسن كديور، وهو صهر وزير الثقافة مهاجراني وأستاذ مشهور في المدرسة العليا في قم، ضحية بارزة أخرى لتكتيكات التخويف العنيف الموجهة ضد مؤيدي خاتمي؛ فقد اعتقل كديور في أواخر شباط/ فبراير 1999 في اليوم التالي للانتخابات المحلية بأمر من المحكمة الخاصة برجال الدين التي وجهت إليه تهمة التشكيك في ولاية الفقيه في العديد من المقالات الصحفية.[13]

الانتخابات المحلية في شباط/فبراير 1999

في حركة مفاجئة، أعلنت وزارة الداخلية في 10 آب/ أغسطس 1998 أنها أكملت الاستعدادات للانتخابات المحلية. وهكذا اتخذت خطوات محددة، لأول مرة منذ عام 1979، لبثّ الحياة في مجالس الشورى المحلية التي نص عليها الدستور.[14] ولم تجر مثل هذه الانتخابات حتى في نظام الشاه. وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1998، حدد وزير الداخلية، عبدالواحد موسوي لاري، يوم 26 شباط/ فبراير 1999 كتاريخ للاقتراع. وكانت المنافسة على 115 ألف ممثل و75 ألف نائب من كل القرى والمدن عبر البلاد. وسوف تختار هذه المجالس العمد الذين كانت تعينهم وزارة الداخلية حتى ذلك الوقت لكي يراقبوا الميزانيات المحلية ويفرضوا بعض الضرائب.

كان مؤيدو خاتمي في البداية يأملون إحراز نصر في الانتخابات المحلية لأن مجلس صيانة الدستور لم يكن يملك الحق الدستوري في اختيار المرشحين بشكل مسبق؛ إذ أعطي هذا الامتياز للجنة الشؤون الداخلية والمجالس التي كانت مسؤولة لدى البرلمان. وكان اليمين التقليدي يملك الأغلبية في هذه اللجنة أيضاً، وكان رئيس اللجنة، حجة الإسلام موحدي ساوجي، خصماً لدوداً لوزير الداخلية السابق عبدالله نوري.[15] ولكن بشكل مغاير لانتخابات مجلس الخبراء التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 1998، لم تكن مؤهلات الترشيح صارمة جداً؛ إذ كان ينبغي أن يكون المرشح قد بلغ من العمر 15 عاماً على الأقل، ويعيش في حدود منطقته الانتخابية، وأن يعرف القراءة والكتابة، وألا يكون موظفاً في مؤسسة حكومية كبيرة.[16] لذلك، تعلقت آمال مؤيدي خاتمي باستغلال الانتخابات لكي يكسبوا مجدداً زمام المبادرة الذي انتزعه منهم خصومهم بنجاح في عام 1998. ولم تكن الانتخابات توفر فرصة لتنفيذ مفهوم خاتمي "للمجتمع المدني الإسلامي" على مستوى القاعدة فحسب، ولكنها كانت أيضاً توفر لحلفاء خاتمي إمكانية ترسيخ نفوذهم على المستوى الإداري المحلي، وبذلك يوسعون سلطتهم بشكل يتناسب مع البرلمان.

كان للمجالس المحلية تاريخ وطيد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد تنظمت الثورة الإسلامية جزئياً على أساس مثل هذه المجالس المحلية التي أنشئت في مختلف المصانع والمحافظات والنواحي. وبعد سقوط الشاه، سعت هذه المجالس إلى نيل الاعتراف الرسمي بها كمؤسسات دائمة. وقد مارست هذه المجالس، وخاصة في مناطق الأكراد والتركمان التي تسيطر عليها غالباً جماعات الجناح اليساري العلمانية، نفوذاً كبيراً على مستوى البلديات والقرى. لهذا السبب أحس أول مجلس لصيانة الدستور بأنه مرغم على تخصيص مكان للمجالس في دستور عام 1979.[17] وتمنح المواد 100-106 من الدستور المجالس المحلية استقلالية واسعة على مستوى المحافظات والمستوى المحلي. وتشير المادتان 101 و102، على سبيل المثال، إلى أن مجالس شورى المحافظات تستطيع أن تشكل مجلس الشورى الأعلى للمحافظات الذي يحق له تقديم مشروعات القوانين الخاصة به والتي تتأثر بها المحافظات ليحصل على تصديق مجلس

الشورى الإسلامي (البرلمان) عليها. ويتوسع الدستور في ذلك، حيث يشدد في المادة 103، على أن كل المسؤولين المحليين، بما في ذلك محافظو الأقاليم، يخضعون لكل القرارات التي تتخذها المجالس المحلية في نطاق صلاحيات هذه المجالس. وفي الوقت نفسه، يحتفظ مجلس صيانة الدستور بنفوذ حاسم فيما يتعلق بالحد من سلطة المجالس المحلية، بما أن المادة 105 تنص على أن قرارات المجالس المحلية ينبغي ألا تتعارض مع مبادئ الإسلام أو قوانين البلاد.[18]

سعت كل الحكومات الإيرانية منذ عام 1980 إلى تجاهل النصوص الدستورية الخاصة بالمجالس المحلية خشية من أن تحد هذه المجالس من سلطتها السياسية. علاوة على ذلك، كان البرلمان يراجع الشروط التي تؤطر إقامة المجالس المحلية بشكل منتظم، وكانت كل مراجعة تضعف سلطة المجالس المحلية قيد الإنشاء. وبحلول عام 1994 كان البرلمان قد انتزع من المجالس المحلية حق مراقبة أداء المحافظين ورؤساء النواحي أو حتى تشكيل مجلس أعلى للمحافظات. على أي حال، ما إن يتم إنشاء مجالس القرى والبلديات والمحافظات حتى يكون لها سلطة مالية كبيرة تؤثر في ميزانيات كل المؤسسات الإدارية التي ترتبط بالمجالس. وهكذا وافق البرلمان على أنه عندما تنشأ المجالس المحلية، فإنها تستطيع أن تحدد المجال المالي ومقدار الضرائب التي يدفعها المواطنون لهذه المؤسسات. وإضافة إلى ذلك، فقد تختار المجالس عمد القرى أو البلديات، ولكن يجب أن توافق وزارة الداخلية أو المحافظ على هذا الاختيار قبل أن يباشر هؤلاء أعمالهم. كما يمكن أن تقيل أغلبية الثلثين في المجلس المحلي عمدة القرية أو البلدية.[19]

كان أعضاء اليمين التقليدي في البرلمان حريصين على استعمال كل الوسائل لمنع إجراء الانتخابات المحلية ولكنهم عجزوا عن إبطال شرعية الانتخابات الدستورية، فسعوا إلى تأخير الاقتراع. وكانت حجتهم الرئيسية تتلخص في أنه سوف يكون من الأفضل تأجيل الانتخابات المحلية لمدة سنة وربطها بالانتخابات البرلمانية في شباط/ فبراير 2000 في ضوء أوجه العجز المالي.[20] بيد أن هذه المناورة لم توقف استعدادات مؤيدي خاتمي للانتخابات. وبحلول كانون الثاني/ يناير 1999، وهو

الموعد النهائي لتسجيل المرشحين، كان 334 ألف شخص قد سجلوا أسماءهم في قائمة المتنافسين، منهم 5 آلاف امرأة. وكان الحماس أقل مما هو متوقع بكثير، وخاصة في المناطق الريفية، كما كان عدد المرشحين أقل بكثير من الرقم 700 ألف الذي توقعته وزارة الداخلية. وقد ألقت القوى المؤيدة لخاتمي اللوم فيما يتعلق بذلك على الإذاعة والتلفزيون الحكوميين اللذين يسيطر عليهما اليمين التقليدي واللذين وجهت إليهما تهمة تخصيص اهتمام غير كاف لإطلاع الجمهور على أهمية الانتخابات المحلية. وكان من ضمن المتقدمين الذين بلغ عددهم 4 آلاف في مديرية طهران الانتخابية وزير الداخلية السابق عبدالله نوري. ويعتقد منذ البداية أنه كان يملك أعظم الفرص لانتخابه عمدة لطهران.[21]

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1998، وبالتزامن مع الاستعداد للانتخابات المحلية وبعد وقت قصير من انتخابات مجلس الخبراء، أعلن عدد من أنصار خاتمي البارزين عن نيتهم تشكيل "حزب المشاركة الإسلامي الإيراني" للمشاركة في الانتخابات المحلية.[22] وقد حقق الحزب تماسكاً أكثر في تشرين الثاني/ نوفمبر بعد أن قدم مجلسه التأسيسي، الذي يتكون من مئة عضو، نفسه إلى الجمهور. وضم أعضاء هذا المجلس أربعة من وزراء خاتمي هم: مرتضى حجي (التعاونيات) ورضا عارف (البريد والهاتف والبرق) ومحمد حجتي (الطرق والنقل) وحبيب الله بيطرف (الطاقة). واتضح منذ البداية أن عدداً كبيراً من المسؤولين وممثلي الرئيس ينتمون أيضاً إلى الكادر القيادي في حزب المشاركة الإسلامي؛ ويشمل هذا العدد معصومة ابتكار نائبة الرئيس لشؤون حماية البيئة، وعبدالله نوري نائب الرئيس لقضايا التجارة، ومحمد صدر مستشار الرئيس للسياسة الخارجية، وسعيد حجاريان كاشاني مستشار الرئيس السياسي، وجميلة كديور مستشارة الرئيس الإعلامي وزوجة عطاء الله مهاجراني؛ بالإضافة إلى مصطفى تاج زاده نائب وزير الداخلية، والقائد الطلابي عباس عبدي. وقد طلب معظم هؤلاء المسؤولين والقادة من خاتمي أن يعفيهم من مسؤولياتهم الحكومية لأن مثل هذه المناصب، وفق النصوص القانونية، لا تتماشى مع الترشيح في الانتخابات المحلية.[23] وقد تأسس حزب المشاركة الإسلامي بشكل رسمي في 6 كانون

الأول/ ديسمبر 1998 وقدم للجمهور لجنته التنفيذية المكونة من 25 عضواً، والتي كان من بين أعضائها أيضاً اثنان من إخوان الرئيس هما محمد رضا خاتمي وعلي خاتمي، وقد تولى الأخير تحرير صحيفة الحزب الأسبوعية **مشاركت**.[24]

في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1998 انضمت 16 مجموعة مؤيدة لخاتمي معاً لتشكل تحالفاً انتخابياً من أجل خوض الانتخابات المحلية. وقد شمل التحالف حزب المشاركة الإسلامي، ومجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) الذي ينتمي إلى اليسار الإسلامي، وحزب كوادر البناء، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، ومنظمة العمال الإسلاميين (بيت العمال)، ومكتب تعزيز الوحدة، وعشراً من المنظمات الطلابية والجمعيات المهنية الإسلامية الأخرى.[25] وكان لتجدد دخول حزب كوادر البناء في التحالف الانتخابي المناصر لخاتمي قيمة رمزية كبيرة؛ إذ بيّن رغبة الجانبين في رأب الصدع الذي نشأ عندما ضم حزب كوادر البناء قواه إلى اليمين التقليدي في انتخابات مجلس الخبراء في تشرين الأول/ أكتوبر 1998. ومن المؤكد أن قرار حزب كوادر البناء بتغيير تحالفه قد تأثر بالانخفاض الملموس في شعبية الحزب بعد أن ارتبط باليمين التقليدي.[26]

ومع اقتراب الانتخابات، ازدادت شقة الخلاف بين اللجنة البرلمانية، التي كانت مسؤولة عن مراقبة الانتخابات، ووزارة الداخلية، التي كانت مسؤولة عن إجراء الانتخابات، وباتت أكثر وضوحاً. وقد بلغ الخلاف ذروته في أواخر كانون الثاني/ يناير 1999 عندما رفضت اللجنة البرلمانية ترشيح 51 من مؤيدي خاتمي البارزين بحجة أنهم لم يظهروا ولاء كافياً لولاية الفقيه. وكان من بين المستبعدين عبدالله نوري وسعيد حجاريان كاشاني وجميلة كديور ومحمد سلاماتي وأعظم طالقاني. وفي بيان عام استخدم وزير الداخلية موسوي لاري نبرة تحد ليعلن أنه لن يقبل قرار اللجنة البرلمانية، وسوف يعيد أسماء الذين فقدوا أهليتهم إلى قوائم المرشحين حتى يقرر الناخبون بأنفسهم. ورد رئيس اللجنة البرلمانية مهدداً بإلغاء الانتخابات في كل المديريات الانتخابية التي تظهر فيها أسماء المرشحين المبعدين.[27] وبعد ذلك بفترة ليست طويلة، ذهبت محاولات التخويف بوساطة عدد من النواب الذين ينتمون إلى

مجموعة الأغلبية البرلمانية لليمين التقليدي إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فقد أخطروا موسوي لاري بأنهم سوف يقصونه من الوزارة بالاقتراع على حجب الثقة عنه إذا "خرق القانون" بالسماح للمرشحين الذين فقدوا أهليتهم بالاشتراك في الانتخابات المحلية.[28] وشكل خاتمي محكمة للتحكيم بموافقة رئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري؛ وقد ضمت اللجنة عدداً مساوياً من أنصار كل طرف وعدداً من الأعضاء المستقلين. وبعد أسبوع طويل من الصراع العنيف سمحت محكمة التحكيم باشتراك كل المرشحين إذا وافق على ذلك المحافظ.[29]

أسفر الاقتراع في 26 شباط/ فبراير 1999 عن نجاح ساحق للإصلاحيين وبنطاق غير متوقع. ففي أهم مديرية انتخابية، طهران، فاز زملاء خاتمي المقربون بثلاثة عشر من مقاعد مجلس المدينة البالغة خمسة عشر. وقد جمع عبدالله نوري أكبر عدد من الأصوات إذ حصل على 589 ألفاً من إجمالي عدد الأصوات البالغ 1.4 مليون. وجاء سعيد حجاريان كاشاني في المرتبة الثانية بعدد 386,069 صوتاً تتبعه جميلة كديور.[30] وعلى الرغم من أن وزير الداخلية نشر النتائج الرسمية للانتخابات في طهران بعد أسبوعين، فإن نتائج معظم المجالس المحلية الأخرى لم تنشر إلا بعد مضي أسابيع. ومع ذلك، فقد أوحى فرز مبدئي للأصوات في المدن الإيرانية الرئيسية مثل تبريز وأردبيل وشيراز وأصفهان بأن مؤيدي خاتمي قد فازوا بأغلبية المقاعد في مجالس المدن. وكان أداء المرشحات من النساء جيداً بشكل لافت للنظر مع حصول أخت خاتمي، فاطمة خاتمي، على أكبر عدد من الأصوات في مسقط رأسها، مدينة أردكان (محافظة يزد).[31]

القومية والصراع على السياسة الثقافية

يرجع جزء من نجاح معسكر خاتمي إلى حقيقة أن الرئيس أدرك أنه ضمن قطاعات واسعة من الشعب الإيراني يوجد وعي متنام بالقيم القومية غير الإسلامية؛ مما يعتبر تجاوزاً يتصف بالتحدي للأسلمة المتصلبة للمجتمع. وتشير مقاربة خاتمي الهادئة للحساسيات القومية بالنسبة إلى الكثير من الإيرانيين إلى أنه يسعى إلى الإمساك بالقومية النامية لكي يوظفها في توسيع قاعدة سلطته.[32] ويرجع انبعاث القومية الإيرانية

مجدداً ليس فقط إلى أحداث عيد النيروز، ولكن أيضاً إلى النهضة التي تعيشها إيران حالياً مع ذكرى محمد مصدق قائد "الجبهة الوطنية" القومي الليبرالي الذي أمم صناعة النفط وشجع عدم الانحياز، ولكن أطيح لاحقاً بانقلاب دعمته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في عام 1953. وقد قضى بقية حياته قيد الإقامة الجبرية في عقارات أسرته في أحمدآباد على بعد 80 ميلاً من طهران. وقد أعلن النظام الثوري الإسلامي بعد عام 1979 بأن مصدق شخص ضال لضعف معتقداته الدينية، ولأنه خاض على نحو متكرر صراعات مريرة مع رجال دين قياديين في عهده. وفي 5 آذار/ مارس 1999 في الذكرى الثانية والثلاثين لوفاته، قام الناشطون وقدامى الرفاق وكثير من الناشطين القوميين بزيارة لأحمدآباد لأول مرة منذ الثورة لكي يحيوا ذكرى أعماله. وبينما استغلت صحافة اليمين التقليدي هذه المناسبة لكي تشوه سمعة مصدق، بينت مقابلة صحفية مع رئيس مجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون) الذي ينتمي إلى اليسار الإسلامي، مهدي كروبي، أن مصدق سوف يرد إليه الاعتبار على الأقل في أوساط قوى الإصلاح الإسلامي. وأعلن كروبي، وهو أحد أكثر المقربين إلى الخميني، أن شقيق الخميني الأكبر، آية الله بسنديده الخميني، كان على الدوام يحمل صورة لمصدق إلى جانب صورة الخميني في حقيبته. وكانت الرسالة السياسية الواضحة هي أنه حتى شقيق الخميني الذي كان يتمتع باحترام معظم الناس كان يجل الرجلين بقدر متساو.[33]

وقد هاجم اليمين التقليدي، حرصاً منه على الانتقام لهزيمته في الانتخابات المحلية وبعد أن أغضبه رد الاعتبار الظاهري لمصدق على الأرجح، سياسة خاتمي الثقافية الليبرالية في ذلك الشهر؛ فاستهدف هجومهم وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي مهاجراني مرة أخرى. وفي وقت مبكر يرجع إلى منتصف آذار/ مارس هددت كتلة اليمين التقليدي البرلمانية مهاجراني باقتراع حجب الثقة إذا لم يتخذ إجراء نهائياً ضد بعض الصحف والمثقفين الذين يساندون الغزو الثقافي الغربي.[34] وقد استفز مهاجراني اليمين التقليدي مرة أخرى عندما صادق على إعادة تأسيس اتحاد الكتاب الإيرانيين المستقل الذي حظر في عام 1980، وهذا ما ناضل عدد من الكتاب الذين قتلوا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 من أجله بحماس. وكان من بين السبعين كاتباً الذين

حضروا الاجتماع التأسيسي بكامل أعضائه في 4 آذار/ مارس 1999 - تحت حماية الشرطة بأمر وزارة الداخلية - هوشانج جولشيري والروائي الشيوعي محمود دولة آبادي.[35]

كان الصراع بين المعسكرين قد انحسر نوعاً ما قبل عيد النيروز، بداية السنة الفارسية الذي يحتفل به كل عام في 21 آذار/ مارس، ولكن بدأت علامات "صراع ثقافي"، سوف يكون مهماً بالنسبة إلى مستقبل إيران، في الظهور أثناء الاحتفالات، وواصل المتنافسون الصراع بشكل أكثر وحشية فيما بعد. وبأسلوب قاس وغير مألوف، دان خامنئي علناً وزير الثقافة مهاجراني ووزير الداخلية موسوي لاري لسماحهما للإيرانيين بمشاهدة عدد من العادات السابقة للإسلام والممنوعة منذ عام 1979،[36] مثل الطقوس النارية التي تصاحب حريق الأربعاء الأخير. ويتضمن هذا الطقس المحدد إضرام الألعاب النارية، وقيام الشباب بالقفز فوق نيران المخيم، والذي يرمز إلى هبة آلهة ما قبل الإسلام للإيرانيين في فترة ما قبل التاريخ الروحية التي تتمثل في النار. وقد أولى خامنئي اهتماماً خاصاً بقضية سماح مهاجراني بقيام مهرجان دولي للفنانين وسط أنقاض برسيبوليس عاصمة الإمبراطورية الأخمينية الفارسية القديمة، إذ رفض بصورة مطلقة إضفاء الشرعية على هذه "الأنقاض الوثنية". فوفقاً لاعتقاد الخميني يجب - إلى أقصى حد ممكن - إزالة المواقع التي أسبغ عليها حكم الشاه رضا بهلوي قيماً أيديولوجية بوصفها إرثاً قومياً مما قبل الإسلام، حتى لو تعذر محوها تماماً من الضمير الجماعي التاريخي للأمة. ويعود هذا الموقف إلى الخوف من أن رموز ما قبل الإسلام يمكن أن تقوي القومية الإيرانية، ولكن أعمال وزراء خاتمي في هذه القضية أوضحت أنه لم يعد يوجد أي إجماع واضح فيما يتعلق باعتقاد الخميني ذاك.

لم يقتصر الهجوم المتجدد من قبل أعضاء اليمين التقليدي على مهاجراني وحده. ففي 6 نيسان/ إبريل 1999 رفضت المحكمة الإيرانية العليا في طهران الاستئناف الذي تقدم به غلام حسين كرباسجي، عمدة طهران السابق، وصدقت مرة أخرى على الحكم ضده. وقال المتحدث باسم السلطة القضائية، ناصري ساودكوهي، إن السلطة

القضائية سوف تنفذ الآن حكم السجن لمدة عامين الذي صدر ضد كرباسجي.[37] وبعد يوم قررت السلطة القضائية الإيرانية العليا في طهران وقف صحيفة **زن** وأعلنت أنها سوف تتخذ إجراءات قانونية ضد ناشرتها فائزة رفسنجاني؛ لأن الصحيفة نشرت جزءاً من تهنئة فرح ديبا، زوجة الشاه الراحل، بعيد النيروز.[38] وقد هاجم آية الله محمد يزدي ابنة الرئيس السابق بشكل شخصي وبكثير من القسوة في صلاة الجمعة بطهران لأنها تجرأت على نشر تصريحات من «الملكة الفاسدة»؛ وهدد بتقديم فائزة لمحكمة ثورية بسبب «عملها المضاد للثورة».[39] وفي الوقت نفسه، دعا يزدي حكومة خاتمي إلى تطبيق قواعد الزي الإسلامي للنساء بقدر أكبر من الشمول لأن هذه القواعد تراخت منذ تنصيب خاتمي، وخاصة في المناطق الأكثر ثراء في شمالي طهران.[40]

وقد برهن مقتل ضابط عسكري سابق يتمتع بالنفوذ، في نيسان/ إبريل من العام نفسه، على أن إصلاحات خاتمي لا يهددها فقط الخصوم الداخليون، ولكن أيضاً المعارضة التي تتمثل في مجاهدي خلق. فمنذ منتصف عام 1998 كثفت منظمة مجاهدي خلق محاولات الاغتيال والهجمات بالقنابل التي تقوم بها مستهدفة رموز النظام. وعلى الرغم من أن فرص وصول مجاهدي خلق إلى السلطة تكاد تكون معدومة بسبب ضعفها العسكري وافتقارها إلى السند الشعبي، فإن الحركة تسعى إلى تقويض إصلاحات خاتمي لخوفها من أن تقوي هذه الإصلاحات الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد حققت مجاهدي خلق في 10 نيسان/ إبريل 1999 أعظم نجاح لها منذ سنوات باغتيال علي السيد شيرازي نائب قائد هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، وهو مستشار عسكري في مكتب المرشد الأعلى وقائد سابق للقوات البرية الإيرانية في الحرب الإيرانية ـ العراقية.[41] وقد صب اغتيال السيد شيرازي، الذي قتل خارج منزله بشمالي طهران بوساطة فريق اغتيالات تنكر أفراده في زي عمال القمامة، في مصلحة اليمين التقليدي بشكل مباشر. وقد أقسم القائد الأعلى السابق لقوات الحرس الثوري الإسلامي على الانتقام.[42] وبلا شك سوف تثير الأعمال الإرهابية المتواصلة من جانب مجاهدي خلق الفوضى وتقوي مناداة اليمين التقليدي بإعمال "قبضة حديدية" لقمع المعارضين والمنحرفين والنزعات الليبرالية داخل البلاد، وبالتالي ستلقي بظلال داكنة على محاولات معسكر خاتمي الإصلاحية.

الجمعيات الطلابية الإسلامية والعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية

تعتبر الجامعات الإيرانية اليوم مراتع للمشكلات المحتملة بالنسبة إلى النظام. وقد كانت إحدى نتائج ثورة عام 1979 أنها وفرت للشباب الذين يأتون من خلفيات تتصل بالطبقات الدنيا التقليدية والدينية فرصة أسهل للتعليم العالي واحتراف مهنة. وقد خصص النظام 40٪ من كل مقاعد الجامعات لأسر الشهداء ولأعضاء مليشيات الباسيج وقوات الحرس الثوري الإسلامي والمؤسسات الثورية حتى يضمن أن يدين البيروقراطيون والمهنيون والتكنوقراطيون بالولاء للنخبة الثورية في السلطة. وقد سمح هذا للطلاب من الطبقات الدنيا بدخول الجامعات، والذين ربما لا يستطيعون بخلاف ذلك اجتياز امتحانات الدخول إلى الجامعات التي تتصف بالتنافسية الشديدة.[43] وفي جامعات إيران يلتقي هؤلاء الطلاب ويتفاعلون مع زملائهم الطلاب ومع الأساتذة الذين يأتون من خلفيات متنوعة، مما يسمح لهم بالتعرف على وجهات نظر مختلفة بشأن ما يدور من حولهم.

وتحت راية الثورة الثقافية، بذل النظام قصارى جهده في أوائل الثمانينيات لكي يطهر الجامعات من العناصر التي لا يعتمد عليها في صفوف الأساتذة والطلاب ولكي يعيد تنظيم المناهج الدراسية.[44] وعلى الرغم من هذه الجهود، حظيت الأسلمة الإجبارية للجامعات بنجاح جزئي. وبالفعل، تغير السلوك السياسي للطلاب الإيرانيين، منذ بداية التسعينيات، بقدر كبير نظراً لأن كثيراً من الطلاب الذين يرجعون إلى خلفيات تتصل بالطبقات الدنيا والدينية أخذوا يدركون بشكل متزايد فوائد النظام الديمقراطي، بل بدؤوا ينادون به في بعض الحالات. ونجد أن أفضل الأمثلة على ذلك يتمثل في الجمعيات الطلابية الإسلامية، وهي من بين أكثر مؤيدي الرئيس خاتمي حماسة. وقد كانت هذه الجمعيات، التي أسسها النظام أثناء الثورة الثقافية الإسلامية في أوائل الثمانينيات، تعمل أصلاً على امتصاص الاحتجاج الكامن في الجامعة والسيطرة عليه. لكن في وقت لاحق، أصبحت هذه الجمعيات أقسى نقاد ولاية الفقيه؛ وقد تبنت هذا الخط جمعيتان طلابيتان أوقفتا التنافس بينهما في منتصف التسعينيات. ويعد مكتب تعزيز الوحدة الذي ينتمي إلى اليسار الإسلامي والذي أشرنا

إليه سابقاً، أكبر الجمعيتين، ويضم 50 ألفاً من الطلاب المنتظمين عبر البلاد. أما الجمعية الأخرى فهي اتحاد الطلبة الإسلامي الذي يقوده الأمين العام حشمت الله طبرزاده. وهو يتكون بشكل رئيسي من أعضاء سابقين من الباسيج، وقد عمل لفترة طويلة كذارع طلابية لرابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت) التي تنتمي إلى اليمين التقليدي، ولكنه انفصل عن هذا التنظيم في أوائل التسعينيات. وتجد خطط خاتمي الإصلاحية ونظريات عبدالكريم سروش والليبرالية الإسلامية لحركة حرية إيران بقيادة إبراهيم يزدي أرضاً خصبة لها في كلتا الجمعيتين.

أقر خامنئي ضمنياً، في خطبة ألقاها في أيار/ مايو 1996، بأن السياسة التعليمية المؤسلمة قد فشلت، ولكنه أعاد التشديد على ضرورة أسلمة الجامعات.[45] وحتى يعبروا عن تعاستهم المتزايدة بالنسبة إلى أسلوب الحكم الاستبدادي للمرشد الأعلى، نظم اتحاد الطلبة الإسلامي تظاهرة طلابية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 في طهران. وقد نادى اتحاد الطلبة الإسلامي، بقيادة طبرزاده، وهو من دعاة الإسراع بالإصلاحات، بعدد من التعديلات في الدستور بما في ذلك الانتخاب المباشر للمرشد الأعلى بواسطة الجماهير وتحديد المدة التي يقضيها في المنصب مع اشتراط أن يخضع للمساءلة أمام البرلمان.[46] وقد أدرك خامنئي الخطر المتمثل في الطلاب الإسلاميين فقام في 14 أيار/ مايو 1998، بزيارة مفاجئة لجامعة طهران لكي يوضح أنه لم يكن ينوي إقصاء الطلاب. وقد أعلن، في محاولة لتهدئة الغضب حتى لا يتصاعد عقب محاكمة كرباسجي، أنه يرفض استعمال العنف وكل أنواع الإكراه لحمل الناس على الإذعان للمبدأ الأخلاقي الإسلامي فيما يتعلق بالسلوك الاجتماعي والذي يعرف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. في الوقت نفسه، سلم خامنئي بأن الحكومة وحدها بقيادة خاتمي – الذي يتمتع بعلاقة طيبة معه – لها الحق في استعمال العنف. وقال خامنئي أيضاً إنه يفضل تشكيل الأحزاب السياسية.[47]

وقد أظهرت "تنازلات" خامنئي أنه ينظر إلى الجمعيات الطلابية الإسلامية كمراكز شغب كامنة، ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى أن هذه الجمعيات تستطيع حشد طلاب إيران الذين يبلغ عددهم مليوني طالب. وفي محاولة لتخفيض درجة الخطر

المحتمل تقدمت أغلبية من النواب في البرلمان الإيراني بمشروع قانون في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 يطالب بزيادة كبيرة في أعداد أعضاء مليشيات الباسيج في الجامعات التي يعصف بها عدم الاستقرار السياسي. وقد اشترط مشروع القانون أيضاً بطريقة قانونية على قوات الحرس الثوري الإسلامي وعلى وزارات مثل التربية والتعليم، والدفاع والصحة تقديم المساعدة المعنوية والمالية المباشرة لمليشيات الباسيج. وقد أعدت مسودة مشروع القانون، والتي حظيت بدعم خامنئي بالإضافة إلى دعم هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وقوات الحرس الثوري الإسلامي، على خلفية حدوث توترات شديدة في الحرم الجامعي. وقبل أيام قليلة كان البرلمان قد استدعى وزير الثقافة والتعليم العالي، مصطفى معين، وحذره من دعم احتجاجات الطلاب.[48]

تغير في النظرة إلى "الشيطان الأكبر"

من الناحية العملية، نجد أن الطلاب هم أكثر الأعضاء راديكالية في حركة خاتمي الإصلاحية. وتتجلى هذه الحقيقة في التظاهرات المؤيدة لخاتمي التي يعلن فيها كثير من الطلاب القطيعة التامة بينهم وبين خصوم خاتمي في اليمين التقليدي. وبدلاً من الإشارة إلى خصوم خاتمي بطريقة مباشرة بالاسم، يشير إليهم الطلاب في الغالب باسم طالبان، وهكذا يساوون بينهم وبين المليشيات الأفغانية الرجعية التي دمغها خامنئي نفسه مراراً بأنها ليست إسلامية. وبينما كان الطلاب في بداية الثورة يمثلون رأس الرمح بالنسبة إلى النظام في معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، يبدو أنهم اليوم أول الإيرانيين المستعدين لمصالحة حذرة مع "الشيطان الأكبر"، ما سلمت سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد بدا إعلان الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 الذي أصدره مكتب تعزيز الوحدة، قبل فترة قصيرة من الاحتفال السنوي بذكرى احتلال السفارة الأمريكية، كثورة داخل الثورة؛ إذ نادى بعض أبرز محتلي السفارة السابقين «بهدم حائط عدم الثقة بين الأمتين الأمريكية والإيرانية» وطالبوا بأن تفرق وزارة الخارجية الإيرانية - وفقاً لسياسة خاتمي - بين الشعب الأمريكي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كما شددوا على أنه لا يوجد أساس للعداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كأمة.[49] ووفقاً لكلمات أحد قيادات مكتب تعزيز الوحدة، ميثم سعيدي، رفضت المنظمة - كبادرة حسن نية لعام 1998 - حتى حرق الأعلام الأمريكية.

وبدلاً من ذلك، اكتفت بحرق دمية تمثل "العم سام" كتجسيد لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.[50]

لا يعتبر هذا الاستعداد المتنامي للمصالحة مع الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة معزولة؛ إذ يبدو أنه يزداد امتداداً وسط النخبة الثورية ويفوق ما تم افتراضه من قبل. والدليل على ذلك التصريح الذي أدلى به آية الله العظمى حسين علي منتظري في **خرداد**، الصحيفة التي ينشرها تلميذه الأمين عبدالله نوري. فقد تناقضت كلمات منتظري مع كلمات المتحدث باسم وزارة الخارجية حامد رضا آصفي الذي رفض قبل يومين من تصريح منتظري بشكل مطلق أي علاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وبشكل مغاير، شدد منتظري على أن استمرار انقطاع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس أمراً مقدراً. وبالنسبة إليه يجب أن تكون مصلحة الدولة هي العامل الحاسم عند اتخاذ قرار يتعلق بما إذا كانت العلاقات مع واشنطن سوف تستأنف. ووفقاً لمنتظري فإن قطع العلاقات مع الولايات المتحدة نشأ نتيجة لموقفها العدائي تجاه الشعب الإيراني ودعمها للشاه قبل الثورة، وعلى أي حال فقد سبب البريطانيون والروس من الناحية التاريخية أذى أكثر بكثير مما سببه الأمريكيون. ونادى منتظري بتحويل الملفات الخاصة بالولايات المتحدة إلى الخبراء الذين يقومون بعد ذلك بمناقشتها مع وزارة الخارجية. وأضاف منتظري: «بعد ذلك يمكن التوصل إلى قرار فيما يتعلق بقضية مدى وصدق إعادة العلاقات مع واشنطن. وإذا توصل الخبراء إلى نتيجة مفادها أن مصلحة [إيران] تقتضي تطبيع العلاقات، فلن يكون هناك أي شيء نفعله سوى أن نشرع في ذلك دون إبطاء».[51]

اعتقال اليهود الإيرانيين يعوق الانفتاح

أصابت الفوضى جهود الطلاب والإصلاحيين لزيادة الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما صدقت السلطة القضائية في حزيران/ يونيو 1999 على اعتقال ثلاثة عشر من اليهود الإيرانيين. وقد صدرت تصريحات من كبار الساسة الإيرانيين مثل أحمد جنّتي، رئيس مجلس صيانة الدستور، مفادها أن اليهود المعتقلين ربما يواجهون عقوبة الإعدام؛ وهذا بدوره أطلق العنان لاحتجاجات ضارية في الصحافة الغربية ضد

التمييز الذي يدعى أن إيران تمارسه ضد الأقليات الدينية.[52] وقد كتب وزير الخارجية كمال خرازي، في رد على الاستفسارات التي تقدمت بها الأمم المتحدة ووكالات الحكومات الغربية، خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوضح فيه أن اليهود الإيرانيين لم يعتقلوا بسبب ديانتهم، ولكن بالأحرى نتيجة «لإفشائهم أسراراً عسكرية للأجانب». وفي الخطاب نفسه، رفض خرازي بشكل فظ طلب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إطلاق سراح اليهود على أساس أنه انتهاك خطير للسيادة الإيرانية.[53] لقد كان السبب الواضح لاعتقال اليهود هو إضعاف الرئيس خاتمي الذي كان خصومه يريدون تقويض جهوده لإصلاح علاقات إيران بالغرب والتشكيك فيها.[54]

وقف صدور "سلام" والشغب الطلابي في تموز/يوليو 1999

فرضت الأغلبية البرلمانية لليمين التقليدي في 7 تموز/ يوليو 1999 إقرار مشروع قانون يقوي من قبضة قانون المطبوعات؛ إذ قلصت النقاط الرئيسية في مشروع القانون – إلى حد بعيد – سلطة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي على إصدار تراخيص للصحف وعززت سلطة المحاكم الثورية – بدلاً من محاكم المطبوعات – في النظر في قضايا انتهاكات الصحافة "لقيم الثورة" و"الأمن القومي". علاوة على ذلك، بات يشترط على الصحفيين الكشف عن مصادرهم وتحميلهم، إلى جانب الناشرين، مسؤولية المقالات التي تهدد أمن الدولة.[55] وفي ذلك اليوم أوقفت المحكمة الخاصة برجال الدين صحيفة **سلام** وبدأت إجراءات ضد ناشرها، محمد موسوي خوئينيها. وقد تأسس حظر الصحيفة على شكوى وزارة الاستخبارات التي اتهمت فيها **سلام** بنشر خطاب سري كتبه سعيد إمامي، المتهم الرئيسي في اغتيالات المنشقين الإيرانيين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، والذي مات في السجن في ظروف مشكوك فيها في حزيران/ يونيو 1999. وقد حذر إمامي في كلمته من الأخطار التي تواجه النظام بسبب الصحف التي تنتقد النظام، وطالب بوضع حدود لحرية التعبير بموجب القانون.[56]

وقد تسبب وقف **سلام** عن الصدور في أكبر الاحتجاجات الطلابية في إيران منذ عام 1979. وقد أوقدت جمرة الحركة تظاهرة صغيرة لطلاب من جامعة طهران

يحتجون على حظر صدور **سلام** في 8 تموز/ يوليو 1999. وفي الرد على ذلك، هاجمت قوات فرض القانون وأنصار حزب الله سكن الطلاب وقتلت عدداً غير محدد من الطلاب واعتقلت عدة آلاف آخرين.[57] بعد ذلك أخذ نحو 10 آلاف طالب يتظاهرون بشكل يومي في مركز مدينة طهران وانضم إليهم العديد من الآخرين. واحتج الطلاب، بطريقة سلمية، على أعمال قوات فرض القانون وطالبوا بحل أنصار حزب الله، وبأن تتبع قوات فرض القانون لوزارة الداخلية، بالإضافة إلى عقد محاكمات علنية للمسؤولين عن الهجمات، وتسليم جثث الطلاب القتلى، وعودة **سلام** للصدور. وامتدت الاحتجاجات بسرعة إلى مشهد وأصفهان وشيراز وتبريز حيث نظمت مختلف الجمعيات الطلابية تظاهرات تضامن مع زملائهم في طهران.

بدا في البداية أن الحكومة مستعدة للتوصل إلى تسوية مع الطلاب. وقد دان مجلس الأمن القومي بقيادة خاتمي، في 11 تموز/ يوليو الهجمات وأعلن عن إجراء تحقيق وفرض عقوبة قضائية على المسؤولين.[58] وحتى خامنئي شعر بضغوط من جهة الشعب الإيراني؛ وقد طمأن الطلاب في إعلان عام بأن الهجمات غير المبررة على سكن الطلاب قد أدمت قلبه وأنه شخصياً أمر بالتحقيق في المسألة.[59] ولكن على الرغم من هذه الإيماءات الخطابية، فقد رفض النظام تلبية المطالب الجوهرية للطلاب، كما أن التنازلات الهامشية التي قدمتها الحكومة، مثل إيقاف اثنين من الضباط المساعدين في قوات فرض النظام عن العمل، لم تهدئ الطلاب.[60]

زادت مطالب الطلاب بمرور الوقت وسرعان ما نالت لب النظام مع رفع شعارات تطالب بالحد من سلطة ولاية الفقيه وتتهم خامنئي بالتواطؤ مع أنصار حزب الله.[61] وعلى الرغم من أن وزير الداخلية عبدالواحد موسوي لاري كان يتعاطف مع المطالب الأولى للطلاب مثل خاتمي، فإنه حظر أي تظاهرات أخرى اعتباراً من 11 تموز/ يوليو لتفادي تزايد التصعيد بشكل يهدد النظام. وكانت النتيجة حدوث انقسام وسط حركة الطلاب، فقد أنهت بعض الجمعيات الطلابية الكبيرة مثل مكتب تعزيز الوحدة احتجاجاتها وأخذت تسعى إلى تحقيق مطالبها عن طريق المفاوضات مع الحكومة؛ فيما تجاهلت الجمعيات الأخرى، وخاصة الجماعات الطلابية ذات التوجه

العلماني والقومي، الحظر وواصلت التظاهرات في 12 و13 تموز/ يوليو مرة أخرى بمشاركة نحو 10 آلاف شخص كل يوم.[62]

وبشكل مغاير للتظاهرات السابقة، أصبحت هذه التظاهرات عنيفة، استجابة على الأرجح لتحرشات أنصار حزب الله وبسبب تعبير الطلاب بشكل قسري عن الإحباطات الحبيسة في داخلهم. وقد أحرق مئات المتظاهرين في مركز مدينة طهران الحافلات والسيارات، وحاولوا الهجوم بعنف على مدخل وزارة الداخلية، واشتبكوا في معارك دامية مع الشرطة في الشوارع. وقد فرقت قوات فرض النظام، بدعم من وحدات من مليشيات الباسيج، المتظاهرين بالأسلحة النارية واعتقلت الكثيرين منهم.[63] وأثناء هذه المواجهات العنيفة، لم ينأ خاتمي بنفسه عن المتظاهرين ويدين قادتهم على أساس أنهم «مهيجو الدهماء» فقط، ولكنه نادى أتباعه بالاشتراك في تظاهرة مضادة في اليوم التالي، أي في 14 تموز/ يوليو.[64] ولكن كان جناح اليمين التقليدي في النظام هو الذي حشد عدة مئات من الآلاف في ذلك اليوم، ملوحين بصور خامنئي، وليس خاتمي، ومطالبين بإيقاع عقوبات قاسية على الطلاب «المعادين للثورة».[65] وقد فرضت وحدات مسلحة من قوات الحرس الثوري الإسلامي ومليشيات الباسيج وقوات فرض النظام، حظر التظاهرات الذي شدد مجدداً بطريقة قاسية عن طريق تسيير الدوريات في الحرم الجامعي وفي مناطق مركز طهران؛ وقد أفلحت هذه القوات في السيطرة على الموقف، على الأقل ظاهرياً، بعد أسبوع واحد من اندلاع الاحتجاجات.

وبعد أن أدرك النظام أن الدخان ما زال يتصاعد على الرغم من مظهر السلم الخارجي، قام باعتقال العديد من «زعماء الفتنة» بالتزامن مع إطلاق سراح الكثيرين من بين 1500 طالب تم اعتقالهم.[66] وقد تضمنت أهم الشخصيات التي تم اعتقالها منوشهر محمدي، قائد جمعية الطلاب القوميين، ونائبه غلام رضا مهاجري نزهاد. وفي نهاية تموز/ يوليو، اعتقلت وزارة الاستخبارات أيضاً عدداً من قادة حزب الأمة الإيرانية كانوا زملاء لداريوش فروهر الذي اغتيل في تشرين الثاني/ نوفمبر السابق، واتهمتهم بإثارة الفوضى.[67] وبعد فترة قصيرة من اعتقال محمدي ومهاجري نزهاد، قدمت وزارة

الاستخبارات للجمهور "اعترافات" متلفزة - قاموا بإخراجها كمحاكمة ستالينية استعراضية - أقر فيها الطلاب كما زعم بأنهم اتصلوا بقوى معادية من الخارج وبأنهم تلقوا أموالاً للتجهيز لتظاهرات «معادية للثورة».[68] وقد التفت معسكر اليمين التقليدي بكليته، بعد أن أخمد بالقوة احتجاجات الطلاب، إلى التفسير الذي يقوم على معاداة الثورة بوصفه وفّر أعظم ميزة سيكولوجية في الصراع الداخلي على السلطة؛ ففي إيران يمكن أن يتوقع أي متهم بنشاطات معادية للثورة أو بالتجسس الإعدام غالباً. وكما في حالة اليهود الإيرانيين الذين اتهموا بالتجسس، كانت تهمة "معاداة الثورة" هذه تردع الكثير من رجال الدين ذوي التوجه الإصلاحي في إيران - بالإضافة إلى الكثير من الصحف الإصلاحية التي اتهمت بأنها مخترقة من الخارج - عن مساندة الطلاب بشكل صريح وقوي.

خطر انقلاب قوات الحرس الثوري الإسلامي والهدنة الهشة

ربما كان احتمال حدوث انقلاب عسكري، هدد به 24 قائداً من القوات البرية والبحرية والجوية للحرس الثوري الإسلامي في خطاب مفتوح لخاتمي، واحداً من الأسباب الرئيسية وراء نأي الرئيس بنفسه عن أشد مؤيديه حماسة في ذروة الاحتجاجات الطلابية.[69] وقد انتقد الخطاب - الذي نشرته صحيفة **كيهان** في 19 تموز/ يوليو 1999 ولكنه كان قد أرسل إلى خاتمي قبل ذلك بأسبوع - بقسوة لين خاتمي في مواجهة أولئك الذين «يعطلون الأمن والنظام»، وحذر من أن «صبرنا قد نفد، وفي حالة عدم التقيد بالنظام فإننا لن نركن إلى الهدوء». وقد هدد الموقعون الرئيس بأنه «إذا لم تتخذ أي قرارات ثورية ولم تعمل وفقاً لمهمتك الإسلامية والوطنية، فقد يكون الغد متأخراً جداً سلفاً».[70] وقد تمت كتابة الخطاب بمعرفة المرشد الأعلى خامنئي وموافقته الضمنية بلا شك بما أن ناشر **كيهان** حسين شريعة مداري هو نائب خامنئي الذي عينه المرشد الأعلى بنفسه. وفي الرد على ذلك، نشر خاتمي حلفاءه ممن يعتقدهم الشعب الإيراني معبرين في آرائهم عن آراء الرئيس. فعلى سبيل المثال، وصف شقيق الرئيس، محمد رضا خاتمي، الهجوم العنيف على حرم الجامعة الذي قامت به قوات فرض النظام وأنصار حزب الله بأنه جزء من عملية متناغمة من قبل خصوم خاتمي تستهدف

وضع نهاية للإصلاحات وإطاحة الرئيس.[71] وقد تبنى وزير الداخلية موسوي لاري الموقف نفسه، وعلى الرغم من أنه دان بحدة التظاهرات العنيفة، فقد ألقى اللوم على أنصار حزب الله وقال إنهم تحرشوا بالطلاب.[72] وقد عبر بعض الأفراد المحترمين وسط الحركة الطلابية - مثل علي أفشار، أحد قادة مكتب تعزيز الوحدة - بشكل علني عن شكوكهم في أن الطلاب قد أثاروا العنف؛ إذ يرى أفشار أن العنف الواسع النطاق دليل على قدر عال من الاحترافية لا يتوافر إلا لعملاء إثارة الشغب في وزارة الاستخبارات وغيرها من الأجهزة الأمنية.[73]

بعد أسبوعين من أعمال الشغب الطلابية، بدا أن خاتمي لم يعد قادراً على احتمال الضغط الذي يمارسه عليه خصومه. ويقال إنه ناقش بجدية، أثناء اجتماع مغلق مع أقرب مستشاريه، احتمال الاستقالة وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وهذا بديل سانده عبدالله نوري كما يقال. في هذه الأثناء، أقنع أغلبية مستشاري خاتمي الرئيس بعدم التنحي وأكدوا أن استقالته لن تفيد إلا أعداءه.[74] وقد أقلقت حقيقة أن خاتمي فكر بجدية في الاستقالة - وهذا عمل كان يمكن أن يقود إلى احتجاجات جماهيرية تصعب السيطرة عليها في صفوف الأمة أو إلى ما هو أسوأ من ذلك؛ أي انهيار النظام - بعض أعضاء اليمين التقليدي إلى درجة أنهم بدؤوا يلينون. وقد جدد يحيى رحيم صفوي، قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي، ولاءه لخاتمي في 25 تموز/ يوليو وبدأ أعضاء آخرون في اليمين التقليدي في تلطيف خطاب الجنرالات والتقليل علنياً من أهميته.[75] علاوة على ذلك، يبدو أن المملكة العربية السعودية، التي كانت قد علمت بالتهديد بالانقلاب نتيجة لنشر الخطاب في صحيفة **كيهان**، قد هددت بسحب استثماراتها من إيران.[76] وكانت هذه الخطوة ستمثل ضربة قاتلة لجهود إيران الأخيرة الناجحة في تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربية، وفي انفتاح إيران أمام استثمارات هذه الدول؛ فمنذ عهد قريب، وتحديداً في منتصف أيار/ مايو 1999، كان خاتمي قد صادق على تأسيس مصرف تجاري سعودي-إيراني مشترك ليغطي المخاطر المالية التي يتعرض لها المصدرون من كل من إيران والمملكة العربية السعودية.[77] ولذلك، وبعد استقرار الأحوال، اتخذ رئيس الإدارة القضائية في طهران، حجة الإسلام علي رازيني، إجراءات قانونية ضد صحيفة **كيهان** لأنها نشرت الخطاب السري.[78]

في 28 تموز/ يوليو، مع تخفيف حدة خطر الانقلاب، تحدث خاتمي أخيراً في مدينة همدان وقدم لمؤيديه تصريحاً محدداً؛ عبر فيه عن اقتناعه بأن الدوافع الإجرامية التي تقف وراء الهجمات على مساكن الطلاب وجرائم قتل المنشقين لها الجذور نفسها. وقال - في تلميح واضح إلى خصومه بين رجال الدين التقليديين - «إن القتال باسم الدين يمكن أن يسبب ضرراً للدين»، ودان أولئك الذين «شجعوا استعمال القوة ضد المعارضين في الرأي على أساس أنه واجب ديني والذين يبررون العنف بحجج دينية وفلسفية». [79] وعلى الرغم من أن حديث خاتمي نجح في تهدئة مؤيديه، الذين سبب لهم صمته الطويل القلق وخيبة الأمل، فقد بين هذا الحديث أيضاً مأزقه بشكل أوضح؛ فهو لم يتعهد في الحديث نفسه فقط بمحاربة العنف الذي ترعاه الحكومة بكل الوسائل، بل تعهد أيضاً بالولاء لخامنئي.

سيظل خاتمي يمثل نوعاً من التناقض كرئيس يتحدث عن الديمقراطية ولكنه يعيش تحت حكم سلطوي، وهو يدرك تماماً أن تنحيته عن الحكم ستكون أمراً لا يمكن تفاديه إذا انحرف عن خط خامنئي. وفي ظل طرد الرئيس أبوالحسن بني صدر، يمكن لخاتمي الاعتماد على الإقناع في جدله مع النخبة القائدة. ومن المشكوك فيه أن يستطيع الرئيس إقناع المرشد الأعلى وحلفائه أن مصلحتهم على المدى الطويل ترتبط بإدخال الديمقراطية في البلاد؛ إذ ستكون النتيجة الطبيعية لتحقيق خاتمي لوعوده الانتخابية أن يفقد خصومه سلطتهم وامتيازاتهم، إن لم يعاقبوا على ما ارتكبوه من جرائم سابقة. [80]

في أعقاب أعمال الشغب التي قام بها الطلاب وتصاعد العنف، بدا أن خاتمي وخامنئي قد توصلا إلى هدنة لتخفيف حدة وضع يتصف بشدة الخطر بالنسبة إلى كليهما؛ ففي خطبة صلاة الجمعة في طهران بعد يومين فقط من حديث خاتمي في همدان، أقسم خامنئي بأنه يساند خاتمي بنسبة 100٪. على الرغم من ذلك، تظل آراء القائدين متعارضة تماماً. فقد تحدث خاتمي في همدان عن «قوى فاسدة داخل النظام» بينما حذر خامنئي من «مؤامرة خارجية» تقف وراء الاضطراب الطلابي. [81] وفي خطوة زعزعت الهدنة، أعلنت المحكمة الخاصة برجال الدين في 5 آب/ أغسطس حكمها في استئناف صحيفة **سلام** وناشرها حجة الإسلام محمد موسوي خوئينيها، وفرضت

حظراً على طبع الصحيفة لمدة خمس سنوات ومنعت موسوي خوئينيها من مزاولة مهنته لمدة ثلاث سنوات. وقد واجه موسوي خوئينيها عقوبات إضافية - مثل السجن لمدة ثلاث سنوات والجلد - ولكن المحكمة خفضت العقوبات الإضافية إلى الغرامة بسبب «جدارته الثورية السابقة».[82]

أعمال النظام الترهيبية ضد الاضطرابات الطلابية المتجددة

في أعقاب تظاهرات الصيف، بدأ 187 طالباً باتخاذ إجراءات قانونية لدى الإدارة القضائية بطهران ضد قوات فرض النظام بتهمة انتهاك حقوق الطلاب.[83] وقد ساندت أيضاً مجموعة من نحو 300 من أعضاء البرلمان الحاليين والسابقين الطلاب عن طريق إعلان جماهيري، طبع بالتزامن في العديد من صحف إيران، يدين بشدة السلوك غير القانوني لوزارة الاستخبارات أثناء اعتقال قادة الفتنة المزعومين والاعترافات المتلفزة التمثيلية.[84] على أي حال، في ضوء فشل جهود الطلاب كان يبدو أن صبرهم قد نفد إلى حد كبير في بداية أيلول/ سبتمبر. وقد حذر متحدث باسم مكتب تعزيز الوحدة بشكل صريح من أن «أحداثاً تخرج عن السيطرة» سوف تقع قبل مجيء الانتخابات البرلمانية القادمة، إذا لم تستجب السلطات المسؤولة للمطالب الرئيسية للطلاب.[85] ولمنع تجدد الاضطراب في بداية الفصل الدراسي ولترهيب الطلاب، بدأت الأجهزة الأمنية في اعتقال أعداد كبيرة من طلاب الجامعة "المخربين" وأساتذتها. ومنعت الأجهزة الأمنية أيضاً الكثير من الطلاب من التسجيل للفصول الجامعية. ودفع هذا الوضع علي أفشار، عضو المكتب القيادي لمكتب تعزيز الوحدة، إلى تحدي السلطات بالكلمات التالية: «قد نكون نحن آخر جيل من الشباب الإيراني يعلن مطالبه السياسية بطريقة سلمية».[86]

وقد صب أعلى قاض ثوري في إيران، غلام حسين رهباربور، زيتاً جديداً على النار عندما أعلن في 12 أيلول/ سبتمبر أربع عقوبات إعدام على قادة مزعومين للفتنة في أعمال الشغب الطلابية، وأضاف أن نحو 1000 من الطلاب المعتقلين مازالوا ينتظرون صدور أحكام بحقهم.[87] لقد كانت عقوبات الإعدام تتناقض كلية مع نتائج لجنة التحقيقات التابعة لمجلس الأمن القومي الذي كان خاتمي يترأسه. ففي تقرير

اللجنة الختامي الذي يتعلق بالاضطراب الطلابي، والذي قدمته في منتصف آب/ أغسطس، حمّلت اللجنة المسؤولية لسبعة من قادة قوات فرض النظام الكبار وأنصار حزب الله فيما يتعلق باندلاع الاضطرابات. [88] ولكن عقوبات الإعدام أفادت النظام فيما يتعلق بإبرام صفقة في المفاوضات اللاحقة، وفي إرهاب الطلاب الآخرين - ومعظمهم من مؤيدي خاتمي - عند بدء الفصل الدراسي الجديد.

رئيس السلطة القضائية الإيرانية الجديد

في منتصف آب/ أغسطس اختار خامنئي آية الله محمود الهاشمي شهرودي، وهو تقليدي معتدل من جناح اليمين، ليحل محل المتشدد من اليمين التقليدي آية الله محمد يزدي كرئيس للسلطة القضائية، وهو تعيين أعاد إحياء آمال غير واقعية وسط الإصلاحيين. [89] وعلى الرغم من مناصب الهاشمي المؤثرة الكثيرة - كعضو في مجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور وفي مكتب المرشد الأعلى خامنئي من بين مناصب أخرى - لم يكن الهاشمي معروفاً لدى معظم الإيرانيين. وقد واجه تعيينه مقاومة حادة في دوائر القوميين والمحافظين في إيران بسبب أسرته؛ فالهاشميون ينحدرون أصلاً من بلدة شهرود الإيرانية، ولكنهم سكنوا النجف في العراق على مدى ثلاثة أجيال ولذلك كان ينظر إليهم في إيران، التي تتصف من ناحية تقليدية بالخوف من الأجانب، على أساس أنهم "ذوو أصول عربية". وحتى صحيفة **جمهوري إسلامي** المؤيدة لخامنئي عبرت عن مخاوف فيما يتعلق بلغته الفارسية غير السليمة (كان يتلقى دروساً خصوصية من موظفي مكتبه) وافتقاره إلى الخبرة بالمسائل القضائية. [90]

ولد الهاشمي في النجف في عام 1948، ودرس هناك على يد آيات الله روح الله الخميني وأبوالقاسم الخوئي في الستينيات، وفي فترة تالية تتلمذ على يدي آية الله باقر الصدر الذي أرسله إلى طهران في عام 1979 مبعوثاً شخصياً له. وقد اختار الصدر الهاشمي كواحد من أربعة أشخاص من المفترض أن يتولوا القيادة الجماعية لحركة المعارضة الشيعية العراقية في حال وفاته. وقد انتخبت المظلة التنظيمية للحركة، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي تأسس في طهران في عام 1982،

الهاشمي كمتحدث أول باسمها.[91] وكانت صحف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق آنذاك قد أخذت تعلن سلفاً أن الهاشمي سوف يكون الرئيس المستقبلي للعراق عند إزاحة صدام حسين،[92] ولكن الهاشمي أطاحت به الانتخابات من منصبه في عام 1987. وفي ذلك الوقت، كرس نفسه مرة أخرى لدراسة وتعليم المذهب الشيعي بهدف أن يصبح مرجعاً للتقليد.

وأصبح الهاشمي صديقاً مقرباً لخامنئي مذ بدء فترة نفيه في طهران، وبعد أن أصبح خامنئي المرشد الأعلى في عام 1989 بدأ الهاشمي يعلمه الفقه حتى يعزز مكانة خامنئي الدينية. فليس مستغرباً إذن أن يكون الهاشمي هو مؤلف اثنتين من «الرسائل العملية» اللتين قام خامنئي بترجمتهما إلى الفارسية ثم نشرهما باسمه.[93] وعرفاناً بالجميل، قام خامنئي لاحقاً بتعيين الهاشمي رئيساً لمكتب الفتوى التابع له ومنحه الجنسية الإيرانية والحق في أن يحمل اسم عائلة "شهرودي"، وكان القصد من ذلك تسهيل قبول الإيرانيين له. وبشكل مغاير لآية الله يزدي، الذي كانت قاعدة القوة الرئيسية له تكمن في البازار وفي جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم، كان الهاشمي يفتقر إلى الدعم القوي من النخبة الدينية الإيرانية. وحيث إن اعتماد الهاشمي على خامنئي يجعله موالياً ومطيعاً، إذن يبدو أن الهاشمي – خلافاً ليزدي – لا يتمتع إلا بالقليل من الحرية لكي يكوّن آراءه الخاصة.[94]

عندما أدى الهاشمي اليمين الدستورية لتولي مهام منصبه، وعد خاتمي بأن يحافظ ليس فقط على حيادية السلطة القضائية في الصراع الداخلي على السلطة، ولكن أن يكد أيضاً من أجل التعاون المنسجم مع السلطة التنفيذية.[95] ووفقاً لذلك، أخذ الإصلاحيون يراقبون إعادته لتنظيم المستويات العليا من السلطة القضائية عن كثب، ولكنهم سرعان ما أدركوا أن الهاشمي لن يقضي على هيمنة اليمين التقليدي. فبعد الهاشمي نجد أن أبرز فردين – أي رئيس المحكمة العليا ومدعي عام المحافظات – هما آية الله محمد جيلاني وآية الله مرتضى مقتدائي، على التوالي، وكلاهما من أبرز أعضاء اليمين التقليدي. وقد استبدل الهاشمي فقط رئيس الإدارة القضائية في طهران، ولكنه أعطى رئيس الإدارة الذي نحي، حجة الإسلام علي رازيني، منصباً شرفياً في المجلس

الأعلى للقضاء. وقد حل حجة الإسلام عباس علي زاده، الذي عرف عنه الحياد حينما كان رئيساً للإدارة القضائية في محافظة خراسان، محل رازيني، ولكنه لم يحظ إلا بالقليل من الدعم.[96]

وقد بدد الهاشمي أي أفكار عن حياده المفترض عندما صادق على أمر وقف صحيفة **نشاط** عن الصدور في أوائل أيلول/ سبتمبر 1999؛ وقد كانت الصحيفة خلفاً لصحيفتي **جامعه** و**توس** اللتين أغلقتا سابقاً، وكلها يرأس تحريرها ما شاءالله شمس الواعظين.[97] وقد اعترض رجال الدين من اليمين التقليدي على مقال ساق فيه الكاتب، حسين باقر زاده، حججاً عن أن القوانين يجب أن تتوافق مع حقوق الإنسان. وقد اتهم خامنئي، في حديث أمام وحدات من مليشيات الباسيج في مشهد، الصحيفة «بالتحريض على الفوضى» عن طريق التشكيك في «أصول الإسلام» بنقدها للقصاص. وأضاف خامنئي بأن كل من يشكك في القصاص سوف يعتبر مرتداً ويجب أن يتوقع عقوبة الإعدام.[98] وبحظر الصحيفة، تورط الهاشمي في جدل عام جاد مع وزير الثقافة عطاء الله مهاجراني الذي تحدى الصحة القانونية لحظر صحيفة **نشاط**؛ لأنه صدر عن محكمة ثورية بدلاً من محكمة المطبوعات.[99]

محاكمة عبدالله نوري

بدأت المحكمة الخاصة برجال الدين في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 أكثر الإجراءات القانونية إثارة في إيران ضد وزير الداخلية السابق ونائب الرئيس عبدالله نوري؛ حيث وجهت المحكمة 20 تهمة لنوري، وكان من ضمنها ذم النبي محمد [صلى الله عليه وسلم]، والتشهير بآية الله الخميني، وتأييد إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومساندة حركة حرية إيران المحظورة، والدفاع عن آية الله العظمى حسين علي منتظري.[100] وقد شكك نوري، الذي ينشر أيضاً الصحيفة اليومية **خرداد**، منذ البداية في حق المحكمة الخاصة برجال الدين في محاكمته.[101] وعندما جاء دوره في الدفاع عن نفسه، تحدث مطولاً وقاطعه في النهاية القاضي لينهي مرافعته. وتخلى نوري علانية في مرافعته، التي نشر نصها في العديد من الصحف الإيرانية، عن

الكثير من المحرمات في النظام الإسلامي. وقد أكد أن لا أحد يعلو على القانون والدستور، ولا حتى المرشد الأعلى، ودافع عن الحق في حرية التعبير حتى بالنسبة إلى المنشقين القوميين الإيرانيين.

أعلنت المحكمة في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر أنها وجدت نوري مذنباً فيما يتعلق بالهجوم على الإسلام وأسس النظام الإسلامي في إيران، وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات، وحظرت صحيفته لمدة خمسة أعوام. وتم تنفيذ الحكم فوراً وأخذ نوري من قاعة المحكمة إلى سجن إيفين في طهران.[102] وبسجن نوري أزاح معسكر اليمين التقليدي أكثر المرشحين الإصلاحيين حظاً فيما يتعلق بالحصول على منصب رئيس البرلمان. وعلى الرغم من أن وضع التحدي الذي اتخذه نوري إزاء المحكمة حرض على العقوبة القاسية التي صدرت ضده، فإن موقفه الذي لم يعرف الاستسلام وحديثه الشجاع جعلاه يكتسب شعبية عبر إيران. وخلافاً لكرباسجي الذي أضر شعبيته كثيراً - بعد صدور الحكم عليه - بمحاولته التوصل إلى اتفاق مع اليمين التقليدي قبل وأثناء انتخابات مجلس الخبراء في تشرين الأول/ أكتوبر 1998، حافظ نوري على مصداقيته بقبول عقوبة السجن ورفض التقدم بطلب عفو أو صفح للمرشد الأعلى. وقد تعززت شعبية نوري بشكل إضافي وسط الإصلاحيين لأنه قال الحقيقة، وهو أمر لم يفعله خاتمي بسبب احترامه لخامنئي، وخوفه من أن يحطم توازن القوى الهش الذي يقوم عليه النظام.

بعد عدة أسابيع من الحكم على نوري، حكم على شمس الواعظين، رئيس تحرير الصحيفة الإصلاحية **نشاط**، بالسجن أيضاً.[103] ومع دخول نوري وشمس الواعظين السجن وإيقاف صحفهما عن الصدور، فقد معسكر الإصلاحيين بعض أهم الناطقين باسمه، وهذا عامل له أهمية كبيرة في الصراع المتواصل على السلطة في إيران، لأن الصحف في إيران تأخذ مكان الأحزاب السياسية التي ما تزال غير قانونية. ويوضح الشكل (19) أهم الصحف الإيرانية.

الشكل (19)
مسح لأهم الصحف في إيران

الصحيفة (تاريخ تأسيسها)	الانتساب السياسي	الوضع القانوني	دورة الصدور/ التوزيع	ملاحظات
عصر ما (1994)	اليسار الإسلامي (ناطقة باسم منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية)	لا مشكلات قانونية	أسبوعية، نحو 50 ألف نسخة	ينشرها بهزاد نبوي؛ وتعبر أيضاً عن آراء عدد من المنظمات الطلابية الإيرانية
بيان (غير معروف)	إصلاحية/ ليبرالية إسلامية	لا مشكلات قانونية	أسبوعية، نحو 20 ألفاً	ناطق غير رسمي بلسان حركة حرية إيران شبه المعارضة
إطلاعات (1926)	الوسط	لا مشكلات قانونية	يومية، 100 ألف؟	ينشرها حجة الإسلام محمد دعائي الذي عينه المرشد الأعلى
همشهري (1992)	اليمين الحداثي	حاول البرلمان نقلها من سيطرة بلدية طهران عليها	يومية، 460 ألفاً	لعبت دوراً مركزياً في انتخاب خاتمي، وينشرها غلام حسين كرباسجي، عمدة طهران السابق
إيران (1994)	بين الوسط واليمين الحداثي	تحت المحاكمة	يومية، 33 ألفاً إلى 350 ألفاً	الصحيفة الرسمية للحكومة
جامعه (1998)	إصلاحية/ ليبرالية إسلامية	حظرت بشكل دائم في تموز/ يوليو 1998	يومية، 250 ألفاً إلى 300 ألف	يرأس تحريرها ما شاء الله شمس الواعظين، وحوكمت أمام محكمة ثورية وليس محكمة مطبوعات
جمهوري إسلامي (1979)	اليسار الإسلامي حتى نهاية الثمانينيات، ثم اليمين التقليدي	لا مشكلات قانونية	يومية، 50 ألفاً	كان خامنئي يملك الرخصة الرسمية للصحيفة وينشرها الآن حجة الإسلام مسيح مهاجري
كيهان (1942)	اليسار الإسلامي حتى نهاية الثمانينيات، ثم اليمين التقليدي	لا مشكلات قانونية	يومية، 250 ألفاً	ينشرها حسين شريعة مداري الذي عينه المرشد الأعلى
خرداد (1998)	اليسار الإسلامي/ ليبرالية إسلامية	حظرت لمدة خمس سنوات في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999	يومية، 150 ألفاً إلى 200 ألف	ينشرها عبدالله نوري أول وزراء داخلية في حكومة خاتمي، الذي اتهمه البرلمان بالتقصير في تموز/ يوليو 1998
نشاط (1998)	إصلاحية/ ليبرالية إسلامية	حظرت في أيلول/ سبتمبر 1999	يومية	ينشرها الفريق نفسه الذي ينشر توس
رسالت (1986)	اليمين التقليدي، قريبة من البازار ورابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت)	لا مشكلات قانونية	يومية، 50 ألفاً	ينشرها مرتضى نبوي، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام
سلام (1989)	اليسار الإسلامي (مجمع علماء الدين المناضلين [روحانيون])، يديرها حجة الإسلام موسوي خوئينيها	حظرت لمدة خمس سنوات في آب/ أغسطس 1999	يومية، 50 ألفاً إلى 100 ألف	كشفت عملاء وزارة الاستخبارات الذين دبروا اغتيالات المنشقين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998
صبح أمروز (1998)	اليسار الإسلامي/ إصلاحية؛ ينشرها سعيد حجاريان كاشاني، ناطقة باسم حزب التضامن الإسلامي	تحت المحاكمة حالياً	يومية، 150 ألفاً إلى 200 ألف	لعبت دوراً رئيساً في كشف اغتيالات المنشقين ومؤامرات متطرفي اليمين التقليدي الانقلابية المحتملة ضد خاتمي
توس (1998)	إصلاحية/ ليبرالية إسلامية	حظرت في أيلول/ سبتمبر 1998	يومية، 250 ألفاً	ينشرها الفريق نفسه الذي ينشر جامعه
زَن (1998)	وسطية/ إصلاحية	حظرت في شباط/ فبراير 1999	يومية، 50 ألفاً	صحيفة حقوق النساء، تنشرها فائزة رفسنجاني

المصادر: Ramin Kariman and Ali Bahrampour "Iran Press Update." *Middle East Research and Information Project (MERIP)*, no. 212 (autumn 1999), 38-39؛ والموجز عن إيران، العدد 77 (شباط/ فبراير 1998)، ص 16-18.

الفصل السادس عشر

الخاتمة: هل يلقى خاتمي مصير بني صدر؟

رسم المراقبون أوجه الشبه بين خاتمي وأبوالحسن بني صدر، وهو ليبرالي ومنظر يساري إسلامي وأول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية تم انتخابه في عام 1980، منذ أن ارتقى الأول سلم السلطة.[1] وكان آية الله روح الله الخميني قد عزل بني صدر عن السلطة في حزيران/ يونيو 1981، وبعد أسابيع قليلة فر بني صدر إلى المنفى في باريس. ويتنبأ بعض المراقبين سلفاً بمصير مشابه لخاتمي؛ إذ جعل خصومه هذا الربط في المصير واضحاً؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 رفع متظاهرون مناهضون لخاتمي في مدينة بابل، في شمال محافظة مزندران، شعار «إن الطريق إلى فرنسا مفتوح أمام الذين يتبنون سياسات عقيمة».[2] وبعد ذلك بعام، في كانون الأول/ ديسمبر 1999، كررت صحيفة **جبهه**، وهي صحيفة إيرانية يومية ناطقة باسم أنصار حزب الله، التهديد. وقد حذرت الصحيفة خاتمي من «أنه ربما يلقى مصير بني صدر نفسه» إذا خضع لضغط بعض قطاعات قاعدته الانتخابية «واتخذ مواقف تشبه تلك التي اتخذها عبدالله نوري».[3]

بني صدر وخاتمي: أوجه الشبه والاختلاف

من دون شك ثمة أوجه شبه ظاهرية بين بني صدر وخاتمي في سيرتهما السياسية وفي مواقفهما الليبرالية، فكلاهما من أبناء الثورة. فقبل الثورة كان بني صدر ينظم الجمعيات الطلابية الإيرانية المعارضة في أوربا ويقودها من فرنسا، بينما كان خاتمي يشارك في المعارضة الدينية داخل إيران نفسها. وكلاهما حارب أيضاً كرئيس من أجل تعزيز النظام الجمهوري الإسلامي. على الرغم من ذلك، نجد هناك فوارق رئيسية بين الاثنين.

أولاً، يختلف السياق السياسي والظروف في إيران عام 2000 بشكل تام عن السياق السياسي والظروف في عام 1981؛ ففي ظل رئاسة بني صدر، كانت إيران نظاماً ثورياً يترعرع، ويتصف بعدم النضج والاستقرار. وكانت إيران أيضاً لا تزال تحظى بمركز أعلى للسلطة يتمثل في آية الله الخميني الذي كان يتمتع بالكاريزما والشعبية الكاسحة، وكان لا ينازعه على السلطة السياسية والدينية أحد، على الرغم من النزاعات الداخلية على السلطة التي كانت تهزها ورغم أنها كانت متورطة في حرب مع العراق. وقد وفرت سلطة الخميني، بالإضافة إلى ضرورات صراع البقاء ضد الأعداء الداخليين والخارجيين، تبريراً لعهد من العنف والإرهاب، وإن لم يكن قانونياً لكنه كان على الأقل مقبولاً بالنسبة إلى قطاع واسع من الأمة على أساس أنه شر لابد منه. بعد عقدين من الزمان أصبحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستقرة نسبياً، ومنذ وفاة الخميني لم يعد هناك مركز واحد يهيمن على السلطة. على الرغم من ذلك، أفلحت القيادة الدينية لإيران، التي ظلت قائمة بعد كل من الحرب الإيرانية-العراقية وأزمة الشرعية التي نتجت عن وفاة الخميني، في تعزيز سيطرتها على الدولة والمجتمع بحيث لم يعد لها أي منافس يمثل لها تحدياً مستمراً.

ثانياً، يختلف بني صدر وخاتمي في الخلفية وفي الدعم المؤسسي الذي يتمتعان به داخل النظام ووسط الشعب؛ فعلى الرغم من أن بني صدر ينتسب إلى أسرة رجال دين محترمة وذات نفوذ، فإنه شخصياً لم يكن ينتمي إلى رجال الدين ولم يحظ أيضاً بتعليم ديني تقليدي؛ فقد كان مثقفاً متديناً جمعت شخصيته الدينية المعرفة بالمصادر الإسلامية والدراسة في الغرب، حيث تشرب بمؤثرات ليبرالية وماركسية قوية. كانت نظرياته المجردة عن الاقتصاد التوحيدي (monotheistic economy)،[4] التي يواصل نشرها اليوم، مستمدة من خلفيته ولكن لم يكن يفهمها ويشاركه فيها إلا حفنة من المؤيدين. وقد انسلخ عن أغلبية كبيرة من الشعب بسبب شخصيته الثقافية الغربية، وهكذا كانت شعبيته كرئيس محدودة على الدوام. إضافة إلى ذلك، فقد أهمل تأسيس قاعدة قوة تنظيمية عريضة في شكل حزب أو حركة، أو كسب حلفاء ذوي نفوذ وسط النخبة السلطوية الحاكمة قبل رئاسته أو في أثنائها.[5] وقد صعد إلى السلطة بشكل

رئيسي بسبب علاقته الشخصية بالمرشد الأعلى. وعندما فقد استحسان الخميني كان مصيره السياسي قد حُسم نهائياً.

وتختلف حالة خاتمي، فهو رجل دين في مرتبة "حجة الإسلام". وبسبب تعلُّمه الديني، فهو يعرف كل خبايا وخدع سياسة رجال الدين، ولكنه يتمتع أيضاً بميزة أخرى لا يمكن التقليل من شأنها. إن خاتمي - مثل الخميني وخليفته المرشد الأعلى علي خامنئي - ينحدر من عائلة السادة، أو ذرية النبي محمد [صلى الله عليه وسلم]. وتعطي العمامة السوداء التي يضعها السادة هيبة كبيرة وسط جزء كبير من الجمهور الشيعي الذي يتصف بالبساطة والإيمان. وقد ازدادت شهرته الدينية بدعم الشباب والنساء والأقليات العرقية والدينية والطلاب والمثقفين العلمانيين له، والذي يحصل عليه لأنه يناصر التعددية والتسامح وحكم الدستور في إطار مجتمع مدني إسلامي. ويستطيع خاتمي أن يعتمد أيضاً على دعم اليسار الإسلامي الذي لا يتذبذب، وهو أحد الفصائل الأيديولوجية الثلاثة التي تمسك بالسلطة وسط نخبة القيادة. وسوف يبقى أعضاء اليسار الإسلامي، الذين ينقسمون بين مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، معه في السراء والضراء. ويصدق الشيء نفسه إلى حد ما على أعضاء اليمين الحداثي في تنظيم حزب كوادر البناء؛ وقد أثار سلوك هؤلاء، والذي اتصف بالتضارب والتقلب في انتخابات مجلس الخبراء التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 1998، شكوك كثير من أعضاء اليسار الإسلامي الذين كانوا ينظرون إلى أعضاء اليمين الحداثي كجهة لا يعول عليها. على الرغم من ذلك، يبدو أن خاتمي يدرك أن دعم ساسة اليسار الإسلامي القدامى والذين احترفوا الثورية لا يكفي للنجاح في تحقيق المجتمع المدني الإسلامي. ويشكل هؤلاء الأفراد اليوم جماعات نخبوية صغيرة غالباً ما تكون معزولة تماماً عن الجمهور. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1998، اتخذ خاتمي خطوة حاسمة نحو انفتاح حركته الإصلاحية بتأسيسه لحزب المشاركة الإسلامي الإيراني (غير الرسمي)، وهو احتياط تنظيمي لليسار الإسلامي "الحديث". ويحظى حزب المشاركة الإسلامي، الذي يتصف باتساع العناصر المكونة له من الناحية السياسية ولا يقيده التاريخ والتعصب العقائدي - إذا

أصبح حزباً " حقيقياً " يمتلك برنامجاً سياسياً رسمياً - بفرصة أفضل في الحصول على تأييد أوسع وسط كل طبقات المجتمع من كل الجماعات السياسية في إيران. [6]

ولا تخفى حقيقة أن سلطة خاتمي المحدودة، التي يقدرها قائد منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بهزاد نبوي بنسبة 10٪ إلى 20٪ من كل مصادر السلطة في الدولة، أضعف من أن تحقق إصلاحاً شاملاً للنظام السياسي. [7] وعلى الرغم من ذلك، ربما يجعل التأييد الذي يحظى به خاتمي وسط الشعب والمساندة التي يلقاها من اليسار الإسلامي، وإلى حد ما من اليمين الحداثي، محاولات عزله أمراً ينطوي على مخاطرة جسيمة بالنسبة إلى اليمين التقليدي. لهذا السبب يركز اليمين التقليدي بشكل رئيسي على تعويق تقدم خاتمي في حدود النظام؛ وينافق اليمين التقليدي بالنسبة إلى مبادرات خاتمي التي تتعلق بتطبيق حكم القانون إذ نجده يؤيدها قولاً بينما يعمل على تعطيلها عملياً في الوقت نفسه. ونجد نموذجاً لهذا التكتيك في سلوك المرشد الأعلى خامنئي الذي يكيل المدح لخاتمي ويدعمه في خطاباته العامة، ولكنه يتراجع عن دعم خاتمي في الخلافات الحاسمة عندما تكون النقاط المهمة في سياسة خاتمي الإصلاحية في المحك. إضافة إلى ذلك، لم يعط خامنئي الرئيس الجديد قط اللقب المعتاد " إمام صلاة الجمعة البديل " في طهران نيابة عن " الولي الفقيه " ، وهو شرف منحه لرؤساء السلطتين القضائية والتشريعية بالإضافة إلى سلف خاتمي، أكبر هاشمي رفسنجاني. [8] هكذا، لم يتمكن خاتمي من الاستفادة من هذا المنتدى الذي يُعقد بانتظام لإلقاء الخطب السياسية والدينية الأسبوعية التي ظلت منذ عام 1979 وسيلة مهمة للتأثير في الرأي العام الإيراني. [9] (ويصدق الشيء نفسه على التلفزيون الحكومي، حيث لا يُعطى الرئيس خاتمي - بشكل غير رسمي وإن كان ذلك يتم بصورة متقنة - وقتاً لبث الأحاديث والتصريحات المباشرة كالذي كان يمنح للرئيس السابق رفسنجاني أو المرشد الأعلى خامنئي). وعلى الرغم من أن خاتمي يمثل شوكة في خاصرة اليمين التقليدي، فإنه يبدو أن كثيراً من أعضاء اليمين التقليدي يستنكفون عن إحداث قطيعة معه؛ فالمزايا التي يحصلون عليها من صورة لإيران معتدلة وإنسانية، وهذه الصورة خلقها خاتمي، ترجح في مقابل كفة المساوئ. وهم يعرفون، مع تهديد أزمة إيران الاقتصادية لوجود النظام نفسه، أن صورة إيران الجديدة التي ترتبط بخاتمي لا غنى عنها في العلاقات مع أوربا

ودول الخليج العربية. ومن المرجح أن يؤمّن انخفاض حدة التوتر الذي يسود الآن للنظام القروض والاستثمارات والعلاقات التجارية التي تعتبر حيوية بالنسبة لبقاء الاقتصاد الإيراني.

وقد أوضح محسن رضائي، القائد السابق لقوات الحرس الثوري الإسلامي الذي استبعد من منصبه نتيجة لإصرار خاتمي والذي يمثل الكثيرين من اليمين التقليدي، في مقابلة صحفية آراء خصوم خاتمي. وعندما قال إن اليمين التقليدي لا يصارع ضد الرئيس خاتمي، فقد بيّن أن خاتمي جزء من النظام ولهذا السبب يدعمه اليمين التقليدي، وأنه مقتنع بأن كل نجاح لخاتمي يمثل نجاحاً للنظام ككل.[10] وعلى الرغم من ذلك، فقد فضحت كلمات رضائي هدف اليمين التقليدي في الانتفاع من نجاحات خاتمي في مجالات السياسة الخارجية والاقتصادية، ولكن مع عدم السماح لخاتمي بالمضي بعيداً بإصلاحاته الليبرالية في السياسة الداخلية في الوقت نفسه. وتعوق الإجراءات المضادة الإدارية والقانونية في السلطتين القضائية والتشريعية أهداف السياسة الداخلية لخاتمي ومؤيديه بشكل منتظم؛ وتشمل هذه المناورات اعتقال أصدقاء خاتمي المقربين، وحظر صدور الصحف الإصلاحية، وسن قوانين جديدة أو إعادة تطبيق القوانين الموجودة بواسطة البرلمان. علاوة على ذلك، تساعد أعمال العنف التي تقوم بها قوات الصدام التي تنتمي إلى اليمين التقليدي، والتي تهدف إلى تخويف مؤيدي خاتمي وإرهابهم وحتى قتلهم في بعض الحالات، في تعزيز الإجراءات المضادة القانونية.

إلى أين تتجه إيران؟

على الرغم من التوقعات المتشائمة، فقد نجح خاتمي حتى الآن في الصمود في الصراع الداخلي على السلطة مع خصومه الأكثر قوة. وعلى الرغم من أنه فشل في تحقيق الآمال الكثيرة التي عقدت عليه – على سبيل المثال، فشل خاتمي في استصدار الموافقة القانونية على وجود الأحزاب السياسية – فإن هذه الآمال لم تكن واقعية في ظل توازن القوة الحالي في إيران.[11] وفي الواقع، يمكن أن يسوق المرء حجة على أن

خاتمي نجح بدرجة معقولة: فقد أفلت من المآزق والشراك الكثيرة الموجودة في النظام، ولم يتقدم باستقالته أيضاً أو يشوه سمعته بالقيام بتنازل ملموس في برنامجه الإصلاحي. كما أنه يواصل السعي من أجل هدفه دون تردد، وهو يسعى بكل وضوح إلى تحقيق هذا الهدف بكل ذكاء عن طريق استراتيجية متعددة الجوانب. فهو يمهد الطريق لنمو مجتمع مدني بتشجيع الإعلام - وخاصة الصحف التي اضطلعت بدور الأحزاب السياسية بطرق ما - على مناقشة القضايا الخلافية الراهنة، ولكنه يتحاشى في الوقت نفسه المواجهات العنيفة في الطرقات. ويحاول أيضاً أن يستخدم نفوذه من خلف الكواليس لكي يكسب المرشد الأعلى خامنئي إلى جانب برنامجه الإصلاحي؛ وهي الإمكانية التي تظل موضع شك. علاوة على ذلك، تتأرجح علاقة خاتمي مع رفسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، بين التعاون المحدود والتنافس الضاري، مع التشديد على الأخير على نحو متزايد منذ خريف عام 1998.

عندما أعلن رفسنجاني في كانون الأول/ ديسمبر 1999 قراره خوض الانتخابات البرلمانية،[12] قدم بذلك دليلاً جديداً على انتهازيته؛ فعلى الرغم من أنه برر منطقياً ترشيح نفسه بالإشارة إلى واجبه في العمل كحكَم يلقى قبولاً واسعاً وكعنصر ملطف بين معسكرين متنافسين يستطيع احتواء النزاعات بينهما وبذلك يؤمن المصالح ذات الأهمية العليا للنظام، فإن اليسار الإسلامي لم يكن يثق به. وقد اعتبر مؤيدو خاتمي الخطوة التي قام بها رفسنجاني ارتداداً إلى معسكر اليمين التقليدي، وخاصة لأن هدف رفسنجاني الواضح كان أن يحصل مجدداً على منصب رئيس البرلمان، الذي ينطوي على سلطة كبيرة، بدعم اليمين التقليدي. وقد كان أعضاء اليسار الإسلامي يخشون أن يتيح هذا المنصب لرفسنجاني، مع رئاسته لمجمع تشخيص مصلحة النظام، إحباط مشروعات خاتمي الإصلاحية.[13] بالإضافة إلى ذلك، دق ترشيح رفسنجاني لنفسه إسفيناً عميقاً في معسكر الإصلاحيين، وهدد التناغم الهش بين أعمدته الرئيسية؛ إذ أراد حزب كوادر البناء وضع رفسنجاني على قائمة المرشحين المؤيدين لخاتمي بينما رفض أتباع اليسار الإسلامي ذلك بشكل مطلق. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1999 أوقدت هذه المسألة نار نزاعات ضارية بين جماعات اليسار الإسلامي وفائزة

رفسنجاني، التي دافعت عن وجوه الجدارة التي يمتلكها والدها في مجال خدمة البلاد وشجبت خصومه على أساس أنهم «متطرفون». [14] بعدها، في أواخر كانون الثاني/ يناير 2000، أصدر المرشد الأعلى خامنئي عفواً عن غلام حسين كرباسجي، عمدة طهران السابق والأمين العام لحزب كوادر البناء الذي كان قيد الاعتقال. [15] وقد نسب كثير من المراقبين هذه الخطوة إلى جهود مكثفة قام بها رفسنجاني، كما أنهم فهموا الخطوة التي قام بها خامنئي كدعم مستتر لرفسنجاني، الذي كان يأمل ظاهرياً في زيادة فرصه في الانتخابات بخوض حملة انتخابات تتصف بالاحترافية تحت قيادة كرباسجي صديقه المخلص والملتزم. [16]

في العامين الأولين من رئاسة خاتمي، كان العائق الأساسي أمام تنفيذ برنامجه الإصلاحي هو معارضة السلطتين التشريعية والقضائية، وكلتاهما تملك القدرة على تعويق – أو تنفيذ – إجراءات الرئيس الليبرالية. ولكن الانتخابات البرلمانية السادسة كانت لها القدرة الكامنة على تغيير هذا الوضع. وقد انتهت الجولة الأولى من الانتخابات، التي أجريت في 28 شباط/ فبراير 2000، بانتصار ساحق لمرشحي الإصلاحيين الذين كونوا تحالفاً عريضاً سموه "جبهة الثاني من خرداد". [18]

شارك 69٪ من الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب في الانتخابات؛ وبعد فرز الأصوات لـ 252 من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها 290 (رفع عدد المقاعد من 270 إلى 290 بسبب الزيادة في عدد السكان) أعلنت السلطات أسماء الفائزين بـ 190 مقعداً؛ حيث حصل مرشحو الإصلاحيين على 137 من هذه المقاعد، وحصل اليمين التقليدي على 44 مقعداً والمرشحون المستقلون على 9 مقاعد. [19] وعلى الرغم من أن النتائج الرسمية للجولة الأولى والثانية من التصويت لن تعلن قبل أيار/ مايو، فقد أوضحت نتيجة الجولة الأولى على الأقل أن الإصلاحيين سوف تكون لهم أغلبية مطلقة في البرلمان، أو نحو 170 مقعداً من أصل 290 مقعداً. [20]

وكانت هزيمة اليمين التقليدي الوحيدة التي لازمها أكبر قدر من المرارة في طهران، حيث ظفر بمقعد واحد فقط من أصل 30 مقعداً برلمانياً يتم التنافس عليها. وقد حصل

رأس قائمة اليمين التقليدي، الرئيس السابق رفسنجاني، على 25.8٪ من الأصوات فقط – وهي أدنى نسبة يحرزها أي من المرشحين الذين فازوا في المنطقة – وحل في المركز الثلاثين في القائمة، وكان بقية نواب طهران ينتمون إلى معسكر الإصلاحيين. وجاء رضا خاتمي، شقيق الرئيس خاتمي وهو طبيب وواحد من الأعضاء القياديين في حزب المشاركة الإسلامي الإيراني المؤيد لخاتمي، على رأس القائمة.[21] وقد جعلت النتيجة الضعيفة التي حصل عليها رفسنجاني حصوله مجدداً على منصب رئيس البرلمان الذي كان يسعى إليه أمراً غير مرجح. ومما ضاعف الأمر، أن واحداً من منافسي رفسنجاني على المقعد من اليسار الإسلامي، محمد علي رحماني الذي جاء في المرتبة الحادية والثلاثين على القائمة، استأنف النتيجة مما دفع لجنة الانتخابات بوزارة الداخلية إلى إعادة فرز 500 من أوراق الاقتراع في طهران للتأكد من أنه لم يقع خطأ أو يرتكب تزوير.[22] وقد توقف عمل اللجنة بطريقة مفاجئة وغير متوقعة في 8 آذار/ مارس حين أعلنت فوز رفسنجاني.[23] وفي وقت لاحق، لمحت صحيفة **مشاركت** الإصلاحية إلى أن توقف اللجنة المفاجئ يمكن رده فقط إلى الإرادة القوية لبعض السلطات المستترة داخل النظام التي تريد أن تضمن مقعد رفسنجاني في البرلمان بأي ثمن.[24]

وعلى الرغم من انتصار الإصلاحيين البين في الانتخابات، فقد أحجموا بحكمة عن الابتهاج والفرح بانتصارهم حتى لا يستعدوا خصومهم المنهزمين بأكثر مما هو ضروري. وبدلاً من إذلالهم بعد الجولة الأولى من الانتخابات، أرسل الإصلاحيون الملتفون حول خاتمي إلى اليمين التقليدي رسائل وإشارات توفيقية، ربما لأنهم كانوا يدركون أن اليمين التقليدي لايزال ممسكاً بأدوات السلطة (مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وما إلى ذلك) التي يمكن استخدامها بكل فاعلية ضد الإصلاحيين إذا لم يراعوا "الخطوط الحمر" للتقليديين. وقد تمثل استعصاء الوضع الداخلي في إيران على التنبؤ وعدم استقراره في محاولة اغتيال سعيد حجاريان كاشاني في 12 آذار/ مارس 2000، وهو موظف سابق في وزارة الاستخبارات والأمن. وقد أطلقت النار على حجاريان كاشاني، وهو مهندس رئيسي لحركة الإصلاح، وأصيب بجراح خطيرة على يد مجهول في شمالي طهران عندما كان في طريقه إلى اجتماع مجلس مدينة محلي. وقد هرب الجاني بمساعدة شريك كان يقود دراجة نارية سريعة.

وقد نقل حجاريان إلى المستشفى فوراً حيث دخل في غيبوبة بعد أن حاول الأطباء بلا جدوى إخراج رصاصة كانت قد استقرت في عنقه.[25] وقد أمر الرئيس خاتمي - الذي دان محاولة الاعتداء على أساس أنها عمل إرهابي وزار حجاريان كاشاني في المستشفى - وزارتي الداخلية والاستخبارات ببدء تحقيقات مكثفة. وحيث إن الجهات المخولة باستخدام ذلك النوع من الدراجات النارية كانت هي قوات الحرس الثوري الإسلامي وقوات فرض القانون، فقد قال عدد من الإصلاحيين منذ البداية إنهم يشكون في أن بعض أعضاء اليمين التقليدي في وزارة الاستخبارات والأمن لهم يد في المحاولة. ووفقاً للإصلاحيين، فقد أراد عملاء وزارة الاستخبارات هؤلاء الانتقام من حجاريان كاشاني للدور الذي لعبه في خسارة اليمين التقليدي للانتخابات ولتسريبه للجمهور معلومات مخزية عن اغتيالات المنشقين.[26] وحتى المرشد الأعلى خامنئي، من بين أعضاء اليمين التقليدي البارزين الآخرين، دان محاولة الاغتيال.[27] وبينما نسب بعض المراقبين المحاولة إلى الأعضاء المتعصبين من اليمين التقليدي في وزارة الاستخبارات والأمن، أثار آخرون شكوكاً حول أن الجاني هو منظمة مجاهدي خلق. وعلى الرغم من ذلك، نفت مجاهدي خلق بسرعة أن تكون مسؤولة عن المحاولة، قائلة بدلاً من ذلك إنها دلالة على ثأر مرير بين المعسكرين المتنافسين في النخبة الثورية.[28] (ومع أن نفي منظمة مجاهدي خلق قد يكون صحيحاً، فإنه لا يوجد إلا شكوك قليلة في أن المنظمة نفذت الهجوم بمدافع الهاون على قيادة قوات الحرس الثوري الإسلامي في قلب طهران في 13 آذار/ مارس، ما أدى إلى جرح عدد من المدنيين).[29]

إن مسألة ما إذا كانت بعض العناصر المتعصبة وسط اليمين التقليدي مسؤولة عن محاولة اغتيال حجاريان كاشاني لا ترقى إلى أهمية حقيقة أخرى، وهي أن أغلبية الإيرانيين تعتقد أن هذه العناصر قد تكون متورطة. ويمكن أن تكون لهذه الحقيقة آثار مزدوجة. أولاً، ربما تتعزز شعبية الإصلاحيين وسط الشعب الإيراني الذي يتعاطف بشكل تقليدي مع ضحايا الاعتداءات السياسية والقمع السياسي لأسباب تاريخية ودينية. ثانياً، ربما تجبر العناصر المعتدلة والبراجماتية وسط معسكر اليمين التقليدي على الانفصال بسرعة عن الجماعات الراديكالية والعنيفة في أوساطها لاسترداد سمعتها وسط الشعب؛ فاليمين التقليدي ليس كتلة صماء على الإطلاق. (يشمل اليمين

التقليدي كلاً من الصقور المتصلبة مثل أحمد جنّتي ومحمد يزدي وروح الله حسينيان، وبراجماتيين متعطشين للسلطة مثل علي أكبر ناطق نوري وحسن روحاني. وتريد المجموعة الأخيرة على وجه الخصوص تفادي تصعيد عنيف للنزاع مع الإصلاحيين لأن مثل هذا التصعيد قد يهدد النظام). ونتيجة لذلك، ربما يبدأ فصيل نام من قادة اليمين التقليدي في استعمال وسائل "لينة" لمناهضة خاتمي في الإطار القانوني للدستور.

أما فيما يتعلق بالإصلاحيين، فإذا فازوا في الجولة الثانية للانتخابات أيضاً - وهناك مؤشرات كثيرة في هذا الاتجاه - فإنهم سوف يسيطرون على ثلثي المقاعد في البرلمان الجديد، الذي قد يبدأ دورته التشريعية الرسمية في خريف عام 2000. ولن يقلق خاتمي وأنصاره، الذين رفعت روحهم المعنوية هذه الأغلبية الكبيرة، بشأن معارضة اليمين التقليدي للتشريعات الإصلاحية أو لاختيار خاتمي لوزرائه. وإذا ظل الإصلاحيون متحدين، فمن المحتمل أن تكون أهدافهم الرئيسية في العام القادم هي التوسع في إنجازات رئاسة خاتمي وتعزيزها. وبالنظر إلى القوى البرلمانية فإن الفرص جيدة بالنسبة لنجاح الإصلاحيين في مجالات حريات الصحافة والتلفزيون والإذاعة، الأمر الذي ربما يعزز نمو قطاعات مختلفة في المجتمع المدني الإيراني. أما الحرب من أجل خلق سلطة قضائية أكثر استقلالية، ومن أجل إعطاء البرلمان سيطرة أكثر على قوات الأمن، فسوف تكون أكثر صعوبة بكثير؛ فمثل هذه المطالب لن تؤثر بشكل مباشر في قاعدة القوة لكثير من قادة اليمين التقليدي فقط، ولكنها ستؤثر حتى في سلطات المرشد الأعلى نفسه. هكذا، قد تؤدي الضغوط من جانب الطلاب، الذين يضغطون من أجل إصلاحات أكثر سرعة وجذرية، والمطالب البرلمانية بسلطة أكبر إلى أن يصبح الصراع على السلطة بين اليمين التقليدي والإصلاحيين أكثر حدة. إن النزعة نحو التشرذم والانشقاق في المعسكرين ربما تتواصل حتى إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية في عام 2000، وربما تقود حتى إلى تحالفات سياسية جديدة وسط الخصوم الحاليين. ولكن مادامت هذه التحالفات لم تحقق نجاحات مدوية في مجال إعادة هيكلة الإطار السياسي للدولة، فمن غير المرجح أن يشغل الإصلاحيون أنفسهم بمهمات معقدة مثل إصلاح الاقتصاد الإيراني العليل، الذي أصبح إصلاحه ضرورة عاجلة؛ أو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ملحق

التسلسل الزمني للأحداث

1978

في أوائل كانو ن الثاني/ يناير تسبب خطاب نشر في الصحيفة الإيرانية اليومية **إطلاعات**، وكان القصد منه تشويه سمعة آية الله روح الله الخميني، الذي كان في المنفى، في اندلاع تظاهرات عنيفة قام بها أنصار الخميني في قم؛ وقد مثلت هذه التظاهرات بداية الثورة الإيرانية.

في تشرين الأول/ أكتوبر، وبضغط من السلطات العراقية، غادر الخميني منزله في المنفى بالنجف وتوجه إلى ضاحية نوفل لوشاتو في باريس. وفي الشهر نفسه تألف مجلس الثورة الإسلامية من بين المعارضة الإيرانية السرية بتوجيه من الخميني.

1979

في 16 كانون الثاني/ يناير غادر الشاه محمد رضا بهلوي إيران، وفي 1 شباط/ فبراير عاد الخميني إلى طهران منتصراً. وفي 10 شباط/ فبراير استقال شهبور بختيار آخر رئيس وزراء يعينه الشاه؛ وأعلنت القوات المسلحة، التي ظلت على ولائها للشاه حتى ذلك الوقت، حيادها. بعد ذلك بأيام قليلة عهد الخميني إلى مهدي بزرجان، وهو تكنوقراطي من الإسلاميين الليبرالين، بمهمة تشكيل حكومة ثورية مؤقتة اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بعد يوم من تشكيلها.

في 17 شباط/ فبراير قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بزيارة لإيران واستقبله الخميني. وفي 18 شباط/ فبراير قطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. وفي شباط/ فبراير أيضاً تكون الحزب الجمهوري الإسلامي، وهو تحالف بين رجال الدين الثوريين الراديكاليين يقوده آية الله محمد حسين بهشتي.

في أوائل آذار/ مارس أمر الخميني كل النساء الإيرانيات بالتمسك بالزي الإسلامي. وفي منتصف آذار/ مارس بدأت الأقلية السنية الكردية في إيران نضالها ضد النظام الثوري الجديد، وأخذت تقاتل من أجل مزيد من الاستقلالية.

في استفتاء جرى في 30 آذار/ مارس، صوت 97٪ من السكان لصالح إقامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأعلن الخميني يوم 1 نيسان/ إبريل «أول يوم لحكم الله». وفي أيار/ مايو وحزيران/ يونيو قمعت القوات الحكومية بعنف مطالبة سكان خوزستان الذين يتحدثون العربية بالحكم الذاتي.

في آب/ أغسطس حظر الخميني إحدى وعشرين صحيفة لها توجهات قومية ـ ديمقراطية ويسارية ـ علمانية لأنها تنتقد النظام. وبدأ مجلس الخبراء، الذي تم انتخاب أعضائه جماهيرياً ويهيمن عليه أنصار الخميني، في كتابة مسودة دستور نهائي. وبدأت القوات الحكومية هجوماً كبيراً ضد عناصر الإيرانيين الأكراد المتمردة.

في 20 أيلول/ سبتمبر، وفي فتوى موجهة إلى الحجاج الإيرانيين المتوجهين إلى مكة، أمر الخميني بأن يؤدي الشيعة الصلوات مع السنّة أثناء الحج.

في تشرين الأول/ أكتوبر صدق مجلس الخبراء على دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد وضع المجلس أسس نظرية ولاية الفقيه للدولة مع اعتبار الخميني "الولي الفقيه"، أو المرشد الأعلى، كما جعل أيضاً مذهب الشيعة الاثني عشرية ديناً للدولة. أصبح الخميني آية الله العظمى، وبذلك أصبح أيضاً مرجع التقليد للملايين ممن يعتنقون المذهب الشيعي. وهكذا للمرة الأولى في إيران تتوحد أعلى سلطة سياسية وأعلى سلطة دينية في شخص الخميني.

في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر احتلت مجموعة راديكالية تنتمي إلى "الطلاب أتباع خط الإمام" السفارة الأمريكية. وبعد يومين من ذلك تنحت حكومة بزرجان. وبأمر من الخميني تولى مجلس الثورة الإسلامية سلطات الحكومة.

في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر قامت مجموعة مسلحة من السنة المتشددين باحتلال الكعبة المشرفة في مكة. ولم يجبر أفراد المجموعة على الاستسلام إلا بعد أسابيع من

القتال. في الوقت نفسه تقريباً، اندلعت أعمال الشغب بين السكان الشيعة في المملكة العربية السعودية بالإقليم الشرقي الغني بالنفط، الأحساء، وكان هؤلاء السكان قد أبدوا التعاطف مع الثورة في إيران. وقد قمعت قوات الأمن السعودية أعمال الشغب بشكل عنيف.

في 2 كانون الأول/ ديسمبر تم التصديق على الدستور الإيراني الجديد عبر استفتاء شعبي. وفي الشهر نفسه وقعت صدامات مسلحة بين أنصار الخميني وأنصار خصمه الليبرالي آية الله العظمى كاظم شريعة مداري الذي رفض الدستور. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر رد مجلس الثورة على اندلاع انتفاضات محلية في محافظة بلوشستان، التي يسكنها السنة، بإعلان حالة الطوارئ.

في أواخر عام 1979 كانت الدولة قد سيطرت على قطاعات كبيرة من الصناعة الإيرانية وكل المصارف الإيرانية. وبدأ الخميني في إنشاء مجموعات من المؤسسات الثورية التي تطورت لتصبح تكتلات اقتصادية قوية. ونشأت حيازات هذه التكتلات من الشركات المؤممة وأملاك أنصار الشاه الذين فروا من البلاد.

1980

في كانون الثاني/ يناير جرت أول انتخابات رئاسية. خرج أبوالحسن بني صدر، وهو نصير لليسار الإسلامي وللتوجهات الديمقراطية، منتصراً من هذه الانتخابات. وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية التالية، التي جرت في آذار/ مارس، عن هيمنة القوى الإسلامية الراديكالية التي توحدت في الحزب الجمهوري الإسلامي. وفي شباط/ فبراير سحقت القوات الحكومية نضال التركمان السنة من أجل الاستقلال في شمالي إيران.

في نيسان/ إبريل فرض الرئيس الأمريكي جيمي كارتر سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران. وفي الشهر نفسه، اندلعت صدامات بين أنصار الخميني وطلاب يساريين في الكثير من المدن الإيرانية. وفي 20 نيسان/ إبريل قرر مجلس الثورة الإسلامية إغلاق الجامعات.

في تموز/ يوليو انتخب حجة الإسلام أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً للبرلمان. وفي 22 أيلول/ سبتمبر 1980 عبرت القوات العراقية الحدود الإيرانية واحتلت أجزاء من محافظة خوزستان الجنوبية الغنية بالنفط.

1981

في كانون الثاني/ يناير، وبعد 444 يوماً على احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية، أطلقت طهران آخر الرهائن. وفي شباط/ فبراير أعلنت قوات الحرس الثوري الإسلامي تأسيس وحدة خاصة لحركات التحرير الإسلامية بقيادة مهدي هاشمي، أحد المقربين من آية الله العظمى حسين علي منتظري. وقد كانت وظيفة هذه الوحدة هي خلق روابط مع الحركات التي تناضل ضد الإمبريالية الغربية والشرقية وضد الصهيونية.

في نيسان/ إبريل شكل القادة الدينيون في الأقليات السنية الإيرانية التي تعمل سراً المجلس المركزي لأهل السنة بقيادة أحمد مفتي زاده.

في حزيران/ يونيو أبعد الخميني بني صدر عن منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة ورئيس للبلاد. واندلعت معارك علنية بين خصوم بني صدر وأنصاره، وخاصة مجاهدي خلق. وفي 28 حزيران/ يونيو أدى هجوم بالقنابل على قيادة الحزب الجمهوري الإسلامي في طهران إلى مقتل ما لا يقل عن واحد وسبعين عضواً من النخبة الإيرانية القيادية بما في ذلك آية الله بهشتي، ثاني أقوى رجال الدين الثوريين بعد الخميني. وفي أواخر تموز/ يوليو فرّ بني صدر ومسعود رجوي قائد "مجاهدي خلق" إلى فرنسا.

في آب/ أغسطس قتل الرئيس علي رجائي، الذي انتخب حديثاً، ورئيس الوزراء محمد جواد باهونار في هجوم بالقنابل. وفي المعارك التي اندلعت بين القوات الحكومية ومجاهدي خلق في العديد من المدن الإيرانية في الفترة بين تموز/ يوليو 1981 وأيار/ مايو 1982، قتلت أغلبية ناشطي منظمة "مجاهدي خلق" وأعضاء كادرها القيادي. وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر أصبح حجة الإسلام علي خامنئي الرئيس الثالث لإيران.

في تشرين الأول/ أكتوبر صادق البرلمان على تعيين مير حسين موسوي رئيساً للوزراء (1981 ـ 1989)، وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر صادق البرلمان على ترشيح علي أكبر ولايتي وزيراً للخارجية (1981 ـ 1997).

1982

في كانون الثاني/ يناير وبمبادرة من آية الله العظمى حسين علي منتظري بدأ العمل بـ" أسبوع الوحدة الإسلامية " في إيران.

وفي شباط/ فبراير سحقت قوات نظام البعث السوري بزعامة حافظ الأسد بقسوة انتفاضة الإخوان المسلمين السنة التي اندلعت في مدينة حماة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، دان وزير الخارجية الإيراني ولايتي ثورة الإخوان المسلمين على أساس أنها مؤامرة دبرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

في نيسان/ إبريل اتهم الخميني آية الله العظمى شريعة مداري بالمشاركة في محاولة لإطاحة الحكومة نظمها وزير الخارجية السابق صادق قطب زاده. وفيما بعد جرد الخميني شريعة مداري من كل ألقابه الدينية وأبقاه قيد الإقامة الجبرية في منزله بقم إلى أن توفي (عام 1986). وفي أواخر حزيران/ يونيو، أجبرت القوات العراقية على الانسحاب كلية تقريباً من الأراضي الإيرانية. ورفض الخميني عروض السلام التي تقدم بها الرئيس العراقي صدام حسين، ونادى بمواصلة الحرب حتى يتم سحق نظام البعث العراقي. وفي تموز/ يوليو عبرت القوات الإيرانية الحدود العراقية لأول مرة.

1983

في أيار/ مايو تم حظر حزب تودة، الذي يتبع موسكو وبقي موالياً للخميني حتى وقتها، واعتقل زعيمه. وفي تموز/ يوليو ألقى الخميني خطبة موجهة ضد " حجّتيه "، وهي جماعة محافظة للغاية من رجال الدين الشيعة، وفي إثرها حلت الجماعة نفسها.

في أيلول/ سبتمبر أعيد فتح الجامعات الإيرانية بعد أن أغلقت لمدة ثلاث سنوات، وتم أثناء هذه الفترة تطهير الجامعات من المنشقين وأجبرت على التكيف الديني-الأيديولوجي.

1984

أسفرت الانتخابات البرلمانية الثانية، التي أجريت في شهري نيسان/ إبريل وأيار/ مايو، عن غلبة النواب الراديكاليين من اليسار الإسلامي. وفي أيار/ مايو تم التصديق على تولي رفسنجاني منصب رئيس البرلمان على الرغم من اعتباره "براجماتياً".

في آب/ أغسطس تأسست وزارة الاستخبارات والأمن؛ وكان أول وزير لها هو القاضي الثوري حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري.

1985

في تشرين الثاني/ نوفمبر اختار مجلس الخبراء حسين علي منتظري - آية الله العظمى الوحيد الذي يعمل بالسياسة وأحد المقربين من الخميني ومرجع للتقليد - كخليفة مختار للخميني في منصب المرشد الأعلى والولي الفقيه. وفي الصيف أعاد الإيرانيون انتخاب خامنئي رئيساً للبلاد.

1986

في حزيران/ يونيو بعد أن أغلقت الحكومة الفرنسية مقر قيادة مجاهدي خلق بباريس، نقلت المنظمة مقر قيادتها إلى بغداد.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر وفي أعقاب فضيحة "إيران- كونترا" التي تورطت فيها إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تم اعتقال مهدي هاشمي، وهو أحد أقرباء آية الله العظمى منتظري وصديق مقرب منه.

1987

في 31 تموز/ يوليو قتل ما يزيد على 400 شخص في صدامات دامية بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية. وفي إثرها قطعت إيران والمملكة العربية السعودية علاقاتهما الدبلوماسية كل بالأخرى.

وفي أيلول/ سبتمبر أعدم مهدي هاشمي في طهران. وأصدرت الأمر المحكمة الخاصة برجال الدين، التي أسست خصيصاً لهذا الغرض وكان يترأسها وزير الاستخبارات ريشهري.

وفي حزيران/ يونيو 1987 تم حل الحزب الجمهوري الإسلامي بسبب استفحال الاختلافات بين أجنحته المختلفة. وشكلت المجموعات التي نتجت عن حل الحزب جمعية لرجال الدين من اليمين التقليدي هي رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت)، ونظيرها من اليسار الإسلامي هو مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون).

1988

أسفرت الانتخابات الرئاسية الثالثة، التي جرت في نيسان/ إبريل وأيار/ مايو، عن أغلبية جديدة لنواب اليسار الإسلامي. وفي حزيران/ يونيو عيّن الخميني رفسنجاني قائداً أعلى للقوات المسلحة وأمره بإعادة تنظيمها.

في 18 تموز/ يوليو أجبر الإنهاك الذي أصاب الأمة نتيجة للحرب وتدمير البنى التحتية المادية والاقتصادية للبلد وسلسلة من الهزائم العسكرية إيران على قبول قرار الأمم المتحدة رقم 598. وصار وقف إطلاق النار، الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من 20 تموز/ يوليو، يمثل نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية وفشل إيران في تصدير ثورتها بالوسائل العسكرية.

1989

في 14 شباط/ فبراير أصدر آية الله الخميني فتوى تنادي بقتل سلمان رشدي، وهو مواطن بريطاني من أصل باكستاني ـ هندي ومؤلف كتاب **آيات شيطانية**.

في آذار/ مارس، قدم آية الله العظمى حسين علي منتظري، الذي تعرض للضغوط من الخصوم السياسيين الداخليين وفقد ما كان له من حظوة عند الخميني، استقالته من منصبه كخليفة للخميني في موقع المرشد الأعلى.

في 3 حزيران/ يونيو توفي آية الله الخميني. وبعد ذلك بيوم واحد اختار مجلس الخبراء علي خامنئي ليخلف الخميني كفقيه حاكم. ولكن خامنئي - خلافاً للخميني - لم يكن آية الله عظمى ولا يقر به الشيعة كمرجع للتقليد. ومع تقلد خامنئي لمنصب الولي الفقيه لم تعد السلطة السياسية العليا والسلطة الدينية العليا تجتمعان في شخص واحد.

في تموز/ يوليو تم التصديق على التعديلات الدستورية التي دعت إليها الضرورات التي أعقبت وفاة الخميني عبر استفتاء شعبي، ثم أجريت الانتخابات الرئاسية، وخرج رفسنجاني منتصراً في هذه الانتخابات.

وبضغط من رفسنجاني أجبر ريشهري على التخلي عن وزارة الاستخبارات؛ وخلفه نائبه السابق حجة الإسلام علي فلاحيان.

1990

أدخل رفسنجاني سياسة التحرر الاقتصادي؛ وسوف تخدم هذه السياسة إعادة بناء الصناعة والبنية التحتية في البلاد اللتين تم تدميرهما بسبب الحرب والثورة. وقد أتبع هذا التحرر الاقتصادي بسياسة داخلية متراخية نوعاً ما. وبدأت الحكومة، بموافقة البرلمان، في تلقي المزيد من القروض الخارجية. وفي 2 آب/ أغسطس غزت القوات العراقية دولة الكويت. وبعد أيام قليلة أعلن العراق أن دولة الكويت هي المحافظة العراقية التاسعة عشرة.

1991

في 17 كانو ن الثاني/ يناير بدأت قوات التحالف المتعددة الجنسيات إعادة السيطرة العسكرية على دولة الكويت.

وفي أوائل آذار/ مارس تم سحق الانتفاضة التي اندلعت وسط السكان الشيعة في جنوبي العراق بواسطة قوات الرئيس العراقي صدام حسين. ودانت طهران الأساليب العراقية في قمع الانتفاضة، ولكنها رفضت التدخل عسكرياً لصالح الشيعة العراقيين. وفي نيسان/ إبريل استأنفت طهران والرياض العلاقات المشتركة التي كانت قد قطعت في عام 1987.

في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط؛ وفي الوقت نفسه تقريباً عقد مؤتمر في طهران ضم معارضي مؤتمر مدريد للسلام حيث وحدوا صفوفهم لتشكيل جبهة للاحتجاج.

وفي أواخر عام 1991 نشر عبدالكريم سروش، وهو أحد أهم مؤسسي الثورة الثقافية الإسلامية، كتابه الناقد أيديولوجياً دراسة **نظرية للانهيار والانتشار الديني: نظرية تكامل المعرفة الدينية**. وقد أثار هذا الكتاب جدلاً طويلاً - ومستمراً حتى الآن - حول المسؤوليات والقيود وأسس الشرعية التي تتعلق بنظرية ولاية الفقيه للدولة.

1992

في آذار/ مارس ونيسان/ إبريل اندلعت أعمال شغب اجتماعية دامية في عدد من المدن الإيرانية الرئيسية - بما في ذلك مشهد وشيراز وتبريز - وقد تم قمعها بمزيد من إراقة الدماء. وتعتبر هذه نقطة الانتكاسة بالنسبة إلى سياسة رفسنجاني في التحرر الاقتصادي.

أسفرت انتخابات البرلمان الرابع التي جرت في نيسان/ إبريل عن هزيمة جناح اليسار الإسلامي في النخبة القيادية. وقد سيطر على البرلمان تحالف لقوى اليمين التقليدي القريبة من خامنئي إلى جانب عدد قليل من نواب اليمين الحداثي الذين يناصرون سياسات رفسنجاني الحذرة للتحرر الاقتصادي.

وتحت ضغط أغلبية اليمين التقليدي البرلمانية أجبر محمد خاتمي، وهو عضو معتدل في اليسار الإسلامي، على التخلي عن منصب وزير الثقافة. وقد اتهمه خصومه بالتسامح المفرط فيما يتعلق بالنزعات "الليبرالية" في الصحافة والكتب والأفلام.

في 16 أيلول/ سبتمبر قتل عملاء الاستخبارات الإيرانية عدداً من أعضاء القيادة لحزب المعارضة الكردي الإيراني، الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، في مطعم في برلين يسمى ميكونوس.

1993

في حزيران/ يونيو أكدت الانتخابات الرئاسية بقاء رفسنجاني في منصبه. وعلى الرغم من ذلك، فقد عانى خسارة خطيرة في الأصوات لصالح متحدِّيه من اليمين التقليدي أحمد توكلي.

وفي وقت لاحق من تلك السنة، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عملية الاحتواء السياسي لكل من إيران والعراق التي عرفت باسم سياسة "الاحتواء المزدوج".

1994

وفي 20 حزيران/ يونيو انفجرت قنبلة، من المحتمل أن تكون زرعتها مجموعة من المعارضة السنية الإيرانية، في الفناء الداخلي لضريح الإمام الرضا في مشهد وقتلت ستة وعشرين حاجاً. وكان الدافع هو الانتقام لهدم مسجد للسنة في مشهد.

وفي منتصف أيار/ مايو أرسل قائد مجاهدي خلق مسعود رجوي زوجته، مريم رجوي – التي تدعى رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – مع مجموعة من ممثلي الدعاية السياسية من بغداد إلى باريس. وكان الهدف من هجمة "مجاهدي خلق" الدعائية هو أن تكسب المنظمة دعم الإعلام الغربي والبرلمانات الغربية. وقدمت منظمة "مجاهدي خلق"، تحت قناع التظاهر بالتخلي عن أيديولوجيتها الشمولية وعن الممارسات الإرهابية، نفسها كبديل ديمقراطي لنظام طهران.

في تشرين الثاني/ نوفمبر توفي محمد علي آراكي وهو من آيات الله العظمى المشهورين في إيران ومرجع للتقليد. وحاول المرشد الأعلى خامنئي الاستيلاء على منصب مرجع التقليد، وهو غير مؤهل من الناحية الدينية لذلك، ولكنه أرغم في كانون الأول/ ديسمبر على الاعتراف بفشله علنياً. وظلت السلطتان الدينية والسياسية العليا منفصلتين.

1995

في 20 كانون الثاني/ يناير توفي مهدي بزرجان، وهو الشخصية القيادية بالنسبة إلى الليبرالية الإسلامية في إيران. وقد خلفه إبراهيم يزدي كقائد لحركة حرية إيران

الإسلامية. وفي نيسان/ إبريل اندلعت الاضطرابات الشعبية في إسلام شهر وأخبارآباد، وهما مدينتان صغيرتان قرب طهران؛ وقد تم قمعها بعنف.

في آذار/ مارس توفي أحمد الخميني آخر أبناء آية الله الخميني في ظروف غامضة. وفي أيار/ مايو سن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلنتون والكونجرس الأمريكي سلسلة من قوانين الحصار التجاري ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ووفقاً لهذه القوانين فإن الشركاء التجاريين الغربيين الذين يتعاملون مع إيران بمبالغ تتجاوز 20 مليون دولار أمريكي سوف يخضعون لعقوبات تجارية أحادية الجانب من واشنطن.

1996

في منتصف شباط/ فبراير فض اليمين الحداثي تحالفه مع اليمين التقليدي. وعلى الرغم من أن الأخير حصل على أغلبية في انتخابات البرلمان الخامس، التي جرت في آذار/ مارس ونيسان/ إبريل، فقد أصبح يواجه، اعتباراً من وقتها وفي المستقبل، بتحالف قوى المعارضة الذي يضم أعضاء اليمين الحداثي وفصائل من اليسار الإسلامي.

1997

في 10 نيسان/ إبريل وجدت محكمة في برلين قيادة الدولة الإيرانية بزعامة خامنئي ورفسنجاني مذنبة فيما يتعلق بإصدار أمر بقتل قادة المعارضة الكردية الإيرانية في مطعم ميكونوس. وكان قد صدر سلفاً أمر دولي بالقبض على وزير الاستخبارات علي فلاحيان. وقد كان هذا علامة على فشل "الحوار النقدي" بين أوربا وإيران. وفي أعقاب حكم ميكونوس، سحبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي سفراءها من إيران لمدة ستة أشهر.

في 23 أيار/ مايو أجريت الانتخابات الرئاسية السابعة. وكان المنتصر، الذي جاء كالمفاجأة، هو وزير الثقافة السابق (1989 ـ 1992) السيد محمد خاتمي الذي سانده تحالف من أعضاء اليسار الإسلامي واليمين الحداثي. وقد أنزل خاتمي هزيمة ساحقة

برئيس البرلمان حجة الإسلام علي أكبر ناطق نوري، المرشح المفضل لجناح اليمين التقليدي في النخبة القيادية الإيرانية، بحصوله على 69.05٪ من الأصوات.

في 3 آب/ أغسطس صادق المرشد الأعلى خامنئي على خاتمي كرئيس خامس لإيران. وفي 20 آب/ أغسطس وافق البرلمان على قائمة الوزراء التي تقدم بها خاتمي. وأجبر وزير الاستخبارات فلاحيان على التخلي عن منصبه لصالح قربان علي دري نجف آبادي، وهو أيضاً عضو في اليمين التقليدي.

في 9 أيلول/ سبتمبر، وبفعل الضغط الذي مارسه خاتمي، أرغم محسن رضائي، قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي، على ترك منصبه بعد أن قضى فيه 18 سنة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، وعقب الخطبة التي ألقاها آية الله العظمى منتظري في قم، نظمت تظاهرات معادية لمنتظري شملت أنصار المرشد الأعلى خامنئي بكل أنحاء البلاد. وكان منتظري قد شكك في المؤهلات الدينية التي تجعل خامنئي يدعي أنه مرجع للتقليد.

في الفترة 9-11 كانون الأول/ ديسمبر انعقدت القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران. وفي هذا المؤتمر، حققت إيران صلحاً جزئياً مع عدد من الدول المهمة المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، وبشكل لافت للنظر المملكة العربية السعودية.

في منتصف كانون الأول/ ديسمبر طردت فرنسا مريم رجوي. ومع عودتها اللاحقة إلى بغداد، أخذ ينظر إلى هجمة "مجاهدي خلق" الدعائية - التي كان هدفها خداع الجمهور الغربي فيما يتعلق بالصفة الشمولية للحركة - على أساس أنها منيت بالفشل.

1998

في مقابلة تمت في أوائل كانون الثاني/ يناير مع شبكة سي إن إن الأمريكية، نادى خاتمي «بحوار الثقافات والحضارات» بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وقال إنه يرى أن تسوية الخلاف الأمريكي-الإيراني ستكون نتيجة بعيدة، ولكنها ممكنة، لهذا الحوار.

في نيسان/ إبريل هدد قائد قوات الحرس الثوري الإسلامي الجديد يحيى رحيم صفوي بقطع رؤوس رجال الدين ذوي التوجه الإصلاحي. وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر عزل البرلمان وزير داخلية خاتمي عبدالله نوري باقتراع حجب الثقة. وفي 23 تموز/ يوليو حكمت محكمة طهران على عمدة طهران غلام حسين كرباسجي بالسجن خمس سنوات. ومع التطهير الذي طال نوري وكرباسجي، كان اثنان من زملاء خاتمي الأقوياء قد تم القضاء عليهما سياسياً.

في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر تصاعدت الحرب الكلامية بين إيران الشيعية ومليشيات طالبان السنية التقليدية المتطرفة في أفغانستان، حتى وصل الأمر إلى شفا الحرب. وقد حشد الجانبان قوات ضخمة على طول الحدود المشتركة بينهما. وقد أطلق شرارة التوتر اغتيال 11 دبلوماسياً إيرانياً في أفغانستان على أيدي مليشيات طالبان. وفي 26 آب/ أغسطس هددت طالبان بتحريض الإيرانيين السنة ضد الحكومة الإيرانية إذا اندلعت الحرب. وقد انخفض التوتر بتدخل الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية دبلوماسياً.

في انتخابات مجلس الخبراء التي جرت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر حصل اليمين التقليدي على أغلبية كبيرة من المقاعد البالغ عددها 86 مقعداً. وفي التحضير للانتخابات أبطل مجلس صيانة الدستور أهلية معظم مرشحي اليسار الإسلامي.

ومن منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر وحتى أواخره قتل جناة مجهولون 5 من المنشقين الإيرانيين، بما في ذلك ثلاثة كتّاب وقائد حزب "الأمة الإيرانية" شبه المعارض، داريوش فروهر وزوجته. شكل الرئيس خاتمي لجنة تحقيق خاصة؛ وضمت اللجنة في عضويتها، ضمن آخرين، سعيد حجاريان كاشاني، وهو نائب سابق لوزير الاستخبارات ورئيس المكتب السياسي لمركز البحوث الاستراتيجية التابع للرئيس منذ عام 1997.

في 6 تشرين الأول/ أكتوبر شكل مؤيدو خاتمي حزباً باسم حزب المشاركة الإسلامي الإيراني.

1999

في 5 كانون الثاني/ يناير أقرت وزارة الاستخبارات والأمن علناً بأن موظفيها تورطوا في اغتيالات المنشقين. وفي 9 شباط/ فبراير استقال وزير الاستخبارات دري نجف آبادي، الذي ينتمي إلى اليمين التقليدي، من منصبه. بعد ذلك بأسبوع، صادقت أغلبية برلمانية على تعيين عضو اليمين التقليدي والقاضي العسكري الأعلى سابقاً علي يونسي وزيراً للاستخبارات.

في 26 شباط/ فبراير جرت لأول مرة منذ عام 1979 الانتخابات المحلية لمجالس القرى والبلديات والمحافظات. وقد حصل المرشحون الذين يساندون مسار خاتمي الإصلاحي على أغلبية في معظم المحافظات والمدن في إيران، وفازوا باثني عشر مقعداً من المقاعد الخمسة عشر في طهران وحدها.

في أوائل آذار/ مارس زار الرئيس خاتمي إيطاليا؛ وكانت هذه أول زيارة رسمية لرأس الدولة الإيرانية إلى دولة غربية صناعية كبرى منذ عام 1979. وفي المحادثات مع القيادة الإيطالية والبابا يوحنا بولس الثاني، شدد خاتمي على جهود إيران المكرسة لفتح نافذة سياسية مع أوربا واهتمامها "بحوار الحضارات".

في منتصف حزيران/ يونيو انتحر سعيد إمامي، وهو مسؤول شغل منصباً رفيعاً في وزارة الاستخبارات والأمن ومشتبه به رئيسي في جرائم قتل المنشقين الإيرانيين التي وقعت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، بينما كان موقوفاً في السجن بانتظار المحاكمة.

في 18 تموز/ يوليو دهمت وحدات من قوات فرض القانون وأفراد من الميليشيات الأمنية لأنصار حزب الله سكن الطلاب في جامعة طهران حيث كان الطلاب يحتجون على إيقاف صدور صحيفة **سلام**؛ وقد قتل عدد من الطلاب وتم اعتقال عدة آلاف. وفي الفترة 10-13 تموز/ يوليو جرت أكبر تظاهرات احتجاج منذ عام 1979؛ وأخيراً بعد أن اتخذت التظاهرات منحى عنيفاً قمعها النظام باستعمال القوة. وقد حكم على بعض قادة الجمعيات الطلابية الذين كانوا قيد الاعتقال بعقوبة الإعدام في وقت لاحق.

في 19 تموز/ يوليو حذر 24 من قادة قوات الحرس الثوري الإسلامي الرئيس خاتمي في خطاب مفتوح من أنهم سوف يتحركون إذا ثبت أنه غير لائق لتحقيق مهمته الإسلامية والوطنية وإذا لم يوقف الذين «يهددون الأمن والنظام».

في تشرين الأول/ أكتوبر وقف نائب الرئيس عبدالله نوري ذو العقلية الإصلاحية أمام المحكمة الخاصة برجال الدين التي اتهمته بالهجوم على الإسلام وعلى أسس النظام في إيران. وحكم عليه بالسجن 5 أعوام في تشرين الثاني/ نوفمبر وحظرت صحيفته **خرداد** لمدة 5 أعوام أيضاً.

2000

انتهت الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية السادسة، التي جرت في 18 شباط/ فبراير، بنصر ساحق لمرشحي المعسكر الإصلاحي الذين يلتفون حول خاتمي. وقد كسب الإصلاحيون لأول مرة أغلبية مطلقة في البرلمان الإيراني؛ إذ فاز الإصلاحيون بتسعة وعشرين مقعداً من مقاعد طهران التي تبلغ 30 مقعداً؛ وجاء رفسنجاني، مرشح اليمين التقليدي الوحيد الذي فاز بمقعد في طهران، في المرتبة الثلاثين على القائمة.

في 12 آذار/ مارس أطلقت النار على سعيد حجاريان كاشاني، وهو مهندس رئيسي لحركة الإصلاح، من جانب معتد مجهول في شمالي طهران وأصيب كاشاني بجراح خطيرة. وبعد نقله إلى المستشفى، دخل حجاريان كاشاني في غيبوبة بينما كان الأطباء يحاولون بلا جدوى إخراج رصاصة استقرت في أعلى عنقه.

الهوامش

الفصل الأول

1 . من بين الشخصيات التي تناقشت معها الرئيس الحالي لإيران حجة الإسلام محمد خاتمي، والدكتور عبدالكريم سروش، وحجة الإسلام علي التسخيري، وعزة الله سحابي، والدكتور إبراهيم يزدي، وعطاء الله مهاجراني، وحجة الإسلام نعمة الله صالحي نجف آبادي، وحجة الإسلام مهدي كروبي، وآية الله العظمى حسين علي منتظري، والمهندس مهدي بزرجان، وحبيب الله بيمان، وآية الله مصطفى المحقق الداماد. ويعمل أحد المصادر التي اقتبس منها المؤلف - وهو مصدر لا يمكن الكشف عن هويته لأسباب أمنية - موظفاً في لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية في لندن. وتلتزم اللجنة، التي تتخذ من الكويت مقراً لها ولها فروع في دمشق ولندن، بالمقاومة السلمية للحكم السياسي لرجال الدين في إيران. ووفقاً لما تقوله اللجنة، فهي تعمل بشكل سري، وتضم موظفين من مختلف آيات الله العظمى المقيمين في قم، وبها ما يقرب من ألف عضو، أكثرهم آيات الله من إيرانيين وعرب. وتوجد القائمة الكاملة للأشخاص السبعة والثلاثين الذين تمت مقابلتهم في:

Wilfried Buchta, *Die iranische Schia und die islamische Einheit 1979-1996* (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1997), 369-373.

الفصل الثاني

1 . انظر: *Iran Press Digest* (Tehran), no. 181 (February 10-16, 1997), 7.

2 . انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung* (Frankfurt), February 13, 1997, 6.

3 . انظر:

Khalil al-Samir, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (London: Hutchinson Radius, 1989), 3-43, 73-109.

4 . انظر:

Houchang Chehabi, "Klerus und Staat in der Islamischen Republik Iran," in *Aus Politik und Zeitgeschichte*, vol. 33 (August 13, 1993), 17-23.

5 . انظر:

Hooshang Amirahmadi, "Emerging Civil Society in Iran," *SAIS Review* 26, no. 2 (summer-fall 1996), 94.

6 . وفقاً لأمير أحمدي، يشكل المجتمع المدني دائرة خطاب اجتماعي، واتجاهات، وحركات اجتماعية ذاتية تتركز حول تنظيم المجتمع. ويتمثل هدف هذه النشاطات في زيادة قوة المواطنين وحمايتهم من أي استعمال تعسفي للسلطة سواء من جانب الدولة أو من أي مجموعات منظمة

أخرى. ولا يتضمن هذا المفهوم الواسع للمجتمع المدني الاتجاهات السياسية والاجتماعية والفلسفية التي ظهرت مؤخراً فحسب، بل يشمل أيضاً دور قادة الرأي والنخبة الحاكمة وكبار المنشقين والمفكرين. كذلك يتضمن هذا التعريف بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية الاتحادات المهنية ومنظمات أرباب الأعمال والمؤسسات الثقافية. انظر:

Amirahmadi, "Emerging Civil Society in Iran," 88.

الفصل الثالث

1. للاطلاع على سيرة ذاتية مفصلة لرفسنجاني، انظر:

Udo Steinbach, "Ali Akbar Haschemi Rafsanjani," *Orient* 38, no. 2 (1997), 211-223.

2. انظر أيضاً سلسلة المقالات العشر المنشورة في الصحيفة الأسبوعية المحسوبة على اليسار الإسلامي **عصر ما**، من 28 كانون الأول/ ديسمبر 1994 حتى 31 أيار/ مايو 1995.

3. مصطلح حكم ديني (ثيوقراطية theocracy) مستخدم هنا على النحو الذي عرفه جوستاف منشنج (Gustav Mensching)، وهو يرجع إلى سلطة دينية عليا محددة دستورياً باعتبارها ممثلة لله في الأرض، وهي مهمة تؤديها هيئة منظمة من رجال الدين. انظر:

Gustav Mensching, *Toleranz und Wahrheit in der Religion* (Heidelberg: Quelle and Meyer, 1955), 111.

4. للاطلاع على الصراع على السلطة بين النخبة الثورية في إيران خلال الثمانينيات والتوجهات الأيديولوجية العامة داخل هذه النخبة انظر:

David Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution* (New York: Holmes and Meier, 1990), 219-224, 307-309, 350-352.

5. Ibid., 379.

6. لمزيد من المعلومات عن تاريخ نشأة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الذي يتسم بقدر كبير من الغموض، انظر:

Ali Rahnema and Farhad Nomani, *The Secular Miracle: Religion, Politics, and Economic Policy in Iran* (London: Zed Books, 1990), 172-175, 213-215.

7. انظر الصحيفة الأسبوعية الإيرانية **أبان**، العدد 55 (12 كانون الأول/ ديسمبر 1998)، ص 1؛ وصحيفة **إطلاعات**، 23 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 2.

8. هناك وصف محكم لليسار الحديث يقدمه علي رضا علوي طبار، محرر الصحيفة اليومية الإيرانية **صبح أمروز**. انظر:

Middle East Research and Information Project (MERIP), no. 212 (autumn 1999), 28-31.

9. ثمة أساس مهم للتوجهات السياسية لمختلف الفصائل داخل نخبة السلطة الإيرانية الموضحة في الشكل (3)، موجود في آراء الشخصيات الرئيسية الإيرانية نفسها. ومن الأمور المفيدة جداً في هذا الصدد التحليلات العميقة المنشورة في صحيفة **عصر ما** الناطقة بلسان منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية. ويمكن العثور على هذه التحليلات في سلسلة من عشر مقالات بدأت في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1994 واستمرت حتى 31 أيار/ مايو 1995.

10. كانت رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت) وسيلة لتجريد آية الله كاظم شريعة مداري من لقبه الديني كمرجع للتقليد في نيسان/ إبريل 1982. فقد كان شريعة مداري أكبر معارض للخميني في صفوف رجال الدين الشيعة، وهناك مزاعم بأنه كان متورطاً في محاولة انقلاب. انظر: Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution*, 239.

11. انظر:

Mehdi Naficy, *Klerus, Basar und die iranische Revolution* (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1993), 94.

12. لمزيد من المعلومات عن تحالف المصالح المشتركة بين رجال الدين وتجار البازار ودوافع قيام هذا التحالف، انظر: Ibid., 43-67.

13. لمعرفة السيرة الذاتية لمهدوي كني، انظر:

Farrokh Moini, *Who's Who in Iran* (Meckenheim, Germany: MB Medien und Bücher, 1990), 25-26.

14. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 58 (لندن: تموز/ يوليو 1996)، ص 4.

15. لمزيد من المعلومات حول البرنامج الاجتماعي والسياسي لليمين التقليدي انظر:

Wilfried Buchta, "Irans fraktionierte Führungselite und di fünften iranischen Parlamentswahlen", *KAS/Auslands-informationen* (August 1996), 52-55.

16. انظر:

Johannes Reissner, *Iran unter Khatami: Grenzen der reformbarkeit des politischen Systems der Islamischen Republik* (Ebenhausen, Germany: SWP, September 1999), 14.

17. وفقاً لمعتقدات الشيعة الاثني عشرية، فإن التنافس على تفسير الإسلام والحكم الشرعي للمسلمين في مختلف أنحاء العالم يرجع إلى الأئمة الاثني عشر، أي إلى علي بن أبي طالب ومن ينحدرون من نسله من زوجته فاطمة ابنة الرسول [صلى الله عليه وسلم]. ويؤمن الشيعة أن الإمام الثاني عشر والأخير لم يمت في عام 874، وإنما نقله الله تعالى إلى مكان مستتر، سيعود منه إلى الأرض في وقت ما قبل يوم القيامة، وهو ما يعرف باسم «المهدي المنتظر»، المخلّص ومجدد الإسلام. انظر:

Heinz Halm, *Die Schia* (Darmstadt, Germany: Wiessenschaftliche Buchgesellschaft, 1988), 6-55.

18. انظر الصحيفة الأسبوعية الصادرة بالفارسية **كيهان هوايي**، 12 حزيران/ يونيو 1996، ص 2.

19. حددت الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في شباط/ فبراير 2000 إشغال 225 مقعداً من أصل 290 مقعداً؛ وفي البرلمانات السابقة كان عدد المقاعد 270 مقعداً. انظر:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, February 28, 2000, 6.

20. نشر نص إعلان تأسيس حركة كوادر البناء في الصحيفة اليومية الصادرة بالفارسية **إطلاعات**، 18 كانون الثاني/ يناير 1996، ص 2.

21. انظر: Buchta, "Iran Fraktionierte Führungselite," 55-59 .

22. انظر:

David Menashri, "The Domestic Power Struggle and the Forth Iranian Parliament Elections," *Orient* 33 , no. 3 (1992), 387-408.

23. انظر:

Rainer Hermann, "Von der Wirtschafts-zur Legitimationskrise: Die Ära Khamene'i/ Rafsanjani in der Islamischen Republik", *Orient* 35, no. 4 (1994), 543-550.

24. لمزيد من التفاصيل بشأن البرنامج السياسي لليسار الإسلامي، انظر:

Buchta, "Irans Fraktionierte Führungselite," 59-63.

25. لمعرفة السيرة الذاتية لمير حسين موسوي، انظر:

Taghi Habibi Shalmani, "Mir Husein Musawi-Khamenei," *Orient* 31 , no. 2 (1990), 175-178.

26. انظر: **إطلاعات**، 8 نيسان/ إبريل 1997، ص 6.

27. للحصول على عرض عام بشأن البرنامج السياسي لليسار الجديد، انظر: **عصر ما**، 7 آذار/ مارس 1995، ص 2-7.

28. بشأن الأصول الأولى لأنصار حزب الله انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 78 (كانون الأول/ ديسمبر 1998)، ص 18-19.

29. مقابلة أجراها المؤلف مع عزة الله سحابي، طهران، 10 حزيران/ يونيو 1996.

30. انظر: **الشرق الأوسط** (لندن)، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 2؛ وللحصول على خلفية حول هذا الموضوع، انظر أيضاً: **الموجز عن إيران**، العدد 88 (كانون الثاني/ يناير 1999)، ص 19.

الفصل الرابع

1. انظر:

Silvia Tellenbach, "Zur Änderung der Verfassung der Islamischen Republik vom 28. July 1989," *Orient* 31, no. 1 (1990), 45-66.

وانظر أيضاً:

Bahman Bakhtiari, "The Governing Institutions of the Islamic Republic of Iran: The Supreme Leader, the Presidency, and the Majlis," in Jamal al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Serach for Stability* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), 57.

2. انظر:

Mohsen Milani, "The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani," *British Journal of the Middle Eastern Studies* 20, no. 1(1993), 86-89.

3. ارتفع عدد نواب الرئيس بشكل ملحوظ في ظل رئاسة خاتمي.

4. انظر: Milani, "The Evolution of the Iranian Presidency", 94.

5. فيما يتعلق بمهمات واختصاصات مجلس الأمن القومي بشكل عام، انظر:

The Constitution of the Islamic Republic of Iran, 2nd edition (Tehran: Islamic Propagation Organization, 1990), 99-100.

ولوصف أكثر دقة، انظر: **مجموعة قوانين الدورة التشريعية الأولى لمجلس الشورى الإسلامي 1980-1984** (طهران: إدارة كل القوانين، آذار/ مارس 1984)، ص 252-255 (بالفارسية).

6. انظر: Milani, "The Evolution of the Iranian Presidency", 94.

7. انظر:

Mohsen Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic* (Boulder, Colo.: Westview, 1994), 224.

8. لمزيد من المعلومات حول الصراع بين رفسنجاني وخامنئي، انظر:

Wilfried Buchta, "Rafsanjanis Ohnmacht: Im iranischen Parlament haben die Konservativen um Revolutionsführer Chamenei die Oberhand," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, October 15, 1996, 10.

9. للحصول على تحليل للانتخابات البرلمانية لعام 1996، انظر:

Buchta, "Irans Fraktionierte Führungselite", 50-78.

10 . **إطلاعات**، 26 تموز/ يوليو 1996، ص 1 .

11 . انظر : *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, February 28, 2000, 6 .

12 . **سلام**، 19 أيلول/ سبتمبر 1996، ص 1 .

13 . **كيهان** (لندن)، 6 حزيران/ يونيو 1996، ص 1 .

14 . **كيهان هوايي**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ص 5 .

15 . **كيهان هوايي**، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ص 2 .

16 . **كيهان هوايي**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ص 5؛ وانظر أيضاً **كيهان هوايي**، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ص 22 .

17 . على الرغم من أن خاتمي لقي الدعم المعلن من "كوادر البناء"، فإنه لم يلق تأييد محمد هاشمي رفسنجاني، شقيق الرئيس رفسنجاني ونائب الرئيس للقضايا التنفيذية. ومن الواضح أن محمد هاشمي كان يأمل أن يكون مرشح "كوادر البناء" للرئاسة. انظر: **كيهان هوايي**، 19 آذار/ مارس 1997، ص 24 .

18 . **إطلاعات**، 14 نيسان/ إبريل 1997، ص 1 .

19 . انظر : *Iran Press Digest* no. 177 (January 13-19, 1997), 3 .

20 . انظر المقابلة مع ناطق نوري في : *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, December 16, 1996, 3 .

21 . لمزيد من التفاصيل بشأن حياة ناطق نوري، انظر :

Moini, *Who's Who in Iran* (1990), 25-26.

22 . وفقاً للأمم المتحدة، فإن إيران، التي يبلغ عدد سكانها 69,975,000 نسمة، تتمتع بنسبة غير عادية من السكان الشباب، إذ إن ما نسبته 46٪ من الإيرانيين تقل أعمارهم عن 15 سنة، ويبلغ معدل الزيادة السنوي في السكان 2.9٪. وبهذا المعدل، فإن عدد سكان إيران سيصل إلى 109 ملايين نسمة عام 2015. انظر: **إطلاعات**، 8 نيسان/ إبريل 1997، ص 10 .

23 . بشأن وضع السنّة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، انظر : Buchta, *Die iranische Schia*, 171-204 .

24 . انظر التقرير في صحيفة **الحياة** (لندن)، 8 نيسان/ إبريل 1997، ص 1 .

25 . **إطلاعات**، 9 أيار/ مايو 1997، ص 1 .

26. للحصول على مناقشة شاملة وموسعة حول حياة يزدي، انظر:
Wilfried Buchta, "Die inneriranische Diskussion um die islamische Einheit," *Orient* 35, no. 4 (1994), 568-571.

27. للحصول على معلومات حول حياة سحابي ونشاطاته انظر:
Buchta, *Die iranische Sciha*, 221-227.

28. إن المصطلح العربي "رجال" الذي تم اختياره في ذلك الوقت - والذي تمت الموافقة عليه من قبل الجماعات العلمانية والدينية، التي اشتركت في الثورة والتي وضعت لاحقاً مسودة الدستور، بعد صراع حاد - مرن باللغة الفارسية ويمكن تفسيره بطرق شتى. ورغم أن المصطلح "رجال" (ومفرده رجل) مأخوذ من اللغة العربية في الأصل، فإنه يستخدم في الفارسية بمعنى "ناس" بغض النظر عن الجنس.

29. انظر: *Neue Zürcher Zeitung*, May 10, 1997, 2.

30. من بين 2,160,000 موظف حكومي في الوزارات المختلفة، هناك 630,000 امرأة. انظر **إطلاعات**، 22 تموز/ يوليو 1997، ص 10؛ وانظر أيضاً:
Moini, *Who's Who in Iran* (1990), 108-109.

31. **إطلاعات**، 17 نيسان/ إبريل 1997، ص 10؛ وفيما يتعلق بالسير الذاتية للنساء العشر الأعضاء في البرلمان الإيراني، انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 61 (تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 12-13.

32. انظر: **الحياة**، 7 أيار/ مايو 1997، ص 4.

33. **إطلاعات**، 19 أيار/ مايو 1997، ص 1.

34. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 70 (تموز/ يوليو 1997)، ص 6.

35. **كيهان** (طهران)، 24 أيار/ مايو 1997، ص 1.

36. **إطلاعات**، 27 أيار/ مايو 1997، ص 10.

37. **إطلاعات**، 2 حزيران/ يونيو 1997، ص 1.

38. لمزيد من التفاصيل بشأن المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، انظر:
Parvin Paidar, *Women and the Political Process in Twentieth Century Iran* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1995), 303-312.

39. انظر: مجلة **إيران فردا** (طهران)، العدد 25 (أيار/ مايو 1996)، ص 12-15.

40. **إطلاعات**، 14 تموز/ يوليو 1997، ص 1.

41. كان ميناشري مصيباً في تشخيصه لخاتمي باعتباره «شخصية دخيلة على المؤسسة، سيروج للإصلاح والتغيير والانفتاح»، انظر:

David Menashri, "Whither Iranian Politics?" in Patrick Clawson et al., *Iran Under Khatami: A Political, Economic, and Military Assessment* (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1998), 24.

42. **إطلاعات**، 13 آب/ أغسطس 1997، ص 1.

43. **إطلاعات**، 15 آب/ أغسطس 1997، ص 2.

44. انظر: *Neue Zücher Zeitung*, August 21, 1997, 1؛ و**إطلاعات**، 21 آب/ أغسطس 1997، ص 1.

45. انظر: Menashri, "Whither Iranian Politics?", 19.

46. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 68 (أيار/ مايو 1997)، ص 20؛ وانظر أيضاً:

Moini, *Who's Who in Iran* (1990), 108-109.

47. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 70 (تموز/ يوليو 1997)، ص 7.

48. **كيهان هوايي**، 27 آب/ أغسطس 1997، ص 2.

49. لمزيد من المعلومات عن شمخاني، انظر: Moini, *Who's Who in Iran* (1990), 286؛ وانظر كذلك: **الموجز عن إيران**، العدد 73 (تشرين الأول/ أكتوبر 1997)، ص 20.

50. **إطلاعات**، 26 نيسان/ إبريل 1990، ص 1.

51. نشرت دعوة مهاجراني للسماح بنظام إسلامي متعدد الأحزاب في أواخر عام 1994 في الصحيفة اليومية الصادرة بطهران بالإنجليزية *Iran News*، ما أثار عاصفة من الغضب والنقاش المحتدم بين أعضاء اليمين التقليدي في ذلك الوقت، وأجبر رفسنجاني على النأي بنفسه عن تصريحات نائبه. انظر: *Iran News* (Tehran), October 30, 1994, 1.

الفصل الخامس

1. انظر: *The Constitution of the Islamic Republic of Iran*, 71.

2. لمزيد من المعلومات حول المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، انظر:

Joyce Wiley, *The Islamic Movement of Iraqi Shi'as* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1992), 60.

انظر أيضاً:

Ferhad Ibrahim, *Konfessionalismus und Politik in der Arabischen Welt: Die Schiiten im Irak* (Münster: LIT Verlag, 1997), 304-318.

3. مقابلة مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 30 أيار/ مايو 1997.

4. المرجع السابق.

5. على الرغم من السلطة الهائلة لممثلي القائد، فلم يرد ذكرهم في الدستور الإيراني. لمزيد من المعلومات عن مركزهم في بنية السلطة غير الرسمية في إيران، انظر:

Asghar Schirazi [John O'Kane, trans.], *The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic* (London: IB Tauris, 1997), 73.

6. انظر: Mohsen Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution*, 224.

7. لا يوجد سوى القليل من المعلومات بشأن منظمة الدعوة الإسلامية التي تتمتع بنفوذ كبير، والتي تأسست في طهران عام 1982. انظر على سبيل المثال:

Farhang Rajaee, "Iranian Ideology and Worldview: The Cultural Export of Revolution", in John L. Esposito, ed., *The Iranian Revolution: Its Global Impact* (Miami: Florida International University Press, 1990), 74.

8. لمزيد من المعلومات عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، انظر:

Wilfried Buchta, *Tehrans majma' at-taqrib: Neubeginn islamischer Ökumene oder Trojanisches Pferd Irans?*in Lutz Edzard and Christian Szyska, eds., *Encounters of Words and Texts* (New York: G. Olms, 1997), 223-240.

9. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 30 أيار/ مايو 1997.

10. المرجع السابق.

11. لمزيد من المعلومات بشأن كل من المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية والمجمع العالمي لأهل البيت، انظر: Buchta, *Die iranische Schia*, 245-286.

12. انظر:

Rainer Brunner, *Annäherung und Distanz: Schia, al-Azhar und die islamsche Ökumene im 20. Jahrhundert* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1996).

13. يمكن الحصول على ترجمة كاملة إلى اللغة الألمانية للقانون الداخلي للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في: Buchta, *Die iranische Schia*, 347-366.

14. **كيهان** (طهران)، 26 أيار/ مايو 1990.

15. تم تعيين ولايتي من قبل المرشد الأعلى الإيراني خامنئي، انظر: **الحياة**، 16 آب/ أغسطس 1999، ص 1.

16. مقابلة للمؤلف مع حجة الإسلام علي التسخيري، طهران، 11 أيار/ مايو 1993.

17. انظر: Buchta, *Die iranische Schia*, 284.

18. انظر:

J. Calmard, "Marja'i Taklid", in *The Encyclopedia of Islam*, vol. VI (Leiden, Netherlands: Brill, 1986), 548-556.

19. انظر:

Chibli Mallat, *The Renewal of Islamic Law* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1993), 44.

20. انظر: Baqer Moin, *Khomeini: Life of the Ayatollah* (London: IB Turis, 1999), 278-280.

21. انظر:

Olivier Roy, "The Crisis of Religious Legitimacy in Iran", *Middle East Journal* 53, no. 2 (Spring 1999), 205.

22. يعتبر لقب "فقيه" في إيران اليوم مرادفاً لكل من "آية الله" و"مجتهد". والمجتهد هو لقب رجل الدين الشيعي العالي المرتبة (ولكنه ليس الأعلى مرتبة)، الذي حصّل من الخبرة والمعرفة الدينية ما يسمح له بممارسة "الاجتهاد"، أو يعطي رأياً دينياً موثوقاً في الأمور الاجتماعية والدينية للعامة. وهناك عدد محدود من رجال الدين في كل جيل من الأجيال ممن يمكنهم ممارسة الاجتهاد، ولكل مجتهد أتباعه الذين يلتزمون بفتواه. وتجدر الملاحظة أنه في إيران اليوم لا يوجد إجماع عام بين رجال الدين فيما يتعلق بالذين يستحقون ألقاباً أو مراتب دينية معينة، مثل "مجتهد" أو "فقيه" أو "آية الله". إن استيلاء أقلية مسيّسة من رجال الدين الشيعة على السلطة عام 1979، أدى إلى حدوث نمو واسع في حملة الألقاب السابقة الذكر، ما أدى بالتالي إلى تراجع أهمية الألقاب. علاوة على ذلك، فإن غالبية رجال الدين هم من غير السياسيين، وثمة شكوك تحيط بما إذا كان معظم موظفي الدولة الذين حصلوا على هذه الألقاب يستحقونها. وقد ساهمت هذه الشكوك في تراجع قيمة تلك الألقاب.

23. انظر:

Edward G. Shirley (pseudonym), "Fundamentalism in Power: Is Iran's Present Algeria's Future?" *Foreign Affairs* 74, no. 3 (May/June 1995), 38.

24. انظر: Roy, "The Crisis of Religious Legitimacy in Iran", 207-212.

25. انظر:

Heinz Halm, *Der schiitische Islam: von der Religion zur Revolution* (Munich: C.H. Beck, 1994), 170.

26. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

Wilfried Buchta, "Die Islamische Republik Iran und religiös-politische Kontroverse un die marja'iyat," *Orient* 36, no. 3 (1995), 449-474.

27. **كيهان هوايي**، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1994، ص 2.

28. انظر: Buchta, "Die Islamische Republik Iran," 469-472.

29. انظر: Schirazi, *The Constitution of Iran*, 78.

الفصل السادس

1. انظر:

Silvia Tellenbach, *Untersuchungen zur Verfassung der Islamischen Republik Iran vom 15. November 1979* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1985), 76.

2. لمزيد من المعلومات حول وظائف البرلمان ومهماته، انظر:

Andreas Reick, "Das Parlament in der Islamschen Republik Iran," *Orient* 30, no.4 (1989), 548.

3. تؤكد المادة 63 في دستور عام 1979 أن الدولة لن تكون من دون برلمان في أي وقت من الأوقات. انظر: Tellenbach, "Zur Änderung der Verfassung," 57.

4. انظر: **الحياة**، 22 حزيران/ يونيو 1998، ص 1.

5. انظر: *The Constitution of the Islamic Republic of Iran*, 62-65.

6. انظر:

Schirazi [John O'Kane, trans.], *The Constitution of Iran*, 92.

7. انظر: *The Constitution*, 64.

8. أكد المرشد الأعلى خامنئي صراحة أفضلية الاختيار، الذي رفضه اليسار الإسلامي، لصالح مجلس صيانة الدستور في 25 تموز/ يوليو 1991. انظر: Ibid., 89.

9. Ibid., 69.

10. Ibid., 72.

11. انظر:
Iran Yearbook (Bonn: Embassy of the Islamic Republic of Iran in Germany, 1993), 52.

12. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 86 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، ص 14.

13. انظر: Tellenbach, "Zur Änderung der Verfassung," 54.

14. ماتزال تيلينباخ (Ibid., 55) تفترض وجود 18 عضواً دائماً، يمكن أن يضاف إليهم أعضاء أخرون حسب الضرورة. وقد ذكر خامنئي في الإعلان الصادر عنه في 17 آذار/ مارس 1997، أسماء 25 عضواً جديداً في مجمع تشخيص مصلحة النظام. **إطلاعات**، 18 آذار/ مارس 1997، ص 2. حتى إن بعض المراقبين يصرون على أن العدد الكلي لأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام يبلغ نحو 40 عضواً.

15. انظر: **الحياة**، 18 آذار/ مارس 1997، ص 1.

16. **إطلاعات**، 22 تموز/ يوليو 1997، ص 6.

17. المرجع السابق.

18. **إطلاعات**، 8 أيلول/ سبتمبر 1997، ص 2.

19. وفقاً للمعارضة الدينية في الخارج، يترأس علي أكبر ولايتي لجنة الشؤون السياسية والأمنية، ويُعتقد أن مقاومته العنيدة لأي عملية تطبيع في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من العقبات الرئيسية لسياسات خاتمي في الانفتاح التدريجي على واشنطن. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 14 كانون الثاني/ يناير 2000.

الفصل السابع

1. وزارة جهاد البناء عبارة عن مؤسسة ثورية لإعادة البناء والتنمية، تأسست في أيار/ مايو 1979 بمسؤوليات واسعة. وبالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية، تقدم هذه المؤسسة المساعدات المتعلقة بالبنية التحتية وحملات محو الأمية في المناطق الريفية والدعم الفني واللوجستي للقوات المسلحة النظامية وقوات الحرس الثوري الإسلامي. ومنذ عام 1983 أصبحت هذه المؤسسة تتمتع بصفة الوزارة في الحكومة، حيث كانت تتنافس بشدة مع وزارة الزراعة على الموارد والنفوذ. انظر:
Asghar Schirazi [P.J. Ziess-Lawrence, trans.], *The Islamic Development Policy: The Agrarian Question in Iran* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1993), 147-136.

2. انظر: Hermann, "Von der Wirtschafts-zur Legitimationskrise," 546.

3. إخضاع قوات الباسيج لقيادة قوات الحرس الثوري الإسلامي مثبتة في قانون برلماني. انظر: **مجموعة قوانين الدورة التشريعية الأولى**، مرجع سابق، ص 8-9.

4. بالنسبة إلى وضع قوات الباسيج، انظر: المرجع السابق، ص 259-261.

ولمعلومات عامة عن أصول نشأة الباسيج، انظر:

Nikola Schahgldian, *The Iranian Military under the Islamic Republic* (Santa Monica, Calif.: RAND, 1987), 87-100.

5. انظر: Hermann, "Von der Wirtschafts-zur Legitimationskrise," 555.

6. انظر:

Anthony Cordesman, "Threats and Non-Threats from Iran," in Jamal al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, 232.

7. انظر:

David Menashri, *Revolution at a Crossroads: Iran's Domestic Politics and Regional Ambitions* (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1997), 62.

8. لمزيد من المعلومات بشأن سيرة فيروزآبادي، انظر:

Farrokh Moini, *Who's Who in Iran* (Bonn: Media and Books Co., 1998), 66.

9. انظر:

Michael Eisenstadt, *Iranian Military Power: Capabilities and Intentions* (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1997), 40.

10. انظر:

Kenneth Katzman, *The Warriors of Islam: Iran's Revolutionary Guard* (Boulder, Colo.: Westview, 1993), 51.

ويمكن إيجاد وصف مفصل ودقيق لبنى قوات الحرس الثوري الإسلامي في القانون البرلماني التي تأسست بموجبه، انظر: **مجموعة قوانين الدورة التشريعية الأولى**، مرجع سابق، ص 254-259.

11. انظر:

Ervand Abrahamian, *Radical Islam: The Iranian Mojahedin* (London: I.B. Tauris, 1989), 206-223.

12. لمزيد من المعلومات حول محسن رضائي، انظر: Katzman, *The Warriors of Islam*, 61.

13. انظر:

Kenneth Katzman, "The Politico-Military Threats from Iran," in Jamal al-Suwaidi, ed., Iran and the Gulf: A Search for Stability, 204.

14. انظر: Katzman, *The Warriors of Islam*, 83.

15. انظر: Cordesman, "Threats and Non-Threats from Iran," 232.

16. انظر: Katzman, *The Warriors of Islam*, 89.

17. تبلغ فترة الخدمة العسكرية الإجبارية للرجال في إيران سنتين. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من الخدمة يخضع المجندون للتدريب العسكري الأساسي، ثم يتم توزيعهم وفق نظام خاص على وحدات القوات المسلحة النظامية وقوات فرض القانون وقوات الحرس الثوري الإسلامي والباسيج. وتلعب الالتزامات العقائدية والعلاقات العائلية دوراً مهماً في تعيينات المجندين.

18. انظر: Schahgldian, *The Iranian Military under the Islamic Republic*, 26.

19. انظر: Katzman, *The Warriors of Islam*, 116-123.

20. Ibid., 57.

21. وفقاً لتقارير نشرتها الصحافة الكويتية، نجا رفسنجاني من محاولتي اغتيال، كانت الأولى في كانون الثاني/ يناير 1990، فيما كانت الثانية في حزيران/ يونيو من السنة نفسها. ولمزيد من المعلومات حول هذه التقارير الصحفية، التي لا يمكن تأكيدها أو تكذيبها، انظر: Ibid., 173.

22. انظر: Hermann, "Von der Wirtschafts-zur Legitimationskrise," 545.

23. انظر: Katzman, "The Politico-Military Threats from Iran," 208.

24. **إطلاعات**، 11 أيلول/ سبتمبر 1997، ص 2؛ و**الموجز عن إيران**، العدد 73 (أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 3.

25. لمزيد من المعلومات بشأن صفوي، انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 65 (شباط/ فبراير 1997)، ص 16؛ و**إطلاعات**، 11 أيلول/ سبتمبر 1997، ص 2.

الفصل الثامن

1. انظر:

Farhad Kazemi, *Civil Society and Iranian Politics*, in Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, vol. 2 (Leiden, Netherlands: Brill, 1996), 141.

وانظر أيضاً:

Hooshang Amirahmadi, "Bunyad," in John L. Esposito, ed., *Encyclopedia of the Modern Islamic World* (London: Oxford University Press, 1996), 234-237.

2. مؤسسة الفارابي، على سبيل المثال، معنية فقط بترويج الأفلام الإيرانية.

3. انظر:

Javad Korooshy, "Zur Veränderung der sozialen Strukturen in Iran nach der Revolution von 1979 am Beispiel der Wirtschafts-und Industrieeliten," (unpublished manuscript in the author's possession, 1997), 10.

4. **سلام**، 17 آب/ أغسطس 1994، ص 3.

5. لمزيد من المعلومات حول موضوع الفساد في القطاع الحكومي وفي المؤسسات الثورية، انظر:

Javad Korooshy, "Ökonomischer Transformationsprozess in der Islamischen Republik Iran: Wirtschaftsentwicklung seit 1989," *Orient* 37, no. 2 (1996), 293.

6. لمزيد من المعلومات حول نشأة مؤسسة المعوقين والمستضعفين ونشاطاتها، انظر:

Korooshy, "Zur Veränderung der sozialen Strukturen," 6-9.

7. **سلام**، 10 كانون الثاني/ يناير 1995، و27 شباط/ فبراير 1995.

8. انظر: **الشرق الأوسط**، 14 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 2.

9. انظر:

"Bonyad-e Shahid," in Ehsan Yarshater, ed., *Encyclopedia Iranica*, vol. II (Costa Mesa, Calif.: Mazda Publishers, 1987), 360-361.

10. لمزيد من المعلومات حول تاريخ مؤسسة الإمام الرضا وبنيتها، انظر:

Ahmad H. Mawlawi, Mohammad T. Mostafawi, and Ali Shakurzadah, "Astan-e Qods-e Razawi," in Yarshater, ed., *Encyclopedia Iranica*, 826-837.

11. انظر:

Victor Kocher, "Das Imperium des Imam Reza von Mechhed," *Neue Zürcher Zeitung*, October 7, 1995, 5.

12. Ibid., 5.

13. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 30 أيار/ مايو 1997.

14. انظر: **الشرق الأوسط**، 29 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 10.

الفصل التاسع

1. للحصول على لمحة موجزة عن حياة بزرجان، انظر:

Wilfried Buchta, "Mehdi Bazargan," *Orient* 36, no. 4 (1995), 585-590.

وللحصول على معلومات مفصلة عن حياته حتى عام 1963، انظر: يوسفي أشكفاري، **بحثاً عن الحرية: استعراض حياة المهندس مهدي بزرجان وأفكاره وآثاره** (طهران: بونياد فرهنك بزرجان، 1376/ 1997) (بالفارسية).

2. لمزيد من المعلومات عن نظريات بزرجان السياسية - الاجتماعية والدينية، انظر:

H. E. Chehabi, *Iranian Politics and Religious Modernism: The Liberation Movement of Iran under the Shah and Khomeini* (London: I.B. Tauris, 1990), 50-100.

3. انظر: Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution*, 112-114.

4. انظر مجلة **الوسط** (لندن)، 12 نيسان/ إبريل 1999، ص 24 - 25.

5. مقابلة للمؤلف مع مهدي بزرجان، في لافسان بالقرب من طهران، 27 حزيران/ يونيو 1993.

6. لمزيد من المعلومات عن حياة إبراهيم يزدي، انظر:

Buchta, "Die inneriranische Diskussion," 568-570.

7. مقابلة للمؤلف مع إبراهيم يزدي، طهران، 18 أيار/ مايو 1998.

8. المرجع السابق.

9. مقابلة للمؤلف مع عزة الله سحابي، طهران، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1994.

10. المرجع السابق.

11. كان علي شريعتي، الذي توفي في المنفى عام 1977، أكثر المثقفين الإيرانيين الثوريين الاجتماعيين تأثيراً في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. لمزيد من المعلومات حول شريعتي، انظر:

Mehrzad Boroujerdi, *Iranian Intellectuals and the West* (New York: Syracuse University Press, 1996), 105-115.

12. كان طبيب الأسنان بيمان الأب المؤسس لحركة المسلمين المناضلين، وهي مجموعة ثورية صغيرة من المثقفين في جناح اليسار الإسلامي حملت السلاح ضد الشاه في أوائل السبعينيات. واعتقلت شرطة الشاه بيمان لعدة سنوات؛ وبعد إطلاق سراحه في أوائل عام 1979، أصبح عضواً في مجلس الثورة الإسلامية. للحصول على سيرته الذاتية، انظر: **إيران فردا**، العدد 32 (نيسان/ إبريل 1997)، ص 4.

13. انظر: **إيران فردا**، العدد 31 (آذار/ مارس 1997)، ص 33.

14. مقابلة للمؤلف مع عبدالكريم سروش، طهران، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1994.

15. انظر أيضاً كتاب: **دراسة نظرية للانحسار والانتشار الديني: نظرية تكامل المعرفة الدينية** (طهران: مؤسسة فرهنك صراط، 1373/ 1994)، ص 493-523 (بالفارسية).

16. انظر:
Vala Vakili, *Debating Religion and Politics in Iran: The Political Thought of Abdolkarim Soroush* (New York: Council on Foreign Relations, Occasional Paper Series no. 2, 1996), 21-29.

الفصل العاشر

1. انظر: Menashri, *Revolution at a Crossroads*, 11.

2. لمزيد من المعلومات عن انتفاضة عام 1963، وزجّ الخميني في السجن ومن ثم نفيه، انظر:
Baqer Moin, *Life of the Ayatollah* (London: I.B. Tauris, 1999), 92-159.

3. جاء إحياء مدينة قم على حساب مدينتي النجف وكربلاء، المدينتين المقدستين في العراق اللتين تطورت حولهما المراكز الدينية المهمة. وكانت المدينتان العراقيتان قد عانتا تراجعاً إبان الانتداب البريطاني على العراق، الأمر الذي نجم عنه انتقال كبار العلماء الشيعة إلى إيران. انظر:
Moojan Momen, *An Introduction to Shi'i Islam* (New Haven, Conn.: Yale, 1985), 261.

4. Ibid., 200-203.

5. لمزيد من المعلومات حول تطور المرجعية، انظر:
Ahmad Kazem Moussavi, "The Establishment of the Position of Marja'iyyat-e Taqlid in the Twelver-Shi'i Community," *Iranian Studies* (winter 1985), 35-52.

6. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 65 (شباط/ فبراير 1997)، ص 15.

7. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 15 نيسان/ إبريل 1998.

8. انظر سيرة حياة الخوئي لغلام رضا إسلامي، **غروب شمس الفقهاء** (طهران: دار القطب الإسلامية، 1373/ 1994)، (بالفارسية).

9. انظر:
Jens-Uwe Rahe, Irakische Schiiten im Londoner Exile: Eine Bestandsaufnhme ihrer Organisationen und Untersuchung ihrer Selbstdarstellungen (1991-1994), (Würzburg, Germany: Ergon Verlag, 1996), 60-64, 119-136.

10. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 59 (آب/ أغسطس 1996)، ص 4.

11. تتعاون مؤسسة الخوئي مع مؤسسة آل البيت في عمّان، غير أن طبيعة هذا التعاون وأهدافه غير معروفة. المرجع السابق.

12. جادل الصدر بأن العرب من البلد الذي خرج منه الشيعة - أي العراق - فقط يمكنهم أن يكونوا "مرجع تقليد". انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 5, 1995, 23. كذلك كان صادق الصدر تلميذاً مقرباً من آية الله العظمى الخوئي؛ انظر سيرة حياة الخوئي بقلم غلام رضا إسلامي، **غروب شمس الفقهاء**، مرجع سابق، ص 27.

13. ورد هذا في النشرة الأسبوعية الصادرة باللغة العربية عن مؤسسة الخوئي في لندن، **النور**، العدد 38 (آب/ أغسطس 1994)، ص 1.

14. انظر: **الحياة**، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص 3.

15. انظر: **انقلابي إسلامي** (باريس)، 4-17 أيار/ مايو 1998، ص 13؛ **والقدس العربي** (لندن)، 22 حزيران/ يونيو 1998، ص 3؛ **والحياة**، 22 حزيران/ يونيو 1998، ص 4.

16. حتى إن عدي صدام حسين، المشتبه به أنه العقل المدبر للاغتيالات، شارك في دفن اثنين من الضحايا. انظر: **الحياة**، 22 حزيران/ يونيو 1998، ص 4؛ **والقدس العربي**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 3.

17. انظر: **الحياة**، 11 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 4. وبعد ذلك بوقت قصير، اتهمت مؤسسة الخوئي في لندن علناً الحكومة العراقية بتنظيم الهجوم، انظر: **الحياة**، 12 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 3.

18. انظر: **الحياة**، 21 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

19. انظر: **الحياة**، 1 آذار/ مارس 1999، ص 8.

20. انظر:

Yitzhak Nakash, *The Shi'is of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), 259.

21. انظر: **العالم** (لندن)، العدد 660 (27 شباط/ فبراير 1999)، ص 8-11؛ **والوسط**، العدد 370 (1 آذار/ مارس 1999)، ص 10-15، **والحياة**، 19 آذار/ مارس 1999، ص 3.

22. انظر: **رسالة الكويت** (الكويت)، العدد 48 (كانون الأول/ ديسمبر 1994)، ص 2-6.

23. كان الشيرازي الشريك المؤسس لحزب "العمل الإسلامي" العراقي الشيعي المعارض، والذي انفصل عنه في السبعينيات. وفي عام 1977 فر الشيرازي مع أسرته من كربلاء إلى قم هرباً من انتقام النظام البعثي الشرس. لمزيد من المعلومات حول أفكاره، انظر: السيد مرتضى شيرازي، **شورى الفقهاء** (بيروت: موسوعة الفكر الإسلامي، 1417/ 1996)، ص 337-509، وانظر أيضاً: محمد غالب أيوب، **ملامح النظرية السياسية في فكر الإمام الشيرازي** (بيروت: دار المنهل، 1991)، ص 98-125.

24. انظر: **كيهان** (لندن)، 11 كانون الثاني/ يناير 1996، ص 2.

25. لمزيد من المعلومات عن منتظري قبل الثورة الإيرانية، انظر: مصطفى إيزيدي، **الفقيه العالي القدر** (طهران: إنتشارات سروش، 1361/ 1982)، (بالفارسية).

26. انظر: Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution*, 347-350.

27. انظر: Moin, *Khomeini: Life of the Ayatollah*, 292.

28. انظر:

David Menashri, "Iran" in *Middle East Contemporary Survey (MECS)*, 10 (Tel Aviv: Moshe Dayan Center, 1986), 329-333.

29. لمزيد من المعلومات عن أتباع منتظري، انظر: Buchta, "Die Islamische Republik Iran," 465.

30. Menashri, "Iran," *MECS*, 15 (1991), 389.

31. مقابلة للمؤلف مع منتظري، قم، 18 أيلول/ سبتمبر 1994.

32. انظر الصفحة الخامسة من بيان منتظري الاحتجاجي العام المكون من 12 صفحة، **بياني**، الذي كتبه عام 1992 بعد اجتياح الغوغاء مكتبه في قم؛ وهذا البيان هو جزء من مجموعة الأعمال غير المنشورة لمنتظري في حوزة المؤلف.

33. مقابلة للمؤلف مع صالحي نجف آبادي، طهران، 12 آب/ أغسطس 1993. وصالحي نجف آبادي معروف بكتابه المنشور عام 1969 بعنوان **شهيد جاود** (الشهيد الخالد)، والذي طبع منه حتى الآن 15 طبعة. وفي هذا الكتاب، يجرؤ المؤلف على تصوير الشهيد الإمام الحسين من حيث هو كائن بشري غير معصوم عن الخطأ، بدلاً من كونه معجزة، وبسبب هذه الكتابات عانى صالحي نجف آبادي حنق رجال الدين الشيعة في إيران. وتنتهك تفسيراته هذه حول أسطورة الحسين، القائمة على حجج عقلانية، حرمة التعاليم الدينية غير القابلة للطعن فيها حتى ذلك الوقت. وقد صدر في إيران وحدها 13 كتاباً، يعارض نظريات صالحي نجف آبادي. لمزيد من المعلومات حول الكتاب، انظر:

Hamid Enayat, *Modern Islamic Political Thought* (Austin: University of Texas Press, 1982), 190-194.

ولمزيد من المعلومات حول كتاباته المثيرة للجدل، انظر:

Ahmad Kazem Moussavi, "A New Interpretation of Vilayat-i Faqih," *Middle East Studies* 28, no. 1 (1992), 101-107.

34. لمزيد من المعلومات عن مقتل أبوالحسن موسوي شمس آبادي من وجهة نظر مؤيدي منتظري، انظر: نعمة الله صالحي نجف آبادي، **مؤامرة الشاه ضد الإمام الخميني** (طهران: مؤسسة خدمات فرهنك راسا، 1363/ 1984)، ص 30ـ62 (بالفارسية).

35. انظر: محمد محمدي ريشهري، **المذكرات السياسية 1986ـ1987** (طهران: مؤسسة مطالعات وبجوهيشه سياسي، 1369ـ1990)، ص 151ـ159 (بالفارسية).

36. انظر: **القدس العربي**، 16 تموز/ يوليو 1998، ص 1.

37. انظر: Iran Yearbook (1993), 903.

38. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 15 نيسان/ إبريل 1998. تعتمد رواتب أو معاشات رجال الدين المخلصين للنظام المقدّمة من المجلس العالي (شورى عالي) على مستواهم التعليمي. فمن يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم الدينية (مدرّس) برتبة حجة الإسلام أو آية الله يحصل على 3.5 ملايين ريال إيراني (700 دولار أمريكي) شهرياً، أما الطلبة العاديون البسطاء - اعتماداً على ما إذا كانوا عازبين أو معيلين - فيحصلون على رواتب تتراوح بين 500 ألف ريال إيراني (100 دولار) و 1.2 مليون ريال إيراني (240 دولاراً).

39. بعد وفاة محمد روحاني في تموز/ يوليو 1997، أجبر الحظر، الذي منع بموجبه الخميني دفن جثمان روحاني في مقبرة فاطمة المعصومة في قم، أتباع الروحاني على دفنه في حديقة منزله. انظر: **الحياة**، 27 تموز/ يوليو 1997، ص 1؛ **والموجز عن إيران**، العدد 72 (أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 20.

40. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1995، ص 1.

41. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 59 (آب/ أغسطس 1996)، ص 8.

42. انظر: **الرأي الآخر** (لندن)، العدد 6 (كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 11؛ **والموجز عن إيران**، العدد 69 (حزيران/ يونيو 1997)، ص 13.

43. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 15 آب/ أغسطس 1997. ووفقاً لهذا المصدر، تزوج الحسيني ابنة آية الله العظمى الشيرازي في عام 1974، وتولى إدارة

مكتب الرقابة السياسية والدينية في وزارة الدفاع منذ أيار/ مايو 1985 ولغاية هربه إلى دمشق في صيف 1997 .

44. لمزيد من المعلومات عن وظيفة الرقابة لمكتب الرقابة السياسية والدينية، انظر:

Sepehr Zabih, *The Iranian Military in Revolution and War* (London: Routledge, 1988), 143-149.

45. اتفقت إيران وسوريا على تكثيف تعاونهما الاستخباراتي في صيف 1997؛ انظر:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, May 30, 1997, 8.

46. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 10 كانون الثاني/ يناير 1998 .

47. انظر: مجلة **الشراع** (بيروت)، العدد 77 (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995)، ص 11 .

48. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 10 كانون الثاني/ يناير 1998 . كان الهاشمي، وهو أحد الأعضاء الأربعة الرئيسيين في مكتب المرشد الأعلى، المتحدث السابق باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

49. **كيهان هوايي**، 4 كانون الثاني/ يناير 1995، ص 2.

50. **كيهان هوايي**، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، ص 4.

51. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 79 (نيسان/ إبريل 1998)، ص 7 .

52. انظر: **الوسط**، العدد 388 (12 شباط/ فبراير 1999)، ص 24-26 .

53. لمزيد من المعلومات حول نشأة المحكمة الخاصة برجال الدين ومهامها، انظر: **الوسط**، العدد 365 (25 كانون الثاني/ يناير 1999)، ص 33-35 .

54. انظر: **الحياة**، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 6.

55. انظر: *Iran Yearbook* (1993), 67.

56. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 75 (كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 19 .

57. الفروع العشرة للمحكمة الخاصة برجال الدين هي: طهران (للمنطقة المحيطة بطهران وسيمان)، وقم (للمنطقة الوسطى ومنطقتي قم وكاشان)، ومشهد (لمناطق خراسان وسيستان وبلوشستان)، وأصفهان (لمناطق أصفهان ويزد وتيهيهار محل وبختيار)، وشيراز (لمناطق فارس وبوشهر)،

وتبريز (لمناطق أذربيجان الشرقية والغربية)، وساري (لساري ومناطق مزندران وجيلان)، والأهواز (للأهواز ومناطق خوزستان ولوريستان)، وكرمان (لمناطق كرمان وهورمزجان)، وهمدان (لمناطق همدان وبختران وكردستان وعيلام). وردت هذه المعلومات في تقرير غير منشور مكون من 16 صفحة في أيلول/ سبتمبر 1998، أعدته لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية لموريس كوبيثورن، رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بخصوص إيران، والمؤرخ في 1 أيلول/ سبتمبر 1998، وسوف تتم الإشارة إليه لاحقاً باسم «تقرير اللجنة».

58. انظر: «تقرير اللجنة»، ص 8-10.

59. من المدارس الدينية التي أغلقت نذكر، على سبيل المثال، مدرسة "دار التبليغ" التي كان يديرها أنجال شريعة مداري (الذي توفي عام 1986) منافس الخميني؛ و"معهد الحسين" الذي كان يديره محمد الشيرازي؛ ومدرسة "الحاج الملا صادق" في حي جوزار جودا في قم، الذي كان يديره صادق روحاني. انظر: «تقرير اللجنة»، ص 15.

60. انظر: «تقرير اللجنة»، ص 16.

الفصل الحادي عشر

1. تم تحليل عدد من هذه الجماعات في:

Ahmad Ghoreishi, "Prospects for Regime Change in Iran," *Middles East Policy* 5, no. 1 (January 1997), 85-101.

2. للاطلاع على عرض موجز للأهداف السياسية للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، التي قدمها الأمين العام للحزب عبدالله حسن زاده، انظر:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, January 26, 1996, 6.

3. للحصول على معلومات عامة حول مقتل قاسملو، انظر:

Nader Entessar, *Kurdish Ethnonationalism* (Boulder: Lynne Rienner, 1992), 41-43

وللحصول على وصف دقيق للجريمة، انظر التقرير الخاص:

Chris Kutschera, "Die Falle von Wien: Hintergründe der Ermordung des iranischen Kurdenführers 'Abdol Rahman Qasemlu", *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 19, 1998, 10.

4. انظر: **الحياة**، 18 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1.

5. انظر:

Anja Pistor-Hatam, "Iran als Vielvölkerstaat: Ethnische Minderheiten und staatlische Politik," *Zeitschrift für Türkeistudien* 6, no. 2 (1993), 238.

6. تفترض المقالة السابقة (في ص 241)، أنه من بين إجمالي عدد السكان الذين يتراوح عددهم بين 55 مليون نسمة و58.5 مليون نسمة (بحسب تقديرات عام 1992) هناك 5ـ6 ملايين نسمة من الأكراد و0.8 إلى 1.5 مليون نسمة من البلوش و0.5 إلى مليون نسمة من التركمان.

7. للاطلاع على مناقشة شاملة لمطالبة العراق بخوزستان، انظر:

Henner Fürtig, *Dir irakisch-iranische Krieg 1980-1988: Urschen, Verlauf, Folgen* (Berlin: Akademie Veralg, 1992), 15-20.

8. لمزيد من المعلومات حول السكان التركمان في إيران، انظر:

Erhard Franz, *Minderheiten in Iran: Dokumentation zur Ethnographie und Politik* (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1981), 95-107.

9. لمزيد من المعلومات حول السكان الأكراد في إيران، والذين ينقسمون إلى أكثر من 60 مجموعة قبلية، انظر: Ibid., 25-76.

10. يقدر هذا المصدر نسبة السكان السنّة من إجمالي عدد السكان في إيران في عام 1993، بنحو 7.8٪. انظر: *Iran Yearbook* 1993, 80.

11. يقدر مارتن كرامر، على سبيل المثال، نسبة السكان السنّة في إيران بين 12٪ـ18٪ من إجمالي عدد السكان. انظر:

Martin Kramer, *Arab Awakening and Islamic Revival: The Politics of Ideas in the Middle East* (New Brunswick: Transaction Publishers, 1996), 183.

12. انظر:

Patricia Higgins, "Minority and State Relations in Contemporary Iran," *Iranian Studies* 18, no. 1 (1984), 57.

13. من نعي مفتي زاده المنشور في **إيران فردا**، العدد 5 (1992)، ص 60.

14. يبدو أن إخلاص مفتي زاده للوحدة الإسلامية كان واضحاً للغاية؛ انظر مخطوطة أحمد مفتي زاده، **كردستان والثورة** (مخطوطة غير منشورة تم وضعها عام 1980، وقدمها أتباع مفتي زاده للمؤلف في بون في ألمانيا)؛ إذ تحتوي هذه المخطوطة على مجموعة من كلمات وخطابات مفتي زاده خلال الفترة 1978ـ1979 التي ألقاها في مختلف المدن الكردية والتي تمجد الثورة الإسلامية ومفهوم الوحدة السنية ـ الشيعية.

15. أشارت مصادر أخرى لجماعة مفتي زاده باسم "حزب المساواة"؛ مقابلة للمؤلف مع المهندس عزة الله سحابي، طهران، 10 كانون الثاني/ يناير 1994.

16. دان النظام الإسلامي في إيران المنتقدين السنّة وأقصاهم منذ عام 1979 باعتبارهم مروجين للوهابية، وهي دعوة دينية سنية مغالية في السلفية تسود في المملكة العربية السعودية ودولة قطر، وتتميز بعدائها المتطرف ضد الشيعة. انظر: فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، ط 2 (القاهرة: دار الأهرام للنشر، 1988) ص 356؛ ويعد هويدي واحداً من المقربين من حركة الإخوان المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المؤلف رسالة مؤلفة من ثلاث صفحات باللغة العربية موجهة من أتباع مفتي زاده بعد اعتقاله بأحد عشر شهراً إلى الإخوة في الدين خارج إيران؛ وتحتوي أسماء 138 شخصاً من مؤيدي مفتي زاده الذين أفادت التقارير بقيام قوات الأمن الإيرانية باعتقالهم.

17. انظر نعي مفتي زاده المنشور في **إيران فردا**، العدد 5 (1992)، ص 60.

18. يقدم المؤلف شكره لعزة الله سحابي الذي قدم شريط الكاسيت للمؤلف في كانون الثاني/ يناير 1994 في طهران. ومن الجدير بالذكر أن الشريط يحتوي، إلى جانب كلمات الزعماء الدينيين الإيرانيين السنّة بالفارسية، كلمة لأحمد مفتي زاده في الاجتماع التأسيسي للمجلس المركزي لأهل السنّة في 2 نيسان/ إبريل 1981؛ والتي ستتم الإشارة إليها هنا لاحقاً بصفتها «كلمة أحمد مفتي زاده بالفارسية في 2 نيسان/ إبريل 1981».

19. لمزيد من المعلومات حول الشيخ مولوي عبدالعزيز، انظر:

Cheryl Bernard, *Gott in Tehran: Irans Islamische Republik* (Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1988), 170.

20. «كلمة أحمد مفتي زاده بالفارسية في 2 نيسان/ إبريل 1981»، مرجع سابق.

21. المرجع السابق.

22. المرجع السابق.

23. تشير الضمانة الدستورية ضد تهمة القذف بحق الشخصيات الإسلامية الرئيسية إلى عائشة، آخر زوجات الرسول [صلى الله عليه وسلم]، وأول ثلاثة من "الخلفاء الراشدين" وهم أبو بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وغيرهم من أصحاب النبي محمد [ﷺ] وهؤلاء الأشخاص الذين ارتبطوا بالمخيلة التاريخية السنية ملعونون من قبل الشيعة حتى يومنا هذا لدورهم المزعوم في مؤامرة حرمان علي بن أبي طالب من حقه في خلافة النبي محمد [ﷺ].

24. للاطلاع على ترجمة كاملة لنص القانون التأسيسي للمجلس، انظر:

Buchta, *Dieiranishe Schia*, 183-186.

25. أوضح مسؤولو السفارة الباكستانية في طهران في مقابلة مع المؤلف (15 تموز/ يوليو 1993، طهران) أن المطالبة الدورية منذ عام 1979 من أجل بناء مسجد سنّي لم تلق آذاناً صاغية من جانب

الحكومة الإيرانية. كذلك عبر منظر حركة الإخوان المسلمين في سوريا، سعيد حوا، عن خيبة أمله تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية لخلو طهران من المساجد السنية: انظر: سعيد حوا، **الخمينية: شذوذ في العقيدة وشذوذ في المواقف** (القاهرة: دراسات منهجية حديثة، 1408/ 1987)، ص 49.

26. مقابلة للمؤلف مع إبراهيم يزدي، طهران، 29 أيار/ مايو 1993.

27. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع من الناحية الديمجرافية، انظر:

Oliver Roy [Carol Volk, trans.], *The Failure of Political Islam* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992), 45.

على الرغم من أن عرض روي يبدو مقنعاً، فإنه لا يوفر معلومات بشأن المواد الإحصائية أو الديمجرافية التي استخدمها في دعم عرضه.

28. انظر:

"Authorities Admit to Disturbance in South East," in Foreign Broadcast Information Service, Near East and South Asia Daily Report (FBISNES-94-024), February 4, 1994, 37.

اعتماداً على تقرير صدر في صحيفة **الحياة** اللندنية باللغة العربية.

29. انظر: Hermann, "Von der Wirtschafts-zur Legitimationskrise," 557.

30. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, June 22, 1994, 7.

31. للاطلاع على اعترافات المتهمين المزعومين، انظر المجلة الأسبوعية التي تصدرها بالعربية بونياد أنديشه (مؤسسة الفكر)، **الوحدة**، العدد 17 (تموز/ يوليو 1994) ص 4-7. وللاطلاع على النفي الذي أعلنته منظمة مجاهدي خلق حول تورطها في عملية التفجير انظر: "MKO Denies Involvement," FBISNES-94-119, June 21, 1994, 56؛ اعتماداً على "صوت المجاهد" بالفارسية، 21 حزيران/ يونيو 1994.

32. "جيش الصحابة"، منظمة سنية مسلحة في باكستان، تأسست عام 1985 على يد مولانا حق نواز جهالجوي. وتتركز عملياتها المسلحة ضد الأقلية الشيعية في باكستان (التي تشكل نسبة تتراوح بين 10 و15٪ من السكان)، والتي شعرت قطاعات منها بثقة سياسية كبيرة نتيجة لتأثير الثورة في إيران. وخلال الاحتفالات الشيعية السنوية، تندلع المواجهات العنيفة بشكل منتظم، الأمر الذي ينجم عنه عدد كبير من القتلى من الجانبين. وتتركز نقاط الصراع في كراتشي، العاصمة التجارية والاقتصادية لباكستان، والمناطق المحيطة بها ولاهور. لمزيد من النقاش حول هذه المسألة انظر:

Andreas Rieck, "Sectarianism as a Political Problem in Pakistan: The Case of the Northern Areas," *Orient* 36, no. 3 (1995), 429-434.

33. **كيهان** (لندن)، 30 حزيران/ يونيو 1994، ص 1.

34. انظر: **الوسط**، العدد 107 (14 شباط/ فبراير 1994)، ص 17 ـ 20.

35. شن عدد من قبائل البلوش الباكستانية حرب عصابات ضد الحكومة المركزية خلال الفترة 1973 ـ 1977، بهدف إقامة "بلوشستان الكبرى" المستقلة عن باكستان. لمزيد من المعلومات حول خلفية هذه الحرب ونتائجها، انظر:

Erwin Orywal, "Überzeugungen zur Legitimation gewaltsamen Handelns: der Baluchistan Konflikt von 1973-1977 und seine Ursachen", in Thomas Scheffler, ed., *Ethnizität und Gewalt* (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1991), 151-175.

36. اتخذت الحرب التي شنتها طهران ضد عصابات التهريب المسلحة جيداً في بلوشستان طابع الحرب النظامية. انظر التقرير في: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, May 31, 1994, 10-11.

37. انظر: **الوسط**، العدد 107 (14 شباط/ فبراير 1994)، ص 19.

38. انظر: **الوسط**، العدد 129 (18 تموز/ يوليو 1994)، ص 33.

39. المرجع السابق.

40. المرجع السابق.

41. المرجع السابق، ص 34.

42. يحمل المنشوران العنوانين الآتيين: **المبررات والمنشأ**، و**التركيبة الداخلية**. وطبع كلاهما عام 1990.

43. منظمة مجاهدي أهل السنّة في إيران، **المبررات والمنشأ**، ص 3.

44. منظمة مجاهدي أهل السنّة في إيران، **التركيبة الداخلية**، ص 9.

45. المرجع السابق، ص 22 ـ 29.

46. انظر: Amnesty International (AI), *Annual Report 1993* (Frankfurt: AI, 1993), 247.
وانظر أيضاً مطوية:

AI, *Iran: Official Secrecy Hides Continuing Repression* (London: AI, 1995), 11.

47. **إيران زمين** (لندن)، 9 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص 1، 3؛ وانظر أيضاً:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, December 10, 1996, 8.

48. أشار أتباع ربيعي بشكل أساسي إلى انتقاداته الحادة لبرنامج "الإمام علي"، الذي تم عرضه على شاشة التلفزيون الإيراني الرسمي. وقد كرر ربيعي وصف محتوى البرنامج بصفته إهانة

للحساسيات الدينية للمسلمين السنّة في إيران. انظر: **نمروز** (لندن)، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص 35؛ و**الموجز عن إيران**، العدد 64 (كانون الثاني/ يناير 1997) ص 9.

49. في أعقاب انتصار خاتمي في الانتخابات، أرسلوا له رسالة مفتوحة هنؤوه فيها وعرضوا عليه مساعدتهم، انظر: **الحياة**، 14 حزيران/ يونيو 1997، ص 4.

50. انظر: **القدس العربي**، 2 حزيران/ يونيو 1998، ص 1.

51. انظر: Buchta, *Die iranische Schia*, 340.

52. **القدس العربي**، 31 آب/ أغسطس 1998، ص 1؛ و**الحياة**، 25 آب/ أغسطس 1998، ص 4.

53. انظر: Abrahamian, *Radical Islam*, 105-124.

54. Ibid., 149-151.

55. انظر:

US State Department, *Report for the US Congress: People's Mojahedin of Iran* (Washington: State Department, 1995), 5, submitted at the request of Congress in Section 523 of the Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Years 1994 and 1995, Public Law No. 103–236.

56. انظر:

Shaul Bakhash, *The Reign of Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), 221.

57. انظر:

Johannes Reissner, *Opposition gegen Khomeini: Das Beispiel der Volksmojahedin* (Ebenhausen, Germany: Stiftung Wissenscaft und Politik, February 1987), 39.

58. انظر: Abrahamian, *Radical Islam*, 258.

59. Ibid., 250-257.

60. وفق الإفادات التي أدلى بها حقي موني (Haqi Muni)، أحد الخارجين على منظمة مجاهدي خلق، في سير إجراءات محكمة للنظر في قضايا اللجوء السياسي في هولندا، فإن مجاهدي خلق لم تشترك فقط في الفظائع التي ارتكبت ضد الأكراد المدنيين، ولكنها شاركت أيضاً في أعمال النهب السابقة التي حصلت في دولة الكويت عام 1990. وقد كان موني عضواً بارز المكانة في كادر القيادة لمنظمة مجاهدي خلق قبل أن يتخلى عن انتسابه إلى المنظمة في عام 1993. انظر: **الحياة**، 25 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 10.

61. وجهت طهران أكثر الضربات قسوة إلى مجاهدي خلق في عام 1990، عندما نجحت في قتل ممثل مجاهدي خلق في جنيف، كاظم رجوي، وهو المخطط المالي والفني لمجاهدي خلق وشقيق زعيمها.

62. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 64 (كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 18.

63. انظر: U.S. State Department, *People's Mojahedin of Iran*, 17.

64. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 64 (كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 2.

65. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 66 (آذار/ مارس 1997)، ص 4.

66. انظر: Abrahamian, *Radical Islam*, 258-261; Reissner, *Opposition gegen Khomeini*, 10.

67. انظر: U.S. State Department, *People's Mojahedin of Iran*, iii.

الفصل الثاني عشر

1. انظر: Frankfurter Allgemeine Zeitung, June 2, 1998, 2.

2. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 70 (تموز/ يوليو 1997)، ص 11.

3. انظر: **الحياة**، 13 حزيران/ يونيو 1998، ص 4.

4. محمد خاتمي، **خشية الأمواج** (طهران: سازمان شاب وانتشار وزارت فرهنك وإرشاد إسلامي، 1372/ 1993)، ص 159 (بالفارسية).

5. المرجع السابق، ص202.

6. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 30, 1998, 5.

7. انظر: *Neue Zürcher Zeitung*, October 7, 1997, 2.

8. انظر: **الحياة**، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

9. انظر: **إطلاعات**، 10 أيلول/ سبتمبر 1997، ص 2.

10. **كيهان هوايي**، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 24.

11. **إطلاعات**، 9 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 2.

12. **إطلاعات**، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ص 2.

13. **إطلاعات**، 13 أيار/ مايو 1998، ص 2.

14. انظر: **الوسط**، العدد 334 (22 حزيران/ يونيو 1998)، ص 12.

15. **إطلاعات**، 11 أيلول/ سبتمبر 1997، ص 2.

16. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 73 (أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 2.

17. انظر: **الحياة**، 25 آب/ أغسطس 1997، ص 1.

18. ربما حقق بعض أعضاء النخبة الإيرانية الثراء بواسطة السماح للعراق بالتحايل على العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والحظر على تصدير النفط، عن طريق شحن النفط إلى إيران أو عبر المياه الإقليمية الإيرانية. انظر **الوطن** (لندن)، 28 كانون الأول/ سبتمبر 1998، ص 6؛ **والقدس العربي**، 13 تموز/ يوليو 1998، ص 4. ووفق رواية سامي صالح، المنشق العراقي الذي هرب إلى بلجيكا في آب/ أغسطس 1998 والذي كان مسؤولاً عن شراء الأسلحة من الشركات الأوربية لصالح صدام حسين، كان الطرفان يكسبان مليون دولار يومياً لكل منهما؛ انظر: **الشرق الأوسط**، 21 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 2.

19. انظر: حجة الإسلام محمد أبطحي، مدير مكتب الرئيس خاتمي، في مقابلة مع المجلة العربية الأسبوعية **الوسط**، 22 حزيران/ يونيو 1998، ص 14. والأرقام المذكورة هي نتيجة لتقييم إحصائي للانتخابات الرئاسية قامت به وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي؛ انظر: **الشرق الأوسط**، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 8.

20. انظر: Menashri, *Revolution at a Crossroads*, 62.

21. نشرت مقتطفات من هذا الحديث بالفارسية في صحيفتي المعارضة الأسبوعيتين **نمروز** (لندن)، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، ص 20، **وكيهان** (لندن)، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 4، بالإضافة إلى نص أكثر شمولية ترجم إلى العربية ونشر في الصحيفة العربية اليومية **الحياة**، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 4؛ انظر أيضاً **الوسط**، العدد 305 (7 كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 12-16، **والموجز عن إيران**، العدد 75 (كانون الأول/ ديسمبر 1997) ص 6-10.

22. **كيهان** (لندن)، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 4.

23. المرجع السابق.

24. للمزيد عن الاحتجاجات المضادة لمنتظري انظر: **كيهان هوايي**، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، ص 1-2، بالإضافة إلى الأعداد اليومية التالية من **الحياة**، 22-29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

25. انظر: **الوسط**، العدد 305 (1 كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 14.

26. انظر: **كيهان هوايي**، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 2؛ و**الحياة**، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، ص 1. قبل أسابيع قليلة من إدلاء منتظري بحديثه، ألقى آذري القمي خطبة مماثلة يفند فيها مؤهلات خامنئي الدينية بالنسبة إلى المرجعية ويلقي فيها اللوم على رفسنجاني بالاسم فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والفساد الواسع الانتشار الذي نما في البلاد أثناء رئاسته. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 75 (كانون الأول/ ديسمبر 1997)، ص 7-10.

27. **إطلاعات**، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1997؛ و**الحياة**، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، ص 1-6.

28. للمزيد عن موسوي أردبيلي انظر: Moini, *Who's Who in Iran* (1990), 213.

29. كلمة "مفيد" (mofid) مشتقة من اسم الشيخ محمد بن النعمان المفيد (948-1022). وعبارة "الشيخ المفيد" (الشيخ المحسن) هي من الصفات التي تستلزم الثناء لهذا العالم المشهور في الإسلام الشيعي.

30. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1997.

31. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, April 11, 1997, 1.

32. انظر:

Wilfried Buchta, "Richtungswechsel in Irans Außenpolitik?," *Internationale* Politik (Bonn), no. 3 (March 1998), 43-50.

33. انظر:

Jahangir Amuzegar, "Khatami's Iran, One Year Later," *Middle East Policy* 6, no. 2 (October 1998), 83.

34. للاطلاع على التنازل الأمريكي انظر:

Geoffrey Kemp, *America and Iran: Road Maps and Realism* (Washington: The Nixon Center, 1998), 69.

35. انظر: **القدس العربي**، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 3.

36. انظر: **الشرق الأوسط**، 19 تموز/ يوليو 1999، ص 3.

37. انظر: **القدس العربي**، 3 آب/ أغسطس 1999، ص 3.

38. انظر: **الشرق الأوسط**، 9 آذار/ مارس 1999، ص 1.

39. انظر: **القدس العربي**، 3 آذار/ مارس 1999، ص 1؛ و**الحياة**، 2 آذار/ مارس 1999، ص 1.

40. انظر: **الشرق الأوسط**، 22 أيلول/ سبتمبر 1999.

41. انظر: **الحياة**، 13 تشرين الأول/ أكتوبر، ص 2.

42. انظر: **الوطن** (لندن)، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص 6؛ و**الشرق الأوسط**، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص 15.

43. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 21, 2000, 1.

44. انظر: *Franjfurter Allgemeinie Zeutung*, March 8, 2000, 1.

45. انظر:

Ruhollah K. Ramazani, "The Emerging Arab-Iranian Rapprochement," *Middle East Policy* 6, no. 1 (June 1998), 45-62.

46. أسهمت المناورات البحرية الإسرائيلية ـ التركية المشتركة وصفقات الأسلحة التركية مع إسرائيل بمبلغ 3.5 مليارات دولار بطريقة أساسية في الارتياب العربي. انظر:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, January 2, 1998, 2, and *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 16, 1998, 6.

47. انظر:

Chris Ionnides, "The PLO and the Islamic Revolution in Iran," in Augustus Richard Norton and Martin Greenberg, eds., *The International Relations of the Palestine Liberation Organization* (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1989), 74-108.

48. للاطلاع على هذه المباحثات الجانبية انظر: **الحياة**، 9 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 4.

49. **كيهان هوايي**، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1997 (طبعة خاصة)، ص 1-3.

50. للاطلاع على النزاع حول سياسة النفط، انظر:

Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order* (London: Oxford University Press/International Institute for Strategic Studies, 1996), 66-70.

51. انظر:

Martin Kramer, "Khomeini's Messengers: The Disputed Pilgrimage of Islam," in Emmanuel Sivan and Menachim Friedman, eds., *Religious Radicalism and Politics in the Middle East* (Albany: State University of New York Press, 1990), 177-195.

52. لمزيد من التفاصيل عن النقد المعادي للولايات المتحدة الأمريكية الموجه من قبل منشقين سعوديين إسلاميين مثل الشيخ سفر الحوالي وأسامة بن لادن، انظر:

Mamoun Fandy, *Saudi Arabia and the Politics of Dissent* (New York: St. Martin's Press, 1999), 61-87, 177-194.

53. انظر: **الشرق الأوسط**، 22 آذار/ مارس 1999، ص 10.

54. انظر: **الشرق الأوسط**، 19 كانون الثاني/ يناير 2000، ص 1.

55. انظر: Reissner, *Iran unter Khatami*, 49.

56. انظر: **الحياة**، 17 أيار/ مايو 1999، ص 1.

57. انظر: Reissner, *Iran unter Khatami*, 50.

58. انظر: **الشرق الأوسط**، 20 أيار/ مايو 1999، ص 4.

59. انظر تصريح خامنئي في: **الشرق الأوسط**، 6 أيار/ مايو 1999، ص 1.

60. انظر: **القدس العربي**، 6 أيار/ مايو 1999، ص 4؛ وانظر أيضاً:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, May 15, 1999, 6.

61. انظر: **الحياة**، 8 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 4.

62. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, June 4, 1996, 6.

63. انظر: **الشرق الأوسط**، 3 آذار/ مارس 1999، ص 1.

64. انظر: **الشرق الأوسط**، 4 آذار/ مارس 1999، ص 4.

65. انظر: *Reissner, Iran unter Khatami*, 51.

66. انظر: **القدس العربي**، 9 تموز/ يوليو 1998، ص 3.

67. انظر:

Amatzia Baram, *Building Toward Crisis: Saddam Husayn's Strategy for Survival* (Washington: The Washington Institute For Near East Policy, 1998), 97-107.

68. للاطلاع على معلومات عن خلفية هذه العلاقة، انظر:

Hussein Agha and Ahmad Khalidi, *Syria and Iran: Rivalry and Cooperation* (London: Royal Institute of International Affairs, 1995).

69. انظر: **الحياة**، 7 آب/ أغسطس 1998، ص 4.

70. انظر: **القدس العربي**، 2 حزيران/ يونيو، 1999، ص 1.

71. انظر: **الحياة**، 18 حزيران/ يونيو 1999، ص 1؛ و**القدس العربي**، 19 حزيران/ يونيو 1999، ص 3.

72. انظر: **الوسط**، العدد 407 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999)، ص 28ـ29.

73. انظر: Ramazani, "The Emerging Arab-Iranian Rapprochement," 58.

74. **إطلاعات**، 9 كانون الثاني/ يناير 1998، ص 3.

75. **إطلاعات**، 19 كانون الثاني/ يناير 1998، ص 3.

76. للاطلاع على ملف الجزر الثلاث الساخن هذا، انظر: Kemp, *America and Iran*, 43-63.

77. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, October 10, 1997, 6. يبدو أن الشك يلف نجاح منظمة مجاهدي خلق في معركتها القانونية ضد هذه الإجراءات. انظر: **القدس العربي**، 16 آذار/ مارس 1999، ص 4.

78. انظر: **القدس العربي**، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 4؛ وانظر أيضاً:
Frankfurter Allgemeine Zeutung, November 28, 1998, 14.

79. انظر: **الحياة**، 1 أيار/ مايو 1999، ص 1.

80. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 84 (أيلول/ سبتمبر 1998)، ص 20.

الفصل الثالث عشر

1. كان وزير الداخلية حتى عام 1999 يعين عمدة طهران بعد موافقة الرئيس، وهذا يعني من الناحية العملية أن الأخير له القول الفصل في تعيين العمدة.

2. انظر:
Kaveh Ehsani, "Municipal Matters: The Urbanization of Consciousness and Political Change," *Middle East Research and Information Project* (MERIP), no. 212 (autumn 1999), 22-27.

3. كانت إدارة مدينة طهران منذ عام 1993 مستقلة عن المنح التي تأتي من خزينة الدولة. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 76 (كانون الثاني/ يناير 1998)، ص 16.

4. انظر: *Du. Zeitschrift für Kultur* (Zürich), no. 3 (March 1996), 80.

5. انظر: **الحياة**، 7 آب/ أغسطس 1997، ص 1؛ و**الموجز عن إيران**، العدد 72 (أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 5.

6. انظر: **الحياة**، 17 آذار/ مارس 1998، ص 1.

7. انظر: **الحياة**، 6 نيسان/ إبريل 1998، ص 1.

8. انظر: *Neue Zürcher Zeitung*, April 7, 1998, 1.

9. **إطلاعات**، 16 نيسان/ إبريل 1998، ص 1.

10. انظر: **القدس العربي**، 1 تموز/ يوليو 1998، ص 3.

11. انظر: **القدس العربي**، 18 حزيران/ يونيو 1998، ص 3.

12. انظر: **القدس العربي**، 24 تموز/ يوليو 1998، ص 3.

13. انظر: **الحياة**، 7 أيار/ مايو 1999، ص 1؛ و**الحياة**، 11 أيار/ مايو 1999، ص 1.

14. انظر: **الحياة**، 12 أيار/ مايو 1999، ص 1.

15. انظر: **الشرق الأوسط**، 2 حزيران/ يونيو 1999، ص 2.

16. للحصول على معلومات عن حياة ألفيري، انظر: Moini, *Who's Who in Iran* (1998), 23.

17. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 94 (تموز/ يوليو 1999)، ص 20.

18. انظر: **الحياة**، 21 آب/ أغسطس 1998، ص 1-6؛ و**الموجز عن إيران**، العدد 85 (تشرين الأول/ أكتوبر 1998)، ص 13.

19. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 91 (نيسان/ إبريل 1999)، ص 17.

20. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 72 (أيلول/ سبتمبر 1997)، ص 3؛ و**الوسط**، العدد 373 (22 آذار/ مارس 1999)، ص 20.

21. انظر: **الحياة**، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1997، ص 1.

22. انظر: **الحياة**، 11 حزيران/ يونيو 1998، ص 4.

23. انظر: **الحياة**، 22 حزيران/ يونيو 1998، ص 1.

24. انظر: **القدس العربي**، 23 تموز/ يوليو 1998، ص 3.

25. انظر: **القدس العربي**، 3 آب/ أغسطس 1998، ص 1.

26. انظر: **الوطن** (لندن)، 28 كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص 1.

27. انظر: **انقلابي إسلامي** (باريس)، 17 أيار/ مايو 1998، ص 1، 16.

28. انظر: *Frankfrter Allgemeine Zeitung*, June 4, 1998.

29. انظر: **الحياة**، 24 آب/ أغسطس 1998، ص 1.

30. انظر: **القدس العربي**، 31 آب/ أغسطس 1998، ص 1؛ و **الحياة**، 25 آب/ أغسطس 1998، ص 4.

31. انظر: **الحياة**، 3 آب/ أغسطس 1998، ص 4.

32. انظر: **الحياة**، 17 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1.

33. انظر: **الوطن**، 29 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1.

34. انظر: **الحياة**، 13 آب/ أغسطس 1998، ص 4.

35. انظر: **الحياة**، 16 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 4.

36. انظر: **الوطن**، 29 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1؛ و**الحياة**، 30 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1.

37. اعتبر اليمين التقليدي برقاني ليبرالياً أكثر مما ينبغي، وقد سانده مهاجراني بجهد المقل فقط. انظر المقابلة مع أحمد برقاني في:
Middle East Reserach and Information Project (MERIP), no 212 (autumn 1999), 36-38.

38. انظر: **القدس العربي**، 24 تموز/ يوليو 1998، ص 3؛ وانظر أيضاً:
Frankfurter Allgemeine Zeitung, July 23, 1998, 8.

39. انظر: **الشرق الأوسط**، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 4.

40. انظر: **الحياة**، 24 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 4.

41. انظر: **الشرق الأوسط**، 25 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1.

42. انظر: **الحياة**، 27 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 4.

43. انظر: **الوطن** (لندن)، 29 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1؛ و**القدس العربي**، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 3.

44. انظر: **الحياة**، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 1.

45. انظر: **الشرق الأوسط**، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 4.

46. انظر: **الشرق الأوسط**، 15 شباط/ فبراير 1999، ص 2.

47. انظر: **الحياة**، 20 شباط/ فبراير 1999، ص 4.

48. حول تصريحات خامنئي، انظر: **إطلاعات**، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ص 10؛ و**كيهاني هوايي**، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ص 2.

49. انظر:

Andreas Rieck, "Irans Politik in Afghanistan seit 1992," in Conrad Schetter and Almut Wieland, eds., *Afghanistan in Geschichte und Gegenwart* (Frankfurt: IKO, 1999), 109-128.

50. انظر: **الحياة**، 7 آب/ أغسطس 1998، ص 1.

51. انظر: **القدس العربي**، 12 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 4.

52. انظر: **الوسط**، العدد 347 (21 أيلول/ سبتمبر 1998)، ص 14-15.

53. انظر: **الحياة**، 19 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1.

54. انظر: **القدس العربي**، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 3.

55. انظر: Menashri, *Revolution at a Crossroads*, 37.

56. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 86 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، ص 5.

57. انظر: **الشرق الأوسط**، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

58. انظر: **الشرق الأوسط**، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 4.

59. انظر: **الوسط**، العدد 350 (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1998)، ص 24.

60. انظر: **القدس العربي**، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 4.

61. انظر: **الحياة**، 18 تموز/ يوليو 1998، ص 1؛ وبقية أعضاء رجال الدين هم محمد إمامي كاشاني ومحمد مؤمن والسيد محمود الهاشمي.

62. انظر: **الوسط**، العدد 346 (14 أيلول/ سبتمبر 1998)، ص 8.

63. انظر: **الحياة**، 8 أيلول/ سبتمبر 1998، ص 1.

64. انظر: **الشرق الأوسط**، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

65. انظر: **الحياة**، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 4.

66. انظر: **الوسط**، العدد 349 (5 تشرين الأول/ أكتوبر 1998)، ص 23.

67. للمزيد عن تبادل الخطابات القاسية، انظر: **أخبار** (طهران)، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

68. انظر: **الحياة**، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 1.

69. للاطلاع على النص الكامل لهذا الحديث، انظر: **إطلاعات**، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 9؛ و**الحياة**، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 5.

70. انظر: **القدس العربي**، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 3.

71. انظر: **الحياة**، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 1.

72. انظر: **الحياة**، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 1.

73. انظر: **الشرق الأوسط**، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 4.

74. انظر: **الشرق الأوسط**، 25 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 4.

75. انظر: **الحياة**، 30 كانون الأول/ ديسمبر 1998، 1.

76. انظر: **الشرق الأوسط**، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

77. انظر: **إطلاعات**، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

78. انظر: **القدس العربي**، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 3.

79. انظر: **إطلاعات**، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 2.

80. انظر: **الشرق الأوسط**، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 6؛ و**الموجز عن إيران**، العدد 86 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، ص 3.

81. انظر المقابلة مع عباس عبدي في: **الحياة**، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 8.

82. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 2 كانون الأول/ ديسمبر 1998.

83. انظر: **الوسط**، العدد 351 (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1998)، ص 23.

84. انظر: **القدس العربي**، 5حزيران/ يونيو 1998، ص 3.

85. انظر: **الشرق الأوسط**، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 4.

86. انظر: **الوطن** (لندن)، 25 شباط/ فبراير 1999، ص6؛ و**الحياة**، 25 شباط/ فبراير 1998، ص 6.

الفصل الرابع عشر

1. انظر: **الحياة**، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 6.

2. للمزيد عن فروهر انظر: Moini, *Who's Who in Iran* (1998), 67. وانظر أيضاً: **الموجز عن إيران**، العدد 87 (كانون الأول/ ديسمبر 1998)، ص 20.

3. انظر: **الشرق الأوسط**، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 5.

4. انظر: **الحياة**، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 1.

5. كان أوضح دليل على ذلك هو حالة النشوة التي انتشرت وسط صفوف عريضة من الشعب الإيراني قبل وأثناء مباريات كأس العالم في كرة القدم في عام 1998 التي وصل فيها الفريق الإيراني إلى تصفيات نصف النهائي. وقد أدى الفرح الذي انفجر عندما كسب الفريق الإيراني مبارياته إلى احتفالات فوضوية في الطرقات. ودون اعتبار للزي الإسلامي، خلعت نسوة لا يحصى عددهن الحجاب لساعات طوال، ولم تستطع قوات الأمن، التي دفعت إلى جانبي التظاهرات، فعل أي شيء لمنعهن عن ذلك.

6. انظر: **الشرق الأوسط**، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 5.

7. انظر: **القدس العربي**، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 4.

8. انظر: **الوسط**، العدد 365 (25-31 كانون الثاني/ يناير 1999)، ص 9.

9. انظر: **القدس العربي**، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 1.

10. انظر: **نمروز**، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص 35؛ وانظر أيضاً:

Frankfurter Allgemeine Zuietung, December 23, 1995; *Neue Zürcher Zeitung*, April 5, 1997.

11. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, November 30, 1998, 50.

12. انظر: **الشرق الأوسط**، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 1.

13. انظر: **القدس العربي**، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 2.

14. **كيهان** (لندن)، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص 1.

15. انظر: **الشرق الأوسط**، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 1.

16. انظر: **الحياة**، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 4.

17. عندما كان فروهر وزيراً للعمل في حكومة بزرجان في عام 1979، كان ملهماً لعلي ربيعي؛ وربيعي عامل شاب ناشط في اليسار الإسلامي. ولاحقاً صنع ربيعي لنفسه مستقبلاً في النظام الجديد كرئيس لحزب العمال الإسلامي (بيت العمال)، وكنائب مؤقت لوزير الاستخبارات والأمن (1989 ـ 1991)؛ انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 89 (شباط/ فبراير 1999)، ص 20.

18. انظر: **الحياة**، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 1.

19. للمزيد عن "فدائي إسلام" انظر:

Amir Ferdows, "Khomaini and Fadayan's Society and Politics," *International Journal of Middle East Studies*, no. 15 (1983), 241-257.

20. انظر: **الشرق الأوسط**، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 2.

21. انظر: **القدس العربي**، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 1.

22. انظر: **الحياة**، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 6.

23. انظر: **الشرق الأوسط**، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 4.

24. انظر: **الحياة**، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 1.

25. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, December 12, 1998, 46.

26. انظر: **الشرق الأوسط**، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 2.

27. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 7, 1999, 6.

28. انظر: **الشرق الأوسط**، 7 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 2.

29. انظر: **الشرق الأوسط**، 2 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 2.

30. انظر: **الحياة**، 9 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

31. المرجع السابق.

32. انظر: **القدس العربي**، 18 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 2.

33. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 89 (شباط/ فبراير 1999)، ص 16.

34. انظر: **الحياة**، 14 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

35. انظر: **الحياة**، 12 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

36. انظر: **الوطن**، 13 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 7.

37. انظر: **الشرق الأوسط**، 13 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 4.

38. انظر: **الشرق الأوسط**، 2 شباط/ فبراير 1999، ص 2.

39. انظر: **الحياة**، 13 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

40. من البديهي أن الأغلبية الساحقة من رجال الدين الشيعة الذين لا يشتغلون بالسياسة أو بالحكم يشككون في حق كل رجال الدين السياسيين تقريباً وفي مؤهلاتهم الدينية لإصدار فتاوى. ولذلك عندما يصدر رجال الدين السياسيون فتاوى فمن الطبيعي ألا يقبلها غير مناصريهم السياسيين فقط وليس أغلبية من يؤمنون بالمذهب الشيعي.

41. انظر: **الحياة**، 13 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

42. انظر: **الحياة**، 17 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6؛ و**الشرق الأوسط**، 23 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 1.

43. انظر: **الحياة**، 11 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 1.

44. انظر: **الحياة**، 21 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 5.

45. انظر: **الحياة**، 27 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

46. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

47. لقد بين أهمية الوزارة الصراع الضاري من خلف الكواليس الذي سبق ترشيح دري نجف آبادي الأولي في آب/ أغسطس 1998؛ فقد كان دري نجف آبادي المرشح 15 الذي يقترحه خاتمي بعد أن رفض خامنئي الأربعة عشر الآخرين الذين كانوا يتطلعون إلى المنصب. انظر: **الحياة**، 12 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

48. لمزيد من المعلومات عن علي يونسي، انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 90 (آذار/ مارس 1999)، ص 20؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، 11 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

49. انظر: **الشرق الأوسط**، 25 شباط/ فبراير 1999، ص 2.

50. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 68 (أيار/ مايو 1997)، ص 20.

51. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 90 (آذار/ مارس 1999)، ص 14-16؛ و**الموجز عن إيران**، العدد 91 (نيسان/ إبريل 1999)، ص 14-16.

52. لمعلومات مفصلة عن «القانون التأسيسي لوزارة الاستخبارات في الجمهورية الإسلامية» الذي يشار إليه فيما يلي بـ«قانون تأسيس وزارة الاستخبارات»، انظر: **مجموعة قوانين الدورة التشريعية الأولى**، مرجع سابق، ص 517-520.

53. انظر: «قانون تأسيس وزارة الاستخبارات»، ص 518.

54. المرجع السابق.

55. المرجع السابق.

56. المرجع السابق.

57. انظر: «قانون تحديد ضوابط وشروط وزير الاستخبارات»، في: **مجموعة قوانين الدورة التشريعية الأولى**، مرجع سابق، ص 434.

58. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 10 نيسان/ إبريل 1999.

59. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 89 (شباط/ فبراير 1999)، ص 4-6.

60. انظر: **الحياة**، 13 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 51.

61. انظر: *Süddeutsche Zeitung*, February 11, 1999, 4.

62. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 89 (شباط/ فبراير 1999)، ص 4-6.

63. المرجع السابق.

64. المرجع السابق.

65. المرجع السابق.

66. انظر: **الشرق الأوسط**، 19 شباط/ فبراير 1999، ص 5.

67. المرجع السابق.

68. انظر: **الحياة**، 5 آذار/ مارس 1999، ص 1.

69. انظر: **الوسط**، العدد 387 (28 حزيران/ يونيو 1999)، ص 9.

70. انظر: **الشرق الأوسط**، 21 حزيران/ يونيو 1999، ص 1؛ وانظر أيضاً:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, July 10, 1999, 45.

71. انظر: **الشرق الأوسط**، 19 شباط/ فبراير 1999، ص 5.

72. المرجع السابق.

73. أدلى مصباحي بشهادته على أساس أنه «المصدر جـ»، انظر:

Verdict in the criminal matter against Amin and others for murder and as accessories to murder [in German] (Berlin: Berlin Supreme Court, May 1997), 336 (the complete, unpublished text of the "Mykonos verdict," is 395 pages long).

يشك بعض المراقبين في أن إمامي هو من ساعد مصباحي في الهرب من إيران، انظر: **الشرق الأوسط**، 19 شباط/ فبراير 1999، ص 5.

74. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, July 10, 1999, 45.

75. انظر: **الوسط**، العدد 389 (12 تموز/ يوليو 1999)، ص 27

76. انظر: **الشرق الأوسط**، 5 آب/ أغسطس 1999، ص 2.

77. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 95 (آب/ أغسطس 1999).

78. للاطلاع على مراجعة عامة لاقتصاد إيران العليل انظر:

Eliyahu Kanovsky, *Iran's Economic Morass: Mismanagement and Decline under the Islamic Republic* (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1997); Jahangir Amuzegar, *Iran's Economy under the Islamic Republic* (London: I.B. Tauris, 1993).

79. انظر:

Jahangir Amuzegar, "Khatami and the Iranian Economy at Mid-Term," *Middle East Journal* 53, no. 4 (autumn 1999), 549.

80. انظر:

Jahangir Amuzegar, "Iran under the New Management," *SAIS Review* (winter-spring 1998), 81-85.

81. انظر: Amuzegar, "Khatami and the Iranian Economy at Mid-Term," 535.

82. Ibid., 539.

83. انظر:

Eliyahu Kanovsky, "Iran's Sick Economy," in Patrick Clawson et. al, *Iran under Khatami* (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1998), 54.

84. انظر: *Neue Zürcher Zeitung*, December 20, 1997, 11.

85. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, October 25, 1999, 20.

86. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 90 (آذار/ مارس 1999)، ص 12.

87. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 28, 2000, 16.

88. انظر: Amuzegar , "Khatami and the Iranian Economy at Mid-Term," 540.

89. انظر:

Johannes Reissner, *Iran unter Khatami: Grenzen der Reformbarkeit des politischen Systems der Islamischen Republik* (Ebenhausen, Germany: Stiftung Wissenschaft and Politik, September 1999), 67.

90. انظر: Amuzegar, "Khatami and the Iranian Economy at Mid-Term," 549.

91. Ibid., 550.

الفصل الخامس عشر

1. انظر: *Iran Times* (Tehran), September 11, 1998, 1.

2. انظر: **الحياة**، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 1. ويتمثل وجه المفارقة في الهجوم على محتشمي بور، وهو من اليسار الإسلامي، في أنه كان منذ بدء الثورة الأكثر راديكالية من بين مؤيدي تصدير الثورة بالعنف إلى الدول الإسلامية الأخرى. وكسفير سابق لإيران في سوريا، فقد كان محتشمي بور واحداً من الملهمين الرئيسيين لمليشيات حزب الله إبان الثمانينيات، وكان أحد أكبر مهندسي تورط طهران السياسي ـ العسكري في لبنان. وبتمسكه القوي بأيديولوجية

تصدير الثورة التي سادت في الثمانينيات، أصبح اليوم شخصاً معزولاً في صفوف اليسار الإسلامي.

3. للاطلاع على سيرة موجزة لبايات، انظر: Moini, *Who's Who in Iran* (1998), 39.

4. انظر: **الحياة**، 22 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 6.

5. انظر: **الشرق الأوسط**، 16 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6

6. المرجع السابق.

7. انظر: **الشرق الأوسط**، 27 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 2؛ و **الحياة**، 27 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 6.

8. انظر: **الحياة**، 13 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

9. انظر: **الحياة**، 15 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

10. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, February 15, 1999, 8.

11. انظر: **الحياة**، 15 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

12. مقابلة للمؤلف مع ممثل لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، لندن، 20 شباط/ فبراير 1999.

13. انظر: **الحياة**، 1 آذار/ مارس 1999، ص 1.

14. انظر: **الحياة**، 10 آب/ أغسطس 1998، ص 5؛ و**القدس العربي**، 10 آب/ أغسطس 1998، ص 4.

15. انظر: **الوسط**، العدد 355 (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، ص 32.

16. انظر: **القدس العربي**، 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 3.

17. انظر: Schirazi, *The Constitution of Iran*, 111.

18. انظر: *The Constitution of the Islamic Republic of Iran*, 68.

19. انظر: Schirazi, *The Constitution of Iran*, 114.

20. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 87 (كانون الأول/ ديسمبر 1998)، ص 7.

21. انظر: **الحياة**، 5 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 1.

22. انظر: **الحياة**، 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 4. كان يجب تغيير اسم الحزب من الاسم الذي خطط له أصلاً، "جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية"، بسبب ضغوط اليمين التقليدي. فكلمة "جبهة" أثارت الرفض لأنها تهيج ذكريات الجبهة الوطنية الإيرانية الأسطورية بزعامة رئيس الوزراء القومي - الليبرالي محمد مصدق (1951 - 1953)؛ انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 88 (كانون الثاني/ يناير 1999)، ص 4.

23. انظر: **الشرق الأوسط**، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 5؛ و**الحياة**، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 3.

24. انظر: **الشرق الأوسط**، 7 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 4.

25. "بيت العمال" هو تنظيم عمالي إسلامي تأسس في عام 1979. وقد منح في تشرين الأول/ أكتوبر 1998 وضعاً رسمياً كحزب باسم حزب العمال الإسلامي. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 86 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1998)، ص 19.

26. انظر: **الشرق الأوسط**، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص 1؛ و**الحياة**، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص 11.

27. انظر: **الحياة**، 31 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 5، و**الشرق الأوسط**، 31 كانون الثاني/ يناير 1999، ص 1.

28. انظر: **الحياة**، 3 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

29. انظر: **القدس العربي**، 27 شباط/ فبراير 1999، ص 6.

30. انظر: **إطلاعات**، 9 آذار/ مارس 1999، ص 2؛ و**الحياة**، 9 آذار/ مارس 1999، ص 6.

31. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, March 9, 1999, 9.

32. انظر: **الشرق الأوسط**، 19 آذار/ مارس 1999، ص 2.

33. المرجع السابق.

34. المرجع السابق.

35. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, March 9, 51.

36. انظر: **الحياة**، 24 آذار/ مارس 1999، ص 6.

37. انظر: **القدس العربي**، 7 نيسان/ إبريل 1999، ص 16؛ و**الحياة**، 7 نيسان/ إبريل 1999، ص 4.

38. انظر: **القدس العربي**، 8 نيسان/ إبريل 1999.

39. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 نيسان/ إبريل 1999، ص 2.

40. انظر: **الحياة**، 10 نيسان/ إبريل 1999، ص 6.

41. للمزيد عن السيد شيرازي، انظر: Moini, *Who's Who in Iran*, 191.

42. انظر: **الحياة**، 10 نيسان/ إبريل 1999، ص 1؛ و**الشرق الأوسط**، 10 نيسان/ إبريل 1999، ص 1.

43. انظر:

Azadeh Kian-Thiébaut, "Political and Social Transformations in Post-Islamist Iran," *Middle East Research and Information Project (MERIP)*, no. 212 (autumn 1999), 13.

44. للمزيد عن الثورة الثقافية الإسلامية، انظر:

David Menashri, *Education and the Making of Modern Iran* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1992), 307-328.

45. انظر: **رسالت**، 19 أيار/ مايو 1996، ص 2.

46. انظر: **كيهان** (لندن)، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ص 1، 4؛ و**الحياة**، 12 شباط/ فبراير 1998، ص 4.

47. انظر: **الحياة**، 14 أيار/ مايو 1998، ص 5.

48. انظر: **الشرق الأوسط**، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 6؛ و**الحياة**، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 6.

49. انظر: **الشرق الأوسط**، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 4.

50. انظر: **الحياة**، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 5.

51. انظر: **الحياة**، 7 شباط/ فبراير 1999، ص 1.

52. انظر: **الحياة**، 11 حزيران/ يونيو 1999، ص 21.

53. انظر: **الحياة**، 29 حزيران/ يونيو 1999، ص 6.

54. انظر: *Süddeutsche Zeitung*, June 23, 1999, 4.

55. انظر: **القدس العربي**، 8 تموز/ يوليو 1999، ص 2.

56. انظر: **الشرق الأوسط**، 9 تموز/ يوليو 1999، ص 1؛ و**الحياة**، 9 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

57. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 تموز/ يوليو 1999، ص 1؛ و**الحياة**، 10 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

58. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, July 12, 1999, 1.

59. انظر: **الحياة**، 13 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

60. انظر: **الشرق الأوسط**، 12 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

61. المرجع السابق.

62. انظر:

Geneive Abdo, "Civil Society or Civil Unrest?" *Middle East Policy* 7, no. 1 (October 1999), 80.

63. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, July 14, 1999, 1؛ وانظر أيضاً: **القدس العربي**، 14 تموز/ يوليو 1999، ص 3.

64. انظر: **الحياة**، 14 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

65. انظر: **الشرق الأوسط**، 15 تموز/ يوليو 1999، ص 3.

66. انظر: **الشرق الأوسط**، 17 تموز/ يوليو 1999، ص 3.

67. انظر: **الشرق الأوسط**، 27 تموز/ يوليو 1999، ص 3.

68. انظر: **الشرق الأوسط**، 19 تموز/ يوليو 1999، ص 1؛ و**الحياة**، 19 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

69. انظر: **الحياة**، 21 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

70. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, July 22, 1999, 49.

71. انظر: **الحياة**، 17 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

72. انظر: **الحياة**، 2 آب/ أغسطس 1999، ص 8.

73. انظر: **الشرق الأوسط**، 18 تموز/ يوليو 1999.

74. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 آب/ أغسطس 1999، ص 2.

75. انظر: **القدس العربي**، 27 تموز/ يوليو 1999، ص 1.

76. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, August 6, 1999, 2.

77. انظر: **القدس العربي**، 18 أيار/ مايو 1999، ص 3.

78. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, August 15, 1999, 45؛ **والشرق الأوسط**، 1 آب/ أغسطس 1999، ص 2.

79. انظر: **الشرق الأوسط**، 29 تموز/ يوليو 1999، ص 2؛ **والحياة**، 29 تموز/ يوليو 1999، ص 6.

80. المرجع السابق.

81. انظر: **القدس العربي**، 31 تموز/ يوليو 1999، ص 4.

82. انظر: **الشرق الأوسط**، 6 آب/ أغسطس 1999، ص 2؛ وانظر أيضاً:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, August 17, 1999, 50.

83. انظر: **الحياة**، 1 آب/ أغسطس 1999، ص 8.

84. انظر: **الشرق الأوسط**، 30 تموز/ يوليو 1999، ص 2.

85. انظر: **الشرق الأوسط**، 2 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 2.

86. انظر: **الشرق الأوسط**، 9 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 2.

87. انظر: **الشرق الأوسط**، 13 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 2.

88. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 96 (أيلول/ سبتمبر 1999)، ص 8-9؛ **والحياة**، 16 آب/ أغسطس 1999، ص 1.

89. انظر: **الشرق الأوسط**، 18 حزيران/ يونيو 1999، ص 2؛ **والحياة**، 9 حزيران/ يونيو 1999، ص 2.

90. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 94 (تموز/ يوليو 1999)، ص 8.

91. انظر:

Joyce N. Wiley, *The Islamic Movement of Iraqi Shi'as* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1992), 61.

92. انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 96 (أيلول/ سبتمبر 1999)، ص 18.

93. انظر: **الوسط**، العدد 388 (5 تموز/ يوليو 1999)، ص 22-23.

94. المرجع السابق.

95. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 2.

96. انظر: **الحياة**، 20 آب/ أغسطس 1999، ص 1.

97. انظر: **الحياة**، 6 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 1.

98. انظر: **الشرق الأوسط**، 3 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 2؛ وانظر أيضاً:

Frankfurter Allgemeine Zeitung, September 7, 1999, 52.

99. انظر: **الحياة**، 6 أيلول/ سبتمبر 1999، ص 2.

100. انظر: **الشرق الأوسط**، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص 4.

101. انظر: **الشرق الأوسط**، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص 2.

102. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, November 29, 1999, 9.

103. انظر: **الشرق الأوسط**، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، ص 10.

الفصل السادس عشر

1. للمزيد عن مسيرة بني صدر السياسية، انظر:

Richard Yann, *Der Verborgene Imam: Die Geshiche des Schiismus in Iran* (Berlin: Klaus Wagenbach Verlag, 1983), 122-126.

وللاطلاع على مقدمة لنظرياته التوفيقية الاقتصادية والسياسية، انظر:

Bani-Sadr, *Le Coran le Pouvoir: Principes fondamentaux du Coran* (Paris: Éditions Imago, 1993).

2. انظر: **الشرق الأوسط**، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، ص 1.

3. انظر: **الشرق الأوسط**، 5 كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص 2.

4. للاطلاع على هذا الموضوع انظر:

Hamid Dabashi, *Theology of Discontent: The Ideological Foundation of the Islamic Revolution in Iran* (New York: New York University Press, 1993), 346-408.

5. انظر: Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution*, 184.

6. لم تصادق الحكومة في معظم الحالات على وجود الأحزاب؛ وهي ببساطة غير قانونية ولكن النظام يتجاهل هذا الأمر، وخاصة عندما تتولى قيادة هذه الأحزاب شخصيات دينية شبه معارضة اكتسبت وجوهاً "للأهلية" من عهد المعارضة المشتركة للشاه.

7. انظر: **سلام**، 1 أيلول/ سبتمبر 1997، ص 6.

8. انظر:

Jahangir Amuzegar, "Khatami's Iran, One Year Later," *Middle East Policy* 6, no. 2 (October 1998), 79.

9. للتعرف على أثر هذه الخطب في الرأي العام الإيراني، انظر:

Andreas Laursen, "Modernity and Islamic Discourse: Attitudes towards Modernity in Friday Prayers Delivered in Tehran, 1989-1995," *Orient* 37, no. 4 (1996), 647-672

10. انظر: **الحياة**، 15 شباط/ فبراير 1999، ص 7.

11. لمزيد من المعلومات حول العوائق أمام الاعتراف بالأحزاب السياسية، انظر:

Stephen C. Fairbanks, "Theocracy versus Democracy: Iran Considers Political Parties," *Middle East Journal* 52, no. 1 (winter), 17-31.

12. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص 2.

13. انظر: **الشرق الأوسط**، 7 كانون الثاني/ يناير 2000، ص 2.

14. للاطلاع على الحجج التي تقف وراء النزاعات، انظر: **الموجز عن إيران**، العدد 89 (شباط/ فبراير 2000)، ص 11.

15. انظر: **الشرق الأوسط**، 26 كانون الثاني/ يناير 2000، ص 2.

16. انظر: **الشرق الأوسط**، 5 شباط/ فبراير 2000، ص 2.

17. انظر: **الشرق الأوسط**، 6 آذار/ مارس 1999، ص 2.

18. خرداد هو الشهر الثاني في التقويم الإيراني، ويتزامن اليوم الثاني منه مع يوم 23 أيار/ مايو 1997، وهو اليوم الذي انتخب فيه خاتمي.

19. لأن أياً من المرشحين للمقاعد الاثنين وستين الباقية لم يستطع الفوز بنسبة 25٪ المطلوبة من الأصوات في الجولة الأولى، سوف تعقد جولة انتخابية خاصة لهذه المقاعد في أواخر نيسان/ إبريل 2000. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, February 21, 2000, 1.

20. انظر: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, February 28, 2000, 6.

21. انظر: **إطلاعات**، 28 شباط/ فبراير 2000، ص 2.

22. انظر: **الشرق الأوسط**، 2 آذار/ مارس 2000، ص 2.

23. انظر: **القدس العربي**، 10 آذار/ مارس 2000، ص 1.

24. انظر: **الشرق الأوسط**، 10 آذار/ مارس 2000، ص 2.

25. المرجع السابق؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، 13 آذار/ مارس 2000، ص 2.

26. انظر: *Neue Zürcher Zeitung*, March 16, 2000, 2.

27. انظر: **الشرق الأوسط**، 17 آذار/ مارس 2000، ص 2.

28. انظر: **القدس العربي**، 13 آذار/ مارس 2000، ص 3.

29. انظر: **الشرق الأوسط**، 14 آذار/ مارس 2000، ص 2.

المراجع

Periodicals Used

Name	Language/ Frequency*	Orientation
Akhbar (Tehran)	Persian/D	Islamic-left
al-'Alam (London)	Arabic/W	financed by Iran
'Asr-e ma (Tehran)	Persian/BW	Islamic-left (lay wing)
Ettela'at (Tehran)	Persian/D	moderate Iranian paper of the regime
Enqelab-e Eslami (Paris)	Persian/BW	opposition in exile (Bani-Sadr)
Frankfurter Allgemeine Zeitung (Frankfurt)	German/D	
al-Hayat (London)	Arabic/D	financed by court circles in Saudi Arabia
Houze (Qom)	Persian/BM	theological magazine, loyal to the regime
Iran-e Farda (Tehran)	Persian/M	religious semi-opposition/ Sahabi Line
Iran-e Zamin (London)	Persian/W	Mojahedin-e Khalq
Iran Press Digest (Tehran)	English/W	
Iran Times (Tehran)	English/D	centrist
Jame'e (Tehran)	Persian/D	religious semi-opposition/ Sorush Line
Kayhan (London)	Persian/W	Iranian monarchist
Kayhan-e Hava'i (Tehran)	Persian/W	traditionalist right
al-Majalla (London)	Arabic/W	financed by court circles in Saudi Arabia
al-Mujaz 'an Iran (London)	Arabic/M	Iranian monarchist (non-authoritarian line)
Neue Zürcher Zeitung (Zurich)	German/D	
Nimruz (London)	Arabic/M	Iranian monarchist
al-Quds al-'Arabi (London)	Arabic/D	independent
al-Sharq al-Awsat (London)	Arabic/D	financed by court circles in Saudi Arabia

al-Ra'y al-Akhar (London)	Arabic/M	Shi'a-quietist (Shirazi line)
Resalat (Tehran)	Persian/D	mouthpiece of the traditionalist right
al-Shira' (Beirut)	Arabic/W	
Salam (Tehran)	Persian/D	Islamic left
Süddeutsche Zeitung (Munich)	German/D	
al-Wahda (Tehran)	Arabic/M	organ of the *bonyad-e andishe*
al-Watan (London)	Arabic/D	
al-Wasat (London)	Arabic/W	financed by court circles in Saudi Arabia

* D: daily; W: weekly; BW: biweekly; M: monthly; BM: bimonthly

Interviews by the Author in Iran

1. Hojjatoleslam 'Ali al-Taskhiri, Tehran, May 5, 1993.
2. Mohandes Mehdi Bazargan, Lavasan (near Tehran), June 27, 1993.
3. Hojjatoleslam Salehi Najafabadi, Tehran, August 12, 1993.
4. Grand Ayatollah Hosein 'Ali Montazeri, Qom, September 18, 1994.
5. Mohandes 'Ezzatollah Sahabi, Tehran, October 1, 1994.
6. Mohandes 'Ezzatollah Sahabi, Tehran, June 10, 1996.
7. Dr. 'Abdolkarim Sorush, Tehran, October 30, 1994.
8. Dr. Ibrahim Yazdi, Tehran, May 18, 1998.

Books

Abrahamian, Ervand. *Radical Islam: The Iranian Mojahedin.* London: I. B. Tauris, 1989.

———. *Iran Between Two Revolutions.* 2d ed. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.

———. *Khomeinism: Essays on the Islamic Republic.* Berkeley: University of California Press, 1994.

Agha, Hussein, and Ahmad Khalidi. *Syria and Iran: Rivalry and Cooperation.* London: Royal Institute of International Affairs, 1995.

al-Samir, Khalil. *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq.* London: Hutchinson Radius, 1989.

Ayub, Muhammad Ghalib. *Malamih an-nazariya as-siyasiya fi fikr al-Imam Shirazi* [Fundamentals of a Political Theory as Proposed by Imam Shirazi]. Beirut: Dar al-minhal, 1991.

Bakhash, Shaul. *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution.* New York: Basic Books, 1985.

Bani-Sadr, Abolhasan. *Le Coran et le Pouvoir: Principes fondamentaux du Coran* [The Qur'an and Power: Fundamental Principles of the Qur'an]. Paris: Éditions Imago, 1993.

Baram, Amatzia. *Building Toward Crisis: Saddam Husayn's Strategy for Survival.* Washington: The Washington Institute For Near East Policy, 1998),

Bernard, Cheryl. *Gott in Teheran: Irans Islamische Republik* [God in Tehran: Iran's Islamic Republic]. Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1988.

Boroujerdi, Mehrzad. *Iranian Intellectuals and the West.* New York: Syracuse University Press, 1996.

Brunner, Rainer. *Annäherung und Distanz: Schia, Azhar und die islamische Ökumene im 20. Jahrhundert* [Reconciliation and Distance: Shi'a, al-Azhar, and the Islamic Ecumenical Movement in the Twentieth Century]. Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1996.

Buchta, Wilfried. *Die iranische Schia und die islamische Einheit 1979-1996* [The Iranian Shi'a and Islamic Unity]. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1997.

Chehabi, Houshang. *Iranian Politics and Religious Modernism: The Liberation Movement of Iran under the Shah and Khomeini.* London: I. B. Tauris, 1990.

Chubin, Shahram and Charles Tripp. *Iran–Saudi Arabia Relations and Regional Order.* London: Oxford University Press and the International Institute for Strategic Studies, 1996.

Clawson, Patrick, et al. *Iran Under Khatami: A Political, Economic, and Military Assessment.* Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1998.

Dabashi, Hamid. *Theology of Discontent: The Ideological Foundation of the Islamic Revolution of Iran.* New York: New York University Press, 1993.

Eisenstadt, Michael. *Iranian Military Power. Capabilities and Intentions,* Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1997.

Embassy of the Islamic Republic of Iran in Germany. *Iran Yearbook 1993.* Bonn: Embassy of the Islamic Republic of Iran in Germany, 1993.

Enayat, Hamid. *Modern Islamic Political Thought,.* Austin: University of Texas Press, 1982.

Entessar, Nader. *Kurdish Ethnonationalism.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1992.

Fandy, Mamoun. *Saudi Arabia and the Politics of Dissent.* New York: St. Martin's Press, 1999.

Franz, Erhard. *Minderheiten in Iran. Dokumentation zur Ethnographie und Politik* [Minorities in Iran Documentation on their Ethnography and Politics]. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1981.

Fürtig, Henner. *Der irakisch- iranische Krieg 1980-1988, Ursachen, Verlauf, Folgen* [The Iran–Iraq War: Causes, Course, and Consequences]. Berlin: Akademie Verlag, 1992.

Halm, Heinz. *Die Schia* [The Shi'a]. Darmstadt, Germany: Wissenschaftliche Buchgesellschaft, 1988.

———. *Der schiitische Islam: von der Religion zur Revolution* [Shi'i Islam: From Religion to Revolution]. Munich: C. H. Beck, 1994.

Hawwa, Sa'id. *al-Khumainiya: shudhudh fi l-'aqa'id wa shudhudh fi l-mawaqif* [Khomeinism: Heretical Religious Teachings and Heretical Positions]. Cairo: Dirasat Minhajiya Hadifa, 1408/1987.

Huwaidi, Fahmi. *Iran min ad-dakhil* [Iran from the Inside]. 2d ed. Cairo: Dar Nashr al-Ahram, 1988.

International Institute of Strategic Studies. *The Military Balance 1997/1998*, London: International Institute of Strategic Studies, 1997.

Ibrahim, Ferhad. *Konfessionalismus und Politik in der arabischen Welt: Die Schiiten im Irak* [Confessionalism and Politics in the Arab World: The Shi'is of Iraq]. Münster, Germany: LIT Verlag, 1997.

Islamic Propagation Organization. *The Constitution of the Islamic Republic of Iran*, 2nd edition. Tehran: Islamic Propagation Organization, 1990.

Izaidi, Mostafa. *Faqih-e 'ali qadr* [The Jurisprudent with Distinguished Ability]. Teheran: Entesharat-e Sorush, 1361/1982.

Jahanpour, Farhang. *Directory of Iranian Officials*. London: BBC Monitoring Unit, 1992.

Kanovsky, Eliyahu. *Iran's Economic Morass: Mismanagement and Decline under the Islamic Republic*. Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1997.

Katzman, Kenneth. *The Warriors of Islam: Iran's Revolutionary Guard*. Boulder, Colo.: Westview, 1993.

Kemp, Geoffrey. *America and Iran: Road Maps and Realism*. Washington: The Nixon Center, 1998.

Khatami, Mohammad Sayyid. *Bim-e mouj* [Fear of the Wave]. Teheran: Sazeman-e Chap va Enteshar-e Vezarat-e Farhang va Ershad-e Eslami, 1372/1993.

Korooshy, Javad. *Zur Veränderungen der sozialen Strukturen in Iran nach in der Revolution von 1979 am Beispiel der Wirtschafts- und Industrieeliten* [On the Changes of the Social Structures in Iran after the Revolution of 1979, Exemplified by the Economic and Industrial Elite]. Unpublished manuscript, 1997.

Kramer, Martin. *Arab Awakening and Islamic Revival: The Politics of Ideas in the Middle East*. New Brunswick: Transaction Publishers, 1996.

Mallat, Chibli. *The Renewal of Islamic Law*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1993.

Menashri, David. *Revolution at a Crossroads: Iran's Domestic Politics and Regional Ambitions*. Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1997.

———. *Education and the Making of Modern Iran*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1992.

———. *Iran: A Decade of War and Revolution*. New York: Holmes and Meier, 1990.

Mensching, Gustav. *Toleranz und Wahrheit in der Religion* [Tolerance and Truth in Religion]. Heidelberg: Quelle and Meyer, 1955.

Milani, Mohsen. *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic*. Boulder, Colo.: Westview, 1996.

Mofti-Zadeh, Ahmad. *Kurdistan wa al-thawra* [Kurdistan and the Revolution]. Unpublished manuscript, 1980.

Moin, Baqer. *Khomeini: Life of the Ayatollah*. London: I. B. Tauris 1999.

Moini, Farrokh. *Who's Who in Iran*. Meckenheim, Germany: MB Medien und Bücher, 1990.

———. *Who's Who in Iran.* Bonn: Media and Books Co., 1998.

Momen, Moojan. *An Introduction to Shi'i Islam.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985.

Montazeri, Hosein 'Ali. *Bayani-ye* [Declaration]. Unpublished manuscript, 1992.

Mottahedeh, Roy. *The Mantle of the Prophet.* New York: Pantheon Books, 1987.

Naficy, Mehdy. *Klerus, Bazar und iranische Revolution* [Clergy, Bazarr, and the Iranian Revolution]. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1993.

Nakash, Yithak. *The Shi'is of Iraq.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994.

Paidar, Parvin. *Women and the Political Process in Twentieth Century Iran.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1995.

Rahe, Jens-Uwe. *Irakische Schiiten im Londoner Exil: Eine Bestandsaufnahme ihrer Organisationen und Untersuchung ihrer Selbstdarstellungen (1991-1994)* [Iraqi Shi'is in Exile in London: Taking Stock of the Organization and their Image]. Würzburg, Germany: Ergon Verlag, 1996.

Rahnema, Ali, and Farhad Nomani. *The Secular Miracle: Religion, Politics and Economic Policy in Iran.* London: Zed Books, 1990.

Rai-Shahri, Mohammad. *Khaterat-e siyasi 1365-366* [Political Diaries 1986–87]. Tehran: Mo'assase-ye Motala'at va Pazhuheshha-ye Siyasi, 1369/1990.

Reissner, Johannes. *Iran unter Khatami: Grenzen der Reformbarkeit des politischen Systems der Islamischen Republik* [Iran under Khatami: The Political System of the Islamic Republic and the Limits for Reforms from Inside], Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP) occasional paper no. S-431. Ebenhausen, Germany: SWP, September 1999.

———. *Opposition gegen Khomeini: Das Beispiel der Volksmojahedin* [Opposition to Khomeini: The Example of the People's Mojahedin]. Ebenhausen, Germany: Stiftung Wissenschaft und Politik, February 1987.

Roy, Olivier. [Carl Volk, trans.] *The Failure of Political Islam.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992.

Salehi Najaf-abadi, Ne'matollah. *Toute'e-ye Shah bar zedd-e Imam Khomeini* [The Shah's Conspiracy against Imam Khomeini]. Tehran: Mo'assase-ye Khatamat-e Farhangi-ye Rasa, 1984.

Schahgaldian, Nikola. *The Iranian Military under the Islamic Republic.* Santa Monica, Calif.: RAND, 1987.

Schirazi, Asghar. *The Islamic Development Policy: The Agrarian Question in Iran.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1993.

———. [John O'Kane, trans:] *The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic.* London: I. B. Tauris, 1997.

Shirazi, Sayyid Mortaza. *Shura al-fuqaha'* [The Council of Jurisprudents]. 4th ed., Beirut: Mu'assasat al-Fikr al-Islami, 1417/1996.

Sorush, 'Abdolkarim. *Qabz va bast- e te'orik-e shari'at: Nazariye-ye takamol-e ma'refat-e dini* [Theoretical Deliberations on the Contraction and Expansion of Religion: A Theory of the Perfection of Religious Knowledge]. 5th ed. Tehran: Mo'assase-ye Farhangi-ye Sirat, 1373/1994.

Tellenbach, Silvia. *Untersuchungen zur Verfassung der Islamischen Republik Iran vom 15. November 1979* [Studies on the November 15, 1979, Constitution of the Islamic Republic of Iran]. Berlin: Klaus Shwarz Verlag, 1985.

Vakili, Vala. *Debating Religion and Politics in Iran: The Political Thought of Abdolkarim Soroush*, New York: Council on Foreign Relations, 1996.

Wiley, Joyce N. *The Islamic Movement of Iraqi Shi'as.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1992.

Yann, Richard. *Der Verborgene Imam: Die Geschichte des Schiismus in Iran* [The Hidden Imam: The History of the Shi'i Religion in Iran]. Berlin: Klaus Wagenbach Verlag, 1983.

Zonis, Marvin. *The Political Elite of Iran.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971.

Zabih, Şepehr. *The Left in Contemporary Iran: Ideology, Organisation, and the Soviet Connection.* London: Croom Helm, 1986.

Zabih, Sepehr. *The Iranian Military in Revolution and War.* London: Routledge, 1988.

Articles

Algar, Hamid. "Religious Forces in Twentieth Century Iran." In *The Cambridge History of Iran*, vol. 7. From Nadir Shah to the Islamic Republic, edited by Peter Avery et al., 732–764. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Amirahmadi, Hooshang. "Bunyad." In *Encyclopedia of Modern Islamic World*, vol. 1, edited by John L. Esposito, 234–237. London: Oxford University Press, 1996.

———. "Emerging Civil Society in Iran." *SAIS Review* 26, no. 2 (summer–fall 1996): 87–107.

———. "An Evaluation of Iran's First Development Plan and Challenges Facing the Second Plan." In *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, edited by Jamal al-Suwaidi, 287–324. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

Amuzegar, Jahangir. "Iran Under New Management." *SAIS Review* 18, no. 1 (winter–spring 1998): 73–92.

———. "Khatami and the Iranian Economy at Mid-Term," *Middle East Journal* 53, no. 4 (autumn 1999).

———. "Khatami's Iran, One Year Later," *Middle East Policy* 6, no. 2 (October 1998).

Azimi, Fakhreddin. "On Shaky Grounds: Concerning the Absence or Weakness of Political Parties." *Iranian Studies* 30, nos. 1–2 (winter/spring 1997): 53–75.

Bakhtiari, Bahman. "The Governing Institutions of the Islamic Republic of Iran: The Supreme Leader, the Presidency, and the Majlis." In *Iran and the Gulf. A Search for Stability*, edited by Jamal al-Suwaidi, 47–69. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

Buchta, Wilfried. "Die inneriranische Diskussion um die islamische Einheit" [The Internal Iranian Debate over Islamic Unity], *Orient* 35, no. 4 (1994): 565–581.

———. "Die Islamische Republik Iran und die religiös-politische Kontroverse um die marja'iyat" [The Islamic Republic of Iran and the Religious–Political Controversy over the *marja'iyat*], *Orient* 36, no. 3 (1995): 449–474.

———. "Mehdi Bazargan," *Orient* 36, no. 4 (1995): 585–590.

———. "Irans fraktionierte Führungselite und die fünften iranischen Parlamentswahlen" [Iran's Divided Leadership Elite and the Fifth Iranian Parliamentary Elections], *KAS/Auslandsinformationen* 8 (1996): 50–78.

———. "Teherans majma' at-taqrib: Neubeginn islamischer Ökumene oder Trojanisches Pferd Irans?" [Tehran's *majma' al-taqrib*: New Beginning for Islamic Ecumenical Movement or an Iranian Trojan Horse?]. In *Encounters of Words and Texts,* edited by Edzard Lutz and Christian Szyska, 223–240. New York: G. Olms, 1997.

———. "Richtungswechsel in Irans Außenpolitik?" [Change in the Direction of Iran's Foreign Policy?]. *Internationale Politik,* no. 3 (March 1998): 43–50.

Calmard, J. "Mardja'i Taklid." In *The Encyclopedia of Islam,* 548–556. Leiden, Netherlands: Brill, 1986.

Chehabi, Houchang. "Klerus und Staat in der Islamischen Republik Iran" [Clergy and State in the Islamic Republic of Iran]. In *Aus Politik und Zeitgeschichte* 33 (August 13, 1993): 17–23.

Cordesman, Anthony. "Threats and Non-Threats from Iran." In *Iran and the Gulf: A Search for Stability,* edited by Jamal al-Suwaidi, 211–286. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

Ehsani, Kaveh. "Municipal Matters: The Urbanization of Consciousness and Political Change," *Middle East Research and Information Project (MERIP),* no. 212 (autumn 1999): 22–27.

Fairbanks, Stephen. "Theocracy versus Democracy: Iran Considers Political Parties." *Middle East Journal* 52, no. 1 (winter 1998): 17–31.

Ferdows, Amir. "Khomaini and Fadayan's Society and Politics." *International Journal of Middle East Studies,* no. 15 (1983): 241–257.

Ghoreishi, Ahmad, and Dariush Zahedi. "Prospects for regime change in Iran." *Middle East Policy* no. 5 (January 1997): 85–101.

Hermann, Rainer. "Von der Wirtschafts-zur Legitimationskrise: Die Ära Khamene'i/Rafsanjani in der Islamischen Republik" [From Economic Crisis to Legitimacy Crisis: The Khamene'i/Rafsanjani Era in the Islamic Republic]. *Orient* 35, no. 4 (1994): 541–564.

Higgins, Patricia. "Minority and State Relation in Contemporary Iran." *Iranian Studies* 18, no. 1 (1984): 37–57.

Ionnides, Chris. "The PLO and the Islamic Revolution in Iran." In *The International Relations of the Palestine Liberation Organization,* edited by Augustus Richard Norton and Martin Greenberg, 74–108. Carbondale: Southern Illinois University Press, 1989.

Katzman, Kenneth. "The Politico-Military Threat from Iran." In *Iran and the Gulf: A Search for Stability,* edited by Jamal al-Suwaidi, 195–210. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

———. "Civil Society and Iranian Politics." In *Civil Society in the Middle East,* vol. 2, edited by Augustus Richard Norton, 119–152. Leiden, Netherlands: Brill, 1996.

Kian-Thiébaut, Azadeh. "Political and Social Transformations in Post-Islamist Iran," *MERIP,* no. 212 (autumn 1999).

Korooshy, Javad. "Ökonomischer Transformationsprozeß in der Islamischen Republik Iran. Wirtschaftsentwicklung seit 1989" [The Economic Transformation Process in the Islamic Republic of Iran: Economic Development since 1989]. *Orient* 37, no. 2 (1996): 281–295.

Laursen, Andreas. "Modernity and Islamic discourse. Attitudes towards modernity found in Friday prayers delivered in Teheran 1989-1995." *Orient* 37, no. 4 (1996): 647–672.

Matin-asgari, Afshin. "'Abdolkarim Sorush and the Secularization of Islamic Thought in Iran." *Iranian Studies* 30, nos. 1–2 (winter/spring 1997): 95–115.

Mawlawi, Ahmad H., et al. "Astan-e Qods-e Razawi." In *Encyclopaedia Iranica*, vol. 2, edited by Ehsan Yarshater, 826–837. Costa Mesa, Calif.: Mazda Publishers, 1987.

Menashri, David. "The Domestic Power Struggle and the Fourth Iranian Majlis Elections." *Orient* 33, no. 3 (1992): 387–408.

Milani, Mohsen. "The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani." *British Journal of Middle Eastern Studies* 20, no. 1 (1993): 82–98.

Mojab, Shahrzad, and Amir Hassanpour. "The Politics of Nationality and Ethnic Diversity." In *Iran after the Revolution: Crisis of an Islamic State*, edited by Rahnema Saeed and Sohrab Behdad, 229–250. London: I. B. Tauris, 1995.

———. "Shi'ite Political Thought and the Destiny of the Iranian Revolution." In *Iran and the Gulf: A Search for Stability*, edited by Jamal al-Suwaidi, 70–80. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

Moussavi, Ahmad Kazem. "A New Interpretation of the Vilayat-i Faqih," *Middle East Studies* 28, no. 1 (1992): 101–107.

———. "The Establishment of the Position of Marja'iyyat-e Taqlid in the Twelver-Shi'i Community," *Iranian Studies* (winter 1985): 35–52.

Orywal, Erwin: "Überzeugungen zur Legitimation gewaltsamen Handelns: der Baluchistan Konflikt von 1973-1977 und seine Ursachen" [Support for the Legitimacy of Violence: The Baluchistan Conflict of 1973–77 and the Reasons for this Conflict]. In *Ethnizität und Gewalt* [Ethnicity and Violence], edited by Thomas Scheffler, 151–175. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1991.

Pistor-Hatam, Anja. "Iran als Vielvölkerstaat. Etnische Minderheiten und staatliche Politik" [Iran as a Multiracial State: Ethnic Minorities and State Policy]. *Zeitschrift fur Türkeistudien* 6, no. 2 (1993): 235–276.

Rajaee, Farhang. "Iranian Ideology and Worldview: The Cultural Export of Revolution." In *The Iranian Revolution: Its Global Impact*, edited by John L. Esposito. Miami: Florida International University Press, 1990.

Rieck, Andreas. "Das Parlament in der Islamischen Republik Iran" [The Parliament in the Islamic Republic of Iran]. *Orient* 30, no. 4 (1989): 537–556.

———. "Irans Politik in Afghanistan seit 1992" [Iran's Policy in Afghanistan since 1992]. In *Afghanistan in Geschichte und Gegenwart* [Afghanistan, Past and Present], edited by Conrad Schetter and Almut Wieland, 109–128.

Frankfurt: IKO, 1999.

———. "Sectarianism as a Political Problem in Pakistan: The Case of the Northern Areas." *Orient* 36, no. 3 (1995): 429–448.

Roy, Olivier. "The Crisis of Religious Legitimacy in Iran," *Middle East Journal* 53, no. 2 (spring 1999): 205.

Shalmani, Taghi Habibi. "Mir Husein Musawi-Khamenei," *Orient* 31, no. 2 (1990): 175–178.

Shirley, Edward G. (pseudonym). "Fundamentalism in Power: Is Iran's Present Algeria's Future?" *Foreign Affairs* 74, no. 3 (May/June 1995): 38.

Steinbach, Udo. "'Ali Akbar Haschemi Rafsanjani." *Orient* 38, no. 2 (1997): 211–223.

Tellenbach, Silvia. "Zur Änderung der Verfassung der Islamischen Republik vom 28. Juli 1989" [The Amendment of July 28, 1989, to the Constitution of the Islamic Republic of Iran]. *Orient* 31, no. 1 (1990): 45–66.

Zubaida, Sami. "Is Iran an Islamic State?" In *Political Islam: Essays from Middle East Report*, edited by Joel Beinin and Joe Stork, 103–113. Berkeley: University of California Press, 1997.

من يحكم إيران؟

بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

من يحكم الجمهورية الاسلامية الايرانية؟ ومن هو «الاصلاحي»؟ ومن هو «المحافظ»؟ وماذا تعني هذه المصطلحات حقيقة في المجتمع الايراني والسياسة الايرانية؟ لقد أثيرت هذه الأسئلة بصورة رئيسية منذ انتصار المرشح الاصلاحي محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة الايرانية التي جرت في أيار/مايو **1997**.

وعلى الرغم من أن الانتصارات الانتخابية المتتالية التي حققها خاتمي وحلفاؤه السياسيون عززت من التوقعات بشأن نجاح حركة الاصلاح في إيران، فإن السيطرة على منصب رئاسة الجمهورية والبرلمان قد لا تكون كافية في نظام سياسي يضم مراكز سلطة عديدة ومتداخلة.

يحلل هذا الكتاب البنى الرسمية وغير الرسمية للسلطة في الجمهورية الإسلامية الايرانية، ويقيم كلا من مستقبل حركة الاصلاح واحتمالات حدوث تغير سلمي في إيران، ويقدم فهما فريدا ومفصلا للبنى المعقدة للنظام السياسي الايراني وكيفية عملها.

ولاشك في أن اعتماد الكتاب على البحث الميداني الذي قام به المؤلف خلال فترات إقامته في ايران وزياراته لها على مدى العقد الأخير من القرن العشرين، وكذلك اعتماده على الرؤى التي تمخضت نتيجة عدد كبير من المقابلات والمناقشات مع النخبة السياسية والفكرية داخل النظام وخارجه، يضفيان أهمية خاصة على الكتاب. وليس من المبالغة القول إن هذا الكتاب يعد مرشداً أساسياً ومرجعاً مهماً لمن أراد أن يتعمق في فهم السياسة والسلطة داخل إيران اليوم.



